

بمراقی الف بلاخ  
شرح نو الا یصاح

1142  
5/11









فهرست مرافی الفلاح

جذیفه

کتاب الطهارة	٣
فصل فی احکام السور	٨
فصل فی التحریر	١٠
فصل فی مسائل الآبار	١٢٠
فصل فی الاستنجاء	١٠
فصل فیما يجوز به الاستنجاء وما یکره	١٩
فصل فی احکام الوضوء	٢٢
فصل فی سنن الوضوء	٢٥
فصل فی آداب الوضوء	٢٩
فصل فی المکررهات	٣١
فصل فی أوصاف الوضوء	٣٢
فصل ینقض الوضوء	٣٤
فصل عشرة اشیاء لاتنقض الوضوء	٣٧
فصل ما یوجب الاغتسال	٣٩
فصل عشرة اشیاء لا یغسل منها	٤١
فصل لیبان فرائض الغسل	٤٢
فصل فی سنن الغسل	٤٣
فصل یسن الاغتسال لاربعة اشیاء	٤٥
باب التیمم	٤٧
باب المسح علی الخفین	٥٥
باب الحیض والنفاس والاستحاضة	٦٠



فصل في تحية المسجد	١٧٧
فصل في صلاة النفل جالسا	١٨١
فصل في صلاة الفرض على المداينة	١٨٤
فصل في الصلاة في السفينة	١٨٥
فصل في صلاة التراويح	١٨٧
باب الصلاة في الكعبة	١٩٠
باب صلاة المسافر	١٩١
باب صلاة المريض	١٩٨
فصل في اسقاط الصلاة	٢٠٢
باب قضاء الفوائت	٢٠٥
باب ادراك الفريضة	٢٠٨
باب سجود السهو	٢١٤
فصل في الشك في الصلاة والطهارة	٢٢١
باب سجود التلاوة	٢٢٢
فصل سجدة النكر مكروهة	٢٣٢
باب الجمعة	٢٣٣
باب أحكام العيدين	٢٤٣
باب صلاة الكسوف والخسوف	٢٥١
باب الاستسقاء	٢٥٢
باب صلاة الخوف	٢٥٥
باب أحكام الجنائز	٢٥٧
فصل الصلاة عليه فرض كفاية	٢٦٧

صفحة	
٦٥	باب الانجاس والظهور عنها •
٧٣	فصل يطهر جلد الميتة
٧٤	• كتاب الصلاة •
٨٠	فصل في الاوقات المكروهة
٨٣	باب الاذان
٨٨	باب شروط الصلاة
١٠٠	فصل في متعلقات الثمروط
١٠٥	فصل في بيان واجب الصلاة
١٠٨	فصل في بيان سننها
١١٧	فصل من آدابها
١٢٤	باب الامامة
١٣٠	فصل يسقط حضور الجماعة
١٣٤	فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه
١٣٥	فصل في صفة الاذكار الواردة بعد الفرض
١٣٨	باب ما يفسد الصلاة
١٤٥	فصل فيما لا يفسد الصلاة
١٥٦	• فصل في المكروهات •
١٥٨	فصل في اتخاذ السترة
١٥٩	فصل فيما لا يكره
١٦١	فصل فيما لو حب قطع الصلاة
١٦٣	باب النوتر واحكامه
١٧١	فصل في بيان التوافل

هذا كتاب مراقبي الفلاح شرح  
نور الايضاح للعالم العلامة  
والخير الفهامة النسيج  
حسن بن عمار بن  
علي الشرنبلالي  
الحنفي نفعنا  
الله به  
آمين

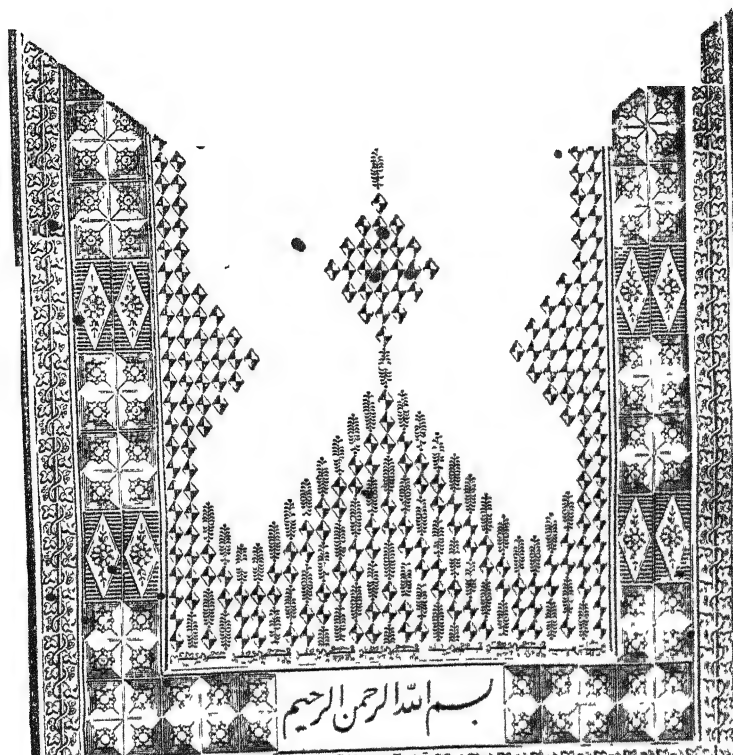
- ٢٦٩ فصل السطاح أحق بصلته  
 ٢٧٠ فصل في حملها وزوجها  
 ٢٧١ فصل في رزقة التقيور  
 ٢٧٣ باب أحكام السهيد  
 ٢٧٥ كتاب الصوم  
 ٢٧٦ فصل فيما لا يشترط تبييت الله وتعيينها فيه  
 ٢٧٧ فصل فيما يثبت به الهلال  
 ٢٧٩ باب في براء ما لا يفيد الصوم  
 ٢٨٣ باب ما يسلبه الصوم  
 ٢٨٦ فصل في الكفارة وما يسقطها عن الله  
 ٢٨٩ باب بقصد الصوم  
 ٢٩٣ فصل فيما كره للصائم  
 ٢٩٩ باب من لم يؤد به  
 ٣٠٣ باب الاعتكاف  
 ٣٣١ كتاب الزكاة  
 ٣٣٣ باب المصرف  
 ٣٣٥ باب صدقة المعسر  
 ٣٣٥ كتاب الحج  
 ٣٣٦ فصل في كيفية أفعال الحج  
 ٣٤٦ فصل القروا وفصل المتع  
 ٣٤٦ باب الجمانات  
 ٣٥١ فصل في ربه الذي صلى الله عليه وسلم



حكمه \* احتوى على ما به تصحيح العبادات الخمس \* بعبارة منيرة  
كالبدو والشمس \* دليله من الكتاب العزيز والسنة الشريفة  
والاجماع \* تسريه قلوب المؤمنين وتلذذه الاعين والاسماع \*  
جمعت فيه ما احتوى عليه شريعتهم \* بالتماس أفاضل أعيان  
للخيرات مقدمة \* تقريرا للطلاب \* وتسهيلا لما به الفوز في المآب \*  
وسميته مرآة الفلاح \* بامداد الفتح \* شرح نور الايضاح \*  
ونجاة الارواح \* والله الكريم أسأل \* وبجيبه المصطفى اليه  
أتوسل \* أن ينفع به جميع الامة \* وأن يتقبله بفصله \* ويحفظه  
من سر من ليس من أهله \* اذ هو من أجل النعمة وأعظم المنه والله  
أسأل أن ينفع به عباده \* ويديم به الافاده \* انه على ما يشاء قدير \*  
وبالاجابة حدير \* آمين

\*(كتاب الطهارة)\*

الكتاب والكتابة لغة الجمع واصطلاح طائفة من المسائل الفقهية  
اعتبرت مستقلة سميت أنواعا أو لم تشمل والتهارة بفتح الطاء  
مصدر طهر شيء بمعنى النظافة وبكسرها الآلة ويضمها فضل  
ما يطهر به وسرعا حتم يظهر يا محل الذي سعلق بد الصلاة لاستعمال  
المطهر والافصاف بمعنى اللام وقدمت الطهارة على الصلاة  
لكونها شرطاً وهو مقدم والمزيل للحدث واخبرنا انه قال (المياه)  
جمع ككرة وجمع القلة أمواه والماء جوهر شفاف لطيف سيال  
والعذب منه به حياة كل نام وهو مدود وقد يقصر وأقسام المياه  
(التي يجوز) أي يصح (التطهير بها سبعة مياه) أصلها (ماء  
السماء) لقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فسلكه ينابيع  
في الارض وهو مطهور لقوله تعالى ليظهركم به وهو ماء المطر لان



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف خلاصة عباده \* بوراة صفوته خير عباده \*  
 وأمدهم بالعناية فأحسنوا لذاته العبادة \* وحفظوا أسر يعته  
 وبلغوها عباده \* وأشهد أن لا إله إلا الله الملك البر الرحيم \* وأن سيد أن  
 سيدنا محمد عبده ورسوله النبي الكريم \* القائل تعلموا العلم وتعلموا  
 لدا سكنة والحلم \* وعلى آله وأصحابه القائمين بنصرة الدين في الحرب  
 والسلام \* وبعد فيقول العبد الذليل \* الراجي عفوره الجليل \* حسن  
 ابن عمار بن علي السمرنبلاي الخنفي \* غفر الله ذنوبه وستر عيوبه  
 ولطف به في جميع أموره ما طهر منها وما خفي \* وأحسن لوالديه \*  
 ولشايخه وذريته ومحبيه والبه \* وأدام النعم مسبعة في الباطن  
 والظاهر عليهم وعليه \* أن هذا كتاب صغير حجمه \* غزير علمه صحيح

تقرب إلى صير عبادة فإن كان في مجلس واحد كره ويكون الثاني غير  
مستعملا ومن القربة غسل اليد للطعام أو منه بقوله صلى الله عليه  
وسلم الوضوء قبل ان طعام بركة وبعدده ينفي اللحم أى الجنون وقبيله  
ينفي الفقر فلو غسلهما لو سبخ وهو متوضئ ولم يقصد القربة لا يصير  
مستعملا كغسل ثوب ودابة مأكولة (ويصير الماء مستعملا  
بمجرد انفصاله عن الجسد) وإن لم يستقر بمحل على الصحيح وسقوط  
حكم الاستعمال قبل الانفصال لضرورة التطهير ولا ضرورة بعد  
انفصاله (ولا يجوز) أى لا يصح الوضوء (بماء شجر وثمر) لكمال  
امتزاجه فلم يكن مطلقا (ولو خرج بنفسه من غير عصر) كالقاطر  
من الكرم (في الاظهر) احترازه عما قيل بأنه يجوز بماء يقطر  
بنفسه لانه ليس لخروجه بلا عصر تأثير في نبي القيد وصحة نبي الاسم  
عنه وانما صح الحاق المائعات المزيلة بالماء المطلق لتطهير النجاسة  
الحقيقية لوجود شرط الحاق وهى تساهى أجزاء النجاسة بخروجها  
مع الغسلات وهو منعدم فى الحكمة لعدم نجاسة محسوسة  
بأعضاء المحدث والحدث أمر شرعى له حكم النجاسة لمنع الصلاة  
معه وعين السارع زانته آلة مخصوصه فلا يمكن الحاق غيرها بها  
(ولا) يجوز الوضوء (بماء زال طبعه) وهو الزفة والسيلان والارواء  
والنبات (بالطح) بنحو حمص وعدس لانه اذا برد تخن كما اذا طبخ بما  
يقصده النظافة كالسدر وصار به تخينا وان بقى على الرقة جاز به  
الوضوء ولما كان تقييد الماء يحصل بأحد الأمرين كمال الامتراج  
بتشرب النبات أو الطبخ بما ذكرناه بين الثانى وهو غلبة المحترج  
بقوله (أو بغلبة غيره) أى غير الماء (عليه) أى على الماء ولما كانت  
الغلبة مختلفة باختلاف الخاط يطبخ ذكره ملخص ما جعله

السماء في ما علاك فأظلك وسقف البيت سماء وماء الطل وهو  
 الندى مطهر في الصحيح (و) كذا (ماء البحر) الملح لقوله صلى الله  
 عليه وسلم هو الطهور ماؤه الحل ميتته (و) كذا (ماء النهر)  
 كسبون وجيئون والفرات ويميل مضر وهي من الجنة (و) كذا  
 (ماء البئر) كذا (ما ذاب من الثلج والبرد) بفتح الباء الموحدة  
 والراء المهملة واحترز به عن الذي يذوب من الملح لأنه لا يطهر يذوب  
 في الشتاء ويجد في الصيف عكس الماء وقبل انعقاده لمحا طهور  
 (و) كذا (ماء العين) الجاري على الأرض من ينبوع والاضافة  
 في هذه المياه للتعريف بالالتقييد والفرق بين الاضافتين صحة إطلاق  
 الماء على الاول دون الثاني اذ لا يصح أن يقال لماء الورد هذا ماء من  
 غير قيد بالورد بخلاف ماء البئر لصحة اطلاقه فيه (ثم المياه) من  
 حيث هي (على خمسة أقسام) لكل منها وصف يختص به أو لها  
 (طاهر مطهر غير مكروه وهو الماء المطلق) الذي لم يخالطه ما يصير به  
 مقيدا (و) الثاني (طاهر مطهر مكروه) استعماله تنزيها على  
 الأصح (وهو ما شرب منه) حيوان مثل (الهرة) الأهلية  
 اذ الوحشية سؤرها نجس (ونحوها) أي الأهلية الدجاجة المخلاة  
 وسباع الطير والحية والفأرة لأنها لا تتحاشى عن الجفاسة واصغاء  
 النبي صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة كان حال علمه بزوال ما يقتضي  
 الكراهة منها اذ ذلك (و) الذي يصير مكروها بشرها منه  
 ما (كان قليلا) وسيأتى تقديره (و) الثالث (طاهر) في نفسه  
 (غير مطهر) للحدث بخلاف الخبث (وهو ما استعمل) في الجسد  
 أو لاقاه بغير قصد (رفع حدث أو) قصد استعماله (لقربة)  
 وهي (كالوضوء) في مجلس آخر (على الوضوء بنيت) أي الوضوء

رائحته (برطل من) الماء (المطلق لا يجوز به الوضوء) بل غلبة التقييد  
 (وبعكسه) وهو لو كان الاكثر المطلق (جائزه) به الوضوء وان استويا  
 لم يندكر حكمه في ظاهر الرواية وقال المناخي حكمه حكم المغلوب  
 احتياطاً (و) القسم (الرابع) من المياه (ماء نجس وهو الذي حلت)  
 أى وقعت (فيه نجاسة) وعلم وقوعها يقيناً أو بغلبة الظن وهذا  
 في غير قليل الاروات لانه معفو عنه كما سنده كره (وكان) الماء  
 (راكداً) أى ليس جارياً وكان (قليلاً والقليل) هو (ما) مساحة  
 محله (دون عشر في عشر) بذراع العامه والذراع يد كروية مؤنث  
 وان كان قليلاً وأصابته نجاسة (فنجس وان لم يظهر أثرها) أى  
 النجاسة (فيه) وأما اذا كان عشر فى عشر يحوض مريع أو سنية  
 وثلاثين فى ممدور وعمقه أن يكون بحال لا تنكشف أرضه بالغرف  
 منه على الصحيح وقيل يقدر عمقه بذراع أو شبر فلا نجس الا بظهور  
 وصف النجاسة فيه حتى موضع الوقوع وبه أخذ مشايخ بلخرسة  
 على الناس والتقدير بعشر فى عشر هو المفتى به ولا بأس بالوضوء  
 والشرب من حب يوضع كوزه فى نواحي الدار ما لم يعلم نجسه ومن  
 حوض يخاف أن يسو فيه قدر ولا يتيقن ولا يجب أن يسأل عنه  
 ومن البئر التي تدلى فيها الدلاء والجرار الدنسة وتحمّلها الصغار  
 والاماء ويمسها الرستاقيون بأي دنسة ما لم يتيقن النجاسة (أو) كان  
 (جارياً) عطف على راكداً (وظهر فيه) أى الجارى (أثرها) فيكون  
 نجساً (والا ترفع) النجاسة (أولون أو ريج) لها الوجود عين النجاسة  
 بأثرها (و) النوع (الخامس) ماء مشكوك فى ظهوريته  
 لا فى طهارته (وهو ما سرب منه حمار أو بغل) وكانت أمه أنانا  
 لا رمكة لان العبرة للام كما سنده كره فى الاسرار ان شاء الله تعالى

المحققون في ذلك فقال (والغلبة) تحصل (في مخالطة) الماء  
 لشيء من (الجمادات) الطاهرة (باخراج الماء عن رقبته) فلا ينصرف  
 عن التوب (و) اخرجه عن (سيلانه) فلا يسيل على الاعضاء  
 سبلان الماء (و) أما اذا بقي على رقبته وسيلانه فانه (لا يضر) أى  
 لا يمنع جواز الوضوء به (تغير أوصافه كلها بحامد) خالطه بدون طبخ  
 (كرعقران وفاكهة وورق شجر) لما في البخارى ومسلم أن النبي صلى  
 الله عليه وسلم أمر بغسل الذي وقصته ناقته وهو محرم بماء وسدر  
 وأمر قيس بن عاصم حين أسلم أن يغتسل بماء وسدر واغتسل النبي  
 صلى الله عليه وسلم بماء فيه اثر الجبين وكان صلى الله عليه وسلم يغتسل  
 ويغسل رأسه بالخطمي وهو جنب ويحترى بذلك (والغلبة) تحصل  
 (في) مخالطة (المائعات بظهور وصف واحد) كلون فقط أو طعم  
 (من مائع له وصفان فقط) أى لا ثالث له ومثل ذلك بقوله (كالبن له  
 اللون والطعم) فان لم يوجد اجازبه الوضوء وان وجد أحدهما لم يجز  
 كما لو كان المخالط له وصف واحد فظهر وصفه كبعض البطيخ ليس  
 له الا وصف واحد (و) قوله (لارائحة له) زيادة ايضاح لعله من  
 بيان الوصفين (و) الغلبة توجد (بظهور وصفين من مائع له)  
 أوصاف (ثلاثة) وذلك (كالخل) له لون وطعم وريح فأي وصفين  
 منها ظهر منعاصحة الوضوء والواحد منها لا يضر لقلته (والغلبة في)  
 مخالطة (المائع الذي لا وصف له) يخالف الماء بلون أو طعم أو ريح  
 (كالماء المستعمل) فانه بالاستعمال لم يتغير له طعم ولا لون  
 ولا ريح وهو طاهر في الصحيح (و) مثله (ماء الورد المنقطع الرائحة  
 تكون) الغلبة (بالوزن) لعدم التمييز بالوصف لفقده (فان اختلط  
 رطلان) مثلاً (من الماء المستعمل) أو ماء الورد الذي انقطعت

عليه وسلم في الكلب بلغ في الإباء أنه يغسل ثلاثاً أو خميساً أو سبعا  
 (أو) شرب منه (الخزير) لنجاسة عليه لقوله تعالى فانه رحس  
 (أو) شرب منه (شيء) بمعنى حيوان (من سباع البهائم) احترز  
 به عن سباع الطير وسياً في حكمها والسبع حيوان محتطف  
 منتهب عادي عادة (كالفهد والذئب) والضبع والفمر والسبع  
 والقرد لتولد لعابها من لحمها وهو نجس كلبها (و) القسم  
 (الثالث) سؤر (مكروه استعماله) في الطهارة كراهة تنزيه  
 (مع وجود غيره) مما لا كراهة فيه ولا يكره عند عدم الماء لانه  
 طاهر لا يجوز المصير الى التيمم مع وجوده (وهو سؤر الهرة) الاهلية  
 لسقوط حكم النجاسة اتفاقاً بعللة الطواف المنصوص عليه بقوله  
 صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم  
 والطوافات قال الترمذي حديث حسن صحيح ولكن يكره سؤرها  
 تنزيهاً على الاصح لانها لا تتحامي عن النجاسة كما غمس صغيره  
 فيه وحمل اصغاء النبي صلى الله عليه وسلم لها الإباء على زوال ذلك  
 الوهم بعلمه بحالها في زمان لا يتوهم نجاسة فيها بمنجس تناولته  
 والمرة البرية سؤرها نجس لفقدها الطواف فيها ويكره أن تلحس  
 الهرة كفت انسان ثم يصلي قبل غسله أو يأكل بقية ما أكلت  
 منه ان كان غنياً بغيره ولا يكره أكله للفقير للضرورة (و) سؤر  
 (الدجاجة) بتليث الدال وتأؤها للوحدة لا للتأنيث والدجاج  
 مشترك بين الذكور والانثى والدجاجة الانثى خاصة ولهذا الوحلف  
 لا يأكل لحم دجاجة لا يحنث بلحم الديك ويكره سؤر (الخلالة) التي  
 تجول في انقاذورات ولم يعلم طهارة منقارها من نجاسته فكره  
 سؤرها للشك فان لم يكن كذلك فلا كراهة فيه بأن حبست فلا

\*(فصل)\* في بيان أحكام السؤر (والماء القليل) الذي بينا قدره بدون عشر في عشر ولم يكن جاريا (إذا شرب منه حيوان يكون على) أحد (أربعة أقسام) ما أتاه بعد شربه (يسمى سؤرا) بهمز عينه ويستعار الاسم بمعية الطعام والجمع أسار والفعل أسار أي أتى شيئا مما شربه والنعت منه سئار على غير قياس لأن قياسه مسؤر ونظيره أجبره فهو جبار (الأول) من الأقسام سؤر (ظاهر مطهر) بالاتفاق من غير كراهة في استعماله (وهو ما شرب منه آدمي) ليس بفسخ نجاسة لما روى مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأنا وله النبي صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في ولا فرق بين الكبير والصغير والمنهلم والكافرو الحائض والجنب وإذا تجسس فيه فشرب الماء من فوره تجسس وإن كان بعد ما تردد البزاق في فيه مرات وألقاه أو ابتلعه قبل الشرب فلا يكون سؤره نجاسة عند أبي حنيفة وأبي يوسف لكنه مكروه لقول محمد بن عبد الله طهارة النجاسة بالبزاق عنده (أو) شرب منه (فرس) فإن سؤر الفرس ظاهر بالاتفاق على الصحيح من غير كراهة (أو) شرب منه (ما) بمعنى حيوان (يؤكل لحمه) كالابل والبقرة والغنم ولا كراهة في سؤرها إن لم تكن جلالة تأكل الجلالة بالفتح وهي في الأصل البعرة وقد يكتفى بها عن العذرة فإن كانت جلالة فسؤرها من القسم الثالث مكروه (و) القسم (الثاني) سؤر (نجس) نجاسة غليظة وقيل خفيفة (لا يجوز استعماله) أي لا يصح التطهير به بحال ولا بشره إلا مضطرا كالبيسة (وهو) أي السؤر النجس (ما شرب منه الكلب) سواء فيه كلب صيد وماشية وغيره لما روى الدارقطني عن أبي هريرة عن النبي صلى الله



(أوان) جمع أباء (أكثرها طاهر) وأقلها نجس (تحرى بالتوضؤ)  
والاغتسال قيد بالاكثر لانه يتيمم عند تسارى الاواني والافضل أن  
يمزجها أو يريقها قيتيمم لفقد المطهر قطعاً وان وجد ثلاثة رجال  
ثلاث أوان أحدها نجس وتحرى كل أباء جازت صلاتهم وحداناً  
(و) كذا يتحرى مع كثرة الطاهر لارادة (الشرب) لان الغلوب  
كالعدوم وان اختلط أبا أن ولم يتحر وتوضأ بكل وصلى صحت ان مسح  
في موضعين من رأسه لا في موضع لان تقديم الطاهر مزيل للحدث  
وقد تجس بالثاني وفاقداً المطهر يصلى مع الجاسة وطهر بالغسل  
التالى ان قدم الجس ومسح محلاً آخر من رأسه وان مسح مجلاً  
بالماء من دار الامر بين الجواز لو قدم الطاهر وعدم الجواز لتجس  
الببل بأول ملاقة لو أخر الطاهر فلا يجوز للشك احتياطاً (وان كان  
أكثرها) أى المختلطة بالمجاورة (نجسا لا يتحرى الا للشرب) لنجاسة  
كلها حكم الغالب فيريقها عند عاقمة المشايخ ويمزجها السقى  
الدواب عند الطحاوى ثم يتيمم (وفى) وجود (الثياب المختلطة  
يتحرى) مطلقاً أى (سواء كان أكثرها طاهراً أو نجساً) لانه لا خلف  
لشوب في ستر العورة والماء يخلفه التراب وان صلى فى أحد ثوبين  
متحرى بالجاسة أحدهما ثم أدا صلاة أخرى فوقع تحويه على غير  
الذى صلى فيه لم يصح لان امضاء الاجتهاد لا ينقض بمثله الا فى القبلة  
لانها تحتل الانتقال الى جهة أخرى بالتحرى لانه أمر شرعى  
والنجاسة أمر حسى لا يصيرها طاهرة بالتحرى للزوم الاعادة بظهور  
النجاسة بعد التحرى فى الثياب والاوانى فتى جعلنا التوب طاهراً  
بالاجتهاد للضرورة لا يجوز جعله نجساً باجتهاد مثله فتفسد كل صلاة  
يصلها بالذى تحرى نجاسته أولاً وتصح بالذى تحرى طهارته ولو

يصل منقارها لقذر (و) سؤر (سباع الطير كالصقر والشاهين  
والخداة) والرحم والغرب مكروه لأنها تخالط الميتات والتجاسات  
فأشبهت الدجاجة المخلاة حتى لو تيقن أنه لا نجاسة على منقارها  
لا يكره سؤرها وكان القياس نجاسته لحرمة لحمها كسباع البهائم  
لكن طهارته استحسان لأنها تشرب بمنقارها وهو عظم ظاهر  
وسباع البهائم تشرب بلسانها وهو مبتل بلعابها النجس (و) سؤر  
(سواكن البيوت) مما له دم سائل (كالقأرة) والحية والوزغة  
مكروه للزوم طوافها وحرمة لحمها النجس و (لا) كذلك سؤر  
(العقرب) والخنفس والصرصر لعدم نجاستها فلا يكرهه فيه  
(و) القسم (الرابع) سؤر (مشكوك) أى متوقف (في) حكم  
(طهوريته) فلم يحكم بكونه مطهرا جزما ولم ينف عنه الطهورية  
(وهو سؤر البغل) الذى أمه أتان (والحمار) وهو يصدق على  
الذكر والأنثى لأن لعبه ظاهر على الصحيح والشك لتعارض  
الخبرين في إباحة لحمه وحرمة البغل متولد من الحمار فأخذ حكمه  
(فان لم يجد) المحدث (غيره) أى غير سؤر البغل والحمار (توضأ به  
وتيمم) والافضل تقديم الوضوء لقول زفر بلزوم تقديمه والاحوط  
أن ينوي للاختلاف في لزوم النية في الوضوء بسؤر الحمار (تم صلى)  
فتكون صلاته صحيحة ييقن لان الوضوء به لو صح لم يضره التيمم وكذا  
عكسه ومن قال من مشايخنا ان سؤر الفحل نجس لانه يشم البول  
فتنجس شفتاه فهو غير سديد لانه أمر موهوم لا يغلب وجوده ولا  
يؤثر في ازالة الثابت ويستحب غسل الاعضاء بعد ذلك بالماء لازالة  
أثر المشكوك والمكروه

\* (فصل) \* في التحرى (لواختلط) احتلاط بمجاورة لا ممازجة

وهو الأصح (وان مات فيها) أى البئر (دمجاجة أو هرة أو نحوهما) في الجنة ولم ينتفخ (لم تزع أربعين دلوا) بعد إخراج الواقع منها روى الثقفري بالاربعين عن أبي سعيد الخدري في الدمجاجة وما قاربها يعطى حكمها وتستحب الريادة الى خمسين أو ستين لما روى عن عطاء والشعبي (وان مات فيها فأرة) بالهمز (أو نحوها) كحصفور ولم ينتفخ (لم تزع عشرين دلوا) بعد إخراجها لقول أنس رضى الله عنه في فأرة ماتت في البئر وأخرجت من ساعتها تزع عشرين دلوا وتستحب الريادة الى ثلاثين لاحتمال ريادة الدلو المذكور في الأثر على ما قدره من الوسط (وكان ذلك) المنروح (طهارة للبئر والدلو والرشاء) والبكرة (ويد المستقي) روى ذلك عن أبي يوسف والخس لان نجاسة هذه الاشياء كانت بنجاسة الماء فتكون طهارتها بطهارته نفيا للمخرج كطهارة دن الحمر بتخللها وطهارة عروة البريق بطهارة اليد اذا أخذها كما غسل يديه وروى عن أبي يوسف أن الأربعة من الفيران كفارة واحدة والخمس كالدجاجة الى التسع والعشر كالشاة وقال محمد الثالث الى الخمس كالهرة والست كالكلب وهو ظاهر الرواية وما كان بين الفأرة والهرة حكمه حكم الفأرة وما كان بين الهرة والكلب حكمه حكم الهرة وان وقع فأرة وهرة فهما كهرة ويدخل الاقل في الأكثر (ولا تنجس البئر بالعر) وهولابل والغنم وبعير يعمر من حدمع (والزوت) للفرس والبغل والحمار من جث نصر (والخبي) بكسر الخاء واحد الاخفاء للبقير من باب ضرب ولا فرق بين آبار الامصار والغرب في الصحيح ولا فرق بين الرطب واليابس والصحيح والمكسر في ظاهر الرواية لشمول الضرورة فلا تنجس (الا أن) يكون كثيرا وهو ما ليس كثر

تعارض جملان في الحل والحرمة بأن أخبر عدل بأن هذا اللحم ذبحه  
 مجوسى وعدل آخر أنه ذكاه مسلم لا يحل لبقائه على الحرمة بهاتر  
 الخبرين ولو أخبرا عن ماء وتهيأتوا بقى على أصل الطهارة  
 \* (فصل) \* في مسائل الأبار والواقع فيها روث أو حيوان  
 أو قطرة من دم ونحوه وحكمها أن (تنزح البئر) أى ماؤها لأنه من  
 اسداد الفعل الى البئر وإرادة الماء الحال بالبئر (الصغيرة) وهى  
 ما دون عشر فى عشر (بوقوع نجاسة) فيها (وان قلت) النجاسة  
 التى (من غير الأرواث) وقدر القليل (كقطرة دم أو) قطرة  
 (خمر) لان قليل النجاسة ينحس قليل الماء وان لم يطهر أثره فيه  
 (و) تنزح (بوقوع خنزير ولو خرج حيا) الحال أنه (لم يضب  
 فيه الماء) لنجاسة عينه (و) تنزح (بموت كلب) قيد بموته فيها  
 لانه غير نجس العين على الصحيح فادالميت وخرج حيا ولم يصل فيه  
 الماء لا ينجس (أو) موت (شاة أو) موت (أدمى فيها) لنزح ماء  
 زمزم بموت زنجى وأمر ابن عباس وابن الزبير رضى الله عنهم به  
 بمحض من الصحابة من غير تكبير (و) تنزح (بانتفاخ حيوان ولو)  
 كان (صغيرا) لا تشار النجاسة (و) تنزح وحويا (ما تعادلو)  
 وسط وهو المستعمل كثير فى تلك المسئلة ويستحب زيادة ماء ولو  
 نزح الواجب فى أيام أو غسل الثوب النجس فى أيام طهر وتطهر البئر  
 بانفصال الدلو الا حير عن فها عندهما وعند محمد بانفصاله عن الماء  
 ولو قطر فى البئر للضرورة وقال يشترط الانفصال لبقاء الاتصال  
 بالقاطر بها وقد روى محمد رحمه الله تعالى الواجب بمائتى دلو (لوم يمكن  
 نزحها) وأفتى به لما شهد أبار بغداد كثيرة المياه المجاورة دجلة  
 والاشبه أن يقدر ما فيها بشهادة رجلين لهما خيرة بأمر الماء

(ولا) يجس الماء (بوقوع آدمي) لا بوقوع (مادي أو كل شيء) كالابل  
والبقرة والغنم (إذا خرج حيا ولم يكن على بدنه نجاسة) متيقنة ولا  
ينظر إلى ظاهر اشتغال أبوالها على أفخاذها (ولا) يفسد الماء (بوقوع  
بغل وحمار وسباع طير) كصقور وشاهين وحادأة (و) لا يفسد  
بوقوع (وحش) كسبع وقرود (في الصحيح) لطهارة بدنها وقيل  
يجب مسح كل الماء الحاقا لوطوبتها بلعابها (وان وصل لعاب الواقع  
إلى الماء أخذ) الماء (حكمه) طهارة ونجاسة وكراهة وقد علمته  
في الأسار فيترجح بالجس والمشكوك وجوبا ويستحب في المكروه  
عده من الدلاء لوطاها وقيل عشرين (ووجود حيوان ميت فيها)  
أي البئر (ينجسها من يوم وليلة) عند الامام احتياطا (ومتنفخ)  
ينجسها (من ثلاثة أيام ولياليها) لم يعلم وقت وقوعه (لان الانتفاخ  
دليل تقادم العهد فيلزم إعادة صلوات تلك المدة إذا نرضوا منها وهم  
محدثون أو اعتسلوا من جنبه وان كانوا متوضئين أو غسلوا الثياب  
لا عن نجاسة فلا إعادة أجماعا وان غسلوا الثياب من نجاسة ولم  
يتوضؤا منها فلا يلزمهم الاغسلها في الصحيح لانه من قبل وجود  
النجاسة في السوب ولم يدر وقت اصابتها ولا يعيد صلاته اتفاقا هو  
الصحيح وقال أبو يوسف ومحمد يحكم بنجاستها من وقت العلم بها ولا  
يلزمهم إعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما أصابه ماؤها في الزمن  
الماضي حتى يتحققوا متى وقعت فان عن الآن بمائها قبل يلقي  
للكلاب أو يعلف به المواشي وقال بعضهم يباع لشافعي وان  
وجد بشو به منيا أعاد من آخر نومه وفي الدم لا يعيد شيئا لانه يصيبه  
من الخارج

\* (فصل في الاستنجاء) \* هو قلع النجاسة بنحو الماء ومثل القلع

الناتر) والقليل ما يستقله وعليه الاعتماد (أو أن لا يخلو دلو عن  
 بكرة) ونحوه كما صححه في المبسوط (ولا يفسد) أي لا ينجس (الماء  
 بخره حمام) الخرج بالفتح واحد الخرج بالضم مثل قرء وقرء وعن  
 الجوهرى بالضم ينجس وخنوده وللواو بعد الزاء غلط (و) لا ينجس  
 بخره (عصفور) ونحوها مما يؤكل من الطيور غير الدجاج والأوز  
 والحكم بطهارته استحسان لان النبي صلى الله عليه وسلم شكر  
 الحمامة وقال إنها أكرت على باب الغار حتى سلمت فزارها الله تعالى  
 المسجد مأواها فهو دليل على طهارته ما يكون منها ومسح ابن مسعود  
 رضى الله عنه خروء الحمامة عنه بأصبعه والاختيار في كثير من كتب  
 المذهب طهارته عندنا واختلف التصحيح في طهارته خروء ما لا يؤكل  
 من الطيور ونجاسته مخففة (ولا) ينجس الماء ولا المباحات على  
 الأصح (بموت ما) بمعنى حيوان (لادم له) سواء البرى والبحرى  
 (فيه) أى الماء أو المائع وهو (كسمك وضفدع) بكسر الدال  
 أفصح والفتح لغة ضعيفة والابن ضفدعة والبرى يفسده ان كان له  
 دم سائل (وحيوان الماء) كالسرطان وكلب الماء وخنزيره لا يفسده  
 (وبق) هو كبار البعوض واحدة بقعة وقد يسمى به الفسفس في بعض  
 الجهات وهو حيوان كالقراد شديد النتن (وذباب) يسمى به لأنه كلما  
 ذب أب أى كلما طرد رجع (ورنبور) بالضم (وعقرب) وخنفس  
 وجراد وبرغوث وقيل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وقع الذباب  
 فى شراب أحدكم فليغمسه ثم ليترعه فان فى أحد جناحيه داء وفى الآخر  
 شفاء رواه البخارى زاد أبو داود وأبو داود أنه يتقى بجنبه الذى فيه الداء  
 وقوله صلى الله عليه وسلم يا سلمان كل طعاما وشرابا وقعت  
 فيه دابة ليس لها دم فماتت فيه فهو حلال أكله وشربه ووضوءه

لأنه من باب إزالة النجاسة فلا يكفي الحجر بمسحه (وان زابحه المتجاوز  
 (على) قدر (الدرهم) المثقال وهو عشرون قيراطا في النجاسة أو على  
 قعوده مساحة في المائعة (اقترض غسله) بالماء أو المائع (ويقترض  
 غسل ما في الخرج عند الاغتسال من الجنابة والحيض والنفاس)  
 بالماء المطلق (وان كان ما في الخرج قليلا) ليستقط فرضية غسله  
 للحدث (و) يسن (أن يستنحي بحجر منق) بأن لا يكون خشنا  
 كالآجر ولا أملس كالعقيق لأن الانقاء هو المقصود ولا يكون  
 الا بالمنقى (ونحوه) من كل طاهر مزيل بلا ضرر وليس متقوما  
 ولا محترما (والغسل بالماء) المطلق (أحب) لحصول الطهارة المتفق  
 عليها وإقامة السنة على الوجه الاكمل لأن الحجر مقلل والمائع محير  
 الماء يختلف في تطهيره (والافضل) في كل زمان (الجمع بين) استعمال  
 (الماء والحجر) مرتبا (فيمسح) الخارج (ثم يغسل) الخرج لأن الله تعالى  
 اثنى على اهل قبا باتباعهم الاحجار الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق  
 في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى (ويجوز) أى يصح (أن يقتصر  
 على الماء) فقط وهو على الجمع بين الماء والحجر في الفضل (أو الحجر) وهو  
 دونهما في الفضل ويحصل به السنة وان تفاوت الفضل (والسنة انقاء  
 المحل) لأنه المقصود (والعدد في) جعل (الاحجار) ثلاثة (مندوب)  
 لقوله عليه السلام من استجمر فليوترلانه يحتمل الاباحة فيه كون  
 العدد مندوبا (لا سنة مؤكدة) لما ورد من التخيير لقوله صلى الله عليه  
 وسلم من استجمر فليوتر من فعل فقد أحسن ومن لا فلا خرج فانه  
 محكم في التخيير (فيستنحي) مریدا الفصل (ثلاثة أحجار) يعنى باكمل  
 عددها ثلاثة (لأنها ان حصل التنظيف) أى الانقاء (بدونها) ولما كان  
 المقصود هو الانقاء ذكر كيفية يحصل بها على الوجه الاكمل فقال

التقليل فهو الجمر (يلزم الرجل الاستبراء) عبر باللازم لأنه أقوى  
 من الواجب لغوات الحجّة بقواته لا بقوات الواجب والمراد طلب  
 براءة المخرج عن أثر الرشح (حتى يزول أثر البول) بزوال الببل الذي  
 يظهر على المخرج بوضعه على المخرج (و) حينئذ (يطمئن قلبه) أي  
 الرجل ولا يحتاج المرأة إلى ذلك بل تصبر قلباً ثم تستجبي واستبراء  
 الرجل (على حسب عادة أتما بالمشي أو النخج أو الاضطجاع) على  
 شقه الأيسر (أو غيره) بنقل أقدام وركض وعصر ذكر برفق  
 لا اختلاف عادات الناس فلا يقيد بشيء (ولا يجوز) أي لا يصح (له)  
 التبرج في الوضوء حتى يطمئن بزوال رشح البول) لأن ظهور الرشح  
 برأس السبيل مثل تقاطره يمنع صحة الوضوء (و) صفة (الاستنجاء)  
 ليس الأقسام واحداً وهو أنه (سنة) مؤكدة للرجال والنساء  
 لما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه ولم يكن واجباً لتركه عليه  
 السلام له في بعض الأوقات وقال عليه السلام من استجمر فليوتر  
 ومن فعل هذا فقد أحسن ومن لا فلا مخرج وما ذكره بعضهم من  
 تسميته إلى مرض وغيره فهو توسع وإنما قيدناه (من نجس) لأن الرج  
 طاهر على الصحيح والاستنجاء منه بدعة وقولنا (يخرج من  
 السيلين) جرى على الغالب إذ لو أصاب المخرج نجاسة من غيره  
 يظهر بالاستنجاء كالحارح ونحوه كان قبحاً أودماً في حق العرق  
 وحوازل الصلاة معاً لا جماع المأخرين على أنه لو سال عرفه وأصاب  
 بوبه وبدد أكثر من درهم لا يمنع حوازل الصلاة وإذا جلس في ماء  
 قليل نجسه وقوله (ما لم يتجاوز المخرج) قيد لتسميته استنجاء  
 ولو كونه مستنواً (وان تجاوز) المخرج (وكان) المتجاوز (قدر  
 الدرهم) لا يسمى استنجاء (و) حارحاً (لأنه بالماء) أو المائع



(فادافرخ) من الاستنجاء بالماء (عسل يده فاسيا ونشفه فعدته قبل القيام) لثلاث تجذبات المقعدة شيئا من الماء إذا كان صائما ويستحب تغير الصائم حفظا للتوب عن الماء المستعمل

\*(فصل)\* فيما يجوز به الاستنجاء وما يكره به وما يكره فعله (لا يجوز كشف العورة للاستنجاء) لحرمة والفسق به فلا يرتكبه لإقامة السنة ويمسح المخرج من تحت الثياب بنحو حجر وان تركه صحت الصلاة بدونه (واذا تجاوزت النجاسة مخرجها وزاد المتجاوز) بانفراده على (قدر الدرهم) وزا في المتجسدة (و) مساحة في المائة (لا تصح معه الصلاة) لزيادته على القدر المغفوع عنه (إذا وجد ما يزيله) من موانع أو ماء (ويحتال لازالته من غير كشف العورة عند من يراه) تحرز عن ارتكاب المحرم بالقدر الممكن وأما إذا لم يزد إلا بالقص لما في المخرج فلا يضر تركه لأن ما في المخرج ساقط الاعتبار (ويكره الاستنجاء بغظم) وروث لقوله عليه الصلاة والسلام لا تستنجوا بالروث ولا بالعظام فانهما زادوا خواتكم من الجن فاذا وجدوهما صار العظم كأن لم يؤكل فيأكلونه وصار الروث شعيرا وتبنا لدوا بهم معجزة للنبي صلى الله عليه وسلم والنهي يقتضي كراهة التحريم (وطعام آدمي أو بهيمة) للإهانة والاسراف وقد نهى عنه عليه الصلاة والسلام (وأجر) بمذاهمة وضم الجيم وتشديد الراء المهملة فارسي معرب وهو الطوب بلغة أهل مصر ويقال له آحور على وزن فاعول اللبن المحرق فلا ينقي الحل ويؤذبه فيكره (وخرف) صغار الحصاص فلا ينقي ويملوث اليد (وحم) لتلويته (وزجاج وجص) لانه يضر المحل (وشي محترم) لتقومه (كخرقة ديباج وقطن) لاتلاف المالية والاستنجاء بها يورث الفقر (و) يكره الاستنجاء (باليد اليمنى)

(وكيفية الاستنجاء) بالإحجار (أن يمسح بالحجر الأول) بادئا (من جهة  
المقدم) أي القبيل (التي خلفه) وبالثاني من خلف إلى قدام) ويسمى  
ادبارا (وبالثالث من قدام إلى خلف) وهذا الترتيب (إذا كانت  
الحصى مدلاة سواء كان صيفا أو شتاء خشية تلويثها) (وان كانت غير  
مدلاة يتدئ من خلف إلى قدام) لكونه ابلغ في التنظيف (والمرأة  
تتدئ من قدام إلى خلف خشية تلويث فرجها ثم) بعد المسح  
(يفعل يده أولا) أي ابتداء بالماء اتقاء عن تشرب جسده الماء النجس  
بأول الاستنجاء (ثم يدلك المحل بالماء بباطن اصبع أو اصبعين)  
في الابتداء (أو ثلاث) ان احتاج اليها فيه (ويصعد الرجل اصبعه  
الوسطى على غيرها) تصعيدا قليلا (في ابتداء الاستنجاء) لينحدر الماء  
النجس من غير شويوع على جسده (ثم) اذا غسل قليلا (يصعد  
بنصره) ثم خنصره ثم السبابة ان احتاج ليمسك من التنظيف  
(ولا يقتصر على اصبع واحدة) لانه يورث مرضا ولا يحصل به كمال  
النظافة (والمرأة تصعد بنصرها وأوسط أصابعها مع ابتداء خشية  
حصول اللذة) لو ابتدأت باصبع واحدة فربما وجب عليها الغسل  
ولم تشعر والعذراء لا تستنجي بأصابعها بل براحة كفها خوفا من إزالة  
العذرة (ويبالغ) المستنجي (في التنظيف حتى يقطع الرائحة  
السكرينة) ولم يقدر بعد دلان الصحيح تفويضه إلى الرأي حتى يطمئن  
القلب بالطهارة بيقين أو غلبة الظن وقيل يقدر في حق الموسوس  
بسبع أو ثلاث وقيل في الاحليل ثلاث وفي المقعدة بمسح وقيل  
بتسع وقيل عشر (و) يبالغ في ارخاء المقعدة ليؤهل ما في الشرج  
بقدر الامكان (ان لم يكن صائما) والصائم لا يبالغ في حفظ الصوم عن  
الفساد ويحترز أيضا من ادخال الاصبع مبتلة لانه يفسد الصوم

جلس مستقبلاً فافتد كروا تحرف اجلا لاله لم يقم من مجلسه  
حتى يغفر له كما أخرجه الطبراني مرفوعاً ويكره امسك الصبي نحو  
القبلة للبول (و) يكره (استقبال عين الشمس والقمر) لانهما آيتان  
عظيمتان (ومهب الريح) لعوده به فينجسه (ويكره أن يبول أو يتغوط  
في الماء) ولو جارياً وبقر بئر ونهر وحوض (والنظ) الذي يجلس  
فيه (والحجر) لادية مافيه (والطريق) والمقبرة لقوله عليه السلام اتقوا  
اللاعنين قالوا وما اللاعنان يا رسول الله قال الذي يتخلى في طريق  
الناس أو ظلمهم (وتحت شجرة ممتدة) لاتلاف التمر (و) يكره  
(البول قائماً) لتنجسه غالباً (الامن عذر) كوجع بصلبه ويكره  
في محل التوضؤ لانه يورث الوسوسة ويستحب دخول الخلاء بتوب  
غير الذي يصلى فيه والايحترز ويحفظ من النجاسة ويكره الدخول  
للخلاء ومعه شيء مكتوب فيه اسم الله أو قرآن ونهى عن كشف  
عورته قائماً وذكرا لله فلا يحمدا اذا عطس ولا يشمت عاطساً ولا يرث  
سلاماً ولا يجيب مؤذناً ولا ينظر لعورته ولا الى الخارج منها ولا يبصق  
ولا يتخط ولا يتنخ ولا يكثر الالتفات ولا يعبث ببدنه ولا يرفع بصره  
الى السماء ولا يطيل الجلوس لانه يورث الباسور ووجع الكبد  
(ويخرج من الخلاء برجله اليمنى) لانها أحق بالخدمة لنعمة  
الانصراف عن الاذى ومحل الشياطين (ثم يقول) بعد الخروج  
(الحمد لله الذي أذهب عني الاذى) بخروج الفضلات الممرضة  
بجسها (وعافاني) بابقاء خاصية الغذاء الذي لو أمسك كله أو خرج  
لكان مظنة الهلاك وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند خروجه  
غفرانك وهو كناية عن الاعتراف بالقصور عن بلوغ حق شكر نعمة  
الاطعام وتصريف خاصية الغذاء وتسهيل خروج الاذى لسلامة

لقوله صلى الله عليه وسلم اذا بال أحدكم فلا يمسح ذكروه بيمينه وإذا  
 أتى الخلاء فلا يمسح بيمينه وإذا شرب فلا يشرب نفساً واحداً (الا  
 من عذر) باليسرى فيسبح فيسبحى بهب خاهم أو من ماء جار (ويدخل  
 الخلاء) ممدوداً المتوضأ والمراد بيت التغوط (برجله اليسرى) ابتداء  
 مستورا الرأس استحباباً تكريماً للمنى لانه مستقدر يحضره الشيطان  
 (و) لهذا (يستعيز) أى يعتصم (بالله من الشيطان الرجيم قبل  
 دخوله) وقبل كشف عورته ويقدم تسمية الله تعالى على الاستعادة  
 لقوله عليه السلام ستر ما بين أعين الجن وعورات بني آدم اذا دخل  
 أحدكم الخلاء أن يقول بسم الله ولقوله عليه السلام ان الحشوش  
 محتضرة فاذا أتى فليقل أعوذ بالله من الخبث والنجاث والشيطان  
 معروف وهو من شطن يشطن اذا بعد ويقال فيه شاطن وشيطان  
 ويسمى بذلك كل متمرّد من الجن والانس والدواب لبعده غوره  
 في الشروق قبل من شاط يشيط اذا هلك فالمترد هالك بمرده ويجوز  
 أن يكون مسمى بفعلان لما لغته في اهلاله غيره والرجيم مطرود باللعن  
 والحشوش جمع الحش بالفتح والضم بستان الخيل في الاصل  
 ثم استعمل في موضع قضاء الحاجة واحتضارها رصد بنى آدم  
 بالاذى والقضاء يصير مأواهم بخروج الخارج (ويجلس معتمداً على  
 يساره) لانه أسهل لخروج الخارج ويوسع فيما بين رجله  
 (ولا يتكلم الا لضرورة) لانه يمقت به (ويكره تحريماً استقبال  
 القبلة) بالفرج حال قضاء الحاجة واختلفوا في استقبالها للتطهير  
 واحتار المتراشى عدم الكراهة (و) يكره (استند بارها) لقوله  
 عليه السلام اذا أتيت الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها  
 ولكن سرقوا أو غربوا وهو باطلاقة منى (ولو في البنيان) وإذا

والذراع (و) الركن (الثالث غسل رجليه) لقوله تعالى وأرحلکم  
 ولقوله عليه السلام بعد ما غسل رجليه هذا وضوء لا يقبل الله  
 الصلاة الا به وقراءة الجهر للجاهرة (مع كعبه) لدخول الغاية  
 في المغيا والكعبان هما العظامان المرتفعان في جانبي القدم واشتقاقه  
 من الارتفاع كالسكبة والكعب التي بدائيها (و) الركن (الرابع  
 مسح ربيع رأسه) لمسحه صلى الله عليه وسلم ناصيته وتقدير الفرض  
 بثلاثة أصابع مردود وان صح ومحل المسح ما فوق الاذنين فيصح  
 مسح ربعه لا ما نزل عنهما فلا يصح مسح أعلى الذوائب المشدودة على  
 الرأس وهو لغة امرار اليد على الشيء وشرعا اصابة اليد المستيلة بالعضو  
 ولو بعد غسل عضو لا مسح ولا يبطل أخذ من عضو وان اصابه ماء  
 أو مطر قبل المفروض أجره (وسببه) السبب ما أفضى الى الشيء من  
 غير تأثير فيه (استباحة) أى ارادة فعل (ما) يكون من صلاة ومسح  
 مسح وطواف (لا يحل) الاقدام عليه (الابه) أى الوضوء (وهو)  
 أى حل الاقدام على الفعل متوضئا (حكمه الدينوى) المختص به  
 المقام (وحكمه الاخرى الثواب فى الآخرة) اذا كان بنيته وهذا حكم  
 ككل عبادة (وتسروط وجوبه) أى التكليف به واقتراضه تمامية  
 (العقل) اذا لا خطاب بدونه (والبلوغ) لعدم تكليف القاصر وتوقف  
 صحة صلاته عليه خطاب الوضع (والاسلام) اذ لا يخاطب كافر  
 بفروع الشريعة (وقدرة) المكلف (على استعمال الماء) الطهور  
 لان عدم الماء والحاجة اليه تنفيه حكما فلا قدرة الا بالماء (الكافى)  
 لجميع الاعضاء مرة واحدة وغيره كالعدم (ووجود الحدث) فلا يلزم  
 الوضوء على الوضوء (وعدم الحيض) وعدم (النفس) بانقطاعهما  
 شرعا (ومضي الوقت) لتوجه الخطاب مضيقا حينئذ وموسعا

البدن من الآلام أو عن عدم الذكر باللسان حال التخلي  
 \* (فصل في أحكام الوضوء) وهو بضم الواو وفتحها مصدر  
 وفتحها فقط ما يتوضأ به وهو لغة مأخوذ من الوضأة والحسن  
 والنظافة يقال وضوء الرجل أي صار وضياً وشرعاً نظافة مخصوصة  
 ففيه المعنى المغوى لأنه يحسن أعضاء الوضوء في الدنيا بالتنظيف  
 وفي الآخرة بالتجميل للقيام بخدمة المولى وقدم على الغسل لأن الله  
 قدمه عليه وله سبب وشرح وحكم وركن وصفة (أركان الوضوء  
 أربعة وهي فرائضه الأولى) منها (غسل الوجه) لقوله تعالى فاغسلوا  
 وجوهكم والغسل بفتح الغين مصدر غسلته وبضم الهمزة  
 وبالكسر ما يغسل به من صابون ونحوه والغسل اسالة الماء على المحل  
 بحيث يتقاطر وأقله قطرتان في الأصح فلا تكفي الاسالة بدون  
 التقاطر والوجه ما يواجه به الانسان (وحده) أي جملة الوجه (طولا  
 من مبدأ سطح الجبهة) سواء كان به شعراً لا والجبهة ما اكتنفه  
 الجبينان (إلى أسفل الذقن) وهي مجمع لحية واللحي منبت اللحية  
 فوق عظم الاسنان لمن ليست له لحية كثيفة وفي حقه إلى ما لا يقي  
 البشرة من الوجه (وحده) أي الوجه (عرضاً) بفتح العين مقابل  
 الطول (هابين شحمتي الاذنين) الشحمة معلق القرط والاذن  
 يضمين تخفف وتقل ويدخل في الغائتين جزء منهما لا اتصاله  
 بالفرض واليباض الذي بين العذار والاذن فيفترض غسله في الصحيح  
 وعن أبي يوسف سقوطه بنبات اللحية (و) الركن (الثاني) غسل يديه  
 مع مرفقيه) أحد المرفقين غسله فرض بعبارة النص لأن مقابلة الجمع  
 بالجمع تقتضي مقابلة الفرد بالفرد والمرفق الثاني بدلاً لثمة لثمة  
 واللاجماع وهو بكسر الميم وفتح الغاء وقلبه لغة ملتقى عظم العضد

المفروض غسله (ما) أى شئ (يمنع الماء) أن يصل إلى الجسد (كجبن) وشمع ورمص بخارج العين بتغميضها (وجب) أى أقضى (غسل ماتحته) بعد إزالة الطمانع (ولا يمنع الدرن) أى وسخ الأنظار سواء القروى والمصرى فى الأصح فيصح الغسل مع وجوده (و) لا يمنع (خز البراغيث ونحوها) كونهم المذباب وصول الماء إلى البدن لنفوذ فيه لقلته وعدم لزوجه ولا ما على ظفر الصباغ من صبغ للضرورة وعليه الفتوى (ويجب) أى يلزم (تحريك الخاتم الضيق) فى المختار من الروايتين لأنه يمنع الوصول طاهراً وكان صلى الله عليه وسلم إذا توضأ حرك خاتمه وكذا يجب تحريك القرط فى الأذن لتسيق محله والمعتبر غلبة النطق لا اتصال الماء ثقبه فلا يتكلف لادخال عود فى ثقب اللحرج والقرط بضم القاف وسكون الراء ما يعلق فى شحمة الأذن (ولو ضره غسل شقوق رجله جاز) أى صح (أمرار الماء على الدواء الذى وضعه فيها) أى الشقوق للضرورة (ولا يعاد الغسل) ولو من جنابة (ولا المسح) فى الوضوء (على موضع الشعر بعد حلقه) لعدم طرق حدث به (و) كذا (لا) يعاد (الغسل بقص ظفره وشاربه) لعدم طرق حدث وإن استحب الغسل

\*(فصل)\* فى سنن الوضوء (يسن فى) حال (الوضوء تمائة عشر شيئاً) ذكر العدد تسهيلاً للطالب لا للحصر والسنة لغة الطريقة ولو سئله واصطلاحاً الطريقة المسلوكة فى الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة وهى المؤكدة أن كان النبي صلى الله عليه وسلم تركها أحياناً وأما الذى لم يواظب عليها فهى المسندوبة وإن اقترنت بوعيد لمن لم يفعلها فهى للوجوب فيسنن (غسل اليدين إلى الرسغين) فى ابتداء الوضوء الرسغ بضم الراء وسكون السين المهملة وبالغين

في ابتدائه وقد اختصرت هذه الشروط في واحد هو قدرة المكلف  
 بالطهارة عليها بالماء (وهو شرط صحتة) أى الوضوء (ثلاثة) الاول  
 (عموم البشرة بالماء الطهور) حتى لو بقي مقدار مغر زبرة لم يصبه الماء  
 من المفروض غسله لم يصح الوضوء (و) الثانى (انقطاع ما ينافيه من  
 حيض ونفاس) لتمام العادة (و) انقطاع (حدث) حال التوضؤ لانه  
 بظهور بول وسيلان ناقض لا يصح الوضوء (و) الثالث (زوال  
 ما يمنع وصول الماء الى الجسد) لجرمه الحائل (كشمع وشحم) قيدبه  
 لان بقاء دسومة الزيت ونحوه لا يمنع لعدم الحائل وترجع الثلاثة  
 لو احدى هو عموم المطهر شرعا للبشرة

\* (فصل) \* في تمام أحكام الوضوء ولما لم يقدم الكلام على المحبة  
 قال (يجب) يعنى يفترض (غسل ظاهر المحبة الكثة) وهى التى  
 لا ترى بشرتها (فى أصح ما يفتى به) من التصحيح فى حكمها لقيامها  
 مقام البشرة بتحول الفرض اليها ورجعوا عما قيل من الاكتفاء بتلثها  
 أو رباعها أو مسح كلها ونحوه (ويجب) يعنى يفترض (ايصال الماء الى  
 بشرة المحبة الخفيفة) فى المختار لبقاء المواجهة بها وعدم عسر غسلها  
 وقيل يسقط لانعدام كمال المواجهة بالنبات (ولا يجب ايصال الماء  
 الى المسترسل من الشعر عن دائرة الوجه) لانه ليس منه أصالة ولا  
 بدلا عنه (ولا) يجب ايصال الماء (الى ما انكتم من التفتين عند  
 الانضمام) المتادلان المنضم تبع للفم فى الأصح وما يظهر تبع  
 للوجه ولا باطن العينين ولو فى الغسل للضرر ولا داخل قرحة برئت  
 ولم ينفصل من قشرها سوى مخرج القيح للضرورة (ولو انضمت  
 الاصابع) بحيث لا يصل الماء بنفسه الى ما بينها (أو طال الظفر فغطى  
 الانملة) ومنع وصول الماء الى ماتحته (أو كان فيه) يعنى المحل



البيت واجتماع الناس وقراءة القرآن والحديث لقول الامام انه  
 من سمن الدين وقال عليه الصلاة والسلام السواك مطهرة للقم  
 مرضاة للرب فيستوى فيه جميع الاحوال وقصده يحصل (ولو)  
 كان الاستياك (باصبع) أو خرقة خشنة (عند فقده) أى السواك  
 أو فقد أسنانه أو ضرر بغمه لقوله عليه السلام يجوز من السواك  
 الاصابع وقال على رضى الله عنه التشويص بالسبجة والابهام  
 سواك ويقوم العلك مقامه للنساء لركة بشرتهم والسنة في أخذه  
 أن تجعل خنصر يمينك أسفله والبنصر والسبابة فووه والابهام أسفل  
 رأسه كما رواه ابن مسعود رضى الله عنه ولا يقبضه لأنه يورث  
 البأسور ويكره مضطجعا لأنه يورث كبر الطحال وجمع العارف بالله  
 تعالى الشيخ احمد الزاهد فضائل بمؤلف سماه تحفة السالك بفضائل  
 السواك (والمضمضة) وهى اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم  
 وفى اللغة التحريك ويسن أن تكون (ثلاثاً) لأنه صلى الله عليه وسلم  
 ترضاً فمض ثلاثاً واستنشق ثلاثاً يأخذ لكل واحدة ماء جديداً  
 (ولو) فمض ثلاثاً (غرفة) واحدة أوام سنة المضمضة لاسنة  
 التكرير (والاستنشاق) وهولغة من التثاق جذب الماء ونحوه  
 برح الانف اليه واصطلاحاً إيصال الماء الى المارن وهو ما لان من  
 الانف ويكون (ثلاث غرقات) للحديث ولا يصح التثليث  
 بواحدة لعدم انطباق الانف على باقى الماء بخلاف المضمضة  
 (و) يسن (المبالغة فى المضمضة) وهى إيصال الماء لرأس الخلق  
 (و) المبالغة فى (الاستنشاق) وهى إيصاله الى ما فوق المارن (لغير  
 الصائم) والصائم لا يبالغ فيها خشية افساد الصوم لقوله عليه  
 الصلاة والسلام بالغ فى المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً

المجمعة المفضل الذي بين الساعد والكف وبين الساق والقدم  
وسواء استيقظ من نوم أو لا ولكنه أكد في الذي استيقظ لقوله  
صلى الله عليه وسلم إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده  
في الأناة حتى يغسلها ولفظ مسلم حتى يغسلها ثلاثا فإنه لا يدري أين  
باتت يده وإذا لم يمكن إمالة الأناة يدخل أصابع يسراه الخالية عن  
نجاسة متحققة ويصب على كفه اليمين حتى ينقيها ثم يدخل اليمنى  
ويغسل يسراه وإن زاد على قدر الضرورة فأدخل الكف صارا الماء  
مستعملا (والتسمية ابتداء) حتى لو نسيها فتذكرها في خلاله وسمى  
لا تحصل السنة بخلاف الكل لأن الوضوء عمل واحد وكل لقبة فعل  
مستأنف لقوله صلى الله عليه وسلم من توضأ وذكر اسم الله فإنه  
يطهر جسده كله ومن توضأ ولم يذكر اسم الله لم يطهره إلا موضع  
الوضوء والمنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم  
في لفظها بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام وقيل الأفضل  
بسم الله الرحمن الرحيم لعموم كل أمر ذي بال الحديث ويسمى كذلك  
قبل الاستنجاء وكشف العورة في الأصح (والسوان) بكسر السين  
اسم للاستيان والعود بضوا والمراد الأول لقوله صلى الله عليه وسلم  
لولا أن أثيق على امتي لأمرتهم بالسوان عند كل صلاة أو مع كل  
صلاة ولما ورد أن كل صلاة به تفضل سبعين صلاة بدونه وينبغي أن  
يكون لينافي غلط الأصبع طول شبر مستويا قليل العقد من الأرائك  
ووقته المسنون (في ابتدائه) لأن الابتداء به سنة أيضا عند المضمضة  
على قول الأكثر وقال غيرهم قبل الوضوء وهو من سغن الوضوء عندنا  
لأن سنن الصلاة فتحصل فضيلته لكل صلاة أذناها بوضوء استأنف  
فيه ويستحب لتغير القدم والقيام من النوم إلى الصلاة ودخول

الوضوء أو امتثل الأمر ومحلها القلب فإن نطق بها ليجمع بين فعل القلب واللسان استحبته المشايخ والنية سنة لتحصيل الثواب لأن الماء موريه ليس الاغسل ومسح في الآية ولم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم للاعرابي مع جهله وفرضت في التيمم لانه بالتراب وليس مزبلاً للحدث بالاصالة (و) يسق (الترتيب) سنة مؤكدة في الصحيح وهو (كما نص الله تعالى في كتابه) ولم يكن فرضاً لأن الواو في الأمر لمطلق الجمع والفاء التي في قوله تعالى فاغسلوا لتعقيب جملة الاعضاء (و) يسق (البداية بالميا من) جمع ميمنة خلاف الميسرة في اليدين والرجلين لقوله صلى الله عليه وسلم اذا وضأتم فابدؤا بميامنكم وصرف الأمر عن الوجوب بالاجماع على استحبابه لشرف اليمنى (و) يسق (البداية بالغسل من) (رؤس الاصابع) في اليدين والرجلين لأن الله تعالى جعل المرافق والكعبين غاية الغسل فتكون منتهى الفعل كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (و) يسق (البداية في المسح من) (مقدم الرأس) يسق (مسح الرقبة) لانه صلى الله عليه وسلم توضعاً وأوماً بيديه من مقدم رأسه حتى بلغ بهما أسفل عنقه من قبل قفاه (و) لا يسق مسح (الخلقوم) بل هو بدعة (وقيل ان الاربعة الاخيرة) التي أولها البداية بالميا من (مستحبة) وكأن وجهه عدم ثبوت المواظبة وليس مسلماً

\*(فصل من آداب الوضوء أربعة عشر شيئاً)\* \* وزيد عليها وهي جمع أدب وعرف بأنه وضع الأشياء موضعها وقيل الخصلة الحميدة وقيل الورع وفي شرح الهداية هو ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه وحكمه الثواب بفعله وعدم اللوم على تركه وأما السنة فهي التي واظب عليها النبي صلى الله عليه

(و) يست في الأصح (تخليل الحبة الكثة) وهو قول أبي يوسف لرواية  
 أبي داود عن أنس أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخلل لحيته  
 والتخليل تفريق الشعر من جهة الأسفل إلى فوق ويكون بعد غسل  
 الوجه ثلاثاً (بكف ماء من أسفلها) لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان إذا توضأ أخذ كفاً من ماء تحت حنكته فخلل به لحيته وقال هذا  
 أمر في ربي عز وجل وأبو خنيفة ومحمد بفضلانه لعدم المواظبة ولأنه  
 لا كمال الفرض ودخلها ليس محلاً له بخلاف تخليل الأصابع ورحح  
 في المبسوط قول أبي يوسف لرواية أنس رضي الله عنه (و) يست  
 (تخليل الأصابع) كلها للأحريه ولقوله صلى الله عليه وسلم من لم  
 يخلل أصابعه بالماء خللها الله بالنار يوم القيامة وكيفيته في السدين  
 ادخال بعضها في بعض وفي الرجلين بأصبع من يده ويكفي عنه إذا خلها  
 في الماء الجاري ونحوه (و) يست (تثليث الغسل) فمن زاد أو نقص  
 فقد تعدى وظلم كما ورد في السنة إلا للضرورة (و) يست (استيعاب  
 الرأس بالمسح) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (مرة) كسح الجبيرة  
 والسيم لأن وضعه للتخفيف (و) يست (مسح الأذنين ولو بماء الرأس)  
 لأنه صلى الله عليه وسلم عرف غرفة فمسح بها رأسه وأذنيه فإنه أخذ  
 لهما ماء جديداً مع بقاء البلة كان حسناً (و) يست (المالك) لفعله  
 صلى الله عليه وسلم بعد الغسل بأمر أريده على الأعضاء (و) يست  
 (الولاء) لمواظبته صلى الله عليه وسلم وهو بكسر الواو المتابعة بغسل  
 الأعضاء قبل جفاف السابق مع الاعتدال جسداً وزماناً ومكاناً  
 (و) يست (النية) وهي لغة عزم القلب على الفعل واصطلاحاً توجه  
 القلب لإيجاد الفعل جزمًا ووقتها قبل الاستنجاء ليكون جميع فعله  
 فريضة وكيفيتهما أن ينوي رفع الحدث وإقامة الصلاة أو ينوي

يدخل من أي باب شاء وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال  
 إذا توضأ سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرلك  
 وأتوب إليك طمع بطايع ثم جعل تحت العرش حتى يؤتى بصاحبها يوم  
 القيامة (وأن يشرب من فضل الوضوء قائماً) مستقبلاً القبلة أو قاعداً  
 لأنه صلى الله عليه وسلم شرب قائماً من فضل وضوئه وماء زمزم  
 وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشربن أحدكم قائماً من نسي  
 فليستقي وأجمع العلماء على كراهته تنزيهاً لمرطبي لاديني  
 (وأن يقول اللهم اجعلني من التوابين) أي الزاحمين عن كل ذنب  
 والتواب مبالغة وقيل هو الذي كلما أذنب بادر بالتوبة والتواب من  
 صفات الله تعالى أيضاً لأنه يرجع بالإنعام عن كل مذهب بقبول توبته  
 (واجعلني من المتطهرين) أي المتزهين عن الفواحش وقدم المذهب  
 على المتطهر لدفع القنوط والعجب ومن الآداب أنه لا يتوضأ بماء  
 مشمس لأنه يورث البرص ولا يستخلص لنفسه إناء دون غيره لأن  
 الشريعة خفيفة سهلة سمحة ومنه صب الماء برقى على وجهه وترك  
 التجفيف وإن مسح لا يبالغ فيه وأن تكون آنيته من خرف وغسل  
 عرونها ثلاثاً ووضعها على يساره ووضع اليد حالة الغسل على عروته  
 لأرأسه وتعاهد موقيه وماتحت الخاتم وبما ورة حدود المفروض  
 اطالة للغرة وملاء آنيته استعدا للوقت آخر وقراءة سورة القدر  
 ثلاثاً لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ في أثر وضوئه أنا أنزلناه  
 في ليلة القدر مرة واحدة كان من الصديقين ومن قرأها مرتين  
 كتب في ديوان الشهداء ومن قرأها ثلاثاً حشره الله محشراً لانبيا  
 أخرجه الديلمي فلماذا كرهه الفقيه أبو الميث في مقدمته  
 \* (فصل) \* في المكروهات (و) مما (بكره) المكروه ضدت

وسلم مع الترك بلا عذر مرة أو مرتين وحكمها الثواب وفي تركها  
العقاب لا العقاب فأداه الوضوء (الجلوس في مكان مرتفع) تحرزا  
عن الغسالة (واستقبال القبلة) في غير حالة الاستنجاء لأنها حالة أوجى  
لقبول الدعاء فيها وجعل الأمان للصغير على يساره والكبير الذي  
يغترف منه على يمينه (وعدم الاستعانة بغيره) ليقم العبادة بنفسه  
من غير اعانة غيره عليها بلا عذر (وعدم التكلم بكلام الناس) لأنه  
يشغله عن الدعاء المأثور بضرورة (والجمع بين نية القلب وفعل  
اللسان) لتحصيل العزيمة (والدعاء بالمأثور) أى المنقول عن النبي  
صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين (والتسمية) والنية (عند  
غسل كل عضو) أو مسحه فيقول ناويا عند المضمضة بسم الله اللهم  
أنقني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند  
الاستنشاق بسم الله اللهم أرحني رائحة الجنة ولا ترحني رائحة النار  
وهكذا في سائرها ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم أيضا كما في  
التوضيح (و) من آدابه (ادخال خنصره في صماخ أذنيه) مبالغة  
في المسح (وتحريك خاتمه الواسع) للبالغة في الغسل (و) كون  
(المضمضة والاستنشاق باليد اليمنى) لغيرها (والامتخاط  
باليسرى) لامتنها (و) تقديم (التوضؤ قبل دخول الوقت) بمبادرة  
للطاعة (لغير المعذور) لأن وضوءه ينتقض بخروج الوقت عنده  
وبدخوله عند زفروهما عند أبي يوسف (والإيمان بالشهادتين  
بعده) قائما مستقبلا لقوله صلى الله عليه وسلم ما منكم من أحد  
يتوضأ فيسبغ الوضوء ثم يقول أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا  
رسول الله وفي رواية أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له  
وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الافتحت له أبواب الجنة الثمانية

فرض (لمس القوآن ولو آية) مكتوبة على ذرهم أو حائط لقوله تعالى  
 لا يمسه الا المطهرون وسواء الكتابة والياض وقال بعض مشايخنا  
 انما يكره للمحدث لمس الموضع المكتوب دون الخواشي لانه لم يمس  
 القرآن حقيقة والصحيح أن مسها كمس المكتوب ولو بالفارسية  
 يحرم مسه اتفاقا على الصحيح (و) القسم (الثاني) وضوء (واجب) وهو  
 الوضوء (للطواف بالكعبة) لقوله عليه السلام الطواف حول  
 الكعبة مثل الصلاة الا أنكم تتكلمون فيه فن تكلم فيه فلا يتكلمن  
 الا بنحير وما لم يكن صلاة حقيقة لم تنوقف صحته على الطهارة فيجب  
 تركه دم في الواجب وبدنة في الفرض للجنابة وصدقة في النفل بترك  
 الوضوء كما ذكره في محله (و) القسم (الثالث) وضوء (مندوب)  
 في أحوال كثيرة كس الكتب الشرعية ورخص مسها للمحدث  
 الا التفسير كذا في الدرر وهو يقتضي وجوب الوضوء لمس التفسير  
 فيكون من القسم الثاني وتنب الوضوء (النوم على طهارة) أيضا  
 (اذا استيقظ منه) أي النوم (و) تجديده (للدائمة عليه) لحديث  
 بلال رضي الله عنه (ولو وضوء على الوضوء اذا تبدل مجلسه) لانه  
 نور على نور واذا لم يتبدل فهو اسراف وقيد بالوضوء لان الغسل على  
 الغسل والتيمم على التيمم يكون عبثا (وبعد) كلام (غيبة) تذكر  
 أخال بما يكرهه في غيبته (وكذب) اختلاق ما لم يكن ولا يجوز الا  
 في نحو الحرب واصلاح ذات البين وارضاء الاهل (ونعيم) المنام  
 المضرب والنميمة والمهمة السعاية بنقل الحديث من قوم الى قوم على  
 جهة الافساد (و) بعد (كل خطيئة وانشاد شعر) فيج لان الوضوء  
 يكفر الذنوب الصغار (وقهقهة خارج الصلاة) لانها حدث صورية  
 (وغسل ميت وحمله) لقوله صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا

المحبوب والآداب فيكره (المتوضئ) ضمه ما يستحب من الآداب  
فلا حصر لها بعدها (سنة أشياء) لأنه للتقريب فيها (الاسراف في)  
صب (الماء) لقوله صلى الله عليه وسلم لسعد لما صبه وهو يتوضأ  
ما هذا السرف يا سعد فقال أفى الوضوء سرف قال نعم وان كنت على  
نهر جار ومنه تنليث المسح بماء جديد (والتقير) يجعل الغسل مثل  
المسح (فيه) لأن فيه تقويت السنة وقال عليه السلام خير الأمور  
أوسطها (و) يكره (ضرب الوجه به) لمنافاته شرف الوجه فيلقبه  
برفق عليه (و) يكره (التكلم بكلام الناس) لأنه يشغله عن  
الادعية (و) يكره (الاستعانة بغيره) لقول عمر رضي الله عنه وأبى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يستقي ماء لوضوئه فبادرته  
أستقي له فقال مه يا عرفتني لأريد أن يعينني على صلاتي أحد (من  
غير عذر) لأن الضرورات تبج المحظورات فكيف بما لا حظرفيه  
وعن الامام الوبري أنه لا بأس به فإن الخادم كان يصب على النبي  
صلى الله عليه وسلم

\* (فصل) \* في أوصاف الوضوء وقد ذكرها بعد بيان سببه  
وشروطه وحكمه وركنه فقال (الوضوء على ثلاثة أقسام) الأول منها  
أنه (فرض) كما قدمناه بدليله والمراد بالفرض هنا الثابت بالقطعي  
وأما المحدث والمقدار فهو ما يفوت الجواز يفوته ليشمل الفرض  
الاجتهادي كربع الرأس ونزلت آيته بالمدينة وقد فرض بمكة (على  
المحدث) اذا أراد القيام (للمصلاة) كما أمر الله تعالى (ولو كانت)  
المصلاة (نفلا) لأن الله لا يقبل صلاة من غير طهور كما تقدم وهو يفتح  
الطباء وقال بعضهم الاجود ضمه (و) كذا (لصلاة الجنائزة) لأنها  
صلاة وان لم تكن كاملة (و) مثلها (سجدة التلاوة) كذا الوضوء



ولوالى القلفة على الصحيح (وينقضه) أى الوضوء (ولادة من غير رؤية دم) ولا تكون نفساء فى قول أنى يوسف ومحمد آخره هو الصحيح  
لنعلق النفاس بالدم ولا يوجد عليها الوضوء للربوبية وقول ابو حنيفة  
عليها الغسل احتياط لعدم خلطه عن قليل دم ظاهره وصححه  
فى الفتاوى وبه أفتى الصدر الشهيد رحمه الله تعالى (و) ينقض  
الوضوء (نجاسة سائلة من غيرهما) أى السبيلين لقوله عليه الصلاة  
والسلام الوضوء من كل دم سائل وهو مذهب العشرة المبشرين  
بالجنة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وأبى موسى الأشعرى  
 وغيرهم من كبار الصحابة وصدور التابعين كالحسن البصرى وابن  
 عمر بن رضى الله عنهم والسيلان فى السبيلين بالطهور على رأسهما  
 وفى غير السبيلين يتجاوز النجاسة الى محل يطلب تطهيره ولو نذبا فلا  
 ينقض دم سال فى داخل العين الى جانب آخر منها بخلاف ما صلب  
 من الانف وقوله (كدم وقيح) اشارة الى أن ماء الصديد ناقض  
 كما الشدى والسرّة والاذن اذا كان لمرض على الصحيح (و) ينقضه  
 (قىء طعام أو ماء) وان لم يتغير (أو علق) هو سوداء محترقة (أو مرّة)  
 أى صفراء والنقض بأحد هذه الاشياء (اذا ملاء الفم) لتجنبه  
 بما فى قعر المعدة وهو مذهب العشرة المبشرين بالجنة ولان النبى  
 صلى الله عليه وسلم قاء فتوضأ قال الترمذى وهو أصح شئ فى الباب  
 ولقوله صلى الله عليه وسلم بعد الوضوء من سميع من اقطار البول  
 والدم السائل والقيء ومن دسعة تملأ الفم ونوم مضطجع وقهقهة  
 الرجل فى الصلاة وخروج الدم (وهو) أى حتملاء الفم (مالا ينطبق  
 عليه الفم) الا بتكلف على الاصح من التفاسير فيه وقيل ما يمنع  
 الكلام (ويجمع) تقديرا (متفرق القىء اذا اتحد بسببه) عند محمد

فليغتسل مؤمن حملة فليستوضأ (ولو وقت كل صلاة) لانه اكل لشأها  
 (وقبل غسل الجنابة) لورود السنة به (وللجنب عند) ارادة  
 (اكل وشرب ونوم و) معاودة (وطء و غضب) لانه يطفئه (و) لقراءة  
 (قرآن وحديث وروايته) تعظيما لشرفهما (ودراسة علم) شرمي  
 (واذان واقامة وخطبة) ولو خطبة نكاح (وزيارة النبي  
 صلى الله عليه وسلم) تعظيما لحضرته ودخول مسجده (ووقوف  
 بعرفة) لشرف المكان ومباهاة الله تعالى الملائكة الواقفين بها  
 (وللسعي بين الصفا والمروة) لاداء العبادة وشرف المكانين (و) بعد  
 (اكل لحم جزور) للقول بالوضوء منه خروجا من الخلاف ولذا عممه  
 فقال (وللخروج من خلاف) سائر (العلماء كما اذا أمس امرأة)  
 أو فرجه يطن كفه لتكون عبادة صحيحة بالاتفاق عليها استبراء  
 لدينه هكذا جمعت وان ذكر بعضها بصفة السنة في محله للفائدة  
 التامة بتوفيق الله تعالى وكرمه

\* (فصل) \* هو طائفة من المسائل تغيرت أحكامها بالنسبة  
 لما قبلها (ينقض الوضوء) النقض اذا أضيف الى الاجسام كنقض  
 الحائض يراد به ابطال تأليفها واذا اضيف الى المعاني كالوضوء يراد به  
 اخراجها عن اقامة المطلوب بها والشواقض جمع ناقضة (اثنا عشر  
 شيئا) منها (ما خرج من السيلين) وان قل سمي القبل والدبر  
 سبيلا لكونه طريقا للخارج وسواء المعتاد وغيره كالودود والحصاة  
 (الاربع القبل) الذكروالفرج (في الاصح) لانه اختلاج لاربع  
 وان كان رجا الانجاسة فيه وريح الدبر ناقضة بمرورها على النجاسة  
 لان عنها طاهرة فلا نجس مبتل الثياب عنه العامة فينقض ريح  
 المفضاة احتياطا والخروج يتحقق بظهور البسلة على رأس الخرج

حيث إنه يبطل الصلاة خاصة والتبسم لا يبطل شيئاً وهو مما لا صوت فيه ولو بدت به الأسنان وقهقهة الصبي لا يبطل وضوءه لأنه ليس من أهل الزجر وقيل تبطله (يقطاه) لأنائم على الأصح (في صلاة) كاملة (ذات ركوع وسجود) بالأضالة ولو وجدت بالإيماء سواء كان متوضئاً أو متيمماً أو مغتسلان في الصحيح لكونها عقوبة فلا يلزم القول بتجزئة الطهارة واحترزنا بالسكاملة عن صلاة الجنابة وسجدة التلاوة لمورد النص فلا ينقض فيهما وإن بطلتا (و) تنقض القهقهة في السكاملة و (لو تعمد) فاعلمها (الخروج بها من الصلاة) بعد الجلوس الأخير ولم يبق إلا السلام لوجودها في حرمة الصلاة كما في سجود السهو والصلاة صحيحة لتمام فروضها وترك واجب السلام لا يمنعه (و) يتقضه مبشرة فاحشة وهي (مس فرج) أو دبر (بذكر منتصب بلا حائل) يمنع حرارة الجسد وكذا مبشرة الرجلين والمرأتين ناقضة

\* (فصل عشرة أشياء لا تنقض الوضوء) منها (ظهور دم لم يسيل عن محله) لأنه لا ينحس جامداً ولا مائعاً على الصحيح فلا يكون ناقضاً (و) منها (سقوط لحم من غير سيلان دم) لطهارته وإنه فصل الطاهر لا يوجب الطهارة (كالعرق المدي الذي يقال له رشته) بالفارسية كما في الفتاوى البرازية (و) منها (خروج دودة من جرح واذن وانف) لعدم نجاستها ولقلة الرطوبة التي معها بخلاف الخارجة من الدبر (و) منها (مس ذكر) ودبر وفرج مطلقاً وهو مذهب كبار الصحابة كعمرو وعلي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم والتابعين كالحسن وسعيد والثوري رضي الله تعالى عنهم لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه رجل كأنه بدوي فقال يا رسول الله

وهو الاصح فيمنع ان كان قد رمل الفم وقال ابو يوسف ان اتحد  
المكان وماء فم النائم ان نزل من الرأس فهو طاهر اتفاقا وكذا الصاعد  
من الجوف على المفتي به وقيل ان كان اصفرًا ومنبتنا فهو نجس (و)  
ينقضه (د) من جرح بقمه (غلب على البزاق) أى الريق (أوساواه)  
احتياطاً ويعلم باللون فالاصفر مغلوب وقليل الحمرة مساو وشديدها  
غالب والنازل من الرأس ناقض لسيلانه وان قل بالاجماع وكذا  
الصاعد من الجوف رقيقا وبه أخذ عامة المشايخ (و) ينقضه (نوم)  
وهو فترة طبيعية تحدث فتمنع الحواس الظاهرة والباطنة عن العمل  
بسلامتها وعن استعمال العقل مع قيامه وهذا اذا (لم يتمكن فيه  
المقعدة) يعنى المخرج (من الارض) باضطجاع وتورل واستلقاء على  
القفا ولو كان مريضاً يصلى بالأيما على الصحيح وانقلاب على الوجه  
لزوال المسكة والناقض الحدث للإشارة اليه بقوله صلى الله عليه  
وسلم العينان وكاء السه فاذا نامت العينان انطلق الوكاء وفيه التنبيه  
على أن الناقض ليس النوم لانه ليس حدثاً واما الحدث ما لا يخلو  
النائم عنه فأقيم السبب الظاهر مقامه والنعاس الخفيف الذى  
يسمع به ما يقال عنده لا ينقض والا فالثقل ناقض (و) ينقضه  
(ارتفاع مقعدة) قاعد (نائم) على الارض (قبل اتبهاه وان لم  
يسقط) على الارض (فى الظاهر) من المذهب لزوال المقعدة (و) ينقضه  
(اغناء) وهو مرض يزيل القوى ويستريح العقل (و) ينقضه (جنون)  
وهو مرض يزيل العقل ويزيد القوى (و) ينقضه (سكر) وهو خفة  
يظهر اثرها بالتمايل وتلغثم الكلام لزوال القوة المسكة بظلمة الصدر  
وعدم انتفاع القلب بالعقل (و) ينقضه (فهقهة) مهمل (بالغ) عمداً  
أوسهوا وهي ما يكون مسموعاً لغيرانه والضحك ما يسمعه هودون

\*(فصل ما يوجب)\* أى يلزم (الاغتسال) يعنى الغسل وهو بالضم اسم من الاغتسال وهو تمام غسل الجسد واسم للماء الذى يغتسل به أيضا والضم هو الذى اصطلح عليه الفقهاء أو أكثرهم وإن كان الفتح افسح واشهر فى اللغة وخصوصه بغسل البدن من جنابة وحيص ونفاس والجنابة صفة تحصل بخروج المني بشهوة يقال اجنب الرجل اذا قضى شهوته من المرأة واعلم انه يحتاج لتفسير الغسل لغة وشريعة وسببه ونسوطه وحكمه وركنه وسننه وآدايد وصفته وعلمت تفسيره وسببه بأنه اراوة ما لا يحل مع الجنابة أو وحوبه وله نسوط وحب ونسوط صحة تقدمت فى الوضوء وركنه محرم ما امكن من الجسد من غير خرج بالماء الطهور وحكمه حل ما كان ممتمعا قبله والنواب بفعله تقربا الى الصفة والسنن والآداب يأتي بيها (يفترض الغسل بواحد) يحصل للانسان (من سبعة اشياء) اولها (خروج المني) وهو ماء أبيض ثخين ينكسر الذكركم بخروجه يشبه رائحة الطلع وهى المرأة رقيق أصفر (الى ظاهر الجسد) لانه مالم يظهر لاحكم له (اذا انفصل عن مقرده) وهو الصلب (شهوة) وكان خروجه (من غير جماع) كاحتلام ولو باقل مرة لبلوغ فى الاصح وفكرو نظرو عتبت بذكره وله ذلك ان كان اعزب وبه ينحور رأسا برأس لتسكين شهوة يخشى منها الاجلها او اغنى اشتراط الشهوة عن التدفق لملازمته لها فاذا لم توجد الشهوة لا غسل كما اذا حمل ثقبلا أو ضرب على صلبه فنزل منيه بلا شهوة والشرط وجودها عند انفصاله من الصلب لادوامها حتى يخرج الى الظاهر خلافا لابي يوسف سواء المرأة والرجل لقوله صلى الله عليه وسلم وقد سئل هل على المرأة من غسل اذا هي احتلمت فقال نعم اذا رأت الماء وثمرة الخلاف تطهر بما

ممتقول في وجعل مس ذكره في الصلاة فقال هل هو الابضعة منك  
 ومصغرة منك قال الترمذي وهذا الحديث أحسن شيء في هذا  
 السبب واضح (و) منها (مس امرأة) غير محرم لما في السنن الاربعة  
 عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يقبل بعض  
 أزواجه يصلي ولا يتوضأ والمس في الآية المراد به الجماع لقوله تعالى  
 وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن (و) منها (في لا يملأ الفم)  
 ندم من أعلى المعدة (و) منها (في ببلغ ولو) كان (كثيرا) لعدم تخلل  
 المجاسة فيه وهو طاهر (و) منها (قمايل نائم احتمل زوال مقعدته)  
 لما في سنن أبي داود وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ينشرون العشاء حتى تحقق رؤسهم ثم يصلون ولا يتوضئون (و) منها  
 (و) متمكن من الأرض (لو) كان (مستند إلى شيء) كحائط  
 وسارية ووسادة بحيث (لوازيل) المستند اليه (سقط) الشخص  
 فلا ينتقض وضوءه (على الظاهر) من مذهب أبي خنيفة (فيهما) أي  
 في المسئلتين هذه والتي قبلها الاستقراره بالأرض فإما من خروج  
 رأسه رواده أبو يوسف عن أبي خنيفة وهو الصحيح وبه أخذ عامة  
 المشايخ وقال القدوري ينتقض وهو مروي عن الطحاوي (و) منها  
 (و) صل ولو) نام (راكعا أو ساجدا) إذا كان (على جهة) أي صفة  
 السجدة في ظاهر المذهب بأن أبدى ضبعيه وجافي بطنه عن بقديه  
 ثم نوى صلى الله عليه وسلم لا يجب الوضوء على من نام جالسا أو قائما  
 حتى يضع خفيه فإذا اضطجع استترخت مفاصله وإذا نام  
 كسب خارج الصلاة لا ينتقض به وضوءه في الصحيح وإن لم يكن  
 على صفة السجود والركوع المسنون انتقض وضوءه (والله) سبحانه  
 (ألموفق) بمحض فضله وكرمه

الشهوة وقد يرقى المني لعارس والاحتياط لازم في باجماع العبادات وهذا (اذ لم يكن ذكره منتشرا وقت النوم) لان الانتشار سبب للمذي فيحال عليه ولو وجد الزوجان بينهما ماء دون تذكر وعين بغلظ ورقة وبياض وصفرة وطول وعرض لزمهما الغسل في الصحيح احتياطا (و) منها (وجود بلبل ظنه منيا بعد افاقته من سكرو) بعد افاقته من (اغماء) احتياطا (و) يفترض (بحيض) للنص (ونفاس) بعد الظهر من نجاستهما بالانقطاع اجماعا (و) يفترض الغسل بالموجبات (لوحصلت الاشياء المذكورة قبل الاسلام في الاصح) لبقا بحصة الجنابة ونحوها بعد الاسلام ولا يمكن أداء المشروط من الصلاة ونحوها زال الجنابة وما في معناها الا به فيفترض عليه لكونه مسلما مكلفا بالطهارة عند ارادة الصلاة ونحوها تأييد الوضوء (ويفترض تغسيل الميت) المسلم الذي لا جنابة منه مسقطه لغسله (كفاية) وسند كرتامه في محله ان شاء الله تعالى

\* (فصل عشرة أشياء لا يغتسل منها مذي) بفتح الميم وسكون المذال المجمة وكسرها وهو ماء أبض رقيق يخرج عند شهوة لا شهوة ولا دق ولا يعقبه فتور وربما لا يحس بخروجه وهو أغلب في النساء من الرجال ويسمى في جانب النساء قذى بفتح القاف والمذال المجمة (و) منها (ودى) باسكان المذال المهملة وتخفيف الياء وهو ماء أبض كدر تخين لا رائحة له يعقب البول وقد يسبقه اجمع العلماء على انه لا يجب الغسل بخروج المذي والودي (و) منها (احتلام بلا بلبل) والمرأة فيه كالرجل في ظاهرا رواية الحديث أم سليم كما قدمناه (و) منها (ولادة من غير رؤية دم بعدها في الصحيح) وهو قوهما لعدم النفاس وقال الامام عليها الغسل احتياطا لعدم خلقها عن قليل

وأما شأنه كرهه حتى سكنت شهوته فأرسل الماء يلزمه الغسل عند  
 أن حيفة ومجمل لا غسله أبي يوسف وبقى يقول أبي يوسف لضعف  
 حصى الشهوة وإذا لم يتدارك مسكه يستترها بهام صفة المصل من غير  
 ثريمة وقراءة وتطهر التمرة بها إذا اغتسل في مكانه وصلى ثم خرج  
 فغسله على الغسل عندهما لا عنده وصلاته صحيحة اتفاقا ولو خرج  
 من ماله وأرتجى ذكره أو نام أو منى خطوات كثيرة لا يجب الغسل  
 بقدر وجعل المني وما عطف عليه سببا للغسل مجازا للسهولة  
 في اتباعه لأنها نسروا (و) منها (تواري حشفة) هي رأس ذكر آدمي  
 مشتمل على احتريبه عن ذكر البها ثم والميت والمقطوع والمصنوع  
 من الخلد والأصبع وذكر صبي لا يشتمل والبالة يوجب عليها تواري  
 حشفة المراهق الغسل (و) تواري (قدرها) أي الحشفة (من  
 منظرهما) إذا كان التواري (في إحدى سبيلي آدمي) يجامع مثله  
 أي منهما الغسل لو مكلفين وبؤمر به المراهق تخلقا ويلزم بوطء صغيرة  
 لا تشتمل ولم يفضها لأنها صارت من يجامع في الصحيح ولولف ذكره  
 بخرقة راحته ولم ينزل فالأصح أنه ان وجد حرارة الفرج واللذة وجب  
 الغسل وإذا قلنا لا يحوط وجوب الغسل في الوجهين لقوله صلى الله  
 عليه وسلم إذا انتقى الختانان وغابت الحشفة وجب الغسل أنزل  
 أو لم ينزل (و) منها (ارال المني بوطء مية أو بهيمة) بشرط الانزال  
 من مجرد وطئهما لا لوجب الغسل لقصور الشهوة (و) منها (وجود  
 من رقيق بعد) الانتباه من (النوم) ولم يتذكر احتلاما عندهما  
 خلاف لأبي يوسف وبقوله أخذ خلف بن أيوب وأبو الليث لأنه مذى  
 وهو لا قيس ولهما ما روى أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل  
 يجد ليل ولا يتذكر احتلاما قال يغتسل ولأن النوم راحة تهيج



لعدم الخرج (و) يفترض غسل (داخل المصفر من شعر الرجل) ويلزمه حله (مطلقاً) على الصحيح سواء سرى الماء في أصوله أولاً تكونه ليس زينة له فلا خرج فيه (و) لا يفترض نقض (المصفر من شعر المرأة) ان سرى الماء في أصوله اتفاقاً لحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنها انها قالت قلت يا رسول الله اني امرأة اشتد ضفر رأسي افأقصه لغسل الجنابة قال انما يكفيك أن تحثي على رأسك ثلاث حثيات من ماء ثم تفيض على سائر جسدك الماء فتطهرين واما ان كان شعرها ملبداً أو غزيراً فلا بد من نقضه ولا يفترض اتصال الماء الى اثناء ذواتها على الصحيح بخلاف الرجل فانه يفترض عليه بل ذواته كلها والصفيرة بالضاد المحجمة الذؤابة وهي انخصله من الشعر والبضفر فتسل الشعر وادخال بعضه في بعض وثن الماء على الروج لها وان كانت غنية ولو انقطع حيضها لعشرة (و) يفترض غسل (بشرة اللحية) وشعرها ولو كانت كثيفة كثة لقوله تعالى فاطهروا (و) يفترض غسل (بشرة الشارب) وبشرة (الحاجب) وشعرهما (والفرج) الخارج لانه كالنعم لا الداخل لانه كالخلق كما تقدم

\* (فصل) \* في سنن الغسل (يسن في الاعتسال اثناعشر شيئاً) الاول (الابتداء بالتسمية) لعموم الحدث ككل أمر ذي بال (و) الابتداء (بالية) ليكون فعله تقر يا باب عليه كالوضوء (و) الابتداء بالتسمية يصاحب النية لتعلق التسمية باللسان والنية بالقلب (و) يكونان مع (غسل اليدين الى الرسغين) ابتداء كفعله صلى الله عليه وسلم (و) يسن (غسل بحاسة لو كانت) على بدنه (بانفرادها) في الابتداء ليضمن بزوالها قبل أن تشيع على جسده (و) كذا (غسل فرجه) وان لم يكن به نجاسة كما فعله النبي صلى الله

دم ظاهراً كما تقدم (و) منها (ايلاج بخرقه مانعة من وجود المذة)  
على الاصح وقدمنا روم الغسل به احتياطاً (و) منها (حقنة) لانها  
لاخراج الفضلات لا لقضاء الشهوة (و) منها (ادخال اصبع ونحوه)  
كشبه ذكر مصنوع من نحو جلد (في احد السبيلين) على المختار  
لقصور الشهوة (و) منها (وطء بهيمة أو امرأة ميتة من غير انزال)  
مى لعدم كمال سببه ولا يغلب نزوله هنا ليقام مقامه (و) منها  
(اصابة بكر لم تزل) الاصابة (بكراتها من غير انزال) لان البكارة تمنع  
التقاء المختاتين ولودخل منه فرجها بلا ايلاج فيه لا غسل عليها  
ما لم تجبل منه

\* (فصل) \* لبيان فرائض الغسل (يفترض في الاغتسال) . من  
حيض أو خضابة أو نفاس (أحد عشر شيئاً) وكلها ترجع لواحد هو  
عموم الماء ما أمكن من الجسد بلا حرج ولكن عدت للتعليم منها  
(غسل القدم والانف) وهو فرض اجتهدى لقوله تعالى فاطهروا  
بجلا فهمما في الوضوء لان الوجه لا يتناولهما لان المواجهة لا تكون  
بداخل الانف والعم وصيغة المبالغة في قوله فاطهروا تتناولهما ولا  
خرج فيهما (والبدن) عطف عام على خاص ومنه الفرج الخارج  
لانه كفه لا الداخل لانه كالحلق ولا بد من زوال ما يمنع وصول الماء  
للجسد كشع وعجين لا يصغ بطفر صباغ ولا ما بين الاطراف ولولم يندى  
في الصحيح كخر برغوث وونيم ذباب كما تقدم والفرض الغسل (مرة)  
واحدة مستوعبة لان الامر لا يقتضى التكرار (و) يفترض غسل  
(داخل فلفة لا عسر في فسخها) على الصحيح وان عسر لا يكلف به  
كتقب انضم للحرج (و) يفترض غسل (داخل سرّة) بمجوفة لانه من  
خارج الجسد ولا حرج في غسله (و) يفترض غسل (تقب غير منضم)

لا احتمال ظهورها في حال الغسل أو لبس الثياب لقوله صلى الله عليه وسلم إن الله حيي تستر يحيي تستر يجب الحيي والتستر فإذا اغتسل أحدكم فليستتر رواه أبو داود وإذا لم يجد مسترة عند الرجال يغتسل ويختار ما هو أستر والمرأة بين النساء كذلك وبين الرجال تؤخر غسلها ولا ثم على الناظر لا على من كشف أزاره لتطهيره وقيل يجوز أن يجرد للغسل وحده ويجرد زوجه للجماع إذا كان البيت صغيراً مقدار عشرة أذرع ويستحب صلاة ركعتين سبحة بعده كالوضوء لأنه يشملها (وكره فيه ما كرهه في الوضوء) ويزاد فيه كراهة الدعاء كما تقدم ولا تقدير للماء الذي يتطهر به في الغسل والوضوء لا اختلاف أحوال الناس ويراعى حالاً وسطاً من غير اسراف ولا تقتير والله الموفق

\*(فصل يسئ الاعتسال لأربعة أشياء) منها (صلاة الجمعة) على الصحيح لأنها أفضل من الوقت وقيل أنه لليوم وثمرة أنه لو أحدث بعد غسله ثم توضأ لا يكون له فضله على الصحيح وله الفضل على المرحوح وفي معراج الدراية لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة سنن بالسنة لحصول التقصود وهو قضع الرائحة (و) منها (صلاة العيدين) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر والأضحية وعرفة وقل رسول الله صلى الله عليه وسلم من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ومن اغتسل فهو أفضل وهو ناسخ لظاهر قوله صلى الله عليه وسلم غسل الجمعة واجب على كل محتلم والغسل سنة للصلاة في قول أبي يوسف كفي الجمعة (و) يسئ (الاحرام) للحج والعمرة لفعله صلى الله عليه وسلم وهو للتنظيف لا للتطهير فتهتسل امرأة ولو كان بها حيض أو نفاس ولهذا لا يقيم مكانه بقدر الماء

عليه وسلم لم يطمئن بوضوء الماء الى الجزء الذي ينضم من فرجه حال  
القيام وينفرج حال الجلوس (ثم يتوضأ كوضوئه للصلاة فيثلث  
الغسل ويمسح الرأس) في ظاهر الرواية وقيل لا يمسحها لانه يصب  
عليها الماء والا قول أصح لانه صلى الله عليه وسلم توضأ قبل  
الاغتسال وضوءه للصلاة وهو اسم للغسل والمسح (ولكنه يؤخر  
غسل الرجلين ان كان يقف) حال الاغتسال (في محل يجتمع فيه الماء)  
لا احتياجه لغسلهما نائبا من الغسالة (ثم يفيض الماء على بدنه ثلاثا)  
مستوعبا الجسد بكل واحدة منها وهو سنة للحديث (ولو انغمس)  
المغتسل (في الماء الجاري أو) انغمس في (ما) هو (في حكمه) أى  
الجارى كالعشر في عشر (ومكث) منغمسا قدر الوضوء والغسل  
أو في المطر كذلك ولولو وضوء فقط (فقدا اكل السنة) لحصول  
المبالغة بذلك كالثلث (ويبتدئ في) حال (صب الماء برأسه)  
كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (ويغسل بعدها) أى الرأس  
(منكبه الايمن ثم الايسر) لاستحباب التيامن وهو قول شمس الأئمة  
الحلواني (و) ليس أن (يدلك) كل أعضاء (جسده) في المرة الاولى  
ليغم الماء بدنه في المرتين الاخيرتين وليس المدلك بواجب في الغسل  
الا في رواية عن أبي يوسف لخصوص صبغة اطهر وافية بخلاف  
الوضوء لانه يقطع اغسلوا والله الموفق

\* (فصل وآداب الاغتسال هي) \* مثل (آداب الوضوء) وقد  
بناها (الا أنه لا يستقبل القبلة) حال اغتساله (لانه يكون غالباً مع  
كشف العورة) فان كان مستورا فلا بأس به ويستحب ان لا يتكلم  
بكلام معه ولو دعاء لانه في مصب الاقدار ويكره مع كشف العورة  
ويستحب ان يغتسل بمكان لا يراه فيه احد ممن لا يحل له النظر لعورته

ثم يك به من طغي تقوم عاد فيلتجئ المتطهر اليه وينعجب لنت ذب  
من ذنب وللقادم من سفر وللمستحاضة اذا التقطع دمها ولمن يراذقته  
ولرمي الجمار ولمن اصابته نجاسة وخفي مكانها فغسل جميع بدنه  
وكذا جميع ثوبه احياطا \* (تنبيه عظيم) \* لا تنفع الطهارة الظاهرة  
الامع الطهارة الباطنة بالاخلاص لله والزهادة عن الغل والغش  
والخذل والحسد وتطهير القلب عما سوى الله من الكونين فيعبده  
لذاته لا لعلة مفتقرا اليه وهو يفضل بالمر بقضاء حوائج المضطر  
بها عطف عليه فيكون عبدا فراطا لئلا يحد الفرد الذي لا يسترق  
شيء من الاشياء سواه ولا يستملك هو انه عن خدمته اياه قل  
الحسن البصري رحمه الله تعالى

رب مستور سبته شهوته \* قد عرى من ستره ونهتكا  
صاحب الشهوة عبدا فاذا \* ملك الشهوة اضحى ملكا  
فاذا اخلص لله \* وبما كلفه به وارتضاه ثم فاذا \* حفته العنايد  
حيثما توجه ويميم \* وعلمه ما لم يكن يعلم

\*(باب التيمم)\*

هو من حصص هذه الامة وهو لغة القصد مطلقا والجمع لغو  
القصد الى معظم وتسرعا مسح الوجه واليدين عن جميع مطهر  
والقصد شرط له لانه النية وله سبب وشرط وحكم وركن وصفة  
وكيفية وستأتيك \* فسيبه كاصلة ارادة ما لا يحل الابه وشرطه  
قدمها بقوله (يصح) التيمم (بشرط ثمانية الاول) منها (النية) لان  
التراب ملوث فلا يصير مطهرا الا بالية والماء خلق مطهرا (و) النية  
(حقيقتها) شرعا (عقد القلب على) (ايجاد) (الفعل) (جزما) (ووقتها) عند  
ضرب يده على ما يتيمم به) او عند مسح اعضائه بتراب اصاها

(و) يستحب الاغتسال (للحاج) لاغيرهم ويفعله الحاج (في عرفة) لاخارجها ويكون فعله (بعد الروال) لفضل زمان الوقوف ولما فرغ من الغسل المسنون سرع في المصروب فقال (ويندب الاغتسال في ستة عشر شيئاً) تقريباً لانه يزيد عنها (لمن أسلم طاهراً) عن جنابة وحيض ونفاس للتنظيف عن اثر ما كان منه (ولمن بلغ بالسن) وهو خمس عشرة سنة على المفتي به في الغلام والجارية (ولمن افاق من جنون) وسكروا غماء (وعند) الفراغ من (حجامة وغسل ميت) خروجاً للخلاف من لزوم الغسل بهما (و) ندب (في ليلة براءة) وهي ليلة النصف من شعبان لاحيائها وعظم شأنها اذ فيها تقسم الارزاق والآجال (و) في (ليلة القدر اذ اراها) يقيناً أو علماً باتباع ما ورد في وقتها لاحيائها (و) ندب الغسل (لدخول مدينة النبي صلى الله عليه وسلم) تعظيماً لحرمتها وقدمه على حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (و) ندب (للقوف بمزدلفة) لانه ثانی الجمعین ومحل اجابة دعاء سيد الكونين بغفران الدماء والمظالم لامته (غداة يوم النحر) بعد طلوع فجره لان به يدخل وقت الوقوف بالمزدلفة ويخرج قبيل طلوع الشمس (وعند دخول مكة) شرفها الله تعالى (لطواف) مالم ولطواف (الزيارة) فيؤدى الطواف بأكمل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة البيت الشريف (و) يندب (لصلاة كسوف) الشمس وخسوف القمر لاداء سنة صلاتهما (واستمقاء) لطلب استئزال الغيث رحمة للخلق بالاستغفار والتضرع والصلاة بأكمل الطهارتين (و) لصلاة من (فرع) من مخوف التجاء الى الله وكرمه لكشف الكرب منه (و) من (طلعة) حصلت نهاراً (و) من (ريج شديد) في ليل أو نهار لان الله تعالى

القبور والاذان والاقامة والسلام وردة ولاسلام عند عامة  
 المشايخ وقال أبو يوسف تصح صلاته به له خوله في الاسلام لانه  
 رأس القرب وقال أبو حنيفة ومحمد لا تصح وهو الاصح ولونسيم  
 لسجدة الشكر فهو على الخلاف كما منذ كره وفي رواية النوادر  
 والحسن جوازه بمجرد نيته (الثاني) من شروط صحة التيمم (العذر  
 المبيح للتيمم) وهو أنواع (كبعده) أى الشخص (مبلا) وهو  
 ثلث فرسخ بغلبة الظن هو المختار للخرج بالذهب هذه المسافة  
 وما شرع التيمم الا لدفع الحرج وثلث الفرسخ أربعة آلاف خطوة  
 وهى ذراع ونصف بذراع العامة فيتيمم بعده ميلا (عن ماء) ظهور  
 (ولو) كان بعده عنه (فى المصر) على الصحيح للخرج (و) من المعذر  
 حصول مرض يخاف منه استداده المرض أو بقاء البرء أو تخوكه  
 كالحموم والمبطون (و) من الاعذار (برديخاف منه) بغلبة الظن  
 (التلف) لبعض الاعضاء (أو المرض) اذا كان خارج المصر يعنى  
 العمران ولو القرى التى يوجد بها الماء المسخن أو ما يستخ به سواء  
 كان حنبا أو محدثا واذا انعدم الماء المسخن أو ما يستخ به فى المصر فهو  
 كالبرية وما جعل عليكم فى الدين من حرج (و) مند (خوف عذو)  
 آدمى أو غيره سواء حافه على نفسه أو ماله أو أماته أو خاف فاسقا  
 عند الماء أو خاف المديون المتفلس الحبس ولا إعادة عليهم ولا على  
 من حبس فى السفر بخلاف المكرد على ترك الوضوء ليتيمم فانه بعيد  
 صلاته (و) منه (عطش) سواء خافه حالا أو ما لا على نفسه  
 أو رفيقه فى القافلة أو دابه ولو كبا لان المعد للحاجة كالمعدوم  
 (و) منه (احتياج للجن) للضرورة (لا الطبخ مرق) لضرورة اليه  
 (و) يتيمم (لفقد آلة) كبل ودلولانه يصير البئر كعدمها والماء

( نية في مآخذها شروط لصحتها بينه بقوله (شروط صحة النية  
ثمة الاسلام) ليصير الفعل سببا للشواب والكفر محروم منه  
الساني (التمييز) لفهم ما يتكلم به (و) الثالث (العلم بما ينويه)  
رف حقيقة المنوى والنية معنى وراء العلم الذي يسبقها (و) نية  
بها شرط خاص بها بينه بقوله (يشترط لصحة نية التيمم) ليكون  
احا (الصلاة) فتصح (به) احد ثلاثة اشياء اتمية الطهارة) من  
ت القائمة ولا يشترط تعيين الجنابة من الحدث فنكسبية  
بارة لانها شرعت للصلاة وشرطت لصحتها وبالجنسها فكانت  
بية اباحة الصلاة فلذا قال (أو) نية (استباحة الصلاة) لان  
نهار رفع الحدث فتصح باطلاق النية ونية رفع الحدث لان  
م رفع له كالوضوء واما اذا قيد النية بشئ فلا بد أن يكون خاصا  
في الشرط الثالث بقوله (أو نية عبادة مقصودة) وهي التي  
بفي ضمن شئ آخر بطريق التبعية فتكون قد شرعت ابتداء  
الى الله تعالى وتكون أيضا (لا تصح بدون طهارة) فيكون  
ن اتم صلاة أو جزء للصلاة في حد ذاته كقوله نويت التيمم  
لاة أول صلاة الجنائزة أو سجدة التلاوة أو لقراءة القرآن وهو  
أو نية لقراءة القرآن بعد انقطاع حيضها أو نفاسها لان  
نهار لا بد له من الطهارة وهو عبادة (فلا يصلي به) أي التيمم (اذا  
نيم فقط) أي مجردا من غير ملاحظة شئ مما تقدم (أو نواه)  
نيم (قراءة القرآن) وهو محدث حدثا اصغرو (لم يكن جنبا)  
المرأة اذا نوته للقراءة ولم تكن محاطبة بالتطهر من حيض  
لجواز قراءة المحدث لا الجنب فلو تيمم الجنس لمس المحصف  
ول المسجد أو تعليم الغير لا تجوز صلاته في الاصح وكذا الزيارة



الحبي في الصحيح وبالارض المحترقة والطبي المحرق الذي ليس به  
سرقين قبله والارض المحترقة ان لم يغلب عليها الرماد وبالتراب  
الغالب على الخالط من غير حنسن الارض لانه (لا) يصح التيمم نحو  
(الخطب والفضة والذهب) والحنس والحديد وضابطه ان كل شئ  
يصير رمادا أو ينطبع بالاحراق لا يجوز به التيمم والاجاز لقوله تعالى  
فتيمموا صعيدا طيبا والصعيد اسم لوجه الارض ترابا كان أو غيره  
وتفسيره بالتراب لكونه أغلب لقوله تعالى صعيدا زلقا أى حجرا  
أملس (الرابع) من الشروط (استيعاب المحل) وهو الوجه  
واليدان الى المرفقين (بالمسح) في ظاهرا رواية وهو الصحيح المفتى به  
فينزع الخاتم وبخلل الاصابع ويمسح بجميع شرة الوجه والشعر على  
الصحيح وما بين العذار والاذن الخاف له بأصله وقيل يكفي مسح أكثر  
الوجه واليدين وصح وروى الحسن عن أبي خيفة انه الى الرسغين  
وجه ظاهرا رواية قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان ضربة  
للوحة وضربة للذراعين الى المرفقين وكذا فعله عليه السلام لانه  
سئل كيف أمسح فضرب بكفيه الارض ثم رفعهما لوجهه ثم ضرب  
ضربة فمسح ذراعيه باطنهما وظاهرهما حتى مس يديه المرفقين  
(الخامس) من الشروط (أن يمسح بجميع اليدين أو بأكثرهما) أو بما  
يقوم مقامه (حتى لو مسح باصبعين لا يجوز) ككفا في الخلاصة  
(ولو كرر حتى استوعب بخلاف مسح الرأس) كذا في السراج  
الوجه عن الايضاح (السادس) من الشروط (أن يكون) التيمم  
(ضربتين بباطن الكفين) لما روينا فان نوى التيمم وأمر به غيره  
فيمه (ولو) كان الضربتان (في مكان واحد) على الأصح لعدم  
صيرورته مستعملا لان التيمم بما في اليد (ويقوم مقام الضربتين

الموضوع للبشر في الفحوت ونحوها لا يمنع التيمم إلا أن يكون كثيراً يستدل بكثرة على الإطلاق استعماله ولا يشبهه فأقد الطهورين الماء والتراب الطهورين لحبس عندهما وقال أبو يوسف يشبهه بالائماء والعاجز الذي لا يجد من بوضئه يقيم اتفاقاً ولو وجد من عينه فلا قدرة له عند الامام بقدرة الغير خلاهما (و) من العذر (خوف فوت صلاة جنازة) ولو جنباً لأنها تقوت بلا خلف فإن كان يدرك تكبيرة منها بوضاً والولى لا يخاف الفوت هو الصحيح فلا يقيم وإذا حضرت جنازة أخرى قبل القدرة على الوضوء صلى عليها بتيمة الا قول عندهما وقال محمد عليه الاعادة كما لو قدر ثم عجز (أو) خوف فوت صلاة (عيد) لو اشتغل بالوضوء لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال اذا فاتتكم صلاة جنازة فغشيت فوتها فصل عليها بالتيمم وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه أتى بجنازة وهو على غير وضوء فتييم ثم صلى عليها ونقل عنهما في صلاة العيدين كذلك والوجه فواتهما لا الى بدل (ولو) كان (بناء) فيهما بأن سبقه حدث في صلاة الجنازة أو العيد يتييم ويتم صلاته لعجزه عنه بالماء لرفع الجنازة وطرقا المفسد للزحام في العيد (وايس من العذر خوف) فوت (الجمعة و) خوف فوت (الوقت) لو اشتغل بالوضوء لان الظاهر يصلى بفوت الجمعة وتقضى الفائتة ففهما خلف (الثالث) من الشروط (أن يكون التيمم بطاهر) طيب وهو الذي لم تمسه نجاسة ولو زالت بذهاب أثرها (من جنس الارض) وهو (كالتراب) المنبت وغيره (والحجر) الاملس (والرمل) عندهما خلافاً لابي يوسف فيجوز عندهما بالزرنج والنورة والمغرة والحكي والكبريت والفيروزج والعقيق وسائر أحجار المعادن وباللح

مبالغة في التطهيم (ونذب تأخير التيمم) وعن أبي حنيفة أنه حتم  
 (من يرجو) ادرا (الماء) بغلبة الظن (قبل خروج الوقت) المستحب  
 اذ لا فائدة في التأخير سوى الاداء باكمل الطهارتين كما فعله الامام  
 الاعظم في صلاة المغرب مخالفا لاستاذة حماد ووصوبه فيه وهي أول  
 حادثة خالفه فيها وكان خروجهما التشيع الاعمش رحمهم الله تعالى  
 (ويجب) أى يلزم (التأخير بالوعد بالماء ولو خاف القضاء) اتفاقا  
 اذا كان الماء موجودا أو قريبا اذ لا شك في جواز التيمم ومنع التأخير  
 لخروج الوقت مع بعده ميلا (ويجب التأخير) عند أبي حنيفة  
 (بالوعد بالشوب) على العارى (أو السقاء) كبل ودلو (ما لم يخف  
 القضاء) فان خافه تيمم لعجزه وللضنة بهما وقال يجب التأخير ولو  
 خاف القضاء كالوعد بالماء لظهور القدرة بوفاء الوعد ظاهرا (ويجب  
 طلب الماء) غلوة بنفسه أو رسوله وهي ثلثمائة خطوة (الى مقدار  
 أربع مائة خطوة) من جانب ظنه (ان ظن قربه) برؤية طير أو خضرة  
 أو خبر المخبر (مع الامن والا) بأن لم يظن أو خاف عدوا (فلا) يطلبه  
 (ويجب) أى يلزم (طلبه) أى الماء (من هو معه) لانه مبذول عادة  
 فلا ذلة في طلبه (ان كان في محل لا تشح به النفوس وان لم يعطه  
 الاثنى متسلا طرما سراه به) وبزيادة يسيرة لا بغبن فاحش وهو  
 ما لا يدخل تحت تقويم المقومين وقيل شطر القيمة (ان كان) الثمن  
 (معه) وكان (فاضلا عن نفقته) وأجرة حمله فهذه شروط ثلاثة للزوم  
 الشراء فلا يلزم الشراء لو طلب الغبن الفاحش أو طلب ثمن المتسل  
 وليس معه فلا يستبدن الماء أراحاجة لنفقته (و) يجوز أن (يصلى  
 بالتيمم الواحد ما شاء من الفرائض) كالوضوء للأمر به ولتقوله  
 صلى الله عليه وسلم التراب طهور المسلم ولو الى عشر حجج ما لم يجد

أصابة التراب جسده إذا مسحه بنية التيمم) حتى لو أحدث بعد  
الضرب أو أصابه التراب فمسحه يجوز على ما قاله الأسدي جاني كمن  
أحدث وفي كفيه ما يجوز به الطهارة وعلى ما اختاره شمس الأئمة  
لا يجوز لجعله الضرب ركناً كما لو أحدث بعد غسل عضو وقال المحقق  
ابن الهمام الذي يقتضيه النظر عدم اعتبار الضرب من مسمى  
التيمم شرعاً لأن المأمور به في الكتاب ليس إلا المسح وقوله صلى الله  
عليه وسلم التيمم ضربتان خرج مخرج الغالب والله سبحانه وتعالى  
أعلم (السابع) من الشروط (انقطاع ما ينافيه) حالة فعله (من  
حيض أو نفاس أو حدث) كما هو شرط أصله (الثامن) منها (زوال  
ما يمنع المسح) على البسرة (كشمع وشحم) لأنه يصير به المسح عليه  
لا على الجسد (وسببه) إرادة ما لا يحل إلا بالطهارة (وشروط  
وجوبه) تامة (كما ذكر) بيانها (في الوضوء) فأغنى عن إعادتها  
(وركاه مسح اليدين والوجه) لم يقل ضربتان لما علمته من الخلاف  
من كون الضرب من مسمى التيمم وكيفية قد علمتهما من فعله صلى الله  
عليه وسلم (وسنن التيمم سبعة التسمية في قوله) كأصله  
(والترتيب) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (والموالة) لحكمة  
فعله صلى الله عليه وسلم (واقبال اليدين بعد وضعهما في التراب  
وإدبارهما ونفضهما) اتقاء عن تلويح الوجه والسلة ولذا لا يتيمم  
بطين رطب حتى يجفقه إلا إذا خاف خروج الوقت وبين الإمام  
الاعظم لما سأله أبو يوسف عن كيفية بآن مال على الصعيد فأقبل  
بيديه وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح وجهه ثم أعاد كفيه جميعاً  
فأقبل بهما وأدبر ثم رفعهما ونفضهما ثم مسح بكل كف ذراع  
الأخرى وباطنها إلى المرفقين (وتفريج الأصابع) حالة الضرب

طهورية التراب بالحديث (ومقطوع يدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا بعيد) وهو الاصح وقال بعضهم سقطت عنه الصلاة ويمسح الا بشئ وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ويمسح الا قطع ما بقى من الفروض كغسله ويسقطان بتجاوزا قطع محل الفرض

\*(باب المسح على الخفين)\*

ثبت بالسنة قولوا فعلا والخف الساتر للكعبين مأخوذ من الخفة لان الحكم به خف من الغسل الى المسح وسببه لبس الخف وسرطه كونه ساترا محل الفرض صا لحا للمسح مع بقاء المدة وحكمه حل الصلاة في مدته وركنه مسح القدر المفروض وصفته انه سرع رخصة وكيفيته الابتداء من أصابع القدم خطوطا بأصابع اليد الى الساق (صح) أى جاز (المسح على الخفين فى) الطهارة من (الحديث الاصغر) لما ورد فيه من الاخبار المستفيضة فيجنى على منكره الكفروا اذا اعتقد جوازهم وتكلف قلعه يثاب بالعزيمة لان الغسل أشق والمسافر اذا تم الحنابة ثم احدث حدثا أصغروا وحدهاء كافيا لاعضاء الوضوء يلزمه قلع الخف وغسل رجليه ولا يصح له مسحه للحنابة (للرجال والنساء) سفرا وحضر الحاجة وينونها بالاطلاق المنص الشامل للنساء (ولو كانا) أى الخفان متحدين (من شئ تخين غير الجلد) كلبد وحوخ وكرباس يستمسك على الساق من غير شئ لا يشف الماء وهو قولهما واليه رجح الامام وعليه الفتوى لانه فى معنى التخذ من الجلد (سواء كان لهما نعل من حلد) ويقال له جورب منعل يوضع الجلد أسفله كالنعل للقدم واذا جعل أعلاه وأسفله يقال له مجلد (أولا) حلد بهما أصلا وهو الثخين (ويشترط

الماء والاولى اعادته لكل فرض خروج من الخلاف (و) يصلى  
 بالتيمم الواحد ما شاء من (النوافل) اتفاقا (وصح تقديمه على  
 الوقت) لانه شرط فيسبق المشهور والارادة سبب وقد حصلت  
 (ولو كان أكثر البدن) جريحتهم والكثرة تعتبر من حيث عدد  
 الاعضاء في المختار فاذا كان بالرأس والوجه واليدين جراحة ولو قلت  
 وليس بالرحلين جراحة تيمم ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فان  
 كان أكثر كل عضو منها جريحتهم والافلا (أو) كان (نصفه) أى  
 اليدين (جريحتهم) في الاصح ولو جنب لان أحد لم يقل بغسل ما بين  
 كل جذريتين (وان كان أكثره صحيحا غسله) أى الصحيح (ومسح  
 الجريح) بمروره على الجسد وان لم يستطع فعلى خرقه وان ضره تركه  
 واذا كانت الجراحة قليلة يبطنه أو ظهره ويضره الماء صار كغالب  
 الجراحة حكما للضرورة (ولا) يصح أن (يجمع بين الغسل والتيمم)  
 اذ لا نظيره في الشرع للجمع بين البذل والمبدل والجمع بين التيمم  
 وسؤر الحمار لاداء الفرض بأحدهما لا بهما كما لا يجمع قطع  
 وضمان وحث ومهر ووصية وميراث الى غير ذلك من المعدودات  
 \* ههنا مهمة \* نظمها ابن الشحنة بقوله

ويسقط مسح الرأس عن برأسه \* من الداء ما ان يله يتضرر  
 وبه افتي قارئ الهداية قلت وكذا يسقط غسله في الجنابة والحيض  
 والنفاس للمساواة في العذر (وينقضه) أى التيمم (ناقض الوضوء)  
 لان ناقض الاصل ناقض لخلفه وينقضه زوال العذر المسجل  
 كذهاب العدو والمرص والبرد ووجود الآلة وقد شمل هذا قوله  
 (و) ينقضه (القدرة على استعمال الماء الكافي) ولو مرة مرة فلو نلت  
 الغسل وفى الماء قبل اكمل الوضوء بطل تيممه في المختار لانها

أربع اليد) لم يوجد المقدار المفروض من محل المسح فإذا قطعت  
 لـ فوق الكعب جاز مسح حف الباقية وإن بقي من دون  
 كعب أقل من ثلاث أصابع لا يمسح لا قتراس غسل الباقي وهو  
 مع مسح حف الصحيحة (فلو كان فاقد مقدم قدمه لا يمسح على  
 ولو كان عقب القدم موجوداً) لأنه ليس محل لفرض المسح  
 نرض غسله (و يمسح المقيم يوماً وليلة و) يمسح (المسافر ثلاثة أيام  
 لها) كما روى التوقيت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 تداء المدة (المقيم والمسافر) (من وقت الحدث) الحاصل (بعد  
 الخفين) على طهر هو الصحيح لأنه ابتداء منع الخف سرية  
 بـ وما قبله طهارة غسل وقيل من وقت اللبس وقيل من وقت  
 حـ (وإن مسح مقيم ثم سافر قبل تمام مده اتم مدة المسافر) لأن  
 ة الآخر الوقت كالصلاة (وإن أقام المسافر بعد ما مسح يوماً وليلة  
 ) خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بدونه (والا) بأن مسح دون يوم  
 ة (يتم يوماً وليلة) لأنهما مدة المقيم (وفرض المسح قدر ثلاث  
 بع من أصغر أصابع اليد) هو الأصح لأنها آلة المسح والدلائل  
 وهما وبه وردت السنة فإن اتى قدرها ولو بخرقه أو رصب جار  
 صبع يده كرو يؤنب ومحل المسح (على ظاهر مقدم كل رجل)  
 واحدة فلا يصح على باطن القدم ولا عقبه وجوابه وساقه  
 من تكراره (وسننه مده الأصابع مفرجة) يبدأ (من رأس  
 بع القدم إلى الساق) لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 حل ينوضأ وهو يغسل خفيه فتخسه بيده وقال إنما امرنا بالمسح  
 كذا وأراه من مقدم الخفين إلى أصل الساق مرة وفتح بين  
 بعده فإن بدأ من الساق أو مسح عرضاً صح وخالف السنة

الجواز المسح على الخفين سبعة شرائط الاول) منها (لبسهما بعد غسل الرجلين) ولو حكما بكبيرة بالرجلين أو باحداهما مسحها ولبس الخف يمسح خفه لأن مسح الجبيرة كالغسل (ولو) كان اللبس (قبل كمال الوضوء إذا أتته) أي الوضوء (قبل حصول ناقض للوضوء) لوجود الشرط والخف مانع سراية الحدث لا رافع وإذا توضأ المَعذور ولبس مع انقطاع عذره فذنه مثل غير المَعذور والالتقيد بوقته فلا يمسح خفه بعده (و) الشرط (الثاني سترهما) أي الخفين (للكعبين) من الجوانب فلا يضر تنظر الكعبين من أعلى خف قصير الساق والذي لا يغطي الكعبين إذا خيط به ثخين كجوخ يصح المسح عليه (و) الشرط (الثالث) إمكان متابعة المشي فيهما) أي الخفين فتعذر الرخصة لانعدام شرطها وهو متابعة المشي (فلا يجوز) المسح (على خف) صنع (من زجاج أو خشب أو حديد) لما قلنا (و) الشرط (الرابع) خلوق كل منهما) أي الخفين (عن خرق قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم) لأنه محل المشي واختلف في اعتبارها مضمومة أو مفردة فإذا انكشفت الأصابع اعتبرت ذاتها فلا يضر كشف الإبهام مع جاره وإن بلغ قدر ثلاث هي أصغرهما على الأصح والخرق طولا لا يدخل فيه ثلاث أصابع ولا يرى شيء من القدم عند المشي لصلابته لا يمنع ولا يثبم مادون ثلاثة من رجل مثله من الأخرى وأقل خرق يجمع هو ما يدخل فيه مسلة ولا يعتبر مادونه (و) الشرط (الخامس) استمسكهما على الرجلين من غير شد) لحاشته إذا الرقيق لا يصلح لقطع المسافة (و) الشرط (السادس) منعهما وصول الماء إلى الجسد) فلا يشقان الماء (و) الشرط (السابع) أن يبقى) بكل رجل (من مقدم القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر



الموحدة وسكون الرء المهمة وضم القاف وفتحها بخزقة تثقب  
 للعينين تلبسها الدواب ونساء الاعراب على وحوههن  
 \*(فصل)\* في الجبيرة ونحوها (اذا اقتصد أو جرح أو كسر  
 عضوه فتده بخزقة أو جبيرة) هي عتد من جريد تليف بورق وتربط  
 على العضو المنكسر (وكان لا يستطيع غسل العضو) بماء بارد  
 ولا حار وقيل لا يجب استعمال الحار (ولا يستطيع مسحه وجب  
 المسح) على الصحيح مرة واحدة في الصحيح وقيل يكرر الا في الرأس  
 واستحباه رواية وقيل فرض لان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يمسح على عصابته ولما كسر زنده على رضى الله تعالى عنه يوم أحد  
 أو يوم خيبر أمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يمسح على الجبائر  
 ويمسح (على أكثر ما شدة العضو) هو الصحيح لثلا يؤذى الى فساد  
 الجراحة بالاستيعاب (وكفى المسح على ما ظهر من الجسد بين  
 عصابة المقصد) ونحوه ان ضره حلها تبع الضرورة لثلا يسرى  
 الماء فيضره الجراحة وان لم يضر الحل حلها وغسل الصحيح ومسح  
 الجرح وان ضره المسح تركه (والمسح) على الجبيرة ونحوها  
 (كل غسل) لما تنحتها وليس بدلا بخلاف الخف لانه بدل محض  
 (فلا يتوقف) مسح الجبيرة (بمدة) لكونه أصلا (ولا يشترط) لصحة  
 المسح (شد الجبيرة) ونحوها (على طهر) دفعا للخرج (ويجوز مسح  
 جبيرة احدى الرجلين مع غسل الاخرى) لكونه أصلا (ولا يطل  
 المسح بسقوطها قبل البرء) لقيام العذر والجنابة والحدث سواء  
 فيها ويجوز مسح العصابة العليا بعد مسح السفلى ولا يمسح السفلى  
 بعد نزاع العليا ولا يطل مسحها بابتلال ما تنحتها بخلاف الخف  
 (ويجوز تبدلها بغيرها) بعد مسحها (ولا يجب إعادة المسح عليها)

(و ينقض مسح الخف) أحد (أربعة أشياء) أولها (كل شيء ينقض الوضوء) لانه بدل فينقضه ناقض الاصل وقد علمته (و) الثاني (نزاع الخف) لسرية الحدث السابق الى القدم وهو الناقض في الحقيقة و اضافة النقض الى النزاع مجاز و نزاع خف يلزم قلع الآخر لسرية الحدث و لروم غسلهما (ولو) كان النزاع (بمخرج أكثر القدم الى ساق الخف) في الصحيح لمفارقة محل المسح مكانه وللاكثر حكم الكل في الصحيح (و) الثالث (اصابة الماء أكثر إحدى القدمين في الخف على الصحيح) كما لو ابتل جميع القدم فيجب قلع الخف وغسلهما تحرزا عن الجمع بين الغسل والمسح ولو تكلف فغسل رجله من غير نزاع الخف اجزأه عن الغسل فلا تبطل طهارته بانقضاء المدة (و) الرابع (مضى المدة) للمقيم والمسافر و اضافة النقض مجاز هنا و الناقض حقيقة الحدث السابق بظهوره الآن فان تمت وهو في الصلاة بطلت و يتيمم لفقده الماء (ان لم يخف ذهاب رجله) أو بعضها أو عظمها (من البرد) فيجوز له المسح حتى يأمن وظاهر المتون بقاء صفة المسح وفي معراج الدراية يستوعبه بالمسح كالجباثر (و بعد الثلاثة الاخيرة) وهي نزاع الخف و ابتلال أكثر القدم ومضى المدة (غسل رجله فقط) وليس عليه إعادة بقية الوضوء اذا كان متوضئا لحلول الحدث السابق بعديه (ولا يجوز) أي لا يصح (المسح على عمامة و قلنسوة و برقع و قفازين) لان المسح ثبت بخلاف القياس فلا يلحق به غيره و القفاز بالضم والتشديد يعمل للبدن محشوا يقطن له ازرار يرتز على الساغدين من البرد تلبسه النساء و يتخذ الصياد من جلد اتقاء من محالب الصقر و القلنسوة بفتح القاف و ضم السين المهملة مكان المحوزة والبرقع بضم الباء

ايام (وأكثره عشرة) بليا لها المنص في عدده وقيل خمسة عشر يوما  
 وليس الشرط دوامه فانقطاعه في مدته كنزوله (والنفاس) لغة  
 مصدر نفست المرأة بضم النون وفحها اذا ولدت فهي نفساء وشرعا  
 (هو الدم) الخارج من الفرج (عقب الولادة) أو خروج أكثر الولد  
 ولو سقطا استبان بعض خلقه فان نزل مستقيما فالعبرة بصدوره وان  
 نزل منكوسا برحليه فالعبرة بسرته فما بعده نفاس وتتقضى بوضعه  
 العدة وتصير أم ولد ويحسث في يمينه بولادته ولكن لا يرث ولا يصلى  
 عليه الا اذا خرج أكثره حيا واذا لم يزد ما بعده لا تكون نفساء في الصحيح  
 ولا يلزمها الا الوضوء عندهما وقد مناروم غسلها احتياطا عند  
 الامام (وأكثره) أى النفاس (أربعون يوما) لان النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقت للنفساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك  
 (ولا حد لقله) أى النفاس اذا لحاجة الى أمانة رائدة على الولادة  
 ولا دليل للمحيض سوى امتداده ثلاثة أيام (والاستحاضة دم نقص  
 عن ثلاثة أيام أو زاد على عشرة في الحيض) لما روينا (و) دم زاد  
 (على أربعين في النفاس) أو زاد على عاداتها وتجاوز أكثر الحيض  
 والنفاس لما قد مناه (وأقل الطهر الفاصل بين الحيضتين خمسة  
 عشر يوما) لقوله صلى الله عليه وسلم أقل الحيض ثلاثة وأكثره  
 عشرة وأقل ما بين الحيضتين خمسة عشر يوما (ولا حد لأكثره) لانه  
 قد يمتد الى أكثر من سنة (الا لمن بلغت مستحاضة) فيقدر حيضها  
 بعشرة وطررها بخمسة عشر ونفاسها بأربعين وأما اذا كان لها  
 عادة وتجاوز عاداتها حتى زاد على أكثر الحيض والنفاس فانها تبقى على  
 عاداتها والرائد استحاضة وأما اذا نسيت عاداتها فهي الحيرة (وبحرم  
 بالحيض والنفاس ثمانية أشياء الصلاة والصوم) ولا يمحان لقوات

أى الموضوع بديلاً (والأفضل إعادة) على الثانية لشبهة البدلية (وإذا رمد وأمر) أى أمره طبيب مسلم حاذق (ان لا يغسل عينه) أو غلب على ظنه ضرر الغسل تركه (أو أنكسر ظفره) أو حصل به داء (وجعل عليه دواء أو علكاً) لمنع ضرر الماء ونحوه (أو) جعل عليه (جلدة مرارة) ونحوها (وضرة تزرعه جازله المسح) للضرورة (وان ضره المسح تركه) لأن الضرورة تقدر بقدرها (ولا يقتضى فى السية فى مسح الحف) فى الاظهر وقيل تشترط فيه كالتيمم للبدلية (و) مسح (الجيرة و) مسح (الأس) فهى سواء فى عدم اشتراط النية لانه طهارة بالماء

\*(باب الحيض والنفاس والاستحاضة)\*

(يخرج من الفرج) أى بالمرور ومنه ثلاثة دماء (حيض ونفاس) ومقرتهما الرحم (واستحاضة) وفسرها بقوله (فالحيض) من غوامض الابواب واعظم المهمات لاحكام كثيرة كالطلاق والعقاق والاستبراء والعدة والنسب وحل الوطء والصلاة والصوم وفراة القرآن ومسه والاعتكاف ودخول المسجد وطواف الحج والبلوغ وحقيقته (دم ينفضه) أى يدفعه بقوة (رحم) هو محل تربية الولد من نقطة (بالغة) تسع سنين (لاداءها) يقتضى خروج دم بسببه (ولا حبيل) لان الله تعالى أجرى عادته بانسداد دم الرحم بالحبل فلا يخرج منه شئ حتى يخرج الولد أو أكثره (ولم تبلغ سن الاياس) وهو خمس وخمسون سنة على المفتي به وهذا تعريفه شرعاً وأما لغة فأصله السيلان يقال حاض الوادى اذا سأل (وأقل الحيض ثلاثة ايام) بلياليها وهذه شروطه وركنه برؤا الدم المخصوص وصفته دم الى السواد أقرب للذاغ كبريه الرائحة (وأوسطه خمسة)

غير مستحل له يستحب أن يتصدق بدينار أو نصفه ويتوب ولا يعود  
 وحرم في المبسوط وغيره بكفر مستحله وصح في الخلاصة عدم كفره  
 لأنه حرام لغيره وحرمة وطء النفسه مصرح به ولم أر الحكم في تكفيره  
 وعدمه (وإذا انقطع الدم لا ~~يحل~~ الحيض والنفاس حل الوطء  
 بلا غسل) لقوله تعالى ولا تقربوهن حتى يطهرن بتخفيف الطاء فانه  
 جعل الطهر غاية للحرمة ويستحب أن لا يطأها حتى تغتسل لقراءة  
 التشديد خروجها من الخلاف والنفاس كالحيض (ولا يحل) الوطء  
 (ان انقطع) الحيض والنفاس عن المسئلة (لدونه) أى دون الأكثر  
 ولو (لتمام عاداتها) باحد ثلاثة أشياء أما (أن تغتسل) لأن زمان  
 الغسل في الأقل محسوب من الحيض وبالغسل خلصت منه  
 وإذا انقطع لدون عاداتها لا يقربها حتى تمضي عاداتها لان عوده فيها  
 غالب فلا أثر لغسلها قبل تمام عاداتها (أو تنيم) لعذر (وتصل) على  
 الأصح ليتأكد التيمم بصلاة ولو فلا بخلاف الغسل فانه لا يحتاج  
 لمؤكده والتالث ذكره بقوله (أو تصير انصلاة ديناً في ذمتها وذلك  
 بأن تجدد بعد الانقطاع) لتمام عاداتها (من الوقت الذي انقطع الدم  
 فيه) زمن يسع الغسل والتحريمه فافوقها (لكن) لم تغتسل (فيه  
 ولم تنيم حتى خرج الوقت) فبمجرد دخوله بحل وطؤها لترتب  
 صلاة ذلك الوقت في ذمتها وهو حكم من أحكام الطهارة فان كان  
 الوقت يسير لا يسع الغسل والتحريمه لا يحكم بطهارتها بخروجه مجرداً  
 عن الطهارة بالماء أو التيمم حتى لا تلزمها العشاء ولا يصح صوم  
 اليوم كأنها أصبحت وبها الحيض قيدنا بالمسئلة لان الكفاية يحل  
 وطؤها بنفس انقطاع دمها لتمام عاداتها قبل العشرة لعدم خطاها  
 بالغسل وانما اشترطنا المؤكداً لانقطاع لدون الأكثر توفيقاً بين

شرط الصحة (و) يحرم (قراءة آية من القرآن). لا يقصد المذكور  
 ان اشتملت عليه لأعلى حكم أو خبر وقال الهندواني لا أفتي بجواز  
 على قصد المذكور وان روى عن أبي خنيفة وأخلاف التصحيح فيما دون  
 الآية وإطلاق المنع هو المختار لقوله صلى الله عليه وسلم لا تقرأ  
 الحائض ولا الجنب شيئا من القرآن والنفساء كالحائض (و) يحرم  
 (مسها) أي الآية لقوله تعالى لا يمسه الا المطهرون سواء كتب على  
 قرطاس أو درهم أو حائط (الابغلاف) متجاف عن القرآن والحائض  
 كالخريطة في الصحيح ويكره بالسكك تحريما لتبعيته للابس ويرخص  
 لاهل كتب الشريعة أخذها بالسكك وباليدين للضرورة الا للفسير  
 فانه يجب الوضوء لمسه والمستحب أن لا يأخذها الا بوضوء ويجوز  
 تقليب أوراق المصحف بنحو قلم للقراءة وأمر الصبي بحمله ورفعها  
 للضرورة التعلم ولا يجوز لف شيء في كاعده كتب فيه فقه أو اسم الله  
 تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم ونهى عن محو اسم الله تعالى  
 بالبراق ومثله النبي تعظيما وبستر المصحف لوطء زوجته استحياء  
 وتعظيما ولا يرمي برأية قلم ولا حشيش المسجد في محل ممنه (و) يحرم  
 بالحيفض والنفاس (دخول مسجد) لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا احل المسجد لجنب ولا حائض وحكم النفساء كالحائض (و) يحرم  
 بهما (الطواف) بالكعبة وان صح لان الطهارة فيه شرط كمال  
 وتحل به من الاحرام ويلزمها بدنة في طواف الركن وعلى المحدث شاة  
 الا أن يعاد على الطهارة لشرف البيت ولان الطواف به مثل  
 الصلاة كما وردت به السنة (و) يحرم بالحيفض والنفاس (الجماع)  
 والاستمتاع بما تحت السريرة الى تحت الركبة لقوله تعالى ولا تقر بهن  
 حتى يطهرن وقوله صلى الله عليه وسلم لك ما فوق الازار فان وطئها

رمان الصحة (و) مباشأ وامن (النوافل) والوجبات كالوتر والعيد  
وصلاة جنازة وطواف ومس مصحف (ويطلى وضوء المعذورين)  
ادألم يطرأ ناقض غير العذر (بمخرج الوقت) كطلوع الشمس  
في الفجر عند أبي حنيفة ومحمد (فقط) وعند زفر بدخوله فقط وقال  
أبو يوسف بهما وإضافة النقص للخروج مجاز وفي الحقيقة ظهور  
الحدث السابق به فيصلى الظهر بوضوء الضمى والعيد على الصحيح  
خلاف الأبي يوسف وزفر ولا يصلى العيد بوضوء الصبح خلافاً لـ زفر  
(ولا يصير) من ابتلى بناقض (معذورا حتى يستوعبه العذر وقتا  
كاملا ليس فيه انقطاع) لعذره (بقدر الوضوء والصلاة) ادلوجود  
لا يكون معذورا (وهذا) الاستيعاب الحقيقي بوجود العذر  
في جميع الوقت والاستيعاب الحكمي بالانقطاع القليل الذي  
لا يسع الطهارة والصلاة (شرط ثبوته) أى العذر (وشرط دوامه)  
أى العذر (وجوده) أى العذر (في كل وقت بعد ذلك) الاستيعاب  
الحقيقي أو الحكمي (ولو) كان وجوده (مرة) واحدة ليعلم بها  
بقاؤه (وشرط انقطاعه) وخروج صاحبه عن كونه معذورا  
(حلقه وقت كامل عنه) بانقطاعه حقيقة فهذه الثلاث شروط  
الثبوت والموام والانتقطاع نسأل الله العفو والعافية بمنه وكرمه

\*(باب الانجاس والطهارة عنها)\*

لما فرغ من بيان النجاسة الحكمية والطهارة عنها شرع في بيان  
الحقيقية ومنزلهاتقسيمها ومقدار المعفو منها وكيفية تطهير محلها  
وقد امت الاولى لمبقاء المسح عن المنسروطز والهابقاء بعض المحل  
وان قل من غير أصابة منزلها بخلاف الثانية فان قليلها عفو بل  
الكثير للضرورة والانجاس جمع نجس بفتح نين اسم لعين مستقدرة

القراءتين (وتقضى الحائض والنفساء الصوم دون الصلاة)  
 الحديث عائشة رضي الله عنها قال يصيبنا ذلك فنؤمر بقضاء  
 الصوم ولا نؤمر بقضاء الصلاة وعليه الأجماع (ويحرم بالجناية  
 خمسة أشياء الصلاة) للأمر بالطهارة في الآية (وقراءة آية من  
 القرآن) لنهي عنه صلى الله عليه وسلم (ومسها الانغلاف) للنهي  
 عنه بالنص (ودخول مسجد والطواف) للنص المتقدم (ويحرم  
 على المحدث ثلاثة أشياء الصلاة والطواف) لما تقدم (ومس  
 القرآن) ولو آية (الانغلاف) للنهي عنه في الآية (ودم الاستحاضة)  
 وهو دم عرق انفجر ليس من الرحم وعلامته أنه لا رائحة له وحكمه  
 (كعراف دائم لا يمنع صلاة) أي لا يسقط الخطاب بها ولا يمنع  
 صحتها إذا استمرت نازلاً وقتاً كاملاً كما سنذكره (ولا يمنع ادائها  
 و (صوما) فرضاً كان أو فلا (ولا يحرم) وطأ) لأنه ليس أذى  
 وطهارة ذوى الأعذار ضرورة بينها بقوله (وتوضأ المستحاضة)  
 وهي ذات دم نقص عن أقل الحيض أو زاد على أكثره أو أكثر  
 النفاس أو زاد على عادتها في أقلهما ويجاوزاً أكثرهما والحبلى  
 والتي لم تبلغ تسع سنين (ومن به عدد كسلس بول أو استطلاق  
 بطن) وانقبلا بريح ورعاف دائم وجرح لا يرقأ ولا يمكن  
 حبسه بمحشوم غير مشقة ولا يجلس ولا بالإناء في الصلاة فهذا  
 ينوضون (لوقت كل فرض) لالكل فرض ولا نقل لقوله صلى الله  
 عليه وسلم المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة رواه سبط ابن  
 الجوزي عن أبي خيفة رحمه الله تعالى فسائر ذوى الأعذار في حكم  
 المستحاضة فالدليل يشملهم (ويصلون به) أي يوضوئهم في الوقت  
 (ما شأوا من الفرائض) أداء للوقفية وقضاء لغيرها ولولم الذمة



في الطعام والشباب للضرورة (ونحو الكلب) بالجيم رجيعة  
 (ورحيع السباع) من البهائم كالقهد والسبع والخنزير (ولعابها)  
 أي سباع البهائم لتولده من لحم نجس (وخزء الدجاج) بتثليث  
 الدال (والبط والاوز) لثنته (وميلتقض الضوء بخروجه من بدن  
 الإنسان) كالدم السائل والمنى والمذى والودي والاستحاضة  
 والحيض والنفاس والقيء ملء الفم ونجاستها غليظة بالاتفاق  
 لعدم معارض دليل نجاستها عنده ولعدم مساغ الاجتهاد  
 في طهارتها عندهما (وأما) القسم الثاني وهي النجاسة (الخفيفة  
 فكقبول الفرس) على المقتي به لانه مأكول وان كره لحمه وعند محمد  
 طاهر (وكذا البول) كل (ما يؤكل لحمه) من النعم الاهلية والوحشية  
 كالغنم والغزال قيد ببوله لان روث الخيل والبغال والحمير وخثي  
 البقر وبعر الغنم نجاسته مغلظة عند الامام لعدم تعارض نصين  
 وعند ههما خفيفة لاختلاف العلماء وهو الاظهر لعموم البلوى  
 وطهرها محمد آخر وقال لا يمنع الروث وأن فحش لبلى الناس  
 بامتلاء الطرق والخانات بها وحرمة البعير كسرقينه وهي ما يصعد  
 من جوفه الى فيه فكذا جرّة البقر والغنم وأما دم السمك ولعاب  
 البغل والجمار فظاهر في ظاهر الرواية وهو الصحيح (و) من الخفيفة  
 (خزء طير لا يؤكل) كالحصق والحدأة في الاصحح مغموم الضرورة  
 وفي رواية طاهر وصححه السرخسي ولما بين القسمين بين القدر  
 المعفوق عنه فقال (وعفي قدر الدرهم) وزنا في المتجسدة وهو عشرون  
 قيراطا ومساحة في المائعة وهو قدر مقعر الكف داخل مفاصل  
 الاصابع كما وقع الهندواني وهو الصحيح فذلك عفو (من) النجاسة  
 (المغلظة) فلا يعنى عنها اذا زادت على الدرهم مع القدرة على الازالة

سرعاء وأصابعه مصدر ثم استعمل اسماء في قوله تعالى إنما المنسر كون نجس  
ويطلق على الحكمي والحقيقي ويختص الخبث بالحقيقي ويختص  
الحدث بالحكمي فالنجس بالفتح اسم ولا تلحقه التاء وبالكسر صفة  
وتلحقه التاء والتطهير ما أثبت الطهارة بالمحل أو إزالة النجاسة  
عنه ويفترض فيما لا يعنى منها وقد ورد أن أول شيء يسأل عنه العبد  
في قبره الطهارة وإن عامة عذاب القبر من عدم الاعتناء بشأنها  
والتحرز عن النجاسة خصوصاً البول وقد شرع في بيان حقيقتها  
فقال (تنقسم النجاسة) الحقيقية (إلى قسمين) أحدهما نجاسة  
(غليظة) باعتبار قلة المغفوعه منها لا في كيفية تطهيرها لانه  
لا يختلف بالغلظ والخفة (و) القسم الثاني نجاسة (خفيفة) باعتبار  
كثرة المغفوعه منها بما ليس في المغلظة لا في التطهير وصابغة الماء  
والمائعات لانه لا يختلف تنجيسها بهما (فالغليظة كالخمر) وهي التي  
من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد وكانت غليظة لعدم  
معارضة نص بنجاستها ك الدم المسفوح عند الامام والخفيفة  
لثبوت المعارض كقوله صلى الله عليه وسلم استزهرها من البول مع  
خبر العربيين الدال على طهارة بول الابل (والدم المسفوح) لإلابة  
الشريعة أو دما مسفوحا لا الباقي في اللحم المهزول والسمين والباقي  
في عروقي المذكي ودم الكبد والمطحال والقلب وما لا ينقض  
الوضوء في الصحيح ودم البق والبراغيث والقل وان كثر ودم السمك  
في الصحيح ودم الشهيد في حقه (ولحم الميتة) ذات الدم لا السمك  
والجراد وما لا نفس له سائلة (واهابها) أي جلد الميتة قبل دبعه  
(وبول ما لا يؤكل) لحمه كالآدمي ولورضيعا والذئب وبول الفأرة  
ينجس الماء لا مكان الاحتراز لانه يجرى ويعنى عن القليل منه ومن خربها

واختلف المشايخ فيما لو كان الثوب الجاف الطاهر بحيث لو عصر  
لا يقطر فذكر الحلواني أنه لا ينجس في الأصح وفيه نظر لأن كثيرا  
من النجاسة يشتر به الجاف ولا يقطر بالعصر كما هو مشاهد عند  
ابتداء غسله فلا يكون المنفصل اليه مجزئ ندوة إلا إذا كان النجس  
لا يقطر بالعصر فيتعين أن يفتى بخلاف ما صحح الحلواني (ولا ينجس  
ثوب رطب بنثره على أرض نجسة) يبول أو سرقين لكنها (يابسة  
فتنت) الأرض (منه) أي من الثوب الرطب ولم يظهر أثره فيه  
(ولا) ينجس الثوب (بريح هبت على نجاسة فاصابت) الريح (الثوب  
الآن يظهر أثرها) أي النجاسة (فيه) أي الثوب وقيل ينجس  
إن كان مبلولا لا اتصالا به ولو خرج منه ريح ومقعده مبلولة حكم  
شمس الأئمة بتنجسه وغيره بعده وتقدم أن الصحيح طهارة الريح  
الخارجة فلا تنجس الثياب المبتلة (ويظهر متنجس) سواء كان بدنا  
أو ثوبا أو آية (بنجاسة) ولو غليظة (مرئية) كدم (زوال عينها ولو)  
كان (بمرة) أي غسلة واحدة (على الصحيح) ولا يشترط التكرار لأن  
النجاسة فيه باعتبار عينها قترول بزوالها وعن الفقيه أبي جعفر أنه  
يعسل مرتين بعد زوال العين الخافط بغير مرتبة غسلت مرة  
وعن نضر الأسلام ثلثا بعده كغير مرتبة لم تغسل ومسح بخل الجمامة  
بثلاث خرق رطبات نطاف مجزئ عن الغسل لأنه يعمل بعمله (ولا  
يضر بقاء أثر) كلون أو ريح في محلها (شق زواله) والمشقة أن يحتاج  
في إزالته لغير الماء أو غير المائع كعرض وصابون لأن الآلة المعدة  
لتنظيف الماء فالثوب للصبيوغ بمنجس يظهر أحوار الماء صافيا  
مع بقاء اللون وقيل يغسل بعده ثلثا ولا يضر أن يردن متنجس على  
الأصح لزوال النجاسة المجاورة بالتمسك بخلاف شحم الميتة لأنه عين

(و) عن قدير (مادون ربع الثوب) الكامل (أو البدن) كله على الصحيح من الخفيفة لقيام الربع مقام الكل كسبح ربع الرأس وحلقه وطهارة ربع السائر وعن الامام ربع ادنى ثوب يجوز فيه الصلاة كالمنزلة قال الامام للبعدادى المشهور بالاقطع هذا هو اصح ما روى فيه لكنه قاصر على الثوب وقيل ربع الموضع المصاب كالذيل والكم قال فى التحفة هو الاصح وفى الحقائق وعليه الفتوى وقيل غير ذلك (وعنى رشاش بول) ولو مغلظا (كرؤس الابر) ولو محل ادخال الخيط للضرورة وان امتلاء منه الثوب والبدن ولا يجب غسله لو أصابه ماء كثير وعن أبى يوسف يجب ولو ألقيت نجاسة فى ماء فأصابه من وقعها لا ينجسه ما لم يظهر أثر النجاسة ويعنى عما لا يمكن الاحتراز عنه من غسالة الميت مادام فى علاجه لعموم البلوى وبعد اجتماعها تنجس ما أصابته وادأ أبسط الدهن النجس فزاد عن القدر المعفو عنه لا يمنع فى اختيار المرغيبانى وجماعة بالنظر لوقت الاصابة ومختار غيرهم المنع فان صلى قبل اتساعه صحت وبعده لا وبه أخذ الا كثرون كما فى السراج الوهاج ولو مئى فى السوق فابتل قدماء من ماء رش فيه لم تجز صلاته لغلبة النجاسة فيه وقيل تجزيه وردغة الطين والوحل الذى فيه نجاسة عفو لا اذا علم عين النجاسة للضرورة (ولو ابتل فراش أو تراب نجسان) وكان ابتلاهما (من عرق نائم) عليهما (أو) كان من (بلل قدم وظهر أثر النجاسة) هو طعم أولون أو ريح (فى البدن والقدم تنجسا) لوجودهما بالاثر (والا) أى وان لم يظهر أثرهما فيهما (فلا) ينجسان (كما لا ينجس ثوب جاف طاهر لصفى فى ثوب نجس رطب لا ينصرف الرطب لو عصر) لعدم انفصال جرم النجاسة اليه

مصق نقوة وبالمستعمل على الصحيح نقوة ثم إزالة به (و) كذا تظهر  
 عن ثوب والبدن في الصحيح (بكل مئع) ظاهر على أنصح (مزبل)  
 بوجوده من التلبس فلا يظهر بهن لعدم حروجه بنفسه ولا بالمين  
 ولو نجس في الصحيح وروى عن أبي يوسف يغسل الدم من الثوب  
 بهن أو سمن أو زيت حتى ذهب ثم جاز والمزبل (كالخل وماء  
 الورد) والمستعمل من لقول نقوة إزالة لاجراء نجاسة المتساهية  
 كالماء بخلاف الحدث لانه حكمي وخص بالماء بالنس وهو أهون  
 موجود فلا حرج ويظهر التدرج إذا رضعه الولد وقد تبس بالبقية  
 ثلاث مرات بريقة وفم شارب الخمر بتريدي بريقة وبلعه وحس  
 الأصبع ثلاثاً عن نجاسة وخص التبرير بمحمد بالماء وهو أحذر  
 الروايتين عن أبي يوسف (ويظهر الخف ونحوه) كالنعل بالماء  
 وبالمئع (وبالندك) بالارض أو التراب (من نجاسة لها حرم)  
 ولو مكتسباً من غيرها على الصحيح كتراب أو رماد وضع على الخف  
 قبل جفافه من نجاسة مانعة (ولو كانت) المتجسدة من أصلها  
 أو اكتساب الجرم من غيرها (رطبة) على المختار للفتوى وعليه  
 أكثر مشايخ لقوله صلى الله عليه وسلم إذا طئ أحدكم الأرض فليحط  
 فظهورهما التراب ونقوله صلى الله عليه وسلم إذا جاء أحدكم المسجد  
 فلينظر فإن رأى في نعليه أذى أو قد رافليمعهما وليصل فيهما  
 قيد بالخف احترازاً عن الثوب والبساط واحترازاً عن البدن  
 انتهى معنى قوله (ويظهر السيف ونحوه) كالمرآة والأواني  
 المدهونة والخشب الخرائطي والآبوس والظفر (بالمسح) بتراب  
 أو حرقة لأنها لا تستأخذها أجزاء النجاسة أو صوف الشاة المذبوحة  
 فلا يبقى بعد المسح إلا القليل وهو غير معتبر ويحصل بالمسح حقيقة

النجاسة والسمن والدهن المتنجس يطهر بصب الماء عليه ورفع  
عنه ثلاثا والغسل يصب عليه الماء ويغليه حتى يعود كما كان ثلثا  
والفخار الجديد يغسل ثلاثا باقطاع تقاطره في كل منها وقيل يحرق  
الجديد ويغسل القديم ولا يؤتى الصقيلة تطهر بالمسح والخش  
الجديد يحترق والقديم يغسل واللحم المطبوخ بنجس حتى تنف  
لا يطهر وقيل يغلى ثلاثا بالماء الطاهر ومرقته تصب لا خير فيها و  
هذا الدجاج المغلى قبل اخراج أمعائها وأما وضعها بقدر انخلا  
المسام لتنف ريشها فتطهر بالغسل وتمويه الجديد بعد سق  
بالنجس مرات ويتجه مرة لحرقه وقبل التمويه يطهر طاهرا  
بالغسل ثلاثا والتمويه يطهر باطنها عند أبي يوسف ومحمية الفتو  
والاستحالة تطهر الأعيان النجسة كالميتة اذا صارت لها والعذ  
نرابا أو رمادا كما سنده كره والبيضة النجسة في التنور بالاحراق ورأى  
الشاة اذا زال عنها الدم به والخمر اذا خللت كما لو تخللت والزيت النجس  
صابونا (و) يطهر محل النجاسة (غير المرئية بغسلها ثلاثا) وجو  
وسبعامع الترتيب ندبا في نجاسة الكلب خروجا من الخلاف (والع  
كل مرة) تقديرا للغلبة النطن في استخراجهما في طاهر الزو  
وفي رواية يكتفى بالعصر مرة وهو أوفق ووضعها في الماء الجاري يغ  
عن التثليث وعن العصر كالأداء او وضعه فيه فامتلا وخرج منه ط  
واذا غسله في أوان فهي والمياه متفاوتة فالأولى تطهر وما تصيد  
بالغسل ثلاثا والثانية بثلثين والثالثة بواحدة واذا نسي مح  
النجاسة فغسل طرفا من الثوب بدون تحريك بطهارته على الخت  
ولكن اذا ظهرت في محل آخر أعاد الصلاة (وتطهر النجاسة  
الحقيقية مرة كانت او غير مرئية (عن الثوب والبسمل بالماء

يظهر جلد الميتة) \* ولو قليلاً لأنه كسائر السباع  
 صلى الله عليه وسلم كان يتمشط بمشط من عاج وهو  
 يظهر جلد الكلب لأنه ليس نجس العين في الصحيح  
 لثقبية كالقرظ) وهو ورق السلم أو ثمر السنط والعفص  
 ان والشب (وب) الدباغة (الحكمية كانت ترب  
 ) واللقاء في الهواء فتجوز الصلاة فيه وعليه والوضوء  
 صلى الله عليه وسلم ايماء باب دبغ فقد طهر وأراد  
 ه. وسلم أن يتوضأ من سقاء فقل له انه ميتة فقال دبغه  
 أو نجسه أو رجسه وقال صلى الله عليه وسلم استمتعوا  
 ذاهي دبغت تراباً كان أو رماداً أو ملحاً أو ما كان يعد  
 حه (الاجلد الخنزير) لنجاسة عينه والدباغة لاخراج  
 بسة من الجلد الطاهر بالاصالة وهذا نجس العين  
 الادمي) لحرمته صوناً له لكرامته وان حكم بطهارته  
 عماله كسائر أجزاء الادمي (ونظهر الذكاة الشرعية)  
 ح المجوسي شيئاً والمحرم صيداً وتارك التسمية عدا  
 أ كول) سوى الخنزير لعل الذكاة عمل الدباغة في ازالة  
 نجاسة بل أولى (دون لحمه) فلا يظهر (على اصح  
 من التصحيفين المختلفين في طهارة لحم غير المأكول  
 ذكاة الشرعية للاحتياج الى الجلد (وكل شئ) من أجزاء  
 ر الخنزير (لا يسرى فيه الدم لا ينجس بالموت) لأن  
 تنبئ بالدم وهو منعدم فيما هو (كالشعر والريش  
 ن الميسول جدره نجس) والقرن والحافر والعظم مالم  
 العظم (دسم) أي وذلك لأنه نجس من الميتة فان زال

التطهير في رواية فاذا قطع بها البطنج بجلّ أكله واختاره الاسبيجاني  
 ويحرم على رواية التقليل واختاره القدوري ولا فرق بين الرطب  
 والجاف والبول والعذرة على المختار للفقهي لأن الصحابة رضی  
 الله عنهم كانوا يقتلون الكفار بهيؤفهم ثم يمسحونها ويصلون معها  
 (وإذا ذهب أثر النجاسة عن الأرض) قد جفت (ولو بغير الشمس  
 على الصحيح طهرت) (جازت الصلاة عليها) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم أيما أرض جفت فقد زكت (دون التيمم منها) في الاظهر  
 لا بشرط الطيب نصاب وروى جوازها منها (ويطهر ما بها) أي الأرض  
 (من شجر وكلاء) أي عشب (قائم) أي نابت فيها (بجفافه) من  
 النجاسة لا يسه عن رطوبته وذهاب أثرها تبعاً للأرض على المختار  
 وقيل لا بد من غسله (وتطهر نجاسة استحالت عليها كأن صارت  
 ملحاً) أو تراباً أو أطروناً (أو احترقت بالنار) فتصير رماداً طاهراً على  
 الصحيح لتبديل الحقيقة كالعصير يصير خمرافينجس ثم يصير خلا  
 فيطهر وبخار الكيف والاصطبل والحمام إذا قطر لا يكون نجساً  
 استحساناً والمستقطر من النجاسة نجس كالسمي بالعرق فهو حرام  
 ويبض ما لا يؤكل قيل نجس كحمه وقيل طاهر (ويطهر المني  
 الجاف) ولو منى امرأة على الصحيح (بفركه عن الثوب) ولو جديداً  
 مبطناً (و) عن (البدن) بفركه في ظاهر الرواية ان لم يتنجس بمطح  
 خارج المخرج كبول (ويطهر) المني (الرطب بغسله) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم اغسلوه رطباً وافر كيه يابساً فان اصابه الماء بعد الفرك  
 فهو ونظائره كالارض اذا جفت وجلد الميتة المشمس والبرث اذا غارت  
 وقد اختلف التصحيح والاولى اعتبار الطهارة في السك كما تنفذه  
 المتون وملاقة الطاهر طاهر مثله لا توجب التنجيس



الله تعالى (يشترط لفرضيتهما) أي التكليف الشخصي بها (ثلاثة أشياء الاسلام) لأنه شرط للخطاب بفروع الشريعة (والبلوغ) ألا خطاب على صغير (والعقل) لعدم التكليف بدونه (و) لكن (تؤمر بها الأولاد) إذا وصلوا في السن (لسبع سنين) وتضرب عليها (عشر بيد لا بخشبة) أي عصا كجريدة رفقا به وزجرا بحسب طاقته ولا يزيد على ثلاث ضربات بيده قال صلى الله عليه وسلم مروا أولادكم بالصلاة لسبع واضربوهم عليها لعشر وفرقوا بينهم في المضاحع (وأسبابها أوقمتها وتجب) أي يفترض فعلها (بأول الوقوف وجوبا موسعا) فلا حرج حتى يضيق عن الأداء فيتوجه الخطب ختمًا ويأثم بالتأخير عنه (والأوقات) للصلوات المفروضة (خمسة) أولها (وقت) صلاة (الصبح) الوقت مقدار من الزمن مفروض لا مرقا (من) ابتداء (طلوع الفجر) لإمامة جبريل حين طلع الفجر (الصادق) وهو الذي يطلع عرضا منتسرا والكاذب يظهر طولًا ثم يغيب وقد اجتمعت الأمة على أن أوله الصبح الصادق وآخره (إلى قبيل طلوع الشمس) لقوله عليه السلام وقت صلاة شجر ما يطلع قرن الشمس (أول رو) أيها (وقت) صلاة (الظهر من زوال الشمس) عن بطن السماء بالاتفاق ويمتد إلى وقت العصر وفيه روايتان عن الإمام في رواية (إلى) قبيل (أن يصير ظل كل شيء مثليه) سوى في الزوال لتعارض الآثار وهو الصحيح وعليه جل المشايخ والمتون والرواية الشامية أشار إليها بقوله (أو مثله) مرة واحدة (سوى ظل الاستواء) فإنه مستثنى على الروايتين والفيء بالهمز بوزن الشيء من نسخ الشمس بالعشي والظل ما منعت الشمس بالعادة (واختار الثاني الطحاوي) وهو قول

عن العظم زال عنه النجس والعظم في ذاته طاهر لما أخرج الدارقطني  
 أنما حرم رسول الله صلى الله عليه وسلم من الميتة لحمها فأما الجلد  
 والشعر والصوف فلا بأس به (والعصف نجس في الصحيح) من  
 الرواية لأن فيه حياة بدليل المتألم بقطعه وقيل طاهر لانه عظم غير  
 صلب (وناخلة المسك طاهرة) مطلقا ولو كانت تقسد بإصا به الماء  
 كما تقدم في الدباغة الحكيمة (كالمسك) للاتفاق على طهارته  
 (وأكله) أي المسك (حلال) ونص على حل أكله لانه لا يلزم من  
 طهارة الشيء حل أكله كالتراب طاهر لا يحل أكله (والزباد)  
 معروف (طاهر تصح صلاة متطيب به) لاستحالة للطيبية  
 كالمسك فانه بعض دم الغزال وقد اتفق على طهارته وليس  
 الا بالاستحالة للطيبية والاستحالة مطهرة والله تعالى الموفق بمنه  
 وكرمه

\*(كتاب الصلاة)\*

لا بد من بيان معناها لغة وشريعة ووقت اقتراضها وعدد أوقاتها  
 وبيانها وركعاتها وحكمة اقتراضها وسببها وشرطها وحكمها  
 وركعاتها وصفها فهي في اللغة عبارة عن الدعاء وفي الشريعة  
 عبارة عن الأركان والأفعال المخصوصة وقرضت ليلة المعراج وعدد  
 أوقاتها خمس للحديث والاجماع والوتر واجب ليس منها وفرضت  
 في الأصل ركعتين ركعتين المغرب فأقرت في السفر وزيدت  
 في الحضر الألفي الفجر وحكمة اقتراضها شكر النعم وسببها الأصلي  
 خطاب الله تعالى الأزلي والأوقات أسباب ظاهرا تبسييرا  
 وشروطها استعمالها وحكمها سقوط الواجب ونيل الثواب واركناها  
 استعمالها وصفها أما فرض أو واجب أو سنة ستعلمها مفصلة إن شاء

في بلد كبلغار باقصى المنسرق يطلع فيها الفجر قبل مغيب الشفق  
 في قصر ليا الى السنة لعدم وجود السبب وهو الوقت وليس مثله  
 اليوم الذى كسنة من ايام الدجال الامر بتقدير الوقت فيه وكذا  
 الاجال في البيع والاجارة والصوم والحج والعدة كما بسطناه في اصل  
 هذا المختصر والله الموفق (ولا يجمع بين فرضين في وقت) اذا تصح  
 التي قدمت عن وقتها ولا يحل تأخير الوقتية الى دخول وقت آخر  
 (بعد ركسفر ومطر) وحمل المروى في الجمع على تأخير الاولى الى قبيل  
 آخر وقتها وعند فراغه دخل وقت الثانية فصلاها فيه (لا في عرفة  
 للحاج) لا غيرهم (بشرط) أن يصلى الحاج مع (الامام الاعظم) أى  
 السلطان أو نائبه كلام من الظهر والعصر ولو سبق فيهما (و) بشرط  
 (الاحرام) يجمع لاعمرة حال صلاة كل من الظهر والعصر ولو أحرم بعد  
 ازوال في الصحيح وصحة الظهر فلو تبين فساد اعادة ويعيد العصر  
 اذا دخل وقته المعتاد فهذه أربعة شروط لصحة الجمع عند الامام  
 وعندهما يجمع الحاج ولو منفردا قل في البرهان وهو الاظهر  
 (فيجمع) الحاج (بين الظهر والعصر جمع تقديم) في ابتداء وقت  
 الظهر بمسبة رخصة كما هو مودة فيه بأذان وحروقتين ايتميه  
 للجمع ولا يفصل بينهما بأفلة ولا سنة الظهر (ويجمع) الحاج بين  
 المغرب والعشاء جمع تأخير فيحتمل فيهما (بمزدلفة) بأذان واحد  
 واقامة واحدة لعدم الحاجة للتنبيه بدخول الوقتين ولا يشترط هما  
 سوى المكان والاحرام (ولم تجز المغرب في طريق مزدلفة) يعنى  
 الطريق المعتاد للعبادة لقوله صلى الله عليه وسلم للذى رآه يصلى  
 المغرب في الطريق الصلاة امامك فان فعل ولم يعده حتى طلع الفجر  
 أو خاف طلوعه صح (و) لما بين اصل الوقت بين المستحب منه بقوله

(الصاحبين) ابى يوسف ومحمد لا مامة جبريل العصريه ولكن  
 علمت أن أكثر المشايخ على اشتراط بلوغ الطل مثليه والاخذ به  
 أحوط لبراءة الذمة بيقين اذ تقدم الصلاة عن وقتها لا يصح ونصح  
 اذا خرج وقتها فكيف والوقت باق اتفاقا وفي رواية أسد اذا خرج  
 وقت الظهر بصيرة الظل مثله لا يدخل وقت العصر حتى يصير  
 ظل كل شيء مثليه فبينهما وقت مهمل فالاحتياط أن يصلّي الظهر  
 قبل أن يصير الظل مثله والعصر بعد مثليه ليكون مؤذيا بالاتفاق  
 كذا في المبسوط (و) أول (وقت العصر من ابتداء الزيادة على التل أو  
 المثدين) لما قدمناه من الخلاف (الى غروب الشمس) على المشهور  
 لقوله صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب  
 الشمس فقد أدرك العصر وقال الحسن بن زياد اذا صغرّت الشمس  
 خرج وقت العصر وحمل على خروج وقت الاختيار (و) أول وقت  
 (المغرب منه) أى غروب الشمس (الى) قبيل (غروب الشفق  
 الاحمر على المفتي به) وهو رواية عن الامام وعليها الفتوى وبها قال  
 لقول ابن عمر انتفق الحرة وهو مروى عن اكابر الصحابة وعليه  
 اطلاق اهل اللسان ونقل رجوع الامام اليه (و) ابتداء وقت صلاة  
 (العشاء والترتبه) أى من غروب الشفق على الاختلاف الذى  
 تقدم (الى قبيل طلوع (الصبح) الصادق لاجماع السلف وحديث  
 امامة جبريل لا ينفي ما وراء وقت امامته وقال صلى الله عليه وسلم  
 ان الله زادكم صلاة ألا وهى الوتر فصلوها ما بين العشاء الاخيرة الى  
 طلوع الفجر (ولا يقدم) صلاة (الوتر على) صلاة (العشاء) لهذا  
 الحديث و (لترتيب اللازم) بين فرض العشاء وواجب الوتر عند  
 الامام (ومن لم يجد وقتها) أى العشاء والوتر (لم يجبا عليه) بأن كان

أبرد وأبالظهر فإن شدة الحر من فيج جهنم والجمعة كالظهر  
 (و) يستحب (تجيلة) أى الظهر (فى الشتاء) وفى الربيع والخريف  
 لأنه عليه السلام كان يجل الظهر بالبرد (الافى يوم غيم) خشية  
 وقوعه قبل وقته (ففى آخر) استحباباً (فمه) أى يوم الغيم إذا كراهة فى  
 وقته فلا يضرتأخيره (و) يستحب (تأخير) صلاة (العصر) صيفاً  
 وشتاءً لأنه عليه الصلاة والسلام كان يؤخر العصر مادامت الشمس  
 بيضاء نقية وليتمكن من النفل قبله (مالم تتغير الشمس) بذهاب  
 ضوئها فلا يتغير فيه البصر هو الصحيح والتأخير إلى التغيير مكروه  
 تحريماً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك صلاة المنافقين ثلاثاً  
 يجلس أحدكم حتى لو اصفرت الشمس وكانت بين قرنى الشيطان  
 ينقر كنفه الديك لا يذكر الله الا قليلاً ولا يسبح التآخير لمرض وسفر  
 (و) يستحب (تجيلة) أى العصر (فى يوم غيم) مع يقين دحوها  
 خشية الوقت المكروه (و) يستحب (تجيلة) صلاة (المغرب) صيفاً  
 وشتاءً ولا يفصل بين الاذان والاقامة فيه الا بقدر ثلاث آيات  
 أو جلسة خفيفة لصلاة جبريل عليه السلام بالنبي صلى الله عليه  
 وسلم بأذن الوقت فى اليومين قول عليه الصلاة والسلام ان أمتى  
 ليس يرأوا بغير ما لم يؤخروا المغرب انى اشتباه الحوم مصاهاة لليهود  
 فكان تأخيرها مكروهاً (الافى يوم غيم) والامن عذو وسفرو مرض  
 وحضور مائدة والتأخير قليلاً لا يكره وتقدم المغرب ثم الجنازة ثم  
 سنة مغرب واما يستحب فى وقت الغيم عدم تجيلها خشية وقوعها  
 قبل الغروب لسبب التباس (فتؤخر فيه) حتى يتيقن الغروب  
 (و) يستحب (تأخير) صلاة (العشاء إلى ثلث الليل) الا فى رواية  
 اكثر وفى القذورى الى ما قبل الثلث قال صلى الله عليه وسلم

(يستحب الاسفار) وهو التأخير للاضائة (بالفجر) بحسب  
فسادها اعادها بقراءة مسنونة قبل طلوع الشمس لقول  
عليه وسلم اسفروا بالفجر فانه اعظم الاجر وقال عليه السلام  
بالفجر يبارك لكم ولان في الاسفار تكثير الجماعة وفي  
تقليلها وما يؤدى الى التكثير افضل وليسهل تحصيله  
أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الفجر  
ثم قعد يذكر الله تعالى حتى تطلع الشمس ثم صلى ركعتين  
كأجر حجة تأمة وعمرة تأمة حديث حسن وقال صلى الله عليه  
من قال برب صلاة الصبح وهو ثمان رجلية قبل أن يتكلم له  
وخده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيى ويميت وهو على  
قد بر عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحي عنه عشر  
ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من كل مكرو  
من الشيطان ولم يتبع بذنب أن يذكره في ذلك اليوم ا  
بالله تعالى قال الترمذى هذا حديث حسن وفي بعض النسخ  
صحح ذكره النووي وقال صلى الله عليه وسلم من مكث في صلاة  
الفجر الى طلوع الشمس كان كمن اعتق أربع رقاب من ولدا  
وقال عليه السلام من مكث في مصلاه بعد العصر الى  
الشمس كان كمن اعتق ثمان رقاب من ولدا اسماعيل وزاد  
لا ينتظر فرض وفي الاقول لنفل والاسفار بالفجر مستحب  
وحضرا (للرجال) الا في ضرورة للحاج فان التغليس له  
لواجب الوقوف بعده بها كما هو في حق النساء دائما لانه أقدر  
وفي غير الفجر لا ينتظر الى فراغ الرجال عن الجماعة (و) يد  
(الابراد بالظهر في الصيف) في كل البلاد لقوله صلى الله عليه

اصفر رها) وضعفها حتى تقدر العين على متابعتها (الى أن تغرب)  
 لقول عقبة بن عامر رضى الله عنه ثلاثة أوقات نهانا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم أن نصلي فيها وأن نقبر موتانا عند طلوع الشمس  
 حتى ترتفع وعند زوالها حتى تزول. وحين تضيف للغروب حتى  
 تغرب رواه مسلم والمراد بقوله ان نقبر صلاة الجنائزة اذا الدفن غير  
 مكرره فكفى به عنها الملازمة بينهما وقد فسر بالسنة نهانا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نصلي على موتانا عند ثلاث عند  
 طلوع الشمس الخ وإذا أشرقت الشمس وهو في صلاة الفجر بطلت  
 فلا ينقض وضوءه بالتحقة بعده وعلى أنها تنقلب فلا يبطل  
 بالتحقة ولا ينهي كسالى العوام عن صلاة الفجر وقت الطلوع لأنهم  
 قد يتركونها بالمرّة والصحة على قول مجتهد أولى من الترتك (ويصح  
 أداء ما وجب فيها) أى الاوقات الثلاثة لكن (مع الكراهة) فى  
 ظاهر الرواية (كجنائزة حضرت وسجدة آية تليت فيها) ونافلة شرع  
 فيها أو نذر أن يصلى فيها فيقطع ويقضى فى كامل فى ظاهر الرواية  
 فان مضى عليها صح (كما صح عصر اليوم) بأدائه (عند الغروب)  
 تبعاً سببه وهو الجزء المتصل به الاداء من الوقت (مع الكراهة)  
 لتأخير المنهي عنه لالذات الوقت بخلاف عصر مضى للزومه كاملاً  
 بخروج وقته فلا يؤدى فى ناقص (والاوقات الثلاثة) المذكورة  
 (يكراه فيها النافلة كراهة تحريم ولو كان لها سبب كالنذر ورور كعتي  
 الطواب) وركعتي الوضوء وتحية المسجد والسنن الرواتب وفى مكة  
 وقال أبو يوسف لا تكره النافلة حال الاستواء يوم الجمعة لانه استثنى  
 فى حديث عقبة (ويكره التنفل بعد طلوع الفجر بأكثر من سنته)  
 قبل أداء الفرض لقوله صلى الله عليه وسلم ليلبلغ شاهدكم غائبكم

لولا ان اشق على امتي لآخرت العشاء الى ثلث الليل أو نصفه و في  
 مجمع الروايات التأخير الى النصف مباح في الشتاء لمعارضة دليل  
 السدب وهو قطع السمر المنهي عنه دليل الكراهة وهو تقليل  
 الجماعة لانه قل ما يقوم الناس الى نصف الليل فتعارضاً ثبتت  
 الاباحة والتأخير الى ما بعد النصف مكروه لسلامة دليل  
 الكراهة عن المعارض والكراهة تحريرية (و) يستحب (تجيلة)  
 العشاء (في) وقت (الغيم) في ظاهراً الرواية لما في التأخير من تقليل  
 الجماعة لمظنة المطر والظلمة وقيدنا السمر بالمنهي عنه وهو ما فيه  
 لغو أو يفوت قيام الليل أو يؤذى الى تفويت الصبح واما اذا كان  
 السمر مهمة أو قراءة قرآن وذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة  
 فقه وحديث مع ضيف فلا بأس به والنهي ليكون ختم الصحيفة  
 بعبادة كبدئت بها للمعنى ما بينهما من الزلات ان الحسنات يذهبن  
 السيئات (ويستحب تأخير) صلاة (الوتر) ضد الشفع بسكون التاء  
 وفتح الواو وكسرهما (الى) قبيل (آخر الليل لمن يشق بالاتباه)  
 وان لا يوتر قبل النوم لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يقوم  
 آخر الليل فليوترأوله ومن طمع أن يقوم آخر الليل فليوتر آخره  
 فان صلاة الليل منهودة وذلك افضل وسنذكر الخلاف في وتر  
 رمضان

\*(فصل في الاوقات المكروهة ثلاثة أوقات لا يصح فيها شيء من  
 الفرائض والواجبات التي لزمت في الذمة قبل دخولها) أى الاوقات  
 المكروهة أولها (عند طلوع الشمس الى أن ترتفع) وتبيض  
 قدر ربح أو ربحين (و) الثاني (عند استوائها) في بطن السماء  
 (الى أن تزول) أى تميل الى جهة المغرب (و) الثالث (عند



عظمة الله تعالى والقيام بحق خدمته (ويحذف بالخشوع) في الصلاة  
بلا ضرورة لادخال النقص في المؤدى والله الموفق بمنه •

\*(باب الاذان)\*

لما ذكر الاوقات التي هي اسباب ظاهرة واعلام على نعمة الله تعالى  
وايجابه الغيبي ذكر الاذان الذي هو اعلام بدخولها وقدم السبب  
على العلامة لقربه ولان الاوقات اعلام في حق الخواص والاذان  
اعلام في حق العوام والكلام فيه من جهة ثبوته وتسميته وأفضليته  
وتفسيره لغة وشريعة وسبب مشروعته وسببه وشرطه وحكمه  
وركنه وصفته وكيفية ومحلّ سرّعه فيه ووقته وما يطلب من  
سامعه وما أعد من الثواب لفاعله قُبُوته بالكاتب والسنة  
وتسميته اذنا لانه من باب التفعيل واختلف في أفضليته عندنا  
الامامة أفضل منه ومعناه لغة الاعلام وشريعة اعلام مخصوص  
وسبب مشروعته مشاورة الصحابة في علامة يعرفون بها وقت  
الصلاة مع النبي صلى الله عليه وسلم وشرع في السنة الاولى من  
الهجرة وقيل في الثانية في المدينة المنورة وسببه دخول الوقت وهو  
سرّطه ومنه كونه باللفظ العربي على الصحيح من عاقل وشرط كماله  
كون المؤذن صالحا عالما بالوقت طاهرا متقدا أحوال الناس  
زاجرا من تخلف عن الجماعة صيتا بمكان مرتفع مستقبلا وحكمه  
لروم اجابته بالفعل والقول وركنه الالفاظ المخصوصة وصفته سنة  
مؤكدة وكيفية الترسّل ووقته أوقات الصلاة ولوقضاء ويطلب  
من سامعه الاجابة بالقول كالفعل وسند كربان الفاظه ومعانيها  
وثوابه (سن الاذان) فليس بواجب على الاصح لعدم تعليمه  
الاعرابي (و) شكذا (الاقامة سنة مؤكدة) في قوة الواجب لقول

ألا صلاة بعد الصبح الا ركعتين وليكون جميع الوقت مشغولا  
بالفرض حكما ولذا تنحرف قراءة سنة الفجر (و) يكره التنفل (بعد  
صلاته) أى فرض الصبح (و) يكره التغفل (بعد صلاة) فرض  
(العصر) وان لم تتغير الشمس فقله عليه السلام لا صلاة بعد صلاة  
العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع  
الشمس رواه الشيخان والنهي بمعنى في غير الوقت وهو جعل الوقت  
كما المشغول فيه بفرض الوقت حكما وهو أفضل من النفل الحقيقي  
فلا يظهر في حق فرض يقضيه وهو المفاد بمفهوم المتن (و) يكره  
التنفل (قبل صلاة المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل أذانين  
صلاة ان شاء الا المغرب قال الخطابي يعنى الاذان والاقامة (و) يكره  
التنفل (عند خروج الخطيب) من خلوته وظهوره (حتى يفرغ من  
الصلاة) للنهي عنه سواء فيه خطبة الجمعة والعيد والحج والنكاح  
والخسوف والكسوف والاستسقاء (و) يكره (عند الاقامة)  
لكل فريضة (الا سنة الفجر) اذا أمن فوت الجماعة (و) يكره التنفل  
(قبل) صلاة (العیدین ولو) تنفل (في المنزل و) كذا (بعده) أى العید  
(في المسجد) أى مصلی العید لا في المنزل في اختيار الجمهور لانه  
صلى الله عليه وسلم كان لا يصلى قبل العید شیاً فاذا رجع الى منزله  
صلى ركعتين (و) يكره التنفل (بين الجمعین في) جمع (عرفة) ولو بسنة  
الظهر (و) جمع (مزدلفة) ولو بسنة المغرب على الصحيح لانه صلى الله  
عليه وسلم لم يتطوع بينهما (و) يكره (عند ضيق وقت المكتوبة)  
لتقويته الفرض عن وقته (و) يكره التنفل كالفرض حال (مدافعة)  
أحد (الآخبثين) البول والغائط وكذا الريح (و) وقت (حضور  
طعام تناقه نفسه) وعند حضور كل (ما يشغل البال) عن استحضار

لايه أمين في الدين (حاليا بالسنة) في الاذان (و) عالم بادخوله (أوقات الصلاة) لتصح العبادة (و) أن يكون (على وضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يؤذن الامتوصي (مستقبل القبلة) كما فعله الملك النازل (الأن يكون راكبا) لضرورة سفرو وحل ويكره في الخضر راكبا في ظاهر الرواية (و) يستحب أن يجعل (اصبعيه في أذنيه) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضي الله عنه اجعل اصبعيك في أذنيك فانه أرفع لصوتك وقال صلى الله عليه وسلم لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا انس ولا شيء الا شهد له يوم القيامة ويستغفر له كل زطب وبابس سمعه (و) يستحب (أن يحول وجهه يمينا بالصلاة ويسار بالفلاح) ولو كان وحده في الصحيح لانه سنة الاذان (ويستدير في صومعته) ان لم يتم الاعلام بتحويل وجهه (و) يفصل بين الاذان والاقامة لكرهتهما وصلتهما (بقدر ما يحضر) القوم (الملازمون للصلاة) للامرية (مع مراعاة الوقت المستحب) ويفصل بينهما (في المغرب بسكنة) هي (قدر قراءة ثلاث آيات قصار) أو آية طويلة (أو) قدر (ثلاث خطوات) أو أربع (ويثوب) بعد الاذان في جميع الاوقات لظهور التواني في الامور الدينية في الاصح وتثويب كل بلد بحسب ما تعارفه أهلها (كقوله) أي المؤذن (بعد الاذان الصلاة الصلاة يا مصلين) قوموا الى الصلاة (ويذكره التلمين) وهو التطريب والخطأ في الاعراب وأما تحسين الصوت بدونه فهو مطلوب (و) يكره (اقامة المحدث وأذانه) لما روينا ولما فيه من الدعاء لما لا يجب بنفسه وابتعت هذه الرواية لموافقها نص الحديث وان صح عدم كراهة اذان المحدث (و) يكره (أذان الجنب) رواية واحدة كاقامته (و) يكره بل لا يصح

النبي صلى الله عليه وسلم اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحدكم  
وليؤمكم أكبركم وللمداومة عليهما (للفرائض) ومنها الجمعة  
فلا يؤذن لعبد واستسقاء وحناسة ووتر فلا يقع أذان العشاء للوتر  
على الصحيح (ولو) صلى الفرائض (منفردا) بفلاة فانه يصلي خلفه جند  
من جنود الله (أداء) كان (أوقصاء سفرا أو حضرا) كما فعله النبي  
صلى الله عليه وسلم (للرجال وكرها) أى الأذان والاقامة (للنساء)  
لما روى عن ابن عمر من كراهتهما لهن (و) أشار الى ضبط ألفاظه  
بقوله (يكبر في أوله أربعا) في ظاهرها رواية وروى الحسن مرتين  
ويحزم الرأى في التكبير ويسكن كلمات الأذان والاقامة في الأذان  
حقيقة وينوى الوقف في الاقامة لقوله صلى الله عليه وسلم الأذان  
جزم والاقامة جزم والتكبير جزم أى لافتح الصلاة (ويشئ تكبير  
آخره) عود التتظيم (بكاى ألفاظه) وحكمة التكرير تعظيم شأن  
الصلاة في نفس السامعين (ولا ترجيع في) كلمتي (الشهادتين) لأن  
بلا لا رضى الله عنه لم يرجع وهو أن يخفض صوته بالشهادتين  
ثم يرجع في رفعه بهما (والاقامة مثله) لفعل الملك النازل (ويريد)  
المؤذن (بعد فلاح الفجر) قوله (الصلاة خير من النوم) يكبرها  
(مرتين) لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر به بلا لا رضى الله عنه  
وخص به الفجر لانه وقت نوم وعفلة (و) يريد (بعد فلاح الاقامة قد  
قامت الصلاة) ويكررها (مرتين) كما فعله الملك (ويتمهل) يتمهل  
(في الأذان) بالفصل بسكتة بين كل كلمتين (ويسرع) أى يحذر  
(في الاقامة) للامر بهما في السنة (ولا يجزئ) الأذان (بالفارسية)  
المراذ غير العربي (وان علم أنه أذان في الاظهر) لوروده بلسان عربي  
في أذان الملك النازل (ويستحب أن يكون المؤذن صالحا) أى متقيا

والأصول يجب عليه الإجابة وإذا سمعه وهو يمشي فالأولى أن يقف  
 ويجيب وإذا تعدد الأذان يجب الأول ولا يجيب في الصلاة ولو جئنا  
 وخطة وسماها وتعلم العلم ويعلمه والاكل والجماع وقضاء  
 الحاجة ويجيب الجذب لا الخاضع والنفساء لجبرهما عن الإجابة  
 بالنفس (و) صفة الإجابة أن يقول كما (قول) مجيبا له فيكون قوله  
 (مثله) أي منى ألفاظ المؤذن (و) لكن (حوقل) أي قال  
 لا حول ولا قوة الا بالله أي لا حول لنا عن معصية ولا قوة لنا على  
 طاعة الا بفعل الله (في) سماعه (الجميعتين) هما حتى على الصلاة  
 حتى على التلاح كثر ورواه نوقل مثلها صار كالمستهزئ لأن من  
 حكى لفظ الأمر شيء كان مستهزئا به بخلاف باقي الكلمات لأنه  
 نداء والدعاء مستجاب بعد إجابته بمثل ما قال (و) في أذان الفجر (قال)  
 الجيب (صدقت وبررت) بفتح الراء الأولى وكسرها (أو) يقول  
 (ما شاء الله) كان وما لم يشأ لم يكن (عند قول المؤذن) في أذان الفجر  
 (الصلاة خير من النوم) تحاشيا عما يشبه الاستهزاء واختلف أئمتنا  
 في حكم الإجابة بعضهم صرح بوجوبها وصرح بعضهم باستحبابها  
 (ثم دعاء) الجيب والمؤذن (بالوسيلة) بعد صلته على النبي صلى الله  
 عليه وسلم عقب الإجابة (فيقول) كرواه جابر رضى الله عنه عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء (اللهم  
 رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة  
 والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته) حلت له شفاعتي  
 يوم القيامة وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم إذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فأنه من  
 صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشر ثم صلوا على فأنه من

أذان (صبي لا يعقل) وقيل والذي يعقل أيضا المروءا (ومجنون) ومعنوه (وسكران) لفسقه وعدم تمييزه بالحقيقة (و) أذان (امرأة) لأنها ان خفضت صوتها أخلت بالأعلام وان رفعت ارتكبت معصية لانه عورة (و) أذان (فاسق) لان خبره لا يقبل في المديان (و) أذان (قاعد) لمخالفة صفة الملك النازل الانفسه (و) يكره (الكلام في خلال الاذان) ولو برد السلام (و) يكره الكلام (في الاقامة) لتفويت سنة الموالة (ويستحب اعادته) أى الاذان بالكلام فيه لان تكراره مشروع كفى الجمعة (دون الاقامة ويكرهان) أى الاذان والاقامة (لظهور يوم الجمعة في مصر) لمن فاتتهم الجمعة كجماعتهم مثل المسجونين (ويؤذن للفائتة ويقيم) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر الذي قضاها غداة ليلة التعريس (وكذا) يؤذن ويقيم (لاولى الفوائت) والا كل فعلهما فى كل منها كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم حين شغله الكفار يوم الاحزاب عن أربع صلوات الظهر والعصر والمغرب والعشاء فقضاهن مرتبا على الولاء وأمر بلا أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن (وكره ترك الاقامة دون الاذان في البواقي) من الفوائت فلا يكره ترك الاذان في غير الاولى (ان اتحد مجلس القضاء) لمخالفة فعل النبي صلى الله عليه وسلم لاتفاق الروايات على أنه أتى بالاقامة في جميع التي قضاها وفي بعض الروايات اقتصر على ذكر الاقامة فيما بعد الاولى (وإذا سمع المسنون منه) أى الاذان وهو مالاخفى فيه ولا تلحين (أمسك) حتى عن التلاوة ليجب المؤذن ولو في المسجد وهو الافضل وفي الفوائد مضي على قراءته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن أذان مسجده فاذا كان يتكلم في الفقه

والتراب فمجرد راح النجاسة جازت صلاته وإذا أمسك حبلا  
 من بوطابه نجاسة أو بقي من عمامته طرف طاهر ولم يتحرك الطرف  
 نجس بجركته صحت والا فلا كالأصابع رأسه خيمة نجسة وحلوس  
 صغير يستمسك في حجر المصلي وطير متجسس على رأسه لا يبطل  
 الصلاة إذا لم تنفصل منه نجاسة مانعة لأن الشرط الطهارة (من  
 نجس غير مغفوعه) وتقدم بياحه (حتى) أنه يشترط طهارة (موضع  
 القدمين) فتبطل الصلاة بنجس مائع تحت أحدهما أو يجمعه فيهما  
 تقديرافي الأصح وقيامه على قديم صحيح مع الكراهة واستقاله عن  
 مكان طاهر ليجس ولم يمكث به مقدار ركن لا تبطل به وإن مكث  
 قدره بطلت على المختار (و) منها طهارة موضع (اليدين  
 والركبتين) على الصحيح لاقتراض السجود على سبعة أعظم وأخناه  
 الفقيه أبو الوليث وأنكر ما قيل من عدم اقتراض طهارة موضعها  
 ولأن رواية جواز الصلاة مع نجاسة موضع السكفين والركبتين  
 شاذة (و) منها طهارة موضع (الجهة على الأصح) من الروايتين عن  
 أبي حنيفة وهو قولهما رحمهم الله ليتحقق السجود عليها لأن القرض  
 وإن كان يفي بحد بمقدار أربعة على القول المرحوح بصير الوضع  
 معروما حكى وجوده على الجس ولو أعاده على طاهر في طاهر الرواية  
 ولا يمنع نجاسة في محل أنفه مع طهارة باقي المحال بالاتفاق لأن  
 الأنف أقل من الدرهم ويصير كانه اقصر على الجهة مع الكراهة  
 وطهارة مكان أزم من التوب المشروط نصا بالدلالة إذ لا وجود  
 للصلاة بدون مكان وقد توحد بدون توب ولا يضرب وقوع ثوبه على  
 نجاسة لا تعلق به حال سجوده (و) منها (ستر العورة) للاجماع على  
 اقتراضه ولو في طلبة والشرط سترها من جوانبه على الصحيح (ولا يضرب

منزلة في الجنة لا تبغى الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون  
 أنا هو فنسأل لى الوسيلة حلت له الشفاعة \* اعلم ان من هذه المنزلة  
 تنفرع جميع الجنات وهي حنة عدن دار المقامة ولها شعبة  
 في كل حنة من الجنان من تلك الشعبة يظهر محمد صلى الله عليه  
 وسلم لاهل تلك الجنة وهي في كل حنة أعظم منزلة بها جعلنا الله  
 من الفائزين بشفاعته ومجاورته في دار كرامته

(باب شروط الصلاة وأركانها)\*

جمعنا بينهما للتيقظ لما تصح به الصلاة الشروط جمع شرط بسكون  
 الراء والاشراط جمع شرط بفتحها وهما العلامة وفي الشريعة هو  
 ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عن ماهيته والأركان جمع  
 ركن وهو في اللغة الجانب الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذي  
 تتركب الماهية منه ومن غيره وقد أردنا تنبيه العابد فقلنا (لا بد  
 لصحة الصلاة من سبعة وعشرين شيئاً) ولا حصر فيها ومن اقتصر على  
 ذكر الشروط الستة الخارجة عن الصلاة وعلى الستة الأركان  
 الداحلة فيها أراد التقريب والإفلاص ليحتاج الى ما ذكرناه بزيادة  
 فأردنا به بيان ما اليه الحاجة من شرط صحة الشروع والدوام على  
 صحتها وكلها فروض وعبر بلفظ النسي الصادق بالشرط والركن فن  
 الشروط (الظهور من الحدث) الأصغر والكبر والخيض  
 والنفاس لآية الوضوء والحدث لغة النسي الحادث وشرعا مانعية  
 سرعة تقوم بالأعضاء الى غاية وصول المزيل لها (و) منها (طهارة  
 الجسد والتوب والمسكن) الذي يصلى عليه فله بطلاناً رقيقاً  
 يصلح سائر العورة وهو ما لا يرى منه الجسد جازت صلاته وإن كانت  
 النجاسة رطبة فالقى عليها لبدا أو ثنى ما ليس ثخيناً أو كبسها



الوقت وقد أعلم عدم كرههم له وإن كان يتصف بأنه سبب  
 من طرف المؤدى وشرطه هو حوب كما هو مقرر في محله (و) يشترط  
 اعتقاده خونه (لشكون عبادة بنية جازمة لأن الشاك ليس  
 به لازم حتى لو صلى وعدده أن الوقت لم يدخل قطهر أنه كان قد دخل  
 لا تحزنه لأنه لما حكم بفساد صلاته بناء على دليل سرعي وهو تحزنه  
 لا يقلب جائزاً إذ ظهر خلافه ويخاف عليه في دينه (و) تشترط  
 (النية) وهي الإرادة الجازمة لتمام العبادة عن العادة ويتحقق  
 الإخلاص فيها لله سبحانه وتعالى (و) تشترط (التحرمة) وليست ركناً  
 وعليه صفة الانتفاع المحققين على الصحيح والتحریم جعل النبي محرماً  
 وإلغاء التحقيق الاسمية وسمى التكبير للافتتاح أو مقام مقدمه  
 تحريمه لتحريمه الأشياء المباحة خارج الصلاة وسرطت بالكتاب  
 والسنة والاجماع ويشترط لصحة التحريم اثنا عشر شرطاً ذكرت  
 منها سبعة متساوياً والباقي شرخاً فالأول من شروط صحة التحريم أن  
 توجد مقارنة للنية حقيقة أو حكماً (بلافاصل) بينها وبين النية  
 بأحسنى يمنع الاتصال للاجماع عليه كالأكل والشرب والكلام  
 وما سبي صلاة ووضوء نيل سامانعين (و) الثاني من شروط صحة  
 التحريم (الإتيان بالحرمة قماً) أو منحيلاً قليلاً (قبل) وجود  
 (انحنائه) بما هو أقرب (للكوع) قل في البرهان وأدرك الإمام  
 را كعافى ظهره ثم كبراً كان إلى القيام أقرب صح الشروع  
 ولو أراد تكبير الركوع ونلغونه لانه لأن مدرك الإمام في الركوع  
 لا يحتاج إلى تكبير مرة تين خلافاً لبعضهم وإن كان إلى الركوع أقرب  
 لا يصح الشروع (و) الثالث منها (عدم تأخير النية عن التحريم)  
 لأن الصلاة عبادة وهي لا تجزأ فإلم ينوها لا تقع عبادة ولا حرج

نظرها من جنبه) في قول عامة المشايخ (و) لا يضرون نظرها أحد من  
 (أسفل ذيله) لأن التكلف لمنعه فيه حرج والشوب الحرير  
 والمغصوب وأرض الغير تصح فيها الصلاة مع الكراهة وسند كره  
 والمستحب أن يصلى في ثلاثة ثياب من أحسن ثيابه قميص وازار  
 وعمامة ويكره في أزار مع القدرة عليها (و) منها (استقبال القبلة)  
 الاستقبال من قبلت الماشية الوادى بمعنى قابلته وليست السنين  
 للطلب لأن الشرط المقابلة لا طلبها وهو شرط بالكتاب والسنة  
 والاجماع والمراد منها بقعتها لا البناء حتى لو نوى بناء الكعبة لا يجوز  
 الآن يريد به جهة الكعبة وان نوى المحراب لا يجوز (فلملكي  
 المشاهد) للكعبة (فرضه اصابة عينها) اتفاقا لقدرته عليه يقيها  
 (و) الفرض (لغير المشاهد) اصابة (جهتها) أى الكعبة هو الصحيح  
 ونية القبلة ليست بنسب والتوجه اليها يغني عن النية هو الأصح  
 وجهتها هي التي اذا توجه اليها الانسان يكون مسامتا للكعبة  
 أولهوائها تحقيقا أو تقريبا ومعنى التحقيق انه لو فرض خط من تلقاء  
 وجهه على زاوية قائمة الى الافق يكون ما ز اعلى الكعبة أو هوائها  
 ومعنى التقريب أن يكون ذلك منحرفا عن الكعبة أو هوائها انحرافا  
 لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ من سطح الوجه مسامتا لها  
 أولهوائها ولغير المشاهد اصابة جهتها البعيد والتقريب سواء  
 (ولو بمكة) وحال بينه وبين الكعبة بناء أو جبل (على الصحيح)  
 كما في الدراية والتجديد (و) من الشروط (الوقت) للفرائض الخمس  
 بالكتاب والسنة والاجماع وقد نص على اشتراطه في عدة من  
 المعتمدين وقد ترك ذكر الوقت في باب شروط الصلاة في عدة من  
 المعتمدين كالقدوري والمختار والهداية والكثير من بيانهم

صلى الله عليه وسلم اذا قام الى الصلاة كبر وهذه بدعة انتهى  
وفي مجمع الروايات التلقظ بالنية كرهه البعض لان عمر رضى الله  
تعالى عنه اذ من فعله واباحه بعض لما فيه من تحقيق عمل القلب  
وقطع الوسوسة وعمر رضى الله تعالى عنه انما اجر من جهربه فأما  
الخافثة به فلا بأس بها فن قال من مشايخنا ان التلقظ بالنية سنة  
لم رد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم بل سنة بعض المشايخ  
لاختلاف الزمان وكثرة الشواغل على القلوب فيما بعد زمن  
التابعين (و) الخامس منها (نية المتابعة) مع نية أصل الصلاة  
(المقتدى) أما النية المشتركة فلما تقدم وأما الخاصة وهى نية  
الاقتداء فلما يلحقه من فساد صلاة امامه لانه بالالتزام فينوى فرض  
الوقت والاقتداء بالامام فيه أو ينوى الشروع فى صلاة الامام  
ولو نوى الاقتداء به لا غير قيل لا يجزئه والاصح انه يجوز لانه جعل  
نفسه تبعاً لامام مطلقاً والتبعية انما تتحقق اذا صار مصلياً ما صلاه  
الامام وقيل متى انتظر تكبير الامام كفاه عن نية الاقتداء والصحيح  
انه لا يصير مقتدياً بمجرد الانتظار لانه متردد بين كونه للاقتداء  
أو بحكم العادة وينبغى أن لا يعين الامام خشية بطلان الصلاة  
بظهوره خلافه ولو ظنه زيدا فاذ هو عمر ولا يضر كما لو لم يحط برباله  
انه زيد أو عمر وقيدها بالمقتدى لانه لا يشترط نية الامامة للرجال  
بل للنساء (و) السادس من شروط صحة التحريم (نعين الفرض)  
فى ابتداء الشروع حتى لو نوى فرضاً وشرع فيه ثم نسي قطنه تطوعاً  
فأتمه على ظنه فهو فرض مسقط وكذا عكسه يكون تطوعاً ولا يشترط  
نية عدد الركعات ولا اختلاف تراحم الفروض شرط تعيين ما يصلي به  
كالظهر مثلاً ولو نوى فرض الوقت صح الا فى الجمعة ولو جمع بين نية

في عدم تأخيرها بخلاف الصوم وهو صادق بالمقارنة وبالتقدم  
والافضل المقارنة الحقيقية للاحتياط خروجاً من الخلاف وإيجادها  
بعد دخول الوقت مراعاة للركنية (و) (رابع منها) النطق بالتحريمة  
بحيث يسمع نفسه بدون صمغ ولا يلزم الاخرس تحريك لسانه على  
الصحيح وغير الاخرس يشترط سماعه نطقه (على الاصح) كما قاله شمس  
الائمة الحلواني وأكثر المناجيج على أن الصحيح أن الجهر حقيقته  
أن يسمع غيره والخافئة أن يسمع نفسه وقال الهندواني لا تجزئه  
ما لم تسمع اذناه ومن يقربه فالسمع شرط فيما يتعلق بالنطق  
باللسان التحريمة والقراءة السرية والتشهد والاذكار والقسمية  
على الذبيحة ووجوب سجدة التلاوة والعناق والطلاق والاستثناء  
واليمين والنذر والاسلام والايمان حتى لو أجرى الطلاق على قلبه  
وحرل لسانه من غير تلفظ يسمع لا يقع وان صحح الحروف وقال  
الكرخي القراءة تصحيح الحروف وان لم يكن صوت بحيث يسمع  
والصحيح خلافه قال المحقق الكمال بن الهمام رحمه الله تعالى اعلم  
أن القراءة وان كانت فعل اللسان لكن فعله الذي هو كلام  
والكلام بالحروف والحرف كيفية تعرض للصوت وهو أخص  
من النفس فان النفس المعروض بالقرع فالحرف عارض للصوت  
للا نفس فحرف تصحيحها أي الحروف بلا صوت ايماء الى الحروف  
بعضلات الخارج لا حروف فلا كلام انتهى \* ومن متعلقات القلب  
النية للاخلاص فلا يشترط لها النطق كالسكر بالنية قال الحافظ  
ابن قيم الجوزي رحمه الله تعالى لم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بطريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح  
اصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين بل المنقول انه كان

بحيث اذامتيديه لا ينال ركبتيه وقوله (في غير النفل) متعلق  
بالقيام فلا يلزم في النفل كما سنبذره ان شاء الله تعالى (ويفترض  
القراءة) ولا تكون الا بسماعها كما تقدم لقوله تعالى فاقروا ما نيسر  
من القرآن وهي ركن زائد على قول الجمهور لسقوطها بلا ضرورة  
عن المقتضى عندنا وعن المدرك في الركوع اجماعا (و) بالنص  
كانت القراءة فرضا و(لو) قرأ (آية) قصيرة مركبة من كلمتين كقوله  
تعالى ثم نظري في ظاهر الرواية وأما الآية التي هي كلمة كدها مئتان  
أو حرف ص ن ق أو حرف حم طس أو حروف جمع ق  
كهم بعض فقد اختلف المشايخ والاصح انه لا تجوز بها الصلاة وقال  
القنوري الصحيح الجواز وقال أبو يوسف ومحمد الفرض قراءة آية  
طويلة أو ثلاث آيات قصار وحفظ ما تجوز به الصلاة من القرآن  
فرض عين وحفظ الفاتحة وسورة واجب على كل مسلم وحفظ جميع  
القرآن فرض كفاية واذا علمت ذلك فالقراءة فرض (في ركعتي  
الفرض) أي ركعتين كانتا ولا تصح بقراءته في ركعة واحدة فقط  
خلافه زعموا الحسن البصري لأن الامر لا يقتضي التكرار قلنا نعم  
لكن لم يمت في السابعة لتساكها من كل وجه فالاولى بعبارة  
النص والسابعة بدل لانه (و) القراءة فرض في (كل) ركعات  
(النفل) لأن كل شفع منه صلاة على حدة (و) القراءة فرض في كل  
ركعات (الوتر) أما على كونه سنة فظاهر وعلى وجوبه للاحتياط  
(ولم يتعين سئ من القرآن لصحة الصلاة) لا لطلاق ما تلونا وقلنا  
بتعيين الفاتحة وجوبا كما سنبذره (ولا يقرأ المؤمن بل يستمع) حال  
جهرا امام (وينصت) حال اسراره لقوله تعالى واذا قرئ القرآن  
فاستمعوا له وأنصتوا وقال صلى الله عليه وسلم يكفيك قراءة الامام

فرض ونفى صح للفرض لقوته عند أبي يوسف وقال محمد لا يكون  
 داخلا في شيء منهما المتعارض ولونوى نافلة وجنازة فهي نافلة  
 ولونوى مكتوبة وجنازة فهي مكتوبة (و) السابع منها (تعين  
 الواجب) اطلقه فشمّل قضاء نفل افسده والنذر والوتر وكعتي  
 الطواف والعديد لاختلاف الاسباب وقالوا في العيدين والوتر  
 ينوى صلاة العيد والوتر من غير تقيد بالواجب للاختلاف فيه  
 وفي سجود السهول يجب التعيين في السجدة وفي التلاوة يعيها  
 لدفع المزاخرة من سجدة الشكر والمهسو \* تنبيه \* لتتميم عدد شروط  
 صحة التحريمة الثامن كونها بلفظ العربية للقادر عليها في الصحيح  
 التاسع أن لا يمتد همز فيها ولا باء كبر واشباع حركة الهاء من  
 الجلالة خطأ لغة ولا تفسد به الصلاة وكذا تسكينها العاشر أن يأتي  
 بجملة تامة من مبتدا وخبر الحادي عشر أن يكون بذكرا خالص لله  
 الثاني عشر أن لا يكون بالبسملة كما سيأتي الثالث عشر أن لا يحذف  
 الهاء من الجلالة الرابع عشر أن يأتي بالهاوى وهو الالف في اللام  
 الثانية فإذا حذفه لم يصح الخامس عشر أن لا يقرن التكبير  
 بما يفسده فلا يصح شروعه لوقال الله اكبر العالم بالمعدوم والموجود  
 أو العالم بأحوال الخلق لانه يشبهه كلام الناس ذكره هذا الأخير  
 في النزاهة وهذا مما من الله سبحانه بالابقاظ لجمعه ولم أره قبله مجموعا  
 فله الحمد اذ انعامه وفضله ليس محصورا ولا محظورا ولا ممنوعا  
 (ولا يشترط التعيين في النفل) ولو سنة الفجر في الاصح وكذا  
 التراويح عند عامة المشايخ وهو الصحيح والاحتياط التعيين فينوى  
 مراعي ايا صفاتها بالتراويح أو سنة الوقت (و) يفترض (القيام) وهو  
 ركن متفق عليه في الفرائض والواجبات وحد القيام أن يكون

للساجد ويكره بل يعذر كالسجود على كور عمامته (ان يظهر محل  
وضعه) أى السكف أو الطرف على الاصح لاتصاله به (وسجد وجوبا  
بما صلب من أنفه) لان أرنته ليست محل السجود ولما كان شرط  
كمال لاسرط صحة قال (و) يسجد (بجبهة ولا يصح الاقتصار على  
الأنف) فى الاصح (الامن عذر بالجبهة) لان الاصح ان الامام رجع  
الى موافقة صاحبيه فى عدم حواز الشروع فى الصلاة بالفارسية  
لغير العاخر عن العربية وعدم حواز القراءة فيها بالفارسية وغيرها  
من أى لسان غير عربى لغير العاخر عن العربية وعدم حواز  
الاقتصار فى السجود على أنف بلا عذر فى الجبهة لحديث امرت  
ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة الحديث (و) من شروط صحة  
السجود (عدم ارتفاع محل السجود عن موضع القدمين باكثر من  
نصف ذراع) لتحقيق صفة الساجد والارتفاع القليل لا يضر  
(وان زاد على نصف ذراع لم يجز السجود) أى لم يقع معتد به فان فعل  
غيره معتبرا صحت وان انصرف من صلاته ولم يعده بطلت (الا) أن  
يكون ذلك (رحمة سجد فيها على ظهر مصل صلاته) للضرورة  
ورم يكن ذلك الممسوح عليه مصليا أو كان فى صلاة اخرى لا يصح  
للسجود (و) من شرط صحة السجود (وضع) احدى (اليدين  
(و) احدى (الركبتين فى الصحيح) كما قدمناه (و) وضع (شئ من  
اصابع الركبتين) موجهها بباطنه نحو القبلة (حالة السجود على  
الارض ولا يكتفى) لصحة السجود (وضع ظاهر القدم) لانه ليس محله  
لقوله صلى الله عليه وسلم امرت ان اسجد على سبعة أعظم على  
الجبهة واليدين والركبتين واطراف القدمين متفق عليه وهو  
اختيار الفقيه واحتلف فى الجواز مع وضع قدم واحدة ويشترط

جهر أم خافت واتفق الامام الاعظم وأصحابه والامام مالك والامام  
 أحمد بن حنبل على صحة صلاة المأموم من غير قراءته شيئاً وقد  
 بسطته بالاصل (و) قلنا (ان قرأ) المأموم الفاتحة أو غيرها (كره)  
 ذلك (تحرماً) للنهي (و) يفترض (الركوع) لقوله تعالى اركعوا  
 وهو الانحناء بالطهر والرأس جميعاً وكما له بتسوية الرأس بالخجر  
 وأما التعديل فقال أبو يوسف والشافعي بفرضيته وقال أبو مطيع  
 البجلي نليسد الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى لو نقص من ثلاث  
 تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته والاحدب اذا بلغت  
 حد وبته الركوع يشير برأسه للركوع لانه عاجز عما هو أعلى منه  
 (و) يفترض (السجود) لقوله تعالى واسجدوا بالسنة والاجماع  
 والسجدة انما تتحقق بوضع الجبهة لا الانف وحده مع وضع احدى  
 اليدين واحدى الركبتين وشئ من أطراف أصابع احدى القدمين  
 على طاهر من الارض والا فلا وجود لها ومع ذلك البعض تصح على  
 المختار مع الكراهة وتمام السجود بان ياله بالواجب فيه ويتحقق  
 بوضع جميع اليدين والركبتين والقدمين والجبهة والانف كذا كره  
 السكال وغيره ومن شروط صحة السجود كونه (على ما) أي شئ  
 (يجد) الساجد (حجمه) بحيث لو بالغ لا تتسفل رأسه أبلغ مما كان  
 حال الوضع فلا يصح السجود على القطن والشج والتبن والارز  
 والذرة وبرر المكان (و) الخنطة والشعير (تستقر عليه جهته)  
 فيصح السجود لان حباتها يستقر بعضها على بعض لخشونة  
 ورخاوة الوجهة اسم لما يصيب الارض مملفوق الحاجبين الى  
 قصاص الشعر حالة السجود (و) يصح السجود (لو) كان (على كفه)  
 أي الساجد في الصحيح (أو) كان السجود على (طرف ثوبه) أي



وقد علق تمام الصلاة به وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض وزعم بعض مشايخنا أن المفروض في القعدة ما يأتي فيه بكلمة السجدة تين فكل فرضاً عملياً (و) يشترط (تأخير) أى القعود الاخير (عن الاركان) لانه سرع تختمها في عباد لسجدة صلبية تدكرها ويشترط لصحة الاركان وغيرها (ادائها مستيقظاً) فاذا ركع أو قام أو سجد دائماً لم يعتد به وان طرأ فيه النوم صح بما قبله منه وفي القعدة الاخرة خلاف قل في منية المصلي اذا لم يعد بها بطلت وفي جامع الفتاوى يعتد بها دائماً لانها ليست بركن ومبناها على الاستراحة فيلزمها النوم قلت وهو ثمرة الاختلاف في شرطيتها وركنيتها (و) يشترط لصحة أداء المفروض (أما) معرفة كيفية (يعنى صفة) الصلاة (و) ثلث بمعرفة حقيقة (ما فيها) أى ما في جملة الصلوات (من الخصال) أى الصفات الفرضية يعنى كونها فرضاً فيعتقد اقتراض ركعتي الفجر واربع الظهر وهكذا باقى الصلوات (المفروضة) فيكون ذلك (على وجه يميزها عن الخصال) أى الصفات (المسنونة) كالسنة اربواتب وغيرها باعتقاد سنة ما قبل الظهر وما بعده وهكذا وليس المراد ولا الشرط أن يميز ما اشتملت عليه صلاة الصبح من الفرض والسنة مثل اعتقاد فرضية القيام وسنة الثناء والتسبيح (أو اعتقاد) المصلى (انها) أى ان ذات الصلوات التي يفعلها (كلها فرض) كاعتقاده أن الاربع في الفجر فرض ويصلى كل ركعتين بانفرادهما ويأتى بثلاث ثم ركعتين في المغرب معتقداً فرضية المس (حتى لا يتنفل بمفروض) لأن النفل يتأذى بنية الفرض أما الفرض فلا يتأذى بنية النفل كما في التجنيس والمزيد والخلاصة ثم نبه على الاركان وغيرها فقال (والاركان) المتفق

لصحة الركوع والسجود (تقديم الركوع على السجود) كما يشترط  
تقديم القراءة على ركوع لم يبق بعده قيام يصح به فرض القراءة  
(و) يشترط (الرفع من السجود الى قرب القعود على الاصح) عن  
الامام لانه يعد جالساً بقربه من القعود فتحقق السجدة بالعود بعده  
اليها والافلاوذ كربع المشايخ انه اذا زايل جهته عن الارض  
ثم اعادها جازب ولم يعلم له تصحيح وذ كر القدوري انه قد مر ما ينطلق  
عليه اسم الرفع وجعله شيخ الاسلام اصح أو ما يسميه الناظر رافعا  
(و) يفترض (العود الى السجود) الثاني لان السجود الثاني كالأول  
فرض باجماع الامة ولا يتحقق كونه كالأول الا بوضع الاعضاء السبعة  
ولا يوجد التكرار الا بعد من ايلتها مكانها في السجود الاول فيلزمه  
رفعها ثم وضعها اليوحد التكرار وبه وردت السنة كان صلى الله  
عليه وسلم اذا سجد ورفع رأسه من السجدة الاولى رفع يديه من  
الارض ووضعهما على فخذه وقول صلى الله عليه وسلم صلوا  
كما رأيتموني اصلي وقال صلى الله عليه وسلم ان اليدين يسجدان  
كما يسجد الوجه فاذا وضع أحدكم وجهه فليضعهما واذا رفعه  
فليرفعهما وحكمة تكرار السجود قيل تعبدى وقيل ترغيبا  
للسيطان حيث لم يسجد مرة وقيل لما أمر الله بنى آدم بالسجود عند  
أخذ الميثاق ورفع المسلمون رؤوسهم ونظروا الكفار لم يسجدوا  
خروا سجدا ثانيا تسكر النعمة التوفيق وامتنال الامر (و) يفترض  
(القعود الاخير) باجماع العلماء وان اختلفوا في قدره والمقروض  
عندنا الجلوس (قدر) قراءة (التشهيد) في الاصح لحديث  
ابن مسعود رضي الله عنه حين علمه التشهد اذ قيل هذا أو فعلت  
هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقم فقم وان شئت ان تقعد

أو (لا) إعادة على (فأقد ما يستعورته ولو حريرا) فإنه ان وجد الحرير  
لزمه الصلاة فيه لأن فرض الستر أقوى من منع لبسه في هذه الحالة  
(أو) كان (حشيشا أو طينا) أو ماء كدر يصل داخله بالأيما لانه  
سائر في الجملة (فان وجدته) أي الساتر (ولو بالاباحة) والحال أن  
(ربعه طاهر لا تصح صلاته عاريا) على الأصح كالماء الذي أبيع  
للتيمم اذ لا يلحقه المانعية وربع الشيء يقوم مقام كله في مواضع منها  
هذا ولم يقد ثلاثا اربعة النجاسة مقام كله للنزوم الستر وسقوط حكم  
النجاسة بطهارة الربع وخير ان طهر أقل من ربعه والصلاة فيه  
أفضل للستر واتبانه بالركوع والسجود وان صلى عريانا بالأيما  
فأعاد صبح وهو دون الاقل أو قاعا جاز وهو دونهما في الفضل لأن  
من ابتلى بلبية ين يختار أهونهما وان تساوت تأخير (وصلاته في)  
ثوب (نجس الكل احب من صلاته عريانا) لما قلنا \* تنبيه \* قال  
في الدراية لو استعورته بجلد ميتة غير مدبوغ وصلّى معه لا تجوز  
صلاته بخلاف الثوب المتنجس لأن نجاسة الجلد أعلظ بدليل انها  
لا تروى بالغسل ثلاثا بخلاف نجاسة الثوب انتهى قلت فيه نظر لانه  
يطهر بما هو أهون من غسله كتنعيمه أو حفافه بالهواء (ولو وحده  
ما يستر بعض العورة وجب) يعي لزم (استعماله) أي الاستئثار به  
(ويستر القبل والدبر) اذ لم يستر الا قدرهما (فان لم يستر الا أحدهما  
قبل يستر الدبر) لانه أفخس في حالة الركوع والسجود (وقيل يستر  
القبل) لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستتر بغيره والدبر يستتر  
بالأليتين وفيه تأمل لانه يستتر بالغذين ووضع اليدين فوقهما  
(وندب صلاة العاري جالسا بالأيما ما دار عليه نحو القبلة) لما فيه  
من الستر (فان صلى) العاري (قائما بالأيما) أو قائما أتيا (بالركوع

عليها (من المذكورات) التي علمتها فيما قد منها باكثر من سبعة وعشرين (أربعة) وهي (القيام والقراءة والركوع والسجود وقيل القعود الاخير مقدار التشهد) ركن أيضا وقيل شرط وقد ينأثر الخلاف فيه وقيل التحريم ركن أيضا (وباقيا) أى المذكورات (شرائط بعضها شرط لصحة الشروع في الصلاة وهو ما كان خارجها) وهو الطهارة من الحدث والخبث وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية والتحريم (وغیره شرط لدوام صحتها) وقد علمت ذلك بفضل الله ومنه وله الشكر على التوفيق لجمعها بعد التقريب

\* (فصل) \* في متعلقات الشروط وفروعها (تجوز الصلاة) أى تصح (على لبد) بكسر اللام وسكون الباء الموحدة (وجهه الأعلى طاهر) ووجهه (الأسفل نجس) نجاسة مانعة لانه لثامته كسويين وكلوح تخين يمكن فصله لوحين وأسفله نجس تجوز الصلاة على الطاهر منه عندهما خلافا لابي يوسف لانه كشيئين فوق بعضهما (وتصح الصلاة على ثوب طاهر وبطاسته نجسة) اذا كان (غير مضرب) لانه كسويين فوق بعضهما (و) تصح (على طرف طاهر) من بساط أو حصير أو ثوب (وان تحرك الطرف النجس بحركته) لانه ليس متلبسا به (على الصحيح) ولو تنجس أحد طرفي عمامته (أو ملحفته) (فالقاه) أى الطرف النجس (وابقى الطاهر على رأسه) ولم يتحرك النجس بحركته جازت صلاته (لعدم تلبسه به) (وان تحرك الطرف النجس بحركته) (لا تجوز) صلاته لانه حامل لها حكما الا اذا لم يجد غيره للضرورة (وفاقد ما يزيل به النجاسة) المانعة (يصلى معها ولا اعادة عليه) لان التكليف بحسب الوسع

(و) وتفرق الانكشاف على أعضاء من العورة وكان جملة ما تفرق  
 يمنع ربع اصغر الاعضاء بالمنكشفة) يعنى التى انكشف بعضها  
 (منع) صحة الصلاة ان طال زمن الانكشاف بقدر أداء ركن (والا)  
 أى وان لم يبلغ ربع أصغرهما أو بلغ ولم يطل زمن الانكشاف  
 (فلا) يمنع الصحة للضرورة سواء الغنى والفقر (ومن عجز عن  
 استقبال القبلة) بنفسه (لمرض) أو خشية غرق وهو على خشية  
 (أو عجز عن النزول) بنفسه (عن دابته) وهى سائرة أو كانت  
 جموحا أو كان شبيها كبيرا لا يمكنه الركوب الا بمعين (أو خاف  
 عدوا آدميا) أو سباعا على نفسه أو دابته أو ماله أو أمانته أو اشتد  
 الخوف لقتال أو هرب من عدوا بكا (فقبلته جهة قدره)  
 للضرورة (و) قبلة الخائف جهة (أمنه) ولو خاف أن يراه  
 العدو أن قعد صلى مضطجعا بالأيمن الى جهة أمنه والقادر بقدرة  
 الغير ليس قادرا عند الامام خلافا لهما وإذا لم يجد احدا فلا خلاف  
 فى الصحة (ومن اشتبهت عليه) جهة القبلة (ولم يكن عنده  
 نحر) من اهل المكان ولا تمن له علم أو سأل فلم يخبره (ولا محراب)  
 بالحل (تحرى) أى احتيد وهو بذل الجهد لئلا المقصود ولو لم يجد  
 تلاوة ولا يجوز التحرى مع وضع المحارب لان وضعها فى الاصل  
 بحق ومن ليس من اهل المكان والعلم لا يلتفت الى قوله وان  
 أخبره اثنان ممن هو مسافر مثله لانهما يخبران عن اجتهاد ولا  
 يترن اجتهاده باجتهاد غيره وليس عليه قرع الابواب للسؤال  
 عن القبلة ولا من الجدران خشية الهوام والاشتباه بطاق غير  
 المحراب وان صلى الاعى ركعة لغير القبلة فجارحل واقامه اليها  
 واقتدى به فان لم يكن حال افتتاحه عنده نحر فصلاة الاعى صحيحة

والسجود صح) لا تباينه بالاركان فيميل الى أهماء شاء والافضل الاول  
 ولو صلى عاريا ناسيا ما ترااختلف في صحتها (وعورة الرجل) حرا كانه  
 أوبه رق (ما بين السرة ومنتهى الركبة) في ظاهر الرواية سميت  
 عورة لفتح ظهورها وغش الابصار عنها في اللغة وفي الشريعة  
 ما اقترض سره وحده الشارع صلى الله عليه وسلم بقوله عورة  
 الرجل ما بين سرتة الى ركبته وبقوله عليه السلام الركبة من  
 العورة (وتزيد عليه) أى على الرجل (الامة) القنة وأم الولد والمذبرة  
 والمكاتب والمستسعاة عند أبي خيفة لوجود الرق (البطن والظهر)  
 لان لهما منية فصدورها وثديها ليسا من العورة للحرج (وجميع  
 بدن الحرة عورة الا وجهها وكفيها باطنهما وظاهرهما في الاصح  
 وهو المختار وذراع الحرة عورة في ظاهر الرواية وهو الاصح وعن  
 أبي خيفة ليس بعورة (و) الا (قدميها) في اصح الروايتين باطنهما  
 وظاهرهما لعموم الضرورة ليسا من العورة فشعر الحرة حتى  
 المسترسل عورة في الاصح وعليه الفتوى فكشف ربعة يمنع صحة  
 الصلاة ولا يحل اليه النظر مقطوعا منها في الاصح كشعر عاتته وذكره  
 المقطوع وتقدم في الاذان ان صوتها عورة وليس المراد بمجرد كلامها  
 بل ما يحصل من تليينه وتعطيطه لا يحل سماعه (وكشف ربيع عضو  
 من اعضاء العورة) الغليظة أو الخفيفة من الرجل والمرأة (يمنع صحة  
 الصلاة) مع وجود السائر لا ما دون ربعة والركبة مع الفخذ عضو  
 واحد في الاصح وكعب المرأة مع ساقها واذنها بافرادها عن رأسها  
 وثديها المتكسرفان كانت ناهدا فهو تبع لصدرها والذي كرا بافراده  
 والاثنين بلا ضمهما اليه في الصحيح وما بين السرة والعانة عضو  
 كامل بجوانب البدن وكل ألية عورة والمذبرنا لهما في الصحيح

تحريره وظهور طهارة ما توضع به صحت صلاته وعلى هذا الوصف في ثوب  
وهو يعتقد انه نجس أو انه محدث أو عدم دخول الوقت فظهر  
بخلافه لا يجزئه وان وجد الشرط لعدم شرط آخر وهو فساد فعله  
انهاء لعدم الجزم وإما في الماء فقد وجدت الطهارة حقيقة وإليه  
ولو تحرى (قوم جهات) في ظلمة (وجهلوا حال امامهم) في توجهه  
(تجزئهم) صلاتهم الا من تقدم على امامه كفي جوف الكعبة  
لما قدمناه

\*(فصل في) بيان (واجب الصلاة) الواجب في النعمة يجيء  
بمعنى التزوم وبمعنى السقوط وبمعنى الاضطراب وفي السرعة اسم  
لما منابديل فيه شبهة قال نفع الاسلام وانما سمي بذلك لكونه  
ساقطاً عن العلماء أو لكونه ساقطاً علينا عملاً أو لكونه مضطرباً  
بين الفرض والسنة أو بين اللزوم وعدمه فإنه يلزمنا عملاً لا علماً  
انتهى وشرعت الواجبات لأكمل الفرائض والسنن لأكمال  
الواجبات والادب لأكمل السنة ليكون كل منها حصناً لما شرع  
لتكميله وحكم الواجب استحقاق العقاب بتركه عدم الكفار  
جاحدين وانساب بفعله وزوم محذور السهو لنقص الصلاة بتركه  
سهواً واعادتها بتركه عدم سقوط الفرض باقصاء لم يجب ولم يعد  
(وهو) أي الواجب (ثمانية عشر شيئاً) الأول وجوب (قراءة)  
الفاتحة لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب  
وهو لنفي الكمال لأنه خبر آحاد لا يندفع قوله تعالى فاقروا ما تيسر  
فوجب العمل به (و) الثاني (ضم سورة) قصيرة (أو ثلاث آيات)  
قصار لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لم يقرأ بالحمد لله وسورة  
في فريضة أو غيرها (في ركعتين غير متعنتين من الفرض) غير الثنائين

لانه لا يلزمه مس الجدران والافهسى فاسدة ولا يصح اقتداء  
الرجل به في الصورتين لقدرته في الاهولى وعلم خطائه في الشاجة  
(ولا اعادة عليه) أى المتحرى (لو) علم بعد فراغه انه (أخطأ) الجهة  
لقول عاصم بن عتبة رضى الله عنه كأمع رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في ليلة مظلمة فلم ندر أين القبلة فصلى كل رجل منا على حباله فلما  
أصبحنا ذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزلت فأبما بولوا  
فتم وجه الله وليس التحرى للقبلة مثل التحرى للتوضؤ والسأتر فانه  
إذا ظهر نجاسة الماء أو الثوب أعاده لانه أمر لا يحتمل الانتقال  
والقبلة تحتمله كما حوت عن بيت المقدس الى السكبة (وان علم  
بخطئه) أو تبدل اجتهاده (في صلاته استدار) من جهة اليمن  
لا اليسار (وبنى) على ما اداه بالتحرى لان تبدل الاجتهاد كالنسخ  
واهل قبا استداروا في الصلاة الى السكبة حين بلغهم النسخ  
واستحسنه النبي صلى الله عليه وسلم وان تذكر سجدة صليبة  
بطلت صلاته (وان سرع) من اشتبهت عليه (بالتحر) كان فعله  
موقوفاً فلواتمها (فعلم بعد فراغه) من الصلاة (انه اصاب صحت)  
لانه بتبين الصواب بطل الحكم بالاستصحاب وثبت الجواز من  
الاصل (وان علم باصابته فيها) ولو بغالب الظن (فيسدت) لان  
حالته قوية به فلا يبنى قويا على ضعيف خلافا لابي يوسف (كما)  
فسدت فيما (لوم يعلم اصابته أصلا) لان الفساد ثابت باستصحاب  
الحال ولم يرتفع بدليل فتقرر الفساد لان المشروط لم يحصل حقيقة  
ولاجبكا واذ اوقع تحريره الى جهة فصلى الى غير هذا لا تجزئه لتركه  
السكبة حكما في حقه وهى الجهة التى تحراها ولو اصاب خلافا لابي  
يوسف في ظهور اصابته هو يجعله كالمتحرى فى الاوانى اذا عدل عن



احترار عن القول بسننهما أو سنية التشهد وحده للمواظبة  
 (و) يجب (قراءة) أى التشهد (فى الجلوس الأخير) أيضا للمواظبة  
 (و) يجب (القيام الى) الركعة (الثالثة من غير تراخ بعد) قراءة  
 (التشهد) حتى لو زاد عليه بمقدار أداء ركن ساهايا بسجدة للسهو  
 لتأخير واجب القيام للثالثة (و) يجب (لفظ السلام) مرتين  
 فى الميم واليسار للمواظبة ولم يكن فرضا لحديث ابن مسعود (دون  
 عليكم) لحصول المقصود بلفظ السلام دون متعلقه وبوجه الوجوب  
 للمواظبة عليه أيضا (و) يجب قراءة (قنوت الوتر) عند أى خيفة  
 وكذا تكبيرة قنوت كفى الجوهره وعندهما هو كالوتر سنة (و) يجب  
 (تكبيرات العيدين) وكل تكبيرة منها واجب يجب بتركها سجود  
 السهو (و) يجب (تعيين) لفظ (التكبير لافتح كل صلاة) للمواظبة  
 عليه وقيل فى الذخيرة ويكره الشروع بغيره فى الأصح وقال  
 السرخسى الأصح انه لا يكره كما فى التبيين فلذا (لا) يختص وجوب  
 الافتتاح بالتكبير (فى صلاة العيدين خاصة) خلافا لمن خصه بهما  
 ووجه العموم مواظبة النبى صلى الله عليه وسلم على التكبير عند  
 افتتاح كل صلاة (و) يجب (تكبيرة ركوع فى رابعة) أى الركعة  
 الثانية من (العيدين) تعال التكبيرات الزوائد فيها لاتصلها بها  
 بخلاف تكبيرة الركوع فى الأولى (و) يجب (جهر الامام بقراءة)  
 ركعتى (الفجر) وقراءة (أولىي العشاءين) المغرب والعشاء (ولو  
 قصاء) لفعله صلى الله عليه وسلم (و) يجب الجهر بالقراءة فى صلاة  
 (الجمعة والعيدين وللتراويح والوتر فى رمضان) على الامام للمواظبة  
 والجهر اسماع الغير (و) يجب (الاسرار) هو اسماع النفس  
 فى الصحيح وتقدم (فى جميع ركعات الظهر والعصر) ولو فى جمعهما

وفي جميع التناهي (ويجب الضم في جميع ركعات الوتر) لمشابهة السنة (و) جميع ركعات (النفل) لما رويها لأن كل شفع من النافلة صلاة على حدة (و) يجب (تعيين القراءة) الواجبة (في الأوليين) من الفرض لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على القراءة فبهما (و) يجب (تقديم الفاتحة على) قراءة (السورة) للمواظبة حتى لو قرأ من السورة ابتداء فتذكري قرأ الفاتحة ثم يقرأ السورة ويسجد للسهول كالوكرر الفاتحة ثم قرأ السورة (و) يجب (ضم الأنف) أي ما صلب منه (للجهة في السجود) للمواظبة عليه ولا تجوز الصلاة بالاعتصار على الأنف في السجود على الصحيح (و) يجب مراعاة الترتيب فيما بين السجدين وهو (الانبان بالسجدة الثانية في كل ركعة) من الفرض وغيره (قبل الانتقال لغيرها) أي لغير السجدة من باقي أفعال الصلاة للمواظبة فان فات بسجدها ولو بعد القعود الأخير ثم بعيد القعود (و) يجب (الاطمئنان) وهو التعديل (في الأركان) بتسكين الجوارح في الركوع والسجود حتى تطمئن مفاصله في الصحيح لأنه لتكميل الركن لاسنة كما قاله الجرجاني ولا فرض كما قاله أبو يوسف ومقتضى الدليل وجوب الاطمئنان أيضا في القومة والجلسة والرفع من الركوع للأصربة في حديث المسمى صلته والمواظبة على ذلك كله واليه ذهب المحقق الكمال بن الهمام وتلميذه ابن امير حاج وقال انه الصواب (و) يجب (القعود الأول) في الصحيح ولو كان حكما وهو قعود المسبوق فيما يقتضيه ولو جلس الأول تبعا للامام لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسجوده للسهول لما تركه وقام ساهيا (و) يجب (قراءة التشهد فيه) أي في الأول وقوله (في الصحيح) متعلق بكل من القعود وتشهده وهو

(حذاء المسكين المحرة) على الصحيح لأن ذراعها عورة ومبناها على  
 اليسر وروى الحسن أنها ترفع حذاء أذنها (و) يسن (نشر الأصابع)  
 وكيفيته أن لا يضم كل الضم ولا يفرج كل الفرج بل يتركها على  
 حالها منشورة لأنه صلى الله عليه وسلم كان إذا كبر رفع يديه ناشرا  
 أصابعه (و) يسن (مقارنة احرام المقتدى لاحرام امامه) عند الامام  
 لقوله صلى الله عليه وسلم إذا كبر فكبروا لأن إذا للوقت حقيقة  
 وعندهما بعد احرام الامام جعل الفاء للتعقيب ولا خلاف في الجواز  
 على الصحيح بل في الاولوية مع التيقن بحال الامام (و) يسن (وضع  
 الرجل يده اليمنى على اليسرى تحت سترته) لحديث علي رضي الله عنه  
 ان من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة (وصفة الوضع  
 أن يجعل باطن كف اليمنى على ظاهر كف اليسرى محلقا بالخنصر  
 والابهام على الرسغ) لما ورد انه يضع الكف على الكف وورد  
 الاخذ فاستحسن كثير من المشايخ تلك الصفة عملا بالحديثين وقيل  
 انه مخالف للسنة والمذهب فينبغي أن يفعل بصفة احد الحديثين  
 مرة وبالآخر اخرى لبأقي بالحقيقة فيهما (و) يسن (وضع المرأة  
 يدها على صدرها من غير تحليق) لأنه استرها (و) يسن (الثناء) لما  
 روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم اذا قمتم الى الصلاة فارفعوا أيديكم  
 ولا تتخالف أذانكم ثم قولوا سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك  
 وتعالى جدك ولا إله غيرك وان لم تزيد واعلى التكبير اجزاكم وسند كرم  
 معانيها ان شاء الله تعالى (و) يسن (التعوذ) فيقول أعوذ بالله من  
 الشيطان الرجيم وهو ظاهر المذهب أو استعيز الخ واختاره  
 الهندواني (للقراءة) فيأتي به المسبوق كالامام والمنفرد لا المقتدى  
 لأنه تبع للقراءة عندهما وقال ابو يوسف تبع للثاء سنة للصلاة

بعرفة (و) الاسرار (فيما بعد أولي العشاءين) الثالثة من المغرب وهي والرابعة من العشاء (و) الاسرار في (فعل النهار) للمواظبة على ذلك (والمنفرد) بفرض (مخير فيما يجهر) الامام فيه وقد بيناه وفيما يقضيه مما سبق به في الجمعة والعيدين (مكتفل بالليل) فانه مخير ويكتفي بادنى الجهر فلا يضرتا لما لانه صلى الله عليه وسلم جهر في التمجيد بالليل وكان يونس اليقظان ولا يوقظ الوسنان (ولوترك السورة في) ركعة من أولي المغرب أو في جميع (أولي العشاء قرأها) أى السورة وحويا على الاصح (في الآخرين) من العشاء والثالثة من المغرب (مع الفاتحة جهرا) بهما على الاصح ويقدم الفاتحة ثم يقرأ السورة وهو الاشبه وعند بعضهم يقدم السورة وعند بعضهم يترك الفاتحة لانها غير واجبة ولتذكر الفاتحة بعد قراءة السورة قبل الركوع يأتي بها ويعيد السورة في ظاهر المذهب كما لتذكر السورة في الركوع يأتي بها ويعيده (ولترك الفاتحة) في الاوليين (لا يكررها في الآخرين) عندهم ويسجد للشهولان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني مشروعة نفلا وبقرائتها مرة وقع عن الإداء لقوته بمكانه وإذا كررها خالف المشروع الا في النفل بخلاف السورة فانها مشروعة نفلا في الآخرين ولم تكرر

\* (فصل في) بيان (سننها) أى الصلاة (وهي احدى وخمسون) تقرى بآيتين (رفع اليدين للتحريمة حذاء الازنين للرجل) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يجاذى بايهاميه أذنيه ثم يقول سبحانك اللهم ومجداك الخ (و) حذاء اذنى (الامة) لانها كالرجل في الرفع وكالحرة في الركوع والسجود لان ذراعيها ليسا بعورة (و) رفع اليدين

بقراءته كذلك والمفصل هو السبع السابع قيل لقوله عند  
 الاكثر من سورة الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله عليه  
 وسلم أو من الفتح أو من ق فالطوال من مبدئه الى الخروج  
 وأواسطه منها الى لم يكن وقصاره منها الخ وقيل طواله من الحجرات  
 الى عبس وأواسطه من كورت الى الضحى والباقي قصاره لما روى  
 عن عمر رضي الله عنه انه كان يقرأ في المغرب بقصار المفصل وفي العشاء  
 بوسط المفصل وفي الصبح بطوال المفصل والظهر كالفجر لساواتهما  
 في سعة الوقت وورد أنه كالعصر لا يشتغل الناس فيه بمهماتهم  
 وروى عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يقرأ في الفجر يوم الجمعة لم تنزل الكتاب وهل اتى على الانسان  
 وقد ترك الحنفية الا النادر منهم هذه السنة ولازم عليها الشافعية  
 الا القليل فظن حيلة المذهبين بطلان الصلاة بالفعل والترك  
 فلا ينبغي الترك ولا الملازمة دائماً (و) للضرورة يقرأ (اي سورة شاء)  
 لقراءة النبي صلى الله عليه وسلم المعوذتين في الفجر فلما فرغ قالوا  
 أرحرت قل سمعت بكاء صبي فحشيت ان تفتن امه كما (لو كان  
 مسلماً) لانه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في صلاة العجر  
 في السفر واما اثر في سقوط شطر الصلاة ففي تخفيف القراءة أولى  
 (و) يس (اطالة الاولى في الفجر) اتفاقاً للتوارث من لدن رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا بالثلثين في الاولى والثلث  
 في الثانية سنجابا وان كثر التفاوت لا بأس به وقوله (فقط) اشارة  
 الى قول محمد احب الي أن يطول الاولى في كل الصلوات ويكره اطالة  
 الثانية على الاولى اتفاقاً بما فوق آيتين وفي النوافل الامر أسهل  
 (و) يس (تكبير الركوع) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكبر

للدفع وسوسة الشيطان وفي الخلاصة والذخيرة قول ابي يوسف  
 الصحيح (و) تسنن (التسمية اول كل ركعة) قبل الفاتحة لانه صلى الله  
 عليه وسلم كان يفتتح صلاته بيسم الله الرحمن الرحيم والقول بوجوب  
 ضعيف وان صح لعدم نبوت المواظبة عليها (و) يسنن (التأمين  
 للامام والمأموم والمنفرد والقارئ خارج الصلاة للامر  
 في الصلاة وقال صلى الله عليه وسلم لقنني جبريل عليه السلام ع  
 فراغني من الفاتحة آمين وقال انه كان ختم على الكتاب وليس  
 القرآن وافصح لغائه المدة والتخفيف والمعنى استجب دعاءنا (و) يس  
 (التحميد) للمؤتم والمنفرد اتفاقا ولا امام عندهما أيضا (و) يس  
 (الأسرار بها) بالثناء وما بعده للآثار الواردة بذلك (و) يس  
 (الاعتدال عند) ابتداء (التحرمة) وانتهائها بأن يكون آتيها (و)  
 غير طأأة الرأس (كما ورد) (و) يسنن (حهر الامام بالتك  
 والتسميع) لحاحته الى الاعلام بالشروع والانتقال ولا حا  
 للمنفرد كالمأموم (و) يسنن (تفريح القدمين في القيام قدر أرب  
 اصابع) لانه أقرب الى الحشوع (و) التراوح افضل من نص  
 القدمين وتفسير التراوح ان يعتمد على قدم مرة وعلى الاخرى  
 لانه أيسر وأمكن لطول القيام (و) يسنن (أن تكون السو  
 المضمومة للفاتحة من طوال المفضل) الطوال والقصار بك  
 أولهما جمع طويلة وقصيرة والطوال بالضم ارجل الطويل و  
 المفضل به لكثرة فصوله وقيل لقلة المنسوخ فيه وهذا (في ص  
 الفجر والظهر ومن أوساطه) جمع وسط بفتح السين ما بين القص  
 والطوال (في العصر والعشاء ومن قصاره في المغرب) وهذا التق  
 (لو كان) المصلي (مقيما) المنفرد والامام سواء ولم يثقل على المقعد

والجيرة للمرأة خاصة وقد تستعمل للرجل وأما العجز فعامة وهو ما بين  
 الموركين من الرجل والمرأة لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 اذا ركع لم يشخص رأسه ولم يصوبه ولكن بين ذلك أى لم يرفع رأسه  
 ولم يخفضه (و) يسن (الرفع من الركوع) على الصحيح وروى عن  
 أى خيفة ان الرفع منه فرض وتقدم (و) يسن (القيام بعده) أى بعد  
 الرفع من الركوع (مطمئناً) للتوارث (و) يسن (وضع ركبتيه)  
 ابتداء على الارض (ثم يديه ثم وجهه) عند نزوله (للسجود) ويسجد  
 بينهما (و) يسن (عكسه للنهوض) للقيام بان يرفع وجهه ثم يديه ثم  
 ركبتيه اذا لم يكن به عذر وأما اذا كان ضعيفاً أو لا بس خف فيفعل  
 ما استطاع ويستحب الهبوط باليمين والنهوض باليسار لأن  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه  
 واذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه (و) يسن (تكبير السجود) لما روي  
 ويسن تكبير الرفع منه للروى (و) يسن كون (السجود) أى جعل  
 السجود (بين كفيه) وذلك لانه صلى الله عليه وسلم سجد ووضع  
 وجهه بين كفيه رواه مسلم وفي البخارى لما سجد وضع كفيه  
 حذو منكبيه وبه قول الشافعى رحمه الله وقال بعض المحققين بالجمع  
 وهوان بفعل هذا مرة وبالآخر مرة وان كان بين الكفين افضل  
 وهو حسن (و) يسن (تسبيحه) أى السجود بأن يقول سبحان ربى  
 الاعلى (ثلاثاً) لما روي (و) يسن (محافة الرجل) أى مباعدته  
 (بطشه عن نخديه) ومحافة (مرققيه عن جنبه) ومحافة (ذراعيه عن  
 الارض) في غير راحة حذر عن الايداء المحرم لانه صلى الله عليه وسلم  
 كان اذا سجد جافى حتى لو شاءت بهيمة ان تمر بين يديه لم ترق وكان  
 صلى الله عليه وسلم يخج حتى يرى وضع ابطيه أى يياضهما وقال

عند كل خفض ورفع سوى الرفع من الركوع فانه كان يسمع فيه  
(و) يسن (تسبيحة) أي الركوع (ثلاثا) لقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا ركع أحدكم فليقل ثلاث مرات سبحان ربّي العظيم وذلك ادناه  
واذا سجد فليقل سبحان ربّي الأعلى ثلاث مرات وذلك ادناه أي  
أدنى كماله المعنوي وهو الجمع المحصل للسنة لا اللغوي والامر  
للاستحباب فيكره أن ينقص عنها ولو رفع الامام قبل اتمام  
المقتدى ثلاثا فالصحيح انه يتابعه ولا يزيد الامام على وجه يميل به القوم  
وكما زاد المنفرد فهو أفضل بعد الختم على وتر وقيل تسبيحات الركوع  
والسجود وتكبيرهما واجبات ولا يأتي في الركوع والسجود بغير  
التسبيح وقال الشافعي يزيد في الركوع اللهم لك ركعت  
ولك شعت ولك اسلمت وعليك توكلت وفي السجود سجد  
وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره فتبارك الله أحسن  
الخالقين كما روى عن علي قلنا هو محمول على حالة التهجّد (و) يسن  
(أخذ ركبتيه بيديه) حال الركوع (و) يسن (تفريج  
اصابعه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا نس رضی الله عنه اذا ركعت  
فضع كفّيك على ركبتيك وفرج بين اصابعك وارفع يديك عن  
جنديك ولا يطلب تفريج الاصابع الا هنا لئلا يتمكن من بسط الظهر  
(والمرأة لا تفرجها) لان مبنی حالها على الستر (و) يسن (نصب  
ساقيه) لانه المتوارث واحناؤهما شبه القوس مكروه (و) يسن  
(بسط ظهره) حال ركوعه لانه صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع  
يسوي ظهره حتى لو صب عليه الماء استقر وروى انه كان اذا ركع  
لو كان قدح ماء على ظهره لما تحرك لاستواء ظهره (و) يسن (تسوية  
رأسه بعجزه) الجوز بوزن رجل من كل شيء مؤخره ويد كروبوئت



فيمابعد الاولين) في الصحيح وروى عن الامام وجوبها وروى عنه  
التخسير بين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت (و) تسنن (الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير) فيقول مثل ما قال  
محمد رحمه الله لما سئل عن كيفيةها فقال يقول اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد  
وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم في العالمين  
انك حميد مجيد وزيادة في العالمين ثابتة في رواية مسلم وغيره فالمنع  
منها ضعيف والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فرض في العمر  
مرة ابتداء وتقتض كذا ذكر اسمه لوجود سببه (و) يسن (الدعاء)  
بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لقوله عليه السلام  
اذ صلى أحدكم فليبدأ بتحميد الله عز وجل والثناء عليه ثم ليصل  
على النبي ثم ليدع بعد ما شاء لكن لما ورد عنه صلى الله عليه  
وسلم ان صلاتها هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس قدم هذا  
المانع على اباحة الدعاء بما اعجبه في الصلاة فلا يدع فيها (الاجبا  
يشبه الفاظ القرآن) ربنا لا ترغ قلوبنا (و) بما يشبه الفاظ (السنة)  
ومما روى عن أبي بكر رضي الله عنه انه قال لرسول الله صلى الله  
عليه وسلم علمني يا رسول الله دعاء أدعوه به في صلاتي فقال قل اللهم  
اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وانه لا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي  
مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم وكان ابن مسعود  
رضي الله عنه يدعو بكلمات منها اللهم اني اسئلك من الخير كله  
ما علمت منه وما لم اعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم اعلم  
(لا يجوز ان يدعوا في صلاته بما يشبه (كلام الناس) لانه يظلمها  
ان وجد قبل التعمود قدر التشهد ويقوت الواجب لوجوده بعده

عليه السلام لا تبسط بسط السجود وأدعم على راحتك وأبد ضبعيك  
فإنك إذا فعلت ذلك سجد كل عضو منك (و) يسن (انخفاض  
المرأة ورقتها بطنها بفخذها) لأنه عليه السلام مر على امرأتين  
تصليان فقال إذا سجدت فاقضما بعض اللحم الى بعض فإن المرأة  
ليست في ذلك كالرجل لأنها عورة مستورة (و) تسن (القومة) يعني  
اتمامها لأن الرفع من السجود فرض الى قرب القعود فتمامه سنة  
(و) تسن (الجلسة بين السجدين و) يسن (وضع اليدين على  
الفخذين) حال الجلسة (فيما بين السجدين) فيكون (حالة  
التشهد) كما فعله صلى الله عليه وسلم ولا يأخذ الركبة هو الاصح  
(و) يسن (اقتراش الرجل) رجلاه اليسرى ونصب اليمنى وتوجيه  
اصابعها نحو القبلة كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما (و) يسن (تورك  
المرأة) بأن تجلس على أليتها وتضع الفخذ على الفخذ وتخرج رجلاها  
من تحت وركها اليمنى لأنه أسترها (و) تسن (الإشارة في الصحيح)  
لأنه صلى الله عليه وسلم رفع أصبعه السبابة وقد أحناها شيئا  
ومن قال أنه لا يشير أصلا فهو خلاف الرواية والدراية وتكون  
(بالمسجة) أي السبابة من اليمنى فقط يشير بها (عند) انتهائه الى  
(الشهادة) في التشهد لقول أبي هريرة رضي الله عنه إن رجلا كان  
يدعو بأصبعه فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد أحد  
(يرفعها) أي المسجة (عند النفي) أي نفي الألوهية عما سوى الله تعالى  
بقوله لا اله الا الله (و) يضعها عند الإثبات أي إثبات الألوهية لله وحده  
بقوله الا الله ليكون الرفع إشارة الى النفي والوضع الى الإثبات ويسن  
الاسرار بقراءة التشهد وأشرنا الى أنه لا يعقد شيئا من أصابعه وقيل  
الا عند الإشارة بالمسجة فيما روى عنهما (و) يسن (قراءة الفاتحة)

الاولى وقيل تكفيه الاشارة اليهم (و) يسن (ب) المأموم امامه  
 في جهته (اليمين ان كان فيها أو اليسار ان كان فيها) (وان حاذاه نواه  
 في التسليمتين) لان له خطا من كل جهة وهو احق من الحاضرين لانه  
 أجسن الى المأموم بالترام صلاته (مع القوم والحفظة وصالح الجن)  
 (و) يسن (ب) المنفرد الملائكة فقط) اذ ليس معه غيرهم وينبغي  
 التنبيه لهذا فانه قل من يتنبه له من اهل العلم فضلا عن غيرهم  
 (و) يسن (خفض) صوته بالتسليم (الثانية عن الاولى) (و) يسن  
 (مقارنته) أي سلام المقتدي (لعلام الامام) عند الامام موافقة له  
 وبعد تسليمه عندهما للثلاث يسرع بامور الدنيا (و) يسن (البداء  
 باليمين) وقد بيناه (و) يسن (انتظار المسبوق فراغ الامام)  
 لوجوب المتابعة حتى يعلم ان لا سهو عليه

\*(فصل من آدابها)\* الادب ما فعله الرسول صلى الله عليه وسلم  
 مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كزيادة التسبيحات في الركوع  
 والسجود والزيادة على القراءة المسنونة وقد شرع لا كمال السنة  
 فيها (احراج الرجل كفيه من كفيه عند التكبير) للاحرام لقربه من  
 التواضع بالضرورة كبرد والمرأة تستر كفيها حذرا من كشف  
 ذراعيها ومثلها الخنثى (و) منها (نظر المصلي) سواء كان رجلا  
 أو امرأة (الى موضع سجود قائما) حفظا له عن النظر الى ما يشغله  
 عن الخشوع (و) نظره (الى ظاهرا القدم راكعا) الى اربعة انفه  
 ساجدا (الى حجره جالسا) ملاحظا قوله صلى الله عليه وسلم  
 اعبد الله كأنك تراه فان لم تكن تراه فانه يراه فلا تستغل بسواه  
 (و) منها نظره (الى المنسكبين مسليا) واذا كان بصيرا أو في طلمة  
 يلاحظ عظمة الله تعالى (و) من الادب (دفع السعال ما استطاع)

قبل السلام بخروجه به دون السلام وهو مثل قوله اللهم زدني  
فلانه أعطى كذا من الذهب والفضة والمناسب لانه لا يستحيل  
حصوله من العباد وما يستحيل مثل العفو والعافية (و) يست  
(الالتفات يمينا ثم يسارا بالمتسليتين) لانه صلى الله عليه وسلم  
كان يسلم عن يمينه فيقول السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض  
خده الايمن وعن يساره السلام عليكم ورحمة الله حتى يرى بياض  
خده الايسر فان نقص فقال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم  
أساء بتركه السنة وصح فرضه ولا يزيد وبركاته لانه بدعة وليس  
فيه شيء ثابت وان بدأ بيساره ناسيا أو عامدا يسلم عن يمينه ولا يعيده  
على يساره ولا شيء عليه سوى الاساءة في العمد ولو سلم تلقاء وجهه  
يسلم عن يساره ولو نسي يساره وقام يعود ما لم يخرج من المسجد  
أو يتكلم فيجلس ويسلم (و) يست (نية الامام الرجال) والنساء  
والصبيان والخنثى (و) الملائكة (الحقظة) جمع حاقظ سموابه  
لحفظهم ما يصدر من الانسان من قول أو عمل أو لحفظهم اياه من  
الجن واسباب المعاطب ولا يعين عددا للاختلاف فيه وعن  
ابن عباس رضي الله عنهما انه قال مع كل مؤمن خمس من الحقظة  
واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد عن يساره يكتب  
السيئات وآخر ما مه يلقنه الخيرات وآخر واه يدفع عنه المكاره  
وآخر عند ناصيته يكتب ما يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
ويبلغه الى الرسول عليه السلام وقيل معه ستون ملكا وقيل مائة  
وستون يذبون عنه الشياطين فالايان بهم كالايمان بالانبياء من غير  
حصر بعدد (و) نيته (صالح الجن) المقتدين به فينوي الامام الجميع  
(بالمتسليتين في الاصح) لانه يخاطبهم وقيل ينوئهم بالتسليم

أولاً الله الا الله والحمد لله وبصم الشروع أيضا ( بالفارسية )  
 وغيرهما من اللسان ( ان عجز عن العربية وان قدر لا يصح شروعه  
 بالفارسية ) ونحوها ( ولا قراءة بها في الاصح ) من قولي الامام  
 الاعظم موافقة لهما لان القرآن اسم للنظم والمعنى جميعا  
 وأما التلبية في الحج والسلام من الصلاة والتسمية على الذبيحة  
 والايمان بخائر بغير العربية مع القدرة عليها اجماعا ( ثم وضع يمينه  
 على يساره ) وتقدم صفته ( تحت سريته عقب التسمية بلامهلة ) لانه  
 سنة القيام في ظاهر المذهب وعند محمد سنة القراءة في رسل حال  
 الثناء وعندهما يعتمد في كل قيام فيه ذكر مسنون كحالة الثناء  
 والقنوت وصلاة الجنازة ويرسل بين تكبيرات العيد اذ ليس فيه  
 ذكر مسنون ( مستفتحاً وهو أن يقول سبحانك اللهم وبحمدك  
 وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك ) وان قال وجل تتأول  
 لم يمنع وان سكت لا يؤمر ولا يأتي بدعاء التوجه لا قبل الشروع  
 ولا بعده ويضمه في التمجيد للاستفتاح ومعنى سبحانك اللهم وبحمدك  
 زهتك عن صفات النقص بالتسبيح واثبت صفات الكمال لذاتك  
 بالتمجيد وتبارك أي دام وثبت وتنزه اسمك وتعالى جدك أي ارتفع  
 سلطانك وعظمتك وغناك بمكانتك ولا اله غيرك في الوجود معبود  
 بحق بدأ بالتنزيه الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد ترقيا  
 في الثناء على الله تعالى من ذكر النعوت السلبية والصفات الثبوتية  
 الى غاية الكمال في الجلال والجمال وسائر الافعال وهو الافراد  
 بالالوهية وما يختص به من الاحدية والصمدية ( ويستفتح كل  
 مصل ) سواء المقتدى وغيره ما لم يبدأ الامام في القراءة ( ثم تعود ) بالله  
 من الشيطان الرجيم لانه مطرود عن حضرة الله تعالى ويريد جعلك

تحرزاعن المفسد فانه اذا كان بغير عذر يفسد وكذا الجشاء (و) من  
الادب (كظم فيه عند التثاؤب) فان لم يقدر غطاء بيده أو كره  
لقوله صلى الله عليه وسلم التثاؤب في الصلاة من الشيطان فاذا  
تثاءب أحدكم فليدكم ما استطاع (و) من الادب (القيام) أي  
قيام القوم والامام ان كان حاضرا يقرب المحراب (حين قيل) أي  
وقت قول المقيم (حتى على الفلاح) لانه أمر به فيجاء وان لم يكن  
حاضرا يقوم كل صفة حين ينتهي اليه الامام في الاظهر (و) من  
الادب (شروع الامام) أي احرامه (مذليل) أي عند قول المقيم  
(قد قامت الصلاة) عندهما وقال ابو يوسف يشرع اذا فرغ من  
الاقامة فلو أخرج حتى يفرغ من الاقامة لا بأس به في قولهم جميعا  
\* (فصل في كيفية تركيب) افعال (الصلاة) من الابتداء  
الى الانتهاء من غير بيان أو صافها لتقديمها (اذا أراد) الرجل  
(الدخول في الصلاة) أي صلاة كانت (اخرج كفيه من كفيه)  
بخلاف المرأة وحال الضرورة كما بيناه (ثم رفعهما حذاء اذنيه) حتى  
يحاذي باهما مية شحمتي اذنيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة  
ولا يفرج اصابعه ولا يضمهما واذا كان به عذر يرفع بقدر الامكان  
والمرأة الحرة حذو منكبيه والامة كالرجل كما تقدم (ثم كبر) هو  
الاصح فاذ لم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لا يأتي به لفوات محله  
وان ذكره في اثائه رفع (بلامتد) فان مدهمزه لا يكون شارعا  
في الصلاة وتفسد به في اثائه وقوله (ناويا) شرط لصحة التكبير  
(ويصح الشروع بكل ذكر خالص لله تعالى) هن اختلاطه بحاجة  
الطالب وان كره لترك الواجب وهو لفظ التكبير وفيه اشارة الى انه  
لا بد لصحة الشروع من جملة تامة وهو ظاهر الرواية (كسبحان الله)

راكعاً أو ساجداً (ثم رفع رأسه واطمأن) قائماً (قائلاً  
 لمن حمده) أى قبل الله حمد من حمده لأن السماع يذكّر  
 القبول مجازاً كما يقال سمع الأمير كلام فلان وفي الحديث  
 من دعاء لا يسمع أى لا يستجاب والهاء للسكينة والاستراحة  
 به (ربنا لك الحمد) فيجمع بين التسميع والتحميد (لو) كان  
 هذا قولهما وهو رواية عن الامام اختارها في الحاوى  
 وكان الفضلى والطحاوى وجماعة من المتأخرين يميلون الى  
 وقول أهل المدينة وقوله (أو منفرداً) منفق عليه على الأصح  
 أم موافقة لهما وعنه يكتفى بالتحميد وعنه يكتفى بالتسميع  
 أى يكتفى بالتحميد اتفاقاً لا امر به في الحديث اذا قال  
 سمع الله لمن حمده فقولوا ربنا لك الحمد رواه الشيخان  
 -ل- اللهم ربنا ولك الحمد ويليه اللهم ربنا لك الحمد ويليه  
 الحمد (ثم كبر) كل مصل (خاراً للسجود) ويختتمه عند وضع  
 لسجود (ثم وضع ركبتيه ثم يديه) ان لم يكن به عذر يمنعه من  
 سعة (ثم) وضع (وجهه بين كفيه) لما روينا (وسجد بانفقه  
 ) وتقدم الحكم (مطمئناً مسجداً) بأن يقول سبحان ربى الأعلى  
 (ثلاثاً وذلك ادناه) لما تقدم (وجافى) أى باعد الرجل (بطيه  
 به وعضديه عن ابطيه) لانه ابلغ في السجود بالاعضاء (فى غير  
 وينضم فيها حذر اعن اضرار الجار) (موجهها أصابع  
 يضمها كل الضم لا يندب الا هنا لأن الرحمة تنزل عليه  
 رد وبالضم ينال الاكثر (و) يكون موجهها أصابع (رجليه  
 له والمرأة تنخفض) فتضم عضدها جنبها (وتلرق بطنها  
 ا) لانه أستر لها ثم رفع رأسه مكبراً (وجلس) كل مصل

سري كما له في العقاب وانت لا تراه فتعصم بمن يراه ليحفظك منه  
 بالتعوذ (سر القراءة) مقدما عليها (فيأتي به المسبوق) في ابتداء  
 ما يقضيه بعد التناء فانه ينهي حال اقتدائه ولو في سكيات الامام على  
 ما قيل ولا يأتي به في الركوع ويأتي فيه بتكبيرات العيد لوجوبها  
 (لا المقتدى) لانه للقراءة ولا يقرأ المقتدى وقال ابو يوسف هو تبع  
 لنساء فيأتي به (ويؤخر) التعوذ (عن تكبيرات) الزوائد في (العيدين)  
 لانه للقراءة وهي بعد التكبيرات في الركعة الاولى (ثم يسمي سرا)  
 كما تقدم (ويسمي) كل من يقرأ في صلاته (في كل ركعة) سواء صلى  
 فرضا أو نفلا (قبل الفاتحة) بأن يقول بسم الله الرحمن الرحيم واما  
 في الوضوء والذبيحة فلا يتعبد بخصوص البسملة بل كل ذكر له يكفي  
 (فقط) فلا تنس التسمية بين الفاتحة والسورة ولا كراهة فيها  
 ان فعلها اتفاقا للسورة سواء جهرا أو خافت بالسورة وغلط من قال  
 لا يسمي الا في الركعة الاولى (ثم قرأ الفاتحة وأمن الامام والمأموم  
 سرا) وحقيقته اسماع النفس كما تقدم (ثم قرأ سورة) من المفصل  
 على ما تقدم (أو) قرأ (ثلاث آيات) قصارا أو آية طويلة فوجوبا  
 (ثم كبر) كل مصل (يا كاهن) في يدي بالتكبير مع ابتداء الانشاء  
 ويختمه بجمته ليشرع في التسليم فلا تخلو حالة من حالات الصلاة  
 عن ذكر (مطمئنا مسوقا رأسه بعجزه أحذا ركبتيه بيديه)  
 ويكون الرجل (مفرجا أصابعه) ناصبا ساقيه وائحنا وهما شبه  
 القوس مكروه والمرأة لا تفرج أصابعها (وسيج فيه) أي الركوع  
 كل مصل فيقول سبحان ربّي العظيم مرات (ثلاثا وذلك) العدد  
 (ادناه) أي ادنى كمال الجمع المسنون ويكره قراءة القرآن في الركوع  
 والسجود والتشهد باجماع الأئمة لقوله صلى الله عليه وسلم نهيت



له اليسرى وجلس عليها ونهض يمناه ووجه أصابعها نحو  
 اليمين ووضع يديه على فخذه وبسط أصابعه وجعلها منتهية إلى  
 ركبتيه (والمرأة تتورك) وقد مناصفته (وقرأ) المصلي  
 قنديا (تشهد ابن مسعود رضي الله عنه) ويقصد معانيه  
 دلة على أنه ينشئ تحية وسلاما منه (واشار بالمسبحة) من  
 بعه اليمنى (في الشهادة) على الصحيح (يرفعها عند النفي ويضعها  
 الاثبات ولا يزيد على التشهد في القعود الا قول) لوجوب القيام  
 ثمة (وهو) كما قال علمي رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد  
 بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن فقال اذا قعد أحدكم  
 صلاة فليقل (التحيات لله والصلوات والطيبات) جمع تحية  
 ما فلان فلانا اذا دأله عند ملاقاته كقولهم حياك الله أي ابتكأك  
 ادعنا اعز الالفاظ التي تدل على الملك والعظمة وكل عبادة  
 لله والمراد بالصلوات هنا العبادات البدنية ونحوها  
 ميات العبادات المالية لله وهي الصادرة منه ليلة الاسراء فلما  
 لك النبي صلى الله عليه وسلم بالهام من الله سبحانه ردا لله  
 وحياء بقوله (السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته)  
 لالتحيات بالسلام الذي هو تحية الاسلام وقابل الصلوات  
 نة التي هي بمعناها وقابل الطيبات بالبركات المناسبة للمال  
 زنها الثمور والسكرات فلما أفاض الله سبحانه وتعالى بإنعامه على  
 صلى الله عليه وسلم بالثلاثة مقابل الثلاثة والنبي أكرم  
 الله وأجودهم عطف باحسانه من ذلك الفيض لاخوانه  
 ماء والملائكة وصالح المؤمنين من الانس والجن فقال  
 سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين) ففهم به كما قال صلى الله

(بين السجدين واضعا يديه على تخذيده مطمئنا) وليس فيه ذكر مسنون والوارد فيه محمول على التهجيد (ثم كبر) للسجود (وسجد) بعده (مطمئنا وسج فيه) أى السجود (ثلاثا وجافى بطنه عن تخذيده وأيدى عضديه) وهما ضبعاه والضبع يسكون الباء لا غير العضد (ثم رفع رأسه مكبرا للهوض) أى القيام للركعة الثانية (بلا اعتماد على الارض بيديه) ان لم يكن به عذر (وبلا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة عند السافعي سنة (والركعة الثانية) يفعل فيها (كالاولى) وعلمت ما سئلته (الا انه) أى المصلى (لا يثنى) لانه للافتتاح فقط (ولا يتعوذ) لعدم تبدل المجلس (و) لا يرفع يديه اذ (لا يسترفع اليدين) في حالتي الركوع وقيامه ولا يفسد الصلاة في الصحيح فلا يست (الا عند افتتاح كل صلاة وعند تكبير القنوت في الوتر وتكبيرات الزوائد في العيدين) لاتفاق الاخبار وصفة الرفع فيها حذو الاذنين (و) يسترفعهما مبسوطتين نحو السماء (حين يرى الكعبة) المشرقة أى وقت معانيتها فتكون العين في قعس للعيدين ومعانيتها البيت للدعاء وهو مستجاب (و) يسترفعهما (حين يستلم الحجر الأسود) مستقبلا بياطينهما الحجر (و) يسترفعهما متبسوطتين نحو السماء داعيا (حين يقوم على الصفا والمروة) وكذلك (عند الوقوف بعرفة و) وقوف (مردلفة و) في الوقوف (بعد رمى الجمرة الاولى و) الجمرة (الوسطى) كما ورد بذلك السنة النبوية وترفع في دعاء الاستسقاء ونحوه لان رفع اليد في الدعاء سنة (و) كذلك (عند دعائه بعد فراغه من التسبيح) والتحميد والتكبير الذي سنده (عقب الصلوات) كما عليه المسلمون في سائر البلدان (واذا فرغ) الرجل (من سجدة في الركعة الثانية اقترش

الله (والصلاة بالجماعة سهلة) في الاصح مؤكدة شبهة  
 قوة (للرجال) للمواظبة ولقوله صلى الله عليه وسلم  
 أفضل من صلاة أحدكم وحده بحجة وعشرين جزءاً  
 حة فلا يسع تركها الا بعذر ولو تركها أهل مصر بلا عذر  
 فان قبلوا والاقوة لواعليها لانها من شعائر الاسلام  
 هذا الدين ويحصل فصل الجماعة بواحد ولو صلياً  
 أة ولو في البيت مع الامام وأما الجمعة فيشترط ثلاثة  
 نذكره (الاحرار) لان العبد مشغول بخدمة المولى  
 بها تسقط به (وشروط صحة الامامة للرجال الاصحاء ستة  
 سلام) وهو شرط عام فلا تصح امامة منكر البعب  
 ديني أو حبيبه أو سبب التيجين أو ينكر الشفاعة ونحو  
 الاسلام مع صفته المكفورة له (والبلوغ) لان صلاة  
 نقله لا يلزمه (والعقل) لعدم صحة صلاته بعده  
 والدكورة) خرج به المرأة للامس بتأخيرهن والحنثي  
 دي به غيرها (والقراءة) بحفظ آية تصح بها الصلاة  
 (و) السادس (السلامة من الاعذار) فان المعذور  
 يذ فلا يصح اقتداء غيره به (كالعاف) الدائم وانفلات  
 ح اقتداء من به انفلات ريج بمن به ساس بول لانه  
 الفأفأة) بتكرار الفاء (والتمتمة) بتكرار التاء فلا  
 والشع) بالشاء المثناة والتحريك وهو المشعة بضم اللام  
 تحرك اللسان من السين الى الشاء ومن الراء الى الغين  
 اماما لغيره واذا لم يجد في القرآن شيئاً خاليا عن لثغة  
 ح لسانه آناء الليل وأطراف النهار فصلاته جائزة

عليه وسلم انكم اذا قلتموها أصبغت كل عبد صالح في السماء والارض  
وليس أنسرف من العبودية في صفات المخفوقين وهي الرضى بما يفعل  
الرب والعبادة ما يرضيه والعبودية أقوى من العبادة لبقائها  
في العقبى بخلاف العبادة والصالح القائم بحقوق الله وحقوق العباد  
فلما أن قال ذلك صلى الله عليه وسلم احسانا منه شهد أهل الملكوت  
الاعلى والسموات وجبريل بوحي والهام بأن قال كل منهم (أشهد  
أن لا اله الا الله واشهد أن محمدا عبده ورسوله) أى أعلم وأبين وجمع  
بين أشرف أسمائه وبين أشرف موصف للخلق وأرقى وصف  
مستلزم للنبوّة لمقام الجمع فيقصد المصلى انشاء هذه الالفاظ  
مرادة له فاصد معناها الموضوع له من عنده كأنه يحى الله سبحانه  
ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه وأولياء الله تعالى  
خلاف لما قاله بعضهم انه حكاية سلام الله لا ابتداء سلام من المصلى  
(وقرأ الفاتحة فيما بعد) الركعتين (الاوليين) من الفرائض فتتم  
المغرب (ثم جلس) مفترشا (رجله) اليسرى ناصبها اليمنى وتوترأ  
المرأة (وقرأ التشهد) المتقدم (ثم صلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
ثم دعا) ليكون مقبولا بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
(بما يشبهه) الفاظ القرآن والسنة ثم سلم يمينا ابتداء (ويسارا)  
انتهاء (فيقول السلام عليكم ورحمة الله وناويا من معه) من القوم  
والحفظه (كما تقدم) بيانه بحمد الله سبحانه ومنته

\*(باب الامامة)\*

قدمنا شيئا يدل على فضل الاذان وعندنا (هى) أى الامامة (أفضل  
من الاذان) لمواظبته صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين عليها  
والأفضل كون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وكان عليه

فقد وان كانت واحدة في الصف محاذية فسدت صلاة من حادته  
عن يمينها ويسارها وآخو خلفها (وأن لا يفصل) بين الامام  
والمأموم (نهر يرفيه الورق) في الصحيح والورق نوع من السفن  
الصغار (ولا طريق تمر فيه الجملة) وليس فيها صفوف متصلة  
والمنازع في القلاة فافصل يسع فيه صفين على المفتي به (و) يشترط  
أن (لا) يفصل بينهما (حائط) كبير (يشتبه معه العلم بانتقالات  
الامام فان لم يشتبه) العلم بانتقالات الامام (لسماع أو رؤية) ولولم  
يمكن الوصول اليه (صح الاقتداء) به (في الصحيح) وهو اختيار  
شمس الائمة الخلو في لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم كان  
يصلي في جرة عائنة والناس في المسجد يصلون بصلاته وعلى هذا  
الاقتداء في الاماكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجيه  
صحيح اذا لم يشتبه حال الامام عليهم بسماع أو رؤية ولم يتخلل الا  
الجدار كما ذكره شمس الائمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل  
بالمسجد أو في منزل يجنب المسجد وبينه وبين المسجد حائط مقتديا  
بالامام في المسجد وهو يسمع التكبير من الامام أو من المكبر تجوز  
صلاته كذا في التجنيس والمزيد ويصح اقتداء الواقف على السطح  
بمن هو في البيت ولا يخفى عليه حاله ويشترط (أن لا يكون الامام  
راكبا والمقتدى راكبا) أو بالتقليب (أو راكبا غير دابة امامه)  
لاختلاف المكان واذا كان على دابة امامه صح الاقتداء لاتحاد  
المسكن (و) يشترط (أن لا يكون) المقتدى (في سفينة والامام في)  
سفينة (أخرى غير مقترنة بها) لاهما كدابتين واذا اقترنتا صح  
الاتحاد الحسكي (و) الرابع عشر من شروط صحة الاقتداء (أن لا يعلم  
المقتدى من حال امامه) المخالف لمذهبه (مفسد في زعم المأموم)

لنفسه وان ترك التصحيح والجهد فصلاناً فاسدة (و) السلامة من  
 (فقد شرط كطهارة) فان عدمها مجمل بحيث لا يعنى لا تصح امامته  
 لطاهر (و) كذا حكم (ستر عورته) لان العارى لا يكون اماماً  
 لمستور (وسروط صحة الاقتداء أربعة عشر شيئاً) تقريباً (نية  
 المقتدى المتابعة مقارنة لتحريمته) امام مقارنة حقيقية أو حكمية  
 كما تقدم فينبوي الصلاة والمتابعة أيضاً (ونية الرجل الامامة شرط  
 لصحة اقتداء النساء به) لما يلزم من الفساد بالمخاذاة ومسئلتها  
 مشهورة ولوفى الجمعة والعيدين على ما قاله الاكثر (وتقدم الامام  
 بعقبه) عن عقب (المأموم) حتى لو تقدم أصابعه لطول قدمه لا يضرب  
 (وأن لا يكون) الامام (أدنى حالاً من المأموم كأن يكون متغفلاً  
 والمقتدى مفترضاً أو معذوراً والمقتدى خاليا عنه) (و) يشترط  
 (أن لا يكون الامام مصلياً فرضاً غير فرضه) أى فرض المأموم  
 كظهور وعصرو ظهريين من يومين للمشاركة ولا بد فيها من الاتحاد  
 فلا يصح اقتداء نادر بنادر لم يندرعين نذر الامام لعدم ولايته  
 على غيره فيما التزمه ولا النادر بالخالف لان المنذورة أقوى  
 (وأن لا يكون الامام مقيماً مسافراً بعد الوقت في رابعة) لما قدمناه  
 فيكون اقتداء مفترض بمنقل في حق القعدة أو القراءة (ولا مستوقفاً)  
 لشبهة اقتدائه (وأن لا يفصل بين الامام والمأموم صف من  
 النساء) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان بينه وبين الامام  
 نهراً وطريقاً أو صف من النساء فلا صلاة له فان كن ثلثا فسدت  
 صلاة ثلاثة خلفهن من كل صف الى آخر الصفوف وعليه الفتوى  
 وجازا اقتداء الباقي وقيل الثلاث صف مانع من صحة الاقتداء لمن  
 خلف صفهن جميعاً فان كانتا فتين فسدت صلاة اثنين خلفهما

أوجبة أو خرقة فرجة لا يسيل منها شيء (و) صح اقتداء (فأتم بقاعد) لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر يوم السبت أو الأحد في مرض موته جالسا والناس خلفه قياما وهي آخر صلاة صلاها اماما وصلى خلف أبي بكر الركنة الثانية صبح يوم الاثنين مأموما ثم أتم لنفسه ذكره البيهقي في المعرفة (و) صح الاقتداء (باحدب) لم يبلغ حدبه حد الركون اتفاقا على الأصح وإذا بلغ وهو ينخفض للركون قليلا يجوز عندهما وبه أخذ عامة العلماء وهو الأصح بمنزلة الاقتداء بالقاعد لا يستواء نصفه الأسفل ولا يجوز عند محمد قال الزيلعي وفي الظهيرية هو الأصح انتهى فقد اختلف التصحيح فيه (و) صح اقتداء (موم بمثله) بأن كانا قاعدين أو مضطجعين أو المأموم مضطجعا والامام قاعدا القوة حاله (ومتنفل بمفترض) لانه بناء ضعيف على قوى وصار تبعا لامامه في القراءة (وان ظهر بطلان صلاة امامه) بقوات شرط أو ركن (أعاد) لزوما يعني افترض عليه الاتيان بالفرض وليس المراد الاعادة الجارية لنقص في المؤدى لقوله صلى الله عليه وسلم اذا فسدت صلاة الامام فسدت صلاة من خلفه واذا طرأ المبطل لا إعادة على المأموم كارتداد الامام وسعيه للجمعة بعد ظهره دونهم وعوده لسجود تلاوة بعد تفرقهم (ويلزم الامام) الذمحين فساد صلاته (اعلام القوم باعادة صلاتهم بالقدر الممكن) ولو يكافأ أو رسول (في المختار) لانه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثم جاء ورأسه يقطر فأعاد بهم وعلى رضى الله عنه صلى بالناس ثم تبين له أنه كان محدثا فأعاد وأمرهم أن يعيدوا وفي الدراية لا يلزم الامام الاعلام ان كانوا قوما غير معينين وفي خزانة الأكل لانه سككت عن خطأ معفو عنه وعن الوبرى

يعنى في مذهب المأموم (كخروج دم) المسائل (أوقى) بملا الفم  
 وتيقن أنه (لم يعد بعده وضوءه) حتى لو غاب بعد ما شاهد منه ذلك  
 بقدر ما يعيد الوضوء ولم يعلم حاله فالصحيح حواز الاقتداء مع  
 الكراهة كما لو جهل حاله بالمرّة وأما اذا علم منه أنه لا يجتنب  
 في مواضع الخلاف فلا يصح الاقتداء به سواء علم حاله في خصوص  
 ما يقتدى به فيه أو لا وان علم أنه يجتنب في مواضع الخلاف يصح  
 الاقتداء به على الأصح ويكرهه كما في المجتبى وقال المديري في شرحه  
 لا يكره اذا علم منه الاحتياط في مذهب الحنفى وأما اذا علم المقتدى  
 من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والملاذ  
 أو حمل نجاسة قدر الدرعهم والامام لا يدرى بذلك فانه يجوز  
 اقتداءه به على قول الاكثر وقال بعضهم لا يجوز منهم الهندوانى لان  
 الامام يرى بطلان هذه الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاً لوجه  
 الاول وهو الأصح أن المقتدى يرى حواز صلاة امامه والمعتبر  
 في حقه رأى نفسه فوجب القول بجوازها كما في التبيين وفتح القدير  
 وانما قيد بقوله والامام لا يدرى بذلك ليكون جازماً بالنية وامكن  
 حمل صحة صلاته على معتقد الامام وأما اذا علم به وهو على اعتقاد  
 مذهبه صار كالملاعب ولا نية له فلا وجه لحمل صحة صلاته (وضح  
 اقتداء متوضئاً بمتميم عندهما وقال محمد لا يصح والخلاف مبنى  
 على أن الخلفية بين الآتين التراب والماء أو الطهارتين الوضوء  
 والتيمم فعند هما بين الآتين وظاهر النص يدل عليه فاستوى  
 الطهارتان وعند محمد بين الطهارتين التيمم والوضوء فيصير بناء  
 القوى على الضعيف وهو لا يجوز ولا خلاف في صحة الاقتداء  
 بالمتميم في صلاة الجنائزة (و) صح اقتداء (غاسل بما يعي) على خف



لأنها احتساب المحرمات (ثم الاسن) بقوله صلى الله عليه وسلم  
 ولو يؤمكم أ كبرك (ثم الاحسن خلقا) بضم الخاء واللام أى ألفة بين  
 الناس (ثم الاحسن وجهها) أى أصبحهم لأن حسن الصورة يدل على  
 حسن السريرة لأنه مما يزيد الناس رغبة في الجماعة (ثم الاشرف  
 نسبا) لاحترامه وتعظيمه (ثم الاحسن صوتا) للرغبة في سماعه  
 للتخضوع (ثم الانطف ثوبا) لبعده عن الدنس ترغيبا فيه والاحسن  
 زوجة لشدة عفته فأ كبرهم رأسا وأصغرهم عضوا فأ كثرهم مالا  
 فأ كبرهم جاها واختلف في المسافر مع المقيم قيل هما سواء وقيل  
 المقيم أولى (فان استووا يقرع) بينهم فن خرجت قرعته قدم (أو  
 الخيار الى القوم فان احتلفوا فالعبرة بما اختاره الاكثر وان قدموا  
 غير الاولى فقد أساءوا) ولكن لا يأثمون كذا في التجنيس وفيه لو أتم  
 قوما وهم له كارهون فهو على ثلاثة أوجه ان كانت الكراهة لفساد  
 فيه أو كانوا أحق بالامامة منه بكره وان كان هو أحق بهامتهم ولا  
 فساد فيه ومع هذا يكرهونه لا يكره له التقدم لأن الجاهل  
 والفاسق يكره العالم والصالح وقال صلى الله عليه وسلم ان سركم أن  
 تقبل صلاتكم فليؤتمكم علماءكم فانهم وفدكم فيما بينكم وبين ربكم  
 وفي رواية فليؤتمكم خياركم (وكره امامة العبد) ان لم يكن عالما  
 تقيا (والاعبى) لعدم اهتدائه الى القبلة وصون ثيابه عن الدنس  
 وان لم يوحده أفضل منه فلا كراهة (والاعرابي) الجاهل  
 أو الحضري الجاهل (وولد الزنى) الذي لا علم عنده ولا تقوى  
 فلذا قيده مع ما قبله بقوله (الجاهل) اذ لو كان عالما تقيا لانسكه  
 امامته لأن الكراهة للنقادص حتى اذا كان الاعرابي أفضل من  
 الحضري والعبد من الحر وولد الزنى من ولد الزنسد والاعبى من

يخبرهم وإن كان مختلفاً فيه ولا طيره إذا رأى غيره يتوضأ من ماء نجس  
أو على ثوبه نجاسة

\* (فصل يسقط حضور الجماعة بواحد من ثمانية عشر شيئاً) \*  
منها (مطر وبرد) شديد (وخوف) ظالم (وظلمة) شديدة في الصحيح  
(وحبس) معسر أو مظلوم (وعى) وفلج وقطع يد ورجل وسقام  
واقعا دوو حل) بعد انقطاع مطر قال صلى الله عليه وسلم إذا ابتلت  
النعال فالصلاة في الرحال (وزمانة وشيخوخة وتكرار فقه) لا نحو  
ولغة (جماعة تقوته) ولم يداوم على تركها (وحضور طعام تنوقه  
نفسه) لشغل باله كدافعة أحد الاخبثين أو الريح (وارادة سفر)  
تهيباً له (وقيامه بمريض) يستضر بغيبته (وشدة ريح ليلا لا نهارا)  
لمخرج (وإذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها المبيحة للتخلف)  
وكانت نيته حضورها لولا العذر الحاصل (يحصل له ثوابها) لقوله  
صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى

\* (فصل في بيان (الاحق بالامامة و) في بيان (ترتيب الصفوف  
إذا) اجتمع قوم و) (لم يكن بين الحاضرين صاحب منزل) اجتمعوا فيه  
ولا فيهم ذو ووظيفة وهو امام المحل (ولا ذو سلطان) كامير ووال  
وقاض (فالا علم) بأحكام الصلاة الحافظ ما به سنة القراءة ويجتنب  
الفواحش الظاهرة وان كان غير متجرب في بقية العلوم (أحق  
بالامامة) وإذا اجتمعوا يقدم السلطان فالامير فالقاضي فصاحب  
المنزل ولو مستأجرا يقدم على المالك ويقدم القاضي على امام المسجد  
لما ورد في الحديث ولا يؤثم الرجل في سلطانه ولا يقعد في بيته على  
تكرمه الا باذنه (ثم الاقرأ) أى الا علم بأحكام القراءة لا بجرّد كثرة  
حفظ دونه (ثم الاورع) الورع اجتناب الشبهات أرق من التقوى

يقف عن يساره وكذا خلفه في الصحيح الحديث ان عباس أنه  
 روى عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم قامه عن يمينه (و) يقف  
 (الاكثر) من واحد (خلفه) لأنه عليه الصلاة والسلام تقدم عن  
 أنيس واليتم حين صلى بهما وهو دليل الأفضلية وما ورد من القيام  
 بينهما فهو دليل الإباحة (ويصف الرجال) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم ليلى منكم أولوا الأحلام والنهى فيا مريمهم الامام بذلك وقال  
 صلى الله عليه وسلم استموا واستموا تستموا قلوبكم وتما سوا تراحموا وقال  
 صلى الله عليه وسلم أقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وستروا  
 الخلخل ولينوا بأيديكم اخوانكم لانذروا فرجات للشيطان من وصل  
 صفقا وصله الله ومن قطع صفقا قطعه الله وبهذا يعلم جهل من  
 يستمسك عند دخول أحد يجبه في الصف ينظر أنه رياء بل هو  
 اعانة على ما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وان اوجد فرجة  
 في الصف الاول دون الثاني فله خرقة لتركهم سد الاول ولو كان  
 الصف منتظما ينتظر مجيء آخر فان خاف فوت الركعة جذب عالما  
 بالحكم لا يتأذى به والاقام وحده وهذه ترذ القبول بفساد من فسخ  
 الامر داخل بجنبه وأفضل الصفوف أولها ثم الاقرب فالاقرب  
 لما روى أن الله تعالى ينزل الرحمة أولاعلى الامام ثم تتجاوز عنه الى  
 من يجازيه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى المياسر ثم الى  
 الصف الثاني وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال ~~تكتب~~  
 للذى يصلى خلف الامام بمحذائه مائة صلاة وللذى في الجانب  
 الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذى في الايسر خمسون صلاة  
 وللذى في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة (ثم) يصف  
 (العبيان) لقول أبي مالك الاشعري ان النبي صلى الله عليه وسلم

البصير فالحكم بالصد كذا في الاختيار (و) كذا ذكره امامة (الفاسق)  
 العالم لعدم اهتمامه بالدين ووجوب اهله شرعا فلا يعظم بتقديمه  
 للامامة واذا تعذر منعه ينتقل عنه الى غير مسجده للجمعة وغيرها  
 وان لم يقم الجمعة الا هو صلى معه (والمبندع) بارتكابه ما أحدث  
 على خلاف الحق المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم  
 أو عمل أو حال بنوع شبهة أو استحسان وروى محمد عن أبي خنيفة  
 رحمه الله تعالى وأبي يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز  
 والصحيح أنها تصح مع الكراهة خلف من لا تكفره بدعته لقوله  
 صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر وصلوا على كل بر  
 وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر رواه الدارقطني كفاي البرهان  
 وقال في مجمع الروايات واذا صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا  
 ثواب الجماعة لكن لا ينال ثواب من يصلي خلف تقي (و) كره  
 للامام (تطويل الصلاة) لما فيه من تنفير الجماعة لقوله عليه السلام  
 من أم فليخفف (وجماعة العراة) لما فيها من الاطلاع على عورات  
 بعضهم (و) كره جماعة (النساء) بوحدة منهن ولا يحضرن الجماعات  
 لما فيه من الفتنة والمخالفة (فان فعلمن) يجب أن (يقف الامام  
 وسطهن) مع تقدم عقبها فلو تقدمت كالرجال أثبت وصحت  
 الصلاة والامام من يؤتم به ذكره كان أو أنثى والوسط بالتحريك  
 ما بين طرفي الشيء كما هنا وبالسكون لما بين بعضه عن بعض  
 كجلست وسط الدار بالسكون (كا) لامام العاري (بالعراة)  
 يكون وسطهم لكن جالسا ويمد كل منهم رجله ليتستر مهما  
 أمكن ويصلون بالايماء وهو الافضل (ويقف الواحد) رجلا كان  
 أو صبيا مميزا (عن يمين الامام) مساويا له متأخرا بعقبه ويكره

بالكافية بخلاف ما اذا عارضته سنة لا تترك السنة أولى من تأخير  
 التواحب أشار اليه بقوله (ولو رفع الامام رأسه قبل تسبيح المقتدى  
 ثلاثا في الركوع أو السجود يتابعه) في الصحيح ومنهم من قال  
 يتبعها ثلاثا لأن من أهل العلم من قال بعدم جواز الصلاة بنقصها عن  
 الثلاث (ولو زاد الامام سجدة أو قام بعد القعود الاخير ساھيا  
 لا يتبعه المؤتم) فيما ليس من صلاته فان جلس عن قيامه يسلم معه  
 (وان قيدها) أى الامام الركعة الزائدة بسجدة (سلم) المقتدى  
 (وحده) ولا ينتظره لخروجه الى غير صلاته (وان قام الامام قبل  
 القعود الاخير ساھيا انتظره المأموم) وسج لتنبية امامه (فان سلم  
 المقتدى قبل أن يقيد امامه الزائدة بسجدة فسد فرضه) لا يفراه  
 بركن القعود حال الاقتداء كما تفسد بتقييد الامام الزائدة بسجدة  
 لتركه القعود الاخير في محله (وكره سلام المقتدى بعد تشهد الامام)  
 لو حود فرض القعود (قبل سلامه) لتركه المتابعة وصحت صلاته  
 حتى لا تبطل بطلوع الشمس في الغجر ووجدان الماء للتميم وبطلت  
 صلاة الامام على المرجوح وعلى الصحيح صحت كما سئذ كره  
 \* (فصل في) صفة (الادكار الواردة بعد) صلاة (الفرض)  
 وفضلها وغيره (القيام الى) أداء (السنة) التي تلي الفرض (متصلا  
 بالفرض مسنون) غير أنه يستحب الفصل بينهما كما كان عليه  
 السلام اذا سلم يمكث بقدر ما يقول اللهم أنت السلام ومساك  
 السلام واليك يعود السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ثم يقوم  
 الى السنة قال البخاري وهذا هو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
 من الادكار التي تؤخر عنه السنة ويفصل به بينها وبين الفرض  
 انتهى قلت ولعل المراد غير ما ثبت أيضا بعد المغرب وهو ان رجليه

صلى وأقام الرجال يلونه وأقام الصبيان خلف ذلك وأقام النساء خلف ذلك وان لم يكن جمع من الصبيان يقوم الصبي بين الرجال (ثم اخذنا في جمع خنثى والمراد به المشكل احتياطاً لانه ان كان رجلاً فقيامه خلف الصبيان لا يضره وان كان امرأة فهو متأخر ويلزم جعل الخنثى صفها واحداً متفرقةً اتقاءً عن القيام خلف مثله وعن المحاذاة لاحتمال الذكورة والانوثة وهو معامل بالاضر في أحواله (ثم) يصف (النساء) ان حضرن والافهق ممنوعات عن حضور الجماعات كما تقدم .

\* (فصل فيما يفعله المقتدى بعد فراغ امامه من واجب وغيره لو سلم الامام) أو تكلم (قبل فراغ المقتدى من) قراءة (التشهد يته) لانه من الواجبات ثم يسلم لبقاء حرمة الصلاة وأمكن الجمع بالانيان بهما وان بقيت الصلوات والدعوات يتركها ويسلم مع الامام لان ترك السنة دون ترك الواجب وأما ان أحدث الامام عمداً ولو بقهقهة عند السلام لا يقرأ المقتدى التشهد ولا يسلم لخروجه من الصلاة ببطلان الجزء الذي لاقاه حدث الامام فلا يدين على فاسد ولا يضر في صحة الصلاة لكن يجب اعادتها لجبر نقصانها بترك السلام واذالم يجلس قدر التشهد بطلت بالحدث العمد ولو قام الامام الى الثالثة ولم يتم المقتدى التشهد أتمه وان لم يتمه جاز وفي فتاوى الفضلي والتجنيس يته ولا يتبع الامام وان خاف قوت الركوع لان قراءة بعض التشهد لم تعرف قربة والركوع لا يفوته في الحقيقة لانه يدرك فكان خلف الامام ومعارضه واجب آخر لا يمنع الاتيان بما كان فيه من واجب غيره لانيانه بعده فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك أحدهما

(الناس) ان شاء ان لم يكن في مقابلة مصل لما في الصحيحين كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى أقبل علينا بوجهه وان شاء الامام انحراف عن يساره وجعل القبلة عن يمينه وان شاء انحراف عن يمينه وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى لما في مسلم كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم أحببنا أن نكون عن يمينه حتى يقبل علينا بوجهه وان شاء ذهب نحو انجاء قال تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله والامر للاباحة وفي مجمع الروايات اذا فرغ من صلاته ان شاء قرأ ورده جالسا وان شاء قرأ قائما (ويستغفرون الله العظيم ثلاثا) لقول ثوبان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر الله تعالى ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه مسلم وقال صلى الله عليه وسلم من استغفر الله في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب اليه غفرت ذنوبه وان كان قرأ من الزحف (ويقرؤون آية الكرسي) لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي في دبر كل صلاة لم يمنعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ من مضجعه آمنه الله على داره ودار جاره وأهل دويرات حوله (ويقرؤون المعوذات) لقول عقبة ابن عامر رضي الله تعالى عنه أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ المعوذات في دبر كل صلاة (ويسبحون الله ثلاثا وثلاثين ويحمدونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ويكبرونه كذلك) ثلاثا وثلاثين (ثم يقولون) تمام المائة (لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير) لقوله صلى الله عليه وسلم

لا اله الا الله الى آخره عشر او بعد الجمعة من قراءة الفاتحة والمعوذات  
 سبعاً سبعاً اهـ (و) قال الكمال (عن شمس الأئمة الحلواني) أنه قال  
 (لا بأس بقراءة الاوراد بين الفريضة والسنة) فالاولى تأخير  
 الاوراد عن السنة فهذه اثني الكراهة ويخالفه ما قال في الاختيار  
 كل صلاة بعد هاتسنة يكره التعمود بعدها والدعاء بل يستغل  
 بالسنة كيلا يفصل بين السنة والمكتوبة وعن عائشة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يقعد مقدماً يقول اللهم أنت السلام  
 الخ كما تقدم فلا يزيد عليه أو على قدره ثم قال الكمال ولم يثبت عنه  
 صلى الله عليه وسلم الفصل بالاذكار التي يواظب عليها في المساجد  
 في عصرنا من قراءة آية الكرسي والتسبيحات وأخوانها ثلاثاً  
 وثلاثين وغيرها وقوله صلى الله عليه وسلم لقراء المهاجرين  
 تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة الخ لا يقتضي وصلها  
 بالفرض بل كونها عقب السنة من غير اشتغال بما ليس من توابع  
 الصلاة فصح كونها دبرها وقد أشرنا الى أنه اذا تكلم بكلام كثير  
 أو أكل أو شرب بين الفرض والسنة لا تبطل وهو الاصح بل نقص  
 ثوابها والافضل في السنن أدائها فيما هو أبعد من الرياء وأجمع  
 للخلوص سواء البيت أو غيره (ويستحب للامام بعد سلامه أن  
 يتحول الى يمين القبلة وهو الجانب المقابل الى) جهة (يساره) أي  
 يسار المستقبل لأن يمين المقابل جهة يسار المستقبل فيتحول اليه  
 (لتطوع بعد العرض) لأن لليمين فضلاً ولدفع الاشتباه بظنه  
 في الفرض فيقتدي به وكذلك للقوم ولتكثر شهوده لما روي أن  
 مكان المصلي يوم القيامة (و) يستحب (أن يستقبل بعده)  
 أي بعد التطوع وعقب الفرض ان لم يكن بعدة نافلة يستقبل



فقال (وهو ثمانية وستون شيئاً) منه (الكلمة) وان لم تكن مفيدة  
 كما (ولو) نطق بها (سهواً) يظن كونه ليس في الصلاة (أو) نطق بها  
 (حطاً) كما لو أراد أن يقول يا أيها الناس فقال يا زيد ولو جهل كونه  
 مفسد أو لو تأمناً في المختار لقوله صلى الله عليه وسلم إن هذه الصلاة  
 لا يصلح فيها شيء من كلام الناس والعمل القليل عفو لعدم الاحتراز  
 عنه (و) يفسدها (الدعاء بما يشبه كلامنا) نحو اللهم ألبسني ثوب  
 كذا أو أطعمني كذا أو اقض ديني أو ارزقني فلانة على الصحيح  
 لأنه يمكن تخصيصه من العباد بخلاف قوله اللهم عافني واعف عني  
 وارزقني (و) يفسدها (السلام بنية التحية) وان لم يقل عليكم (ولو)  
 كان (سائياً) لأنه خطاب (و) يفسدها (رد السلام بلسانه)  
 ولو سهواً لأنه من كلام الناس (أو) رد السلام (بالمصافحة) لأنه  
 كلام معني (و) يفسدها (العمل الكثير) لا القليل والفواصل بينهما  
 أن الكثير هو الذي لا يشك الناظر لفاعله أنه ليس في الصلاة  
 وان اشتبه فهو قليل على الأصح وقيل في تفسيره غير هذا كالحركات  
 الثلاث المتواليات كثير ودونها قليل ويكره رفع اليدين عند  
 ارادة الركوع وانزع عندنا ولا يفسد على الصحيح (و) يفسدها  
 (تحويل الصدر عن القبلة) لتركد فرض التوجه إلا لسبق حدث  
 أو للاضطفاف حراسة بأزاء العدو في صلاة الخوف (و) يفسدها  
 (أكل شيء من خارج فمه ولو قل) كسمسة لا مكان الاحتراز عنه  
 (و) يفسدها (أكل ما بين أسنانه) ان كان كثيراً (وهو) أي التكثير  
 (قدر الحصاة) ولو بعمل قليل لا مكان الاحتراز عنه بخلاف القليل  
 بعمل قليل لأنه تبع لريقه وان كان يعمل كثيراً فسد بالعمل  
 (و) يفسدها (شربه) لأنه ينافي الصلاة ولو رفع رأسه الى السماء

من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا  
وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين فتلك تسعة وتسعون وقال تمام  
المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على  
كل شيء قدير غفرت خطاياء وان كانت مثل زبد البحر رواه مسلم  
وفيما قدمناه اشارة الى مثله وهو حديث المهاجرين (ثم يدعون  
لانفسهم والمسلمين) بالادعية الماثورة الجامعة لقول ابي امامة قيل  
يا رسول الله أى الدعاء أسمع قال جوف الليل الاخير ودبر الصلاة  
المكتوبات ولقوله صلى الله عليه وسلم والله اني لاحبك أو صيكت  
يا معاذ لا تدعن دبر كل صلاة أن تقول اللهم أعني على ذكرك  
وشكرك وحسن عبادتك (رافعي أيديهم) حذاء الصدور وبطونها  
مما يلي الوجه بخشوع وسكون ثم يحتمون بقوله تعالى سبحان ربك  
رب العزة عما يصفون الآية لقول علي رضي الله عنه من أحب  
أن يكال بالمكيال الا وفي من الاخر يوم القيامة فليكن آخر كلامه  
اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية وقال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من قال دبر كل صلاة سبحان ربك الآية ثلاث مرات فقد  
اكبال بالمكيال الا وفي من الاخر (ثم يحجرك بها) أى بأيديهم  
(ويخوضهم في آخره) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فأدع  
بباطن كفك ولا تدع بظهورهما فاذا فرغت فامسح بهما وجهك  
وكان صلى الله عليه وسلم اذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهما وفي رواية  
لم يردهما حتى يمسح بهما وجهه والله تعالى الموفق

\*(باب ما يفسد الصلاة)\*

القياس ضد الصلاح والفساد والبطلان في العبادات سيان وفي  
المعاملات كالبيع مفترقان وخص الفساد بالعد تقريبا لا تحديدا

كل عذر أباح التيمم (و) كذلك (تماماً مدّة ما سح الخف) وتقدّم  
 بيانها (و) كذا (نزعه) أى الخف ولو بعمل يسير لوجوده قبل القعود  
 قدر التشهد (وتعلم الامى آية) ولم يكن مقتدياً بقارئ نسبة الى أمة  
 العرب الخالية عن العلم والكتابة كأنه لم ولدته أمه وسواء تعلمها  
 بالتلقى أو تذكرها (ووجدان العارى ساتراً) يلزمه الصلاة فيه  
 فخرج بنحو الكل وما لم يبعه ماله (وقدرة المومى على الركوع  
 والسجود) لقوة باقية فلا يبنى على الضعيف (وتذكر فائتة لذى  
 ترتيب) والفساد موقوف فإن صلى خمساً منذ كرافائتة وقضاها  
 قبل خروج وقت الخامسة بطل وصف ما صلاه قبلها وصار يفلا  
 وان لم يقصها حتى خرج وقت الخامسة صحت وارتفع فسادها  
 (واستخلاف من لا يصلح اماماً) كأمي ومعدور (وطلوع الشمس  
 في الفجر) لطرق الناقص على الكامل (وزوالها) أى الشمس  
 (في صلاة) العيدين ودخول وقت العصر في الجمعة لفوات شرط  
 صحتها وهو الوقت (وسقوط الجبيرة عن رء) لظهور الحدث السابق  
 (وزوال عذر المعذور) بناقض ويعلم زواله بخلق وقت كامل عنه  
 (والحدث عمداً) لا يسبقه لانه يبنى (أو بصنع غيره) كوقوع  
 ثمرة آدمته (والاعماء والجنون والجنابة) الحاصلة (ببطر  
 أو احتلام) نائم متمكن (ومحاذلة المشتهة) بساقها وكمعها  
 في الاصح ولو محرماً له أو زوجة اشتهت ولو ما ضيا كجوز شوهاء  
 في أداء ركن عذر محذور عند أبي يوسف (في صلاة) ولو بالاماء  
 (مطلقة) فلا تبطل صلاة الجنائز اذا لاسجودها (مشاركة تحرمة)  
 باقتدائهما بإمام أو اقتدائهما به (في مكان متحد) ولو حكماً بقيامهما على  
 ما دون قامة (بلا حائل) قدر ذراع أو فرجة تسع رجلاً ولم يشر اليها

فوقع في حلقه برد أو مطر ووصل إلى خوفه فسدت صلاته  
 (و) يفسدها (التنخيل بلا عذر) لما فيه من الحروف وإن كان لعذر  
 كسعه البلغم من القراءة لا تفسد (والتأفيف) لنفخ التراب  
 والتخجير (والانين) وهو أه بسكون الماء مقصور بوزن دع  
 (والتأوه) وهو أن يقول أوه وفيها لغات كثيرة تمتد لا تمتد مع تشديد  
 الواو المفتوحة وسكون الماء وكسرها وقوله (وارتفاع بكائه) وهو  
 أن يحصل به حروف مسموعة (من وجع) يجسده (أو مصيبة)  
 بفقد حبيب أو مال قيد للانين وما بعده لأنه كلام معي (لا) تفسد  
 بحصولها (من ذكر جنة أو نار) اتفاقا لدلالتها على الخشوع  
 (و) يفسدها (تسميت) بالشين المعجمة أفصح من المهملة الدعاء  
 ما خير خطاب (عاطس يرحمك الله) عندهما خلافا لابي يوسف  
 (جواب مستفهم عن نداء) لله سبحانه أي قال هل مع الله اله آخر  
 فأجاب المصلي (بلا اله الا الله) تفسد عندهما خلافا لابي يوسف  
 هو يقول انه شاء لا يتغير بعزيمته وهما يقولان انه صار جوابا  
 فيكون متكلما بالإنشائي (وخبر سوء بالاسترجاع) ان الله وانا اليه  
 راجعون (وسار بالحمد لله) جواب خبر (عجب بلا اله الا الله  
 أو سبحان الله) يفسدها (كل شيء) من القرآن (قصد به  
 الجواب كما يحكي خذ الكتاب) لمن طلب كتابا ونحوه وقوله آتنا  
 غدا ما لمستفهم عن الاتيان بشئ وتلك حدود الله فلا تقر بوهانها  
 لمن استأذن في الاخذ وهكذا وإذا لم يرد به الجواب بل أراد اعلام  
 أنه في الصلاة لا تفسد بالاتفاق (و) يفسدها (رؤية متميم)  
 أو مقتدي به ولم يره امامه (ماء) قدر على استعماله قبل قعوده قدر  
 البشهاد كما سنقيده المسائل التي بعدها أيضا وكذا تبطل بزوال

فله الخيران شاء أتمها في مكانه أو عاد واختلغوا في الأفضل  
 (و) يفسدها (انصرافه) على مقامه (طائفة أنه غير متوض أو) طائفة  
 (أن مدة مسجد انقضت أو) طائفة (أن عليه فائنة أو) أن عليه  
 (نجاسة وان لم يخرج) في هذه المسئلة (من المسجد) ونحوه  
 لا انصرافه على سبيل الترتيل الاصلاح وهو الفرق بينه وبين ظن  
 الحدث وعلمت بما ذكرناه شروط البناء لسبق الحدث السماوي  
 فأغنى عن افراده بباب والأفضل الاستئناف خروجاً من الخلاف  
 وعمل بالاجماع (و) يفسدها (فتح) أي المصلي (على غير امامه)  
 لتعليمه بلا ضرورة وفحده على امامه جائز وقراء المفروض أو انتقل  
 لا يذخر على الصحيح لاصلاح صلاتهما (و) يفسدها (التكبير  
 بنية الانتقال لصلاة أخرى غير صلاته) لتحصيل ما نواه وخروجه  
 عما كان فيه كالمنفرد اذا نوى الاقتداء وعكسه كمن انتقل بالتكبير  
 من فرض الى فرض أو نقل وعكسه بنية وأشرنا الى أنه لو كبر يريد  
 استئناف عين ما هو فيه من غير تلفظ بالنية لا يفسد الا أن يكون  
 مسبوقاً باختلاف حكم المنفرد والمسبوق واذا لم يفسد ما مضى  
 يرمد جزس على ما هو آخر صلاته فان تركه معتمد على ما ظنه  
 بصلت صلاته ولا يفسده الجلوس في آحرماظن أنه امتنع به ونبيه  
 اشارة الى أن الصائم من قضاء فرض لو نوى بعد شروعه فيه الشروع  
 في غيره لا يضرة ثم قيد بطلان الصلاة فيما ذكره بما (اذا حصلت)  
 واحدة من (هذه) الصور (المذكورة) قبل الجلوس الاخير  
 (مقدار التشهد) فينبطل بالانفاق وأما اذا عرض المنافي قيل  
 السلام بعد القعود قدر التشهد فالتحتم صحة الصلاة لان الخروج  
 منها بفعل المصلي واجب على الصحيح وقيل تفسد بناء على ما قيل انه

لنتأخر عنه فان لم تتأخر بأشأوته فسدت صلاتها الاصلاته ولا يكلف  
 بالتقدم عنها لكرهه (و) ناسع شروط المحاذاة المفسدة أن يكون  
 الامام قد (نوى امامتها) فان لم ينوها لا تكون في الصلاة فانتفت  
 المحاذاة (و) يفسدها (ظهور عورة من سبقه الحدث) في ظاهير  
 الرواية (ولو اضطر اليه) للطهارة (ككشف المرأة ذراعها  
 للوضوء أو عورته بعد سبق الحدث على الصحيح) (وقراءته) لا تسبيحه  
 في الاصح (أى قراءة من سبقه الحدث حالة كونه ذاهبا أو عائدا  
 للوضوء) واتمام الصلاة لف ونشر لانيانه بركن مع الحدث أو المشى  
 ذاهبا وعائدا (ومكثته قدر أداء ركن بعد سبق الحدث مستيقظا)  
 بلا عذر فلو مكث لحام أو لينقطع رعاؤه أو نوم وعف فيه متمكنا  
 فانه يبنى ويرفع رأسه من ركوع أو سجود سبقه فيه الحدث بنية  
 التطهير لا بنية اتمام الركن حذرا عن الفساد به ويضع يده على أنفه  
 تسترا (ومحاوخته ماء قريبا) بأكثر من صفيين (لغيره) عامدا مع  
 وجود آلة وله خرز ولو فتح باب وتكرر غسل وسنن طهارة على  
 الاصح وتطهير ثوبه من حدته والقاء النجس عنه (و) يفسدها  
 (خروجه من المسجد بنطق الحدث) لوجود الجنان في غير عذر لا اذالم  
 يخرج من المسجد أو الدار أو البيت أو الجبانة أو صلى العبد  
 استحسانا لقصد الاصلاح (و) يفسدها (محاوخته الصفوف)  
 أو ستره (في غيره) أى غير المسجد وما هو في حكمه كما ذكرناه وهو  
 الصحراء وان لم يكن أمامه صف أو صلى منفردا وليس بين يديه  
 ستره اغتفر له قدر موضع سجوده من كل جانب في الصحيح فان تجاوز  
 ذلك (بظنه) الحدث ولم يكن أحدث كما اذا نزل من أنفه ماء فظنه  
 دما فسدت صلاته كما اذا لم يعد لامامه وقد بقي فيها وان فرغ منها

ثم بعد قعوده قدر التمسك بركعتيه بسجدة فتدرك  
 ما مضى من سجدة بعد فسدته لانه اقتدى بعد وجود  
 لا غير او وجوبه فتفسد صلاته وقيد قيام المسبوق بكونه بعد  
 قعوده امام قدر التمسك لانه ان كان قبله لم يجز لان الامام بقى  
 عليه فرص لا يفرده المسبوق فتفسد صلاته (و) يفسدها (عدم  
 اعادة جئوس الاخير بعد أداء سجدة صليية) أو سجدة تلاوة  
 (تذكرها بعد الجلوس) لانه لا يعتد بالجلوس الاخير الا بعد تمام  
 الاركان لانه لختها ولا ارتفاع الاخير بسجدة التلاوة على المختار  
 (و) يفسدها (عدم اعادة ركن أداءه) لان شرط صحة أدائه  
 مسيئته كما تقدم (و) يفسدها (قبضه امام المسبوق) وان لم  
 يتعمدها (وحدث العمد) الخاضع لغير تيقظه (او حدثا) (بعد  
 الجلوس الاخير) قدر التمسك عند الامام بفساد الجزء الذي  
 حصلت فيه ويفسد مثله من صلاة المسبوق فلا يمكن بناؤه الفات  
 عليه (و) يفسدها (السلام على رأس ركعتين في غير الثنائية)  
 المغرب وركعة المقيم (فاما انه مسافر) وهو مقيم (أو ظانا) أنها  
 جمعة أو عيد أو غير ذلك وهي مساء أو كان قريب عهد  
 بالاسلام) أو كانت مسجدة عهد (نطق الغرض ركعتين) في غير  
 الثنائية لانه سلام عمد على جهة اليقظ قبل أوله فيفسد الصلاة  
 \* صلى \* فيما لا يفسد الصلاة (نظير المصلى الى مكتوب  
 وشبهه سر كان قرأ أو غيره قصد الاستفهام أو لاساءه الادب  
 ولم يفسد صلاته لعدم التصق بالكلام أو كل ما بين أسنان وكان  
 دون الحصة بلا عمل كثير) كره ولا يفسد بحس الاحتراز عنه  
 وإن التلع ما ذاب من سكر في فمه فسدت ولو ابتلعه قبل الصلاة

فرض عند الامام ولا نص عن الامام بل تخريج أبي سعيد البردعي  
من الاثنى عشرية لان الامام لما قال بفساد الصلاة فيها لا يكون  
الابتراء فرض ولم يبق الا الخروج بالصنع فحكم بأنه فرض لذلك  
وعندهما ليس بفرض لأنه لو كان كذلك لتعين بما هو قربة  
ولم يتعين به لصحة الخروج بالكلام والحدث العمد فدل على أنه  
واجب لا فرض فاذا عارضت هذه العوارض ولم يبق عليه فرض صار  
كما بعد السلام وغلط الكرخي البردعي في تخريجه لعدم تعيين  
ما هو قربة وهو السلام وانما الوجه فيه وجود المغير وفيه بحث  
(ويفسدها أيضاً مدمرة في التكبير) وقد منا الكلام عاينه  
(وقراءة ما لا يحفظه من مصحف) وان لم يحمله للتلق من غيره وأما  
إذا كان حافظاً له ولم يحمله فلا تفسد لاستقاء العمل والساق  
(و) يفسدها (أداء ركن) كركوع (أو أواكبه) أي مضى زمن يسع  
أداء ركن (مع كشف العورة أو مع نجاسة مانعة) لوجود المسافي فان  
دفع النجاسة بمجرد وقوعها ولا أثر لها أو ستر عورته بمجرد كشفها  
فلا يضره (و) يفسدها (مسابقة المقتدي بركن) لم يشاركه فيه  
امامه) كما لو ركع ورفع رأسه قبل الامام ولم يعدده معه أو بعده وسلم  
واذا لم يسلم مع الامام وسابقه بالركوع والسجود في كل الركعات  
قضى ركعة بلا قراءة لأنه مدرئ أول صلاة الامام لاحق وهو يقضى  
قبل فراغ الامام وقد فاتته الركعة الاولى بتركه متابعة الامام  
في الركوع والسجود فيكون ركوعه وسجوده في الثانية قضاء عن  
الاولى وفي الثالثة عن الثانية وفي الرابعة عن الثالثة فيقضى بعده  
ركعة بغير قراءة وتام تعريفه بالاضل (و) يفسدها (متابعة الامام  
في سجود السهو للسبوق) اذا تأكد انفراد به بأن قام بعد سلام



تصلي سبعة وسبعون شهياً) تقرى بالفتح بعد (ترى واجباً) وسنة  
 عز (تترى بهذا) لانه بعد ذلك الأمر الكلى المنطبق على جزئيات  
 كثيرة كترى الاطباء في الاركان وكسابقة الامام لما فيها من  
 التوسيد على ما في الصحيحين أما يخفى أخذكم اذ رفع رأسه قبل  
 الإمام أن يجعل الله رأسه رأس حمار أو يجعل الله صورته صورة  
 حمار وكجاوزه اليدين الاذنين وجعلهما تحت المنكبين وستر  
 التقديم في السجود عند الرجال (وكعبته شوبه وبدنه) لانه ينافي  
 الخشوع الذي هو روح الصلاة فكان مكروهه لقوله تعالى قد  
 أنعم المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون وقوله صلى الله عليه  
 وسلم ان الله تعالى كره لكم لعبث في الصلاة والرقب في الصيام  
 والخمخام عند المقابر ورأى عليه الصلاة والسلام رجلاً يعبت  
 بلميته في الصلاة فقال لو خشع قلبه لخشعت حوارحه والعبت عمل  
 لا فائدة فيه ولا حكمة تقتضيه والمراد بالعبث هنا جعل ما ليس من  
 أفعال الصلاة لانه ينافيها (وقلب الحصى الالاسجود مرة) قال  
 جابر بن عبد الله سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى  
 فقال رحدة ولائ تسب عيب حيرلان من مائة زاقة سودا الحلق  
 (وفرفة الاصابع) (ورمرة) وهو غزرها أو مدها حتى تصوت لقوله  
 صلى الله عليه وسلم لا تفرقع أصابعك وأنت في الصلاة (وتشديكها)  
 لقول ابن عمر فيه تلك صلاة المغضوب عليهم (والخصر) لانه نهى  
 عنه في الصلاة وهو أن يضع يده على خاصرته وهو أشهر وأصح  
 تأويلاتها لما فيه من ترسه سنة أخذ اليدين والتشبه بالجبارة  
 (والالتفات بعنقه) لابعيد لقول عائشة رضي الله عنها سألت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات الرجل في الصلاة فقال

ووجد حلاوته فيها لا تنفسد (أو أمر ما ز في موضع سجوده لا تنفسد)  
 سواء المرأة والكلب والحمار لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع  
 الصلاة شيء وادروا ما استمطعتم فانما هو شيطان (وان اتم المار)  
 المكلف بتعمده لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي  
 المصلي ما ذاع عليه لكان أن يقف أربعين خيرا له من أن يمر بين يديه  
 رواه الشيخان وفي رواية البرار أربعين خريفا والمكروه المار  
 بمحل السجود على الاصح في المسجد الكبير والصغير وفي الصغير  
 مطلقا وبمادون قامة يصلي عليها لا فيما وراء ذلك في شارع لما فيه  
 من التضييق على المارة (ولا تنفسد) صلاته (ينظره الى فرج  
 المطلقة) أو الاجنبية يعني فرجها المداخل (بشهوة في المختار) لانه  
 عمل قليل (وان ثبت به الرجعة) ولو قبلها أو لمسه افسدت صلاته  
 لانه في معنى الجماع والجماع عمل كثير ولو كانت تصلي فأومح بين  
 يديها وان لم ينزل أو قبلها ولو بدون شهوة أو لمسه افسدت  
 صلاتها وان قبلته ولم يشتمها لم تنفسد صلاته

\* (فصل) في المكروهات \* المكروه ضد المحبوب وما كان  
 النهي فيه ظاهرا كراهته تحريمية الا لصارف وان لم يكن الدليل نهيا  
 بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية والمكروه تنزيها الى  
 الحل أقرب والمكروه تحريما الى الحرمة أقرب وتعاد الصلاة مع  
 كونها صحيحة لترك واجب وجوبا وتعاد استحبابا بترك غيره قال  
 في التجنب كل صلاة اذيت مع الكراهة فانها تعاد لا على وجه  
 الكراهة وقوله عليه السلام لا يصلي بعد صلاة مثلها تأويله  
 النهي عن الاعادة بسبب الوسوسة فلا يتناول الاعادة بسبب  
 الكراهة ذكره صدر الاسلام البزدوى في الجامع الصغير (يكروه

لأن جلّ قعود النبي صلى الله عليه وسلم كان التربع وكذا عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه وهو ادخل الساقين في الفخذين  
فصارت أربعة (وعقص شعده) وهو يشده على القفا والرأس لانه  
صلى الله عليه وسلم مرتين رجل يصلي وهو معقوص الشعر فقال دع  
شعرك لا يجتمع معك (و) يكره (الاعتجار وهو شد الرأس بالمنديل)  
أو تكوير عمامته على رأسه (وتركها وسطها مكشوفة) وقيل أن  
ينتقب بعمامة فيغطي أنفه لهي النبي صلى الله عليه وسلم عن  
أن يعتجب في الصلاة (وكف ثوبه) أي رفعه بين يديه أو من خلفه  
إذا أراد السجود وقيل أن يجمع ثوبه ويشده في وسطه لما فيه من التجبر  
منافي للعشوع لقوله صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على  
سبعة أعظم وأن لا أكف شعري ولا ثوبي ما تنفق عليه (و) يكره  
(سدله) تكبرا أو تهانا وبالعدول لا يكره وهو أن يجعل الثوب على  
رأسه وكفيه أو كتفيه فقط ويرسل جوانبه من غير أن يضمها لقول  
أبي هريرة رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن السدل  
والإفغى (أرجس) فذكره التلثم وتغطية الأنف والنم في الصلاة  
بندنية (فعل) يجوز حل عباءته السير ولا كراهة في السدل  
خارج الصلاة على الصحيح (و) يكره (الندراج فيه) أي النوب  
بجئت لا يدع منفذ (يخرج يديه منه) وهي الاشتمانية الصماء قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كان لا أحدكم ثوبان فليصل فيهما  
وإن يكن به ثوب فليتردد ولا يستعمل اشتمانية اليهود (و) يكره  
(جعل الثوب تحت بطنه) لا يمين وطرح جانيبه على عاتقه (اليسر)  
وعكسه لأن ستر المنسكبين مستحب في الصلاة فيكره تركه تنزيها  
بغير ضرورة (والقراءة في غير حالة القيام) كاتمام القراءة حالة

هو اختلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري  
وقوله صلى الله عليه وسلم لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته  
ما لم يلتفت فان التفت انصرف عنه ويكره أن يرمي براقه الا أن  
يضطرب فياً خذه بنوبه أو يلقيه تحت رحله اليسرى اذا صلى خارج  
المسجد لما في البخاري أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا قام أحدكم  
الى الصلاة فلا يصق أمامه فانما يناجى الله تعالى مادام في مصلاه  
ولا عن يمينه فان عن يمينه ملكا وليبصق عن يساره أو تحت  
قدمه وفي رواية أو تحت قدميه اليسرى وفي الصحيحين النزاع  
في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها (والاقعاء) وهو أن يضع ألييه  
على الارض وينصب ركبتيه لقول أبي هريرة رضي الله عنه نهاني  
وسول الله صلى الله عليه وسلم عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء  
الكلب والتفات كالتفات الثعلب (واقتراس ذراعيه) لقول  
عائشة رضي الله تعالى عنها كان تعنى النبي صلى الله عليه وسلم  
ينهى عن عقبة الشيطان وأن يفتش الرجل ذراعيه اقتراس السبع  
رواه البخاري وعقبة الشيطان الاقعاء (وتسمير كيه عنهما) للنهي  
عنه لما فيه من الجفاء المنافي للخشوع (ومصلاته في السر أو بل)  
أو في ازار (مع قدرته على لبس القيص) لما فيه من التهاون  
والتكاسل وقلة الادب والمستحب للرجل أن يصلي في ثلاثة أنواب  
ازار وقيص وعمامة وللرأة في قيص وخمار ومقنعة (ورد السلام  
بالاشارة) لانه سلام معني وفي الذخيرة لا بأس للصلي أن يجيب  
المتكلم برأسه به ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها لا بأس بأن يكلم  
الرجل المصلي فتداته الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب الآية  
(والتربع بلاعذر) لثلاثة سنة ان تعود وليس بمكروه خارجهما

من احسن المرقى الى يعنى الحائتم المفتوح (و) يكره (فصله بسورة  
بين سورتين قرأه في ركعتين) لما فيه من شبهة التفضيل والهجور  
وقرأ بعد هاتين سورتين اذا كانت لسورة طويلة كما لو كان بينهما  
سورتان قصورتان يكره لانه يقال لا يكره من سورتها وفصل بآيات  
والخروج من سورتين ببعضهما سوراً أو سورة وفي الخلاصة لا يكره هذا  
في الفعل (و) يكره (سمه طيب) قصد لانه ليس من فعل الصلاة  
(و) يكره (ترويح) أى جلب الروح بفتح زاء نسيمة الريح (ترويه  
أو مروحة) بكسر الميم وفتح نون (مرة أو مرتين) لانه ينافى  
الخشوع وان كان عملاً قليلاً (و) يكره تحويل أصابع يديه  
أو رجليه عن القبلة في السجود لقوله صلى الله عليه وسلم فليوجهه  
من أعضائه الى القبلة ما استطاع (و) في (غيره) أى السجود لما فيه  
من الزلتها عن الموضع المستقيم (و) يكره (ترك وضع اليدين على  
الركبتين في الركوع) وترك وضعهما على الفخذين فيما بين  
السجدين وفي حال التشهد وترك وضع اليمين على اليسار حال  
القيام لتركه السنة (و) يكره (التناوب) لانه من التكاثر  
والتعبد فان عليه فيه كظم ما استطاع ولو بأخذ شقته بسره  
ووضع ظهره عليه أو كاه في القيام وبسره في غيره لقوله صلى الله  
عليه وسلم ان الله يحب العباس ويكره التناوب فذا تناوب أحدكم  
ليركه ما استطاع ولا يقول هاهنا هاهنا فاعلم انكم من الشيطان  
يحب من وفى وراثة يمسك يده على فقه فان الشيطان يدخل فيه  
(و) يكره (تدبير عزيمة) الا لمصلحة تقوله صلى الله عليه وسلم  
اذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمس عيديه لانه يفوت النظر للعلل  
المدوب وليكل عضو وطرف حظ من العبادة وبرؤية ما يفوت

الركوع ويكره أن يأتي بالأدكار المنسوبة في الانتقالات بعد تمام  
الانتقال لأن فيه خلمين تركه في موضعه وتحصيله في غيره (و) يكره  
(اطالة الركعة الاولى في) كل شفع من (التطوع) إلا أن يكون  
مروياً عن النبي صلى الله عليه وسلم أو مأثوراً عن صحابي كقراءة  
سبح وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في الوتر فإنه من حيث  
القراءة ملحق بالنوافل وقال الامام أبو اليسر لا يكره لأن النوافل  
أمرها أسهل من الفرض (و) يكره (تطويل) الركعة (الثانية على)  
الركعة (الاولى) بثلاث آيات فأكثر لا تطويل الثالثة لأنه ابتداء  
صلاة نفل (في جميع الصلوات) الفرض بالاتفاق والنفل على  
الأصح الحاقه بالفرض فيما لم يرد فيه تخصيص من التوسعة  
(و) يكره (تكرار السورة في ركعة واحدة من الفرض) وكذا  
تكرارها في الركعتين ان حفظ غيرها وتعمده لعدم وروده فان لم  
يحفظه وجب قراءتها لوجوب ضم السورة للفتحة وان نسي لا يترك  
لقوله صلى الله عليه وسلم اذا افتتحت سورة فاقرأها على نحوها  
وقيد بالفرض لأنه لا يكره التكرار في النفل لأن شأنه أوسع لأنه  
صلى الله عليه وسلم قام الى الصباح بآية واحدة يكررها في تهجد  
وجماعة من السلف كانوا يحبون ليلتهم بآية العذاب أو الرحمة  
أو الرجاء أو الخوف (و) يكره (قراءة سورة نوح التي قرأها) قال  
ابن مسعود رضي الله عنه من قرأ القرآن منكوساً فهو منكوس  
وما شرع لتعليم الاطفال الا لتيسير الحفظ بقصر السور فاذا قرأ  
في الاولى قل أعوذ برب الناس لآعن قصه يكررها في الثانية  
ولا كراهة فيه حذر عن كراهة القراءة منكوساً ولو ختم القرآن  
في الاولى يقرأ من البقرة في الثانية لقوله صلى الله عليه وسلم خير

في موضع جمع الثياب وحزب الحمى (و) تكبره في (أرض الغير  
 بـ) (روضة) وإذا أتى بالصلاة في أرض الغير وليست ضرورية  
 والطريق إذا كانت مسلم صلى فيها وإن كانت لكافر صلى في الطريق  
 (و) إذا هزأ فرياً من نجاسة) لأن ما قرب من النبي له حكمه وقد  
 أمر بالتجنب للنجاسة ومكانها (و) مدافعاً لحد الأخبين) البول  
 والعائظ (أو زرع) ولو حدث فيها القوله صلى الله عليه وسلم لا يحل  
 لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف (ومع  
 نجاسة غير مائعة) تقدم بيانها سواء كانت بشوبه أو بدنه أو مكانه  
 خروجاً من الخلاف (إذا خاف فوت الوقت أو) فوت (الجماعة)  
 حينئذ يصلي بلب الخاة لأن حراج الصلاة عن وقتها حرام  
 والجماعة مؤكدة أو واجبة (والا) أي وإن لم يخف الفوت (ندب  
 قطعها) وقضية قوله عليه الصلاة والسلام لا يحل وجوب القطع  
 للأكل (و) تكبره (الصلاة في ثياب البذلة) بكسر الباء وسكون  
 المذال المعجمة ثوب لا يصاب عن الذنوس ممتن وقيل ما لا يذهب به  
 في الكبراء ورأى عمر رضي الله تعالى عنه رجلاً فعل ذلك فقال  
 أرأيت لو كنت أرسلت في بعض الناس أكنت تمر في ثيابك  
 هذه فقال لا فقال عمر رضي الله تعالى عنه الله أحق أن تترين له  
 (و) تكبره وهو (مكشوف الرأس) نكسلاً لترك الوفا (لالتدلل  
 ولتصرع) وقال في التجنبس ويستحب له ذلك قال الجلال  
 السيوطي رحمه الله تعالى اختلفوا في الخشوع هل هو من أعمال  
 القلب كالخوف أو من أعمال الجوارح كالسكون أو هو عبارة عن  
 المجموع قال أرازي الثالث أولى وعن علي رضي الله عنه الخشوع  
 في القلب وعن جماعة من السلف الخشوع في الصلاة السكون

الخشوع ويفرق الخاطر بما يكون التغميض أولى من النظر  
 (و) يكره (رفعهما السماء) لقوله صلى الله عليه وسلم ما بال أقوام  
 يرفعون أبصارهم إلى السماء لينتهن أول تخطفن أبصارهم  
 (والتعطى) لأنه من التكاسل (والعمل القليل) المنافي للصلاة  
 وأفراده كثيرة كنتف شعرة ومنه الرمية عن القوس مرة في صلاة  
 الخوف كالشيء في صلاته (و) منه (أخذ قبلة وقتلها) من غير عذر  
 فإن كانت تشغله بالعض كقلمة وبرغوث لا يكره الاخذ ويحترز عن  
 دمها لقول الامام الشافعي رحمه الله تعالى بنجاسة قشرها  
 ودمها ولا يجوز عندنا القاء قشرها في المسجد (وتغطية أنفه وفه) لما  
 رويناه (و) يكره (وضع شيء) لا يذوب (في فمه) وهو (يمنع القراءة  
 المسنونة) أو يشغل باله كذهب (و) يكره (السجود على كور  
 عامته) من غير ضرورة حرأوبرداوخشونة أرض والكور دور من  
 أدوارها بفتح الكاف اذا كان على الجهة لأنه حائل لا يمنع السجود  
 أما اذا كان على الرأس وسجد عليه ولم تصب جهته الأرض لا تصح  
 صلاته وكثير من العوام يفعل (و) يكره السجود (على صورة) ذي  
 روح لأنه يشبه عبادتها (و) يكره (الاقتصار على الجهة)  
 في السجود (بلا عذر بالانف) لتترك واجب ضم الانف تحريما  
 (و) يكره (الصلاة في الطريق) لشغله حق العامة ومنعهم  
 من المرور (و) في (الحمام وفي المخرج) أي الكنيف (وفي المقبرة)  
 وأمثالها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى  
 في حبيطة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق  
 وفي الحمام ومعاطن الابل وفوق ظهري بيت الله ولا يصلى في الحمام  
 الا لضرورة خوف فوت الوقت لا طلاق الحديث ولا جأس بالصلاة



فتأتى كراهة بقيام واحد معه لنهي عنهما به وورد الأثر (و) يكره  
 القيام خلف صف فيه فرجة) إلا مرست فرجات الشيطان  
 ونقوله صلى الله عليه وسلم من سدف فرجة من الصف كتب له عشر  
 حسنات وبقي عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات (ولبس ثوب  
 فيه نصاوير) ذي روح لانه يشبه حامل الصنم (و) يكره (أن يكون  
 فوق رأسه أو خلفه أو بين يديه أو بجذائه صورة) حيوان لانه  
 يشبه عبادتها وأشدّها كراهة أمامه ثم فوقه ثم عيینه ثم يساره  
 ثم خلفه (لأن تكون صغيرة) بحيث لا تبد وللقيام الأبتأمل كالتي  
 على المسار ولأنها لا تعبد عادة ولو صلى ومعه دراهم عليها تمائل  
 منه لأبأس به لأن هذا يصغر عن البصر (أو) تكون كبيرة (مقطوعة  
 رأس) لأنها لا تعبد بل رأس (أو) تكون (لغير ذي روح) كالشجر  
 لأنها لا تعبد وإدار أي صورة في بيت غيره يجوز له محوها وتغييرها  
 (و) يكره (أن يكون بين يديه) أي المصلي (تنور أو كانون فيه جمر)  
 لانه يشبه الجحوس في حال عبادتهم لها لا شمع وقنديل وسراج  
 في المعنى لانه لا يشبه التعبد (أو) يكون بين يديه (قوم نيام) يخشى  
 خروج ما يجنب أو يحس أو يؤذي أو يقابل وجهها والافلا كراهة  
 لأن عنته رضي الله عنها قلت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يصلي صلاة الليل كلها وأيام معتضة بينه وبين القبلة فإذا أراد  
 أن يوتر أبطنى فأوتر (و) يكره (مسح الجهة من تراب لا يضره  
 في حلال الصلاة) لأنه نوع عبث وإذا صرّه لأبأس به في الصلاة  
 وبعد الفراغ وكذا مسح العرق (و) يكره (تعيين سورة) غير الفاتحة  
 لأنها متعينة وجوبا وكذا المستنون المعين وهدا بحيث (لا يقرأ  
 غيرها) لما فيه من هجر الباقي (الاليسر عليه أو تبرّك بقراءة النبي

فيها وقال البغوي الخشوع قريب من الخضوع الا أن الخضوع  
 في البدن والخشوع في البدن والبصر والصوت (و) تكبره  
 (بحضرة طعام ميل) طبعه (اليه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
 بحضرة طعام ولا وهو يدافعه الا خبثان رواه مسلم ومافي أبي داود  
 لا تؤخر الصلاة لطعام ولا غيره محمول على تأخيرها عن وقتها التصريح  
 قوله صلى الله عليه وسلم اذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة  
 فابدؤا بالعشاء ولا يجعل حتى يفرغ منه رواه الشيخان وانما أمر  
 بتقدمه لتلايذهب الخشوع باشتغال فكره به (و) تكبره بحضرة  
 كل (ما يشغل البال) كزينة (و) بحضرة ما (يخل بالخشوع) كلهو  
 ولعب ولذا نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاتيان للصلاة سعيًا  
 بأهرولة ولم يكن ذلك مراد في الأمر بالسعي للجمعة بل الذهاب  
 بالسكينة والوقار (و) كذا يكره (عَدَّ الْآيَ) جمع آية وهي الجملة  
 المقدرة من القرآن وتطلق بمعنى العلامة (و) عَدَّ (التسبيح) وقوله  
 (باليد) قيد لكرهه عَدَّ الْآيَ والتسبيح عَدَّ آيَ حقيقته رحمه الله  
 تعالى خلافا لهما بأن يكون بقبض الاصابع ولا يكره الغمز  
 بالانامل في موضعها ولا الاحصاء بالقلب اتفاقا كعدد تسبيحه في  
 صلاة التسابيح وهي معلومة وبالسنان مفسد اتفاقا ولا يكره خارج  
 الصلاة في الصحيح (و) يكره (قيام الامام) بجملته (في المحراب)  
 لقيامه خارجه وسجوده فيه سمي محرابا لانه يحارب النفس  
 والشیطان بالقيام اليه والكرهه لاشتباه الحال على القوم  
 واذا ضاق المكان فلا كراهة (أو) قيام الامام (على مكان) بقدر  
 نزاع على المعتمد وروى عن أبي يوسف قامة الرجل الوسط واختاره  
 شمس الامثة الحلواني (أو) على (الارض وحده) قيد للسائلتين

بني صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في المغرب بالاعراف كان يقرأ  
 رب سورة الأنفال كان يقرأ بهم في المغرب الذين كفروا  
 وعن سبيل الله آخر صلاة صلاه رسول الله صلى الله عليه  
 والمغرب فقرأ في الركعة الأولى بسبح اسم ربك الاعلى  
 ثمانية بقل يا أيها الكافرون قرأ في المغرب بالتين والزيتون  
 المغرب بحم الدخان صلى المغرب فقرأ القارعة كان يقرأ  
 في المغرب ليلة الجمعة قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد  
 كان يقرأ في صلاة العشاء الآخرة ليلة الجمعة بسورة الجمعة  
 فبين ومما جاء في العشاء منه هذا القريب وعن حبرين مطعم  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء بالتين والزيتون  
 رافع فحدثت مع أبي هريرة العمة فقرأ إذا السماء انشقت  
 فقلت له فقال سجدت خلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم  
 النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في العشاء الآخرة بالسماء  
 البروج والسماء والطارق كان يأمر بالتخفيف ويؤمنا  
 فت عن بن عمر قل ما من المفضل سورة صغيرة ولا كبيرة  
 في السجدة صلى الله عليه وسلم يؤم بها الناس في الصلاة  
 وبها انتهى منه نادى عن أجل السبيوطي رحمه الله تعالى  
 في به من يحافظ على ما بلغه من السنة الشريفة وقد علمت  
 من في الفراء من المفضل في الأوقات عندنا والله تعالى الموفق  
 لله (مر) جازسترة في محل يظن المرور فيه بين يدي المصلي  
 صلى الله عليه وسلم صلى أحدهم فليصل إلى ستره ولا يدع  
 يمر بين يديه وسواء كان في الحجر أو غيرها احترازاً عن  
 ما روي في الأئمة ولذا اعتدوا ببيانها فقلنا

صلى الله عليه وسلم) فلا يكره ويستحب اقتداؤه بقراءة النبي  
صلى الله عليه وسلم كالسجدة وهل أتى بعجز الجمعة أحيانا وقد ذكرنا  
في الاصل جملة من السور التي قرأها النبي صلى الله عليه وسلم  
مسندة وهذه أصولها فما جاء في الصبح كان يقرأ في الصبح يمين  
كان يقرأ في الصبح بالواقعة ونحوها من السور قرأ في الصبح بسورة  
الروم كان في سفر فصلى الغداة فقرأ فيها قل أعوذ برب الفلق وقل  
أعوذ برب الناس وصلى بهم الفجر بأقصر سورتين من القرآن وأوجز  
فلما قضى الصلاة قال له معاذ يا رسول الله صليت صلاة ما صليت  
منها قط قال أما سمعت بكاء الصبي حلفي في صف النساء أردت  
أن أفرغ له أمه قرأ في الصبح اذا زلزلت صلى الصبح بمكة فاستفتح  
سورة المؤمنين حتى جاء ذكر هارون وموسى فركع كان يقرأ في الفجر  
ق والقرآن المجيد قال لا يقرأ في الصبح بدون عشرين آية ولا يقرأ  
في العشاء بدون عشر آيات ومما جاء في صلاة الظهر والعصر كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والليل اذا يغشى  
وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح أطول من ذلك كان يقرأ في الظهر  
بسم اسم ربك الاعلى وفي الصبح بأطول من ذلك كان يقرأ في الظهر  
والعصر بالسماء ذات البروج والسماء والطارق ونحوهما من السور  
كان يصلي بنا الظهر فنسمع منه الآية بعد الآية من سورة لقمان  
والذاريات صلى الظهر فمجد قطننا أنه قرأ تنزيل السجدة كان  
يقرأ في الظهر والعصر بسم اسم ربك الاعلى وهل أتاك حديث  
الغاشية صلى بهم الهاجرة فرفع صوته وقرأ الشمس وصحاها والليل  
اذ يغشى فقال له أبي بن كعب يا رسول الله أمرت في هذه الصلاة  
بشيء قال لا ولكني أردت أن أوقت لكم ومما جاء في المغرب صح

لأن النبي صلى الله عليه وسلم صلى بالابطح الى عترة ركزت له ولم يكن  
منه غم ستر العترة عصاذات زج حد يدي أسفلها (و) اذا اتخذها  
أو لم يتخذ كان (المستحب ترك دفع المار) لأن مبنى الصلاة على  
المسكون والامر بالدرء في الحديث ليأمن الرخصة كالامر بقتل  
الاسودين في الصلاة (و) لذا (رخص دفعه) أي المار (بالاشارة)  
بالرأس أو العين أو غيرهما كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم بولدي  
أم سلمة (أو) دفعه (بالتسبيح) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا نابت  
أحدكم نائبة في الصلاة فليسبح (وكره الجمع بينهما) أي بين الاشارة  
والتسبيح لأن بأحدهما كفاية (ويدفعه) الرجل (يرفع الصوت  
بالقراءة) وبزيادة على جهرة الاصل (وتدفعه المرأة بالاشارة  
أو التصفيق بظهر أصابع يدها) اليمنى على صفحة كف اليسرى  
لأن لحن التصفيق (ولا ترفع صوتها) بالقراءة والتسبيح (لانه فتنه)  
فلا يطلب منه الدرع به (ولا يقاتل) المصلي (المار) بين يديه  
(وما ورد به) من قوله صلى الله عليه وسلم اذا كان أحدكم يصلي  
فلا يدع أحدًا يمر بين يديه وليدرا ما استطاع فان أبي فليقاتله انما  
هو شيطان لانه (مؤول بأيد كان) جواز معانيلته في ابتداء  
الاسلام (والعمل) المنافي للصلاة (مباح) فيها الزنا (وقد نسخ)  
بما قدمناه

\* فصل فيما لا يكره للمصلي \* من الافعال (لا يكره له شد الوسط)  
لما فيه من صون لعورة والتعمير للعبادة حتى لو كان يصلي في قباء  
غير مشدود الوسط فهو مسمي وفي غير القباء يكره لانه  
صنيع أهل الكتاب (ولا) يكره (تقلد) المصلي (سيف ونحوه  
اذا لم يشتغل بحركته) وان شغله كره في غير حالة قتال (ولا) يكره

\* (فصل في اتخاذ السترة ودفع المارتين يدي المصلي اذا طنق) أى  
 مر يد الصلاة (مروره) أى المارت (يستحب له) أى مر يد الصلاة  
 (أن يغرز سترة) لما روي نحوه لقوله صلى الله عليه وسلم ليستتر أحدكم  
 ولو بسهم وأن (تكون طول ذراع فصاعدا) لانه سئل رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم عن سترة المصلي فقال مثل مؤخرة الرجل بضم  
 الميم وهزمة ساكنة وكسر الخاء المججمة العود الذي في آخر الرجل  
 يحاذي رأس الزاكب على البعير وتشديد الخاء خطأ وفسرت بأنها  
 ذراع فافوقه (في غلظ الاصبع) وذلك أدناه لان مادونه ربما لا يظهر  
 للنظر فلا يحصل المقصود منها (والسنة أن يقرب منها) لقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم الى سترة فليدن منها  
 لا يقطع الشيطان عليه صلاته (ويجعلها على) جهة (أحد حاجبيه  
 ولا يصمد اليها صمدا) لما روى عن المقداد رضي الله عنه أنه قال  
 ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الى عمود ولا شجر  
 الا جعله على حاجبه الايمن أو الايسر ولا يصمده صمداً أى لا يقابله  
 مستويا مستقيما بل كان يميل عنه (وان لم يجد ما ينصبه) منع  
 جماعة من المتقدمين الخط وأجازه المتأخرون لان السنة أولى  
 بالاتباع لما روى في السنن عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال  
 ان لم يكن معه عصا (فليخط خطا) فيظهر في الجملة اذا المقصود جمع  
 الخاطربط الخيال به كيلا ينتشر ويحمله أما (طولا) بمنزلة الخشبة  
 المغروزة أما مة (و) أما كما (قالوا) ايضا يجعله (بالعرض مثل الهلال)  
 واذا كانت الارض صلبة يلتقي مامعه طولا كأنه غرز ثم سقط  
 هكذا اختاره الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى وقال هشام حجبت مع  
 أبي يوسف وكان يطرح بين يديه السوط وسترة الاملم سترة لمن خلفه

الاعضاء ولا بأس بصونه عن التراب (ولا) بأس (بممسح جهته من التراب أو الحشيش بعد الفراغ من الصلاة) تنظيها عن صفة المشقة والملوث (ولا) بأس بمسحه (قبل الفراغ) من الصلاة (إذا ضره أو شغله عن) خشوع (الصلاة) مثل العرق (ولا) بأس (بالنظر بموق عينيه) عينة ويسرة (من غير تحويل الوجه) والأولى تركه لغير حاجة لما فيه من ترك الأدب بالنظر إلى محل السجود ونحوه كما تقدم (ولا) بأس بالصلاة على الفرش والبسط واللبود إذا وجد حجم الأرض ولا يوضع خرقة يسجد عليها اتقاء الحر والبرد والخشونة الضارة (والأفضل الصلاة على الأرض) بلا حائل (أو على ما تنبته) كالخضير والحشيش في المساجد وهو أولى من البسط لقربه من التواضع (ولا) بأس بتكرار السورة في الركعتين من النفل (لأن باب النفل أوسع وقد ورد أنه صلى الله عليه وسلم قام بآية واحدة يكررها في تمجده وفقنا الله تعالى لمثله بمنه وكرمه

\*) فصل فيما يوجب قطع الصلاة وما يحيزه وغير ذلك (من تأخير الصلاة وتركها (يجب قطع الصلاة) ولو فرضا (باستغاثته) نحس (ملهوف) لمهم أصابه كمالو تعلق به ظالم أو وقع في ماء أو حال عليه حيوان فاستغاث (بالمصلي) أو غيره وقد رعى الدفع عنه (ولا) يجب قطع الصلاة (بنداء أحد أبويه) من غير استغاثته لأن قطع الصلاة لا يجوز إلا للضرورة وقال الطحاوي هذا في الفرض وإن كان في نافلة إن علم أحد أبويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس بأن لا يجيبه وإن لم يعلم يجيبه (ويجوز قطعها) ولو كانت فرضا (سرقة) تخشى على (ما يساوي درهما) لأنه مال وقال عليه السلام قاتل ذون مالك وكذا في ما دونه في الأصح لأنه يجبس

عدم ادخال يديه في فرجيه وشقه على المختار لعدم شغل البال  
 (ولا يكره) (التوجه لمصحف أو سيف معلق) لانهما لا يعبدان  
 وقال تعالى وليأخذوا حذرهم وأسلحتهم (أو ظهر قاعد يتحدث)  
 في المختار لعدم التشبيه بعبادة الصور وصلى ابن عمر الى ظهر يافع  
 (أو سمع أو سراج على الصحيح) لانه لا يشبه عبادة الجوس  
 (و لا يكره) (السجود على بساط فيه تصاوير) ذى روح (لم يسجد  
 عليها) لاهانتها بالطوء عليها ولا يكره قتل حية بجميع أنواعها  
 لذات الصلاة وأما بالنظر لخشية الجان فليسك عن الحية  
 البيضاء التي تسمى مستوية لانها نقصت عهد النبي الذي عاهد به  
 الجان أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهر وأنفسهم وناقض العهد  
 فحاش فيجئ منه أو ممن هو مثله من أهله الضرر بقتله أو ضربه  
 وقال صلى الله عليه وسلم اقتلوا الذئبة الطفيتين والابتر وياكم والحية  
 البيضاء فانها من الجن (و لا يكره) (قتل حية وعقرب خاف)  
 المصلى (أذا هما) أى الحية والعقرب (ولو) قتلها (بضربات  
 وانحراف عن القبلة في الاظهر) قيد بخوف الاذى لانه مع الامن  
 يكره العمل الكثير وفي السبعيات لابي الليث رحمه الله تعالى بسبعة  
 اذا رآها المصلى لا بأس بقتلها الحية والعقرب والوزغة والرنبور  
 والقراد والبرغوث والقمل ويزاد البق والبعوض والنمل المؤذى  
 بالعض ولكن التحرز عن اصابتهم القمل أولى لسلاييم نجاسة تمنع  
 عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى وقد منكره أخذ القملة  
 وقتلها في الصلاة عند الامام وقال دفنها أحب من قتلها وقال محمد  
 بخلافه وقال أبو يوسف بكرأتهما (ولا بأس بنقص نوبد) بعمل  
 قليل (كيلا يلتصق بمسده في ازكوع) تخاسيا عن ظهور صورة



لتأني الصلاة وحديث جابر فيه صفته بقوله بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة رواه أحمد ومسلم (وكذا تأني الصوم رمضان) كسلا يضرب كذلك ويحبس حتى يصوم (ولا يقتل) بمجرد ترك الصلاة والصوم مع الاقرار بفرضيهما (الا اذا جحد) اقتراض الصلاة أو الصوم لانكاره ما كان معلوما من الدين اجماعا (أو استخف) بأحدهما كالأظهر الاقطار في نهار رمضان بلا عذر نهاونا أو نطق بما يدل عليه فيكون حكمه حكم المرتدة فتكشف شبهته ويحبس ثم يقتل ان أصرت

\*(باب الوتر وأحكامه)\*

لما فرغ من بيان الفرض العليّ سرع في العمليّ وهو في اللغة الفرض خلاف الشفع بالفتح والكسر وفي الشرع صلاة مخصوصة وصفه بقوله (الوتر واجب) في الاصح وهو آخر أقوال الامام وروى عنه أنه سنة وهو قولهما وروى عنه أنه فرض ووفق المشايخ بين الروايات بأنه فرض عملا وهو الذي لا يترك واجب اعتقادا فلا يكفر جاحده سنة دليلا لثبوتها ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني الوتر حق فمن لم يوتر فليس مني رواه أبو داود والحاكم وصححه والامير وكلمة حق وعلى للوجوب (و) كنيته (هو) أي الوتر (ثلاث ركعات) يشترط فعلها (بتسليم) لان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث لا يسلم الا في آخره من صححه الحاكم وقال على شرط الشيخين (ويقراء) وجوبا (في كل ركعة منه الفاتحة وسورة) لما روى أنه عليه السلام قرأ في الاولى منه أي بعد الفاتحة بسجدة اسم ربك الاعلى وفي الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة

في دائق وكذا الوفارت قدرها أو خافت على ولدها أو طلب منه كافر  
 عرض الاسلام عليه (ولو) كان المسروق (لغيره) أى غير المصلى  
 لدفع الظلم والهسي عن المنكر (و) يجوز قطعها خشية (خوف) من  
 (ذئب) ونحوه (على غنم) ونحوها (أو خوف تردي) أى سقوط  
 (أعشى) أو غيره ممن لا علم عنده (في بئر ونحوه) حفرة وسطح وإذا غلب  
 على الظن سقوطه وحب قطع الصلاة ولو فرضا (و) هو كما إذا  
 خافت القابلة) وهي المرأة التي يقال لها داية تتلقى الولد حال خروجه  
 من بطن أمه ان غلب على ظنها (موت الولد) أو تلف عضو منه  
 أو أمه بتركها وجب عليها تأخير الصلاة عن وقتها وقطعها  
 لو كانت فيها والا فلا بأس بتأخيرها الصلاة وتقبل على الولد  
 للعذر كما أحر النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة عن وقتها يوم  
 الخندق (وكذا المسافر) أى السائر في فضاء (إذا خاف من  
 اللصوص أو فطاع الطريق) أو من سبع أو سبيل (جازه تأخير  
 الوقتية) كالمقاتلين إذا لم يقدروا على الأيماء ركبنا العذر وكذا  
 يجوز تأخير قضاء الفوائت للعذر كالسعي على العيال وإن وجب  
 قضاؤها على الفور وأما قضاء الصوم فعلى التراخي ما لم يقرب  
 رمضان الثاني وأما سجدة التلاوة والنذر المطلق ففيهما الخلاف  
 قبل موسم وقيل مضيق (وتأثر الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا  
 شديدا حتى يسيل منه الدم و) بعده (يجبس) ولا يترك هملابل  
 يتفقد حاله بالوعظ والرجو والضرب أيضا (حتى يصلها) أو يموت  
 بجبسه وهذا جزاؤه الدنيوى وأما في الآخرة إذا مات على الاسلام  
 عاصيا بتركها فله عذاب طويل بواد في جهنم أشتها حرا أو بعدها  
 فعرفاه بئر يقال له الهيب وآبار يسيل إليها الصديد والقحج أعدت

وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب رعل  
 وذكوان وعصية حين قتلوا القراء وطم سبعون أو ثمانون رجلا ثم  
 تركه مناظر عليهم قتل على نسجه وروى ابن أبي شيبه لما قتلت على  
 رضي الله عنه في الصبح أنكر الناس عليه ذلك فقال إنما استنصرنا  
 على عدونا وفي الغاية أنزل بالمسلمين نازلة فقتل الامام في صلاة  
 الجهر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل الحديث  
 القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها انتهى فعدم  
 قنوت النبي صلى الله عليه وسلم في الفجر بعد ظفهر بأولئك لعدم  
 حصول نازلة تستدعي القنوت بعدها فتكون مشروعية مستمرة  
 وهو محمل قنوت من قنت من الصحابة رضي الله عنهم بعد وفاته صلى  
 الله عليه وسلم وهو مذهبنا وعليه الجمهور وقال الامام الحافظ أبو  
 حنيفة الطحاوي رحمه الله تعالى إنما لا يقنت عندنا في الفجر من غير  
 بلية فإن وقعت فتنة أو بلية فلا بأس به فعليه رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم أي بعد الركوع كما تقدم (والقنوت) من (معناه الدعاء)  
 في الوتر (وهو) باللفظ الذي روى عن ابن مسعود (أن يقول اللهم  
 أي يا الله (استعين) أي نطلب منك الاعانة على طاعتك  
 (ونستعينك) أي نطلب منك الهداية لما يرضيك (ونستغمرلك)  
 أي نطلب منك ستر عيوبنا فلا تفضحنا بها) وتوب اليك (التوبة  
 الرجوع عن الذنب وشرعا الندم على ما مضى من الذنب والاقلاع  
 عنه في الحال والعزم على تركه العود في المستقبل تعظيما لأمر الله  
 تعالى فإن تعلق به حتى لا يدمي فلا بد من مسامحته وارضائه (ونؤمن)  
 أي نصديق معتقدين بقولنا طقين بإسائتنا فقلنا آمنا (بك) وبما  
 جاء من عندك وبملائكتك وكتبك ورسلك وباليوم الآخر

بقول هو الله أحد وقت قبل الركوع وفي حديث عائشة رضي الله  
 عنها قرأ في الثالثة قل هو الله أحد والمعوذتين فيعمل به في بعض  
 الاوقات عملا بالحدِيثين لا على وجه الوجوب (ويجلس) وجوبا  
 (على رأس) الركعتين (الأوليين منه) للأثر (ويقتصر على التسليم)  
 لشبهة الفرضية (ولا يستفتح) أي لا يقرأ دعاء الافتتاح (عند  
 قيامه للتالثة) لانه ليس ابتداء صلاة أخرى (واذا فرغ من قراءة  
 السورة فيها) أي الركعة الثالثة (رفع يديه حذاء أذنيه) كما قدمناه  
 الا اذا قضاه حتى لا يرى نهاونه فيه برفعه يديه عند من يراه (ثم كبر)  
 لا يتقاله الى حالة الدعاء (و) بعد التكبير (قنت قائما) لان النبي  
 صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وعند الامام  
 يصنع يمينا على يساره وعن أبي يوسف يرفعهما كما كان ابن مسعود  
 يرفعهما الى صدره ويطوئهما الى السماء روى فرج مولى أبي  
 يوسف قال رأيت مولاى أبا يوسف اذا دخل في القنوت للوتر رفع  
 يديه في الدعاء قال ابن أبي عمران كان فرج ثقة قال الكمال ووجهه  
 عموم دليل الرفع للدعاء ويحاجب بأبه مخصوص بما ليس في الصلاة  
 للاجماع على أنه لا رفع في دعاء التشهد انتهى قلت وفيه نظر لا أثر  
 ابن مسعود الذي تقدم قريبا وفي المبسوط عن محمد بن الحنفية قال  
 الدعاء أربعة دعاء رغبة فقيه يجعل بطون كفيه الى السماء ودعاء  
 رهبة فقيه يجعل ظهره كفيه الى وجهه كالمستغيث من الشئ ودعاء  
 تضرع فقيه يعقد الخنصر والبصر ويخلق الابهام والوسطى ويشير  
 بالسبابة ودعاء خفية وهو ما يفعل المرء في نفسه كذا في معراج  
 الدراية ولما روينا يقنت (قبل الركوع في جميع السنة ولا يقنت  
 في غير الوتر) وهو الصبح لقول أنس قنت رسول الله صلى الله عليه

أحفر لغة فيه ولو أبطل الدال ذال المجمة فسدت صلاته لانه كلام  
 حنبى لامعنى له (نرحو) أى نؤمنا (رحمتك) أى دوامها  
 مدادها وسعة عطائك بالقيام بخدمة مثلك والعمل فى طاعتك  
 ليت كريم فلا تخيب راحيك (وتخفى عذابك) مع اجتنابنا  
 انهم يتساعفه فلان آمن مكره فحن بين الرجاء والخوف وهو اشارة  
 المذهب الحق فان آمن المكر كفر كالقنوط من الرحمة وجمع بين  
 جاء والخوف لان شأن القادر ان يرجى نواله ويخاف نكاله وفى  
 الحديث لا يجتمعان فى قلب عهد مؤمن الا أعطاه الله ما يرحوه  
 آمنه مما يخاف فلان نعمك علينا بالآيمان وتوفيقك للعمل بالاركان  
 تشين لامرنا لا مقتصرين على القلب أو اللسان اذ هو طمع  
 كاذب ذوى البهتان نعتقد ونقول (ان عذابك الجدة) أى الحق  
 هو بكسر الجيم اتفاقا بمعنى الحق وهو ثابت فى مراسيل أى داود ولا  
 تنف لمن قال انه لا يقول الجدة (بالكفر الملق) أى لا حق بهم بكسر  
 الحاء أفصح وقيل بفتحها يعنى أن الله سبحانه وتعالى ملحقه بهم  
 ما روى النسائى بإسناد حسن أن فى حديث القنوت (وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم) أى (آله وسلم) كما اختاره  
 فقهاء أبو الالباب رحمه الله تعالى أنه يصلى فى القنوت على النبى  
 صلى الله عليه وسلم (والمؤمن يقرأ القنوت كالامام) على الأصح  
 النبى الامام واقوم على الصحيح لكن استحب للامام الجمهوريه  
 بوزن الجمع لانه يؤتى به غير عمر رضى الله عنه بالثناء حين قدم عليه  
 فى نجران وقد فقهوا بعباده لم يعلم التورم فالفضل للامام  
 الجمهور ليعلموا والا فلا حفاء أفضل (والا سرع الامام فى الدعاء)  
 هو لاهم اهله بالأمح كما سئذ كره (بعد ما تقدم) من قوله اللهم

وبالقدر خيره ونسره (وتوكل) أي نعتمد (عليك) بتفويض أمورنا  
اليك لعجزنا (ونثنى عليك الخير كله) أي نمدحك بكل خير مقربين  
جميع آلائك أفضالاً منك (نشكرك) بصرف جميع ما أنعمت به  
من الجوارح الى ما خلقته لاجله سبحانه لك الحمد لا نخصي نبياً  
عليك أنت كما أتيت على نفسك (ولا نكفرك) أي لا نجحد نعمة لك  
علينا ولا نضيفها الى غيرك الكفر نقيض الشكر وأصله الستر يقال  
كفر النعمة اذا لم ينكرها كالهسترها بحجوده ووقوهم كفرت فلانا  
على حذف مضاف والاصل كفرت نعمته ومنه ولا نكفرك  
(ونخلع) بثوت حرف العطف أي نلقي ونطرح وتزيل ربة الكفر  
من أعناقنا وربة كل ما لا يرضيك يقال خلع الفرس رسته ألقاه  
(ونترك) أي نفارق (من تفجرك) بجحد نعمتك وعبادته غيرك  
تخاصي عنه وعن صفته بأن يفرضه عد ما تزيها لجنابك اذ كل  
ذرة في الوجود تهاذه بأنك المسم المتفضل الموحود المستحق لجميع  
الحامد الفرد المعبود والمخالف لهذا هو التثني (المضرد) المهم  
اياك نعبد) عود الثناء وتخصيص لذاته بالعبادة أي لا نعبد الاياه  
انه قد يم المفعول للحصر (ولا نصلي) أفردت الصلاة بالذكر  
لشرفها بتضمنها جميع العبادات (ونسجد) تخصص من بعد تخصيص  
اد هو أقرب حالات العبد من الرب المعبود (والذي نسجي) وهو  
اشارة الى قوله في الحديث حكمة عنه تعالى من أمانى سعيائته  
هرولة والمعنى نجهد في العمل لتحصيل ما يقربنا اليك (ونخفد)  
نسرع في تحصيل عبادتك بنشاط لان الخفد بمعنى السرعة وهذا  
سميت الخدم حفدة لسرعتهم في خدمة ساداتهم وهو بفتح السين  
ويجوز ضمها وبالحاء المهملة وكسر الفاء وبالدال المهملة يقال حفد

هديت (وعافنا) العافية السلامة من الاسقام والبلايا والحن  
والعافاة أن يعافيك الله من الناس وبعافهم منك (فمن عافيت)  
أى مع من عافيته (وتولنا) من توليت الشيء اذا اعتنيت به وتطرت  
فيه بالمصلحة كما ينظر الولي في حال اليتيم لأنه سبحانه ينظر في أمور  
من تولاه بالعناية (فمن توليت) أى مع من توليت أمره من عبادك  
المقربين (وبارك لنا فيما أعطيت) البركة الزيادة من الخير فطلبت  
ترقياً من المقامين السابقين ثم رجع الى مقام الخشية والجلال فقال  
(وقنا) من الوقاية وهى الحفظ بالعناية بدفع (شر ما قضيت)  
لالتجائنا اليك (انك تقضى) بما شئت (ولا يقضى عليك) لانك  
المالك الواحد لا شريك لك فى الملك فنطلب موالاتك (انه لا ينزل  
من واليت) لعزتك وسلطان قهرك (ولا يعز من عاديك) ذلك  
بأن الله مولى الذين آمنوا وأن الكافرين لا مولى لهم ومن يهن الله  
فانه من مكرم (تباركت) تقديست وتزهت فهى صفة خاصة  
لا تستعمل الا لله (ربنا) أى ياسيدنا وما لكنا ومعبودنا ومصلحنا  
وقال ايضا وى تبارك الله تعالى شأنه فى قدرته وحكمته فهو معنى  
(وعاليك) ووجه تقديم تباركت الاحتصاص به سبحانه  
(وصلى الله على) النبي (سيدنا محمد وآله) وصحبه (وسلم) لما روينا  
(ومن لم يحسن) دعاء (القنوت) المتقدم قال الفقيه أبو الليث رحمه  
الله تعالى (يقول اللهم اغفرلى) ويكررها (ثلاث مرات أو)  
يقول (ربما آتانا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة وقمنا عذاب  
النار) قل فى التنجيس وهو اخيار مشايخنا (أو) يقول (يارب  
يارب يارب) ثلاثاً ذكره الصدر الشهيد فهذه ثلاثة أقوال مختارة  
(و'د' اقتدى بمن يقتد فى الفجر) كشافعى (قام معه فى) حال

انا نستعينك الخ (قال أبو يوسف رحمه الله يتابعونه ويقرؤنه معه)  
 أيضا (وقال محمد لا يتابعونه) فيه ولا في القنوت الذي هو اللهم  
 انا نستعينك ونستغفرك (ولكن يؤمنون) على دعائه (والدعاء)  
 قال طائفة من المشايخ انه لا توفيت فيه والاولى أن يقرأ بعد المتقدم  
 قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما قال علمني رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم كلمات أقولن في الوتر وفي لفظ في قنوت الوتر ورواه  
 الحاكم وقال فيه اذ رفعت رأسي ولم يبق الا السجود اللهم اهدني  
 فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك لي فيما  
 أعطيت وقني شر ما قضيت انك تقضي ولا يقضي عليك وانه  
 لا يذل من واليت تباركت وتعاليت وحسنه الترمذي وزاد  
 البيهقي بعد واليت ولا يعز من عاديت وزاد النسائي بعد  
 وتعاليت وصلى الله على سيدنا محمد فهو كما ترى بصيغة الافراد فيه وفي  
 المروى عنه صلى الله عليه وسلم حال دعائه في قنوت الفجر لما كان  
 يفعله قال الكمال بن الهمام لكنهم أي المتأخرين لقنوه من حديث  
 في حق الامام عام لا يخص القنوت فقالوه بنون الجمع أي اللهم اهدنا  
 وعافنا وتولنا الى آخره انتهى قلت ومنهم صاحب الدرر والغرر  
 والبرهان والدعاء الذي قالوه (هو هذا اللهم اهدنا) ورواية الحسن  
 اهدني كما نهىنا عليهم اصل الهداية الرسالة والبيان كقوله تعالى  
 وانك لتهدي الى صراط مستقيم فأما قوله تعالى انك لا تهدي من  
 أحببت ولكن الله يهدي من يشاء فهي من الله تعالى التوفيق  
 والارشاد فطلب المؤمنين مع كونهم مهتدين بمعنى طلب التثبيت  
 عليها أو بمعنى المزيد منها (بفضلك) لا بوجوب عليك وهذه الزيادة  
 ليست في قنوت الحسن اللهم اهدني (فيمن هديت) أي مع من



وإذا اقتدى بثلاثة بواحد حلت فيه وإذا اقتدى بأربعة بواحد كره  
 انفراداً (ووصلاته) أي الوتر (مع الجماعة) في رمضان أفضل من أدائه  
 منفرداً (آخر الأسفل في ختيار قاضي خان قال) قاضي خان رحمه الله  
 (هو الصحيح) لأنه لما جازت الجماعة كانت أفضل ولائاً عمر  
 رضي الله عنه كان يؤتمهم في الوتر (وصح غيره) أي غير قاضي خان  
 (خلافه) قال في النهاية بعد حكيمة هذا واختار علماؤنا أن يوتر في منزله  
 لا بجماعة لعدم اجتماع الصحابة على الوتر بجماعة في رمضان لأن  
 عمر رضي الله تعالى عنه كان يؤتمهم فيه وأبي بن كعب كان لا يؤتمهم  
 وفي الخبر ليرهاب ما يفيد أن قول قاضي خان أرحح لأنه صلى الله  
 عليه وسلم أوتر بهم فيه بمبشرين عذر الترتب وهو خشيعة أن يكسب  
 عايناً في رمضان وكذا الخلفاء الراشدون صلوه بالجماعة ومن  
 تأخر عن الجماعة فيه أحب صلواته آخر الليل والجماعة إذ ذاك متعذرة  
 فلا يلد على أن الأفضل فيه ترك الجماعة أوّل الليل انتهى وإذا  
 صلى الوتر قبل النوم ثم سجد لا يعيد الوتر لقوله صلى الله عليه وسلم  
 لا وتران في ليلة

«نفس في» ما في النوازل «عمر النوافل دون السنن لا في  
 النفل أعظم من كل تسعة نافلة ولا عكس والسفل لغة زيادة وفي  
 الشرع فعل ما ليس بفرض ولا واجب ولا مسمون من العبادة  
 والسنن لغة مطلق الطريقة مرضية أو غير مرضية وفي الشريعة  
 خبرية مسموكة في ما من غيراته فرض ولا واجب وقيل القاضي  
 أبو زيد رحمه الله هو الذي مرع بجرته ما يمكن في الفرض لأن  
 العبد وإن علمت رتبته لا ينبغي أن يتغير رتبته في حق السنن  
 قبل ما كتوبه مرع لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعن

(قنوته ساكتا في الاظهر) لوجوب متابعتة في القيام ولكن  
عندهما يقوم ساكتا وقال أبو يوسف يقرؤه معه لانه تبع للامام  
والقنوت مجتهد فيه فصارت تكبيرات العيدين والقنوت في الوتر  
بعد الركوع (ويرسل يديه في جنبه) لانه ذكر ليس مسنونها  
(واذا نسي القنوت في) الثالثة (الوتر وتذكره في الركوع أو) في (الرفع  
منه) أي من الركوع (لا يقنت) على الصحيح (لا في الركوع الذي  
تذكره فيه ولا بعد الرفع منه ويسجد للسهو) ولو قنت بعد رفع  
رأسه من الركوع لا يعيد الركوع ويسجد للسهو وال القنوت  
عن محله الاصل (وتأخيره الواجب) (ولو ركع الامام قبل فراغ  
المقنتى من قراءة القنوت أو قبل شروعه فيه وخاف فوت  
الركوع) مع الامام (تابع امامه) لان اشتغاله بذلك يفوت واجب  
المتابعة فكون أولى وان لم يخف فوت المشاركة في الركوع يقنت  
جميعا بين الواجبين (ولو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان أمكنه  
مشاركة الامام في الركوع) لجمعه بين الواجبين بحسب الامكان  
(وان كان لا) يمكنه المشاركة (تابعه) لان متابعتة أولى  
(ولو أدرك الامام في ركوع الثالثة من الوتر كان مدركا للقنوت)  
حكما (فلا يأتي به فيما سبق به) كما لو قنت المسبوق معه في الثالثة  
أجمعوا أنه لا يقنت مرة أخرى فيما يقضيه لانه غير مشروع وعن  
أبي الفضل تسويته بالشاك وسيأتي في سجود السهو (يوثر الجماعة)  
استحبابا (في رمضان فقط) عليه اجماع المسلمين لانه نفل من وجه  
والجماعة في النفل في غير التراويح مكروهة فلا احتياط تركها في الوتر  
خارج رمضان وعن شمس الائمة أن هذا فيما كان على سبيل  
التداعي أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يصح

أبو أرب الأنصاري عن ذلك فقال ان أبواب السماء تنفتح في هذه الساعة فأحب أن يصعد لي في تلك الساعة خير قلت أفى كلهن قراءة قل نعم قلت أي فصل بينهما بسلام قل لا ولقوله صلى الله عليه وسلم ما من عبد مسلم يصلي في كل يوم بنتي عشرة ركعة تطوعا من غير الفريضة الا بنى الله بيتا في الجنة رواه مسلم زاد الترمذي والنسائي أربعة اقبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل صلاة الغداة (و) منها أربع (قبل الجمعة) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يركع قبل الجمعة أربع لا يفصل في شيء منهن (و) منها أربع (بعدها) لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الجمعة أربع ركعات يسلم في آخرهن فذا قيدنا بد في الرباعيات فقلنا (بتسليمية) لتعلقه بقوله وأربع وقال الربيعي حتى لو صلاها بتسليميتين لا يعتد بها عن السنة انتهى ولعله بدون عذر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فان عجل بك شيء فصل ركعتين في المسحود وركعتين اذا رجعت رواه الجماعة الا البخاري والتميمي استحب من تسنن مرة فمرة بقوله (ونذرب) أي استحب (أربع) ركعات (قبل) صلاة (العصر) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر لم تمسه النار وورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتين وورد أربعاً فلذا اخبره القدوري بينهما (و) نذرب أربع قبل العشاء لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه السلام كان يصلي من العشاء أربعاً ثم يصلي بعدها أربعاً ثم يصطبح (و) نذرب أربع بعده أي بعد العشاء لما روينا ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر أربعاً كان كائماً به وحد

في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطيعني في ترك ما كتب عليه  
 والسنة مندوبة ومؤكدة <sup>من المؤكدة بقوله</sup> (سن سنة مؤكدة)  
 منها (ركعتان قبل صلاة الفجر) وهي أقوى السنن حتى روى  
 الحسن عن أبي خنيفة رضى الله تعالى عنهما قاعدا من غير عذر  
 لا يجوز روى المرعسياني عن أبي خنيفة رضى الله عنهما واجبة وقال  
 صلى الله عليه وسلم لا تدعوهما وان طردتكم الخيل وقال صلى الله  
 عليه وسلم ركعتا الفجر أحب إلى من الدنيا وما فيها وفي لفظ  
 خير من الدنيا وما فيها ثم اختلف في الأفضل بعد سنة الفجر قال  
 الحلواني ركعتا المغرب ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي  
 قبل الظهر ثم التي قبل العصر ثم التي قبل العشاء وقيل التي بعد  
 العشاء والتي قبل الظهر وبعد وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي  
 قبل الظهر أكد قال الحسن وهو الأصح وقد ابتدأ في المبسوط بها  
 (و) منها (ركعتان بعد الظهر) ويندب أن يضم اليهما ركعتين  
 قصير أربعين (و) منها ركعتان (بعد المغرب) ويستحب أن يطيل  
 القراءة في سنة المغرب لأنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الأولى  
<sup>وما لم تنزل</sup> وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كذا في الجوهرة  
 وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب  
 ركعتين قبل أن ينطق مع أحد يقرأ في الأولى بالحمد وقل يا أيها  
 الكافرون وفي الركعة الثانية بالحمد وقل هو الله أحد خرج من  
 ذنوبه كما يخرج الحية من سلقها (و) منها ركعتان (بعد العشاء)  
 وأربع قبل الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم من ترك الأربع قبل  
 الظهر لم تله شفاعة كذا في الاختيار وقال في البرهان كان صلى الله  
 عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس فسأله

سنة رابعة المؤكدة) وهي التي قبل الظهر والجمعة وبعدها  
 (عني قراءة) (الشمس) فيقف على قوله وأشهد أن محمدا عبده  
 ورسوله وإذا أتته في الآخر يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله) إذا قدم يستغفر الثاني من ارباعية المؤكدة (لا يأتي في) ابتداء  
 (الرباعية) (لا تستغفر) كما في فتح الغدير وهو الاصح كما في شرح  
 المسية لانها لا تأكلها أشتبهت الفرائض فلا تبطل شفعته ولا خيار  
 الخيرة ولا يلزمه كمال المهر بالانتقال الى الشفع الثاني منها لعدم صحة  
 اخذة بدخولها في الشفع الاول ثم أتم الأربع كما في صلاة الظهر  
 (بخلاف) (الرابعات) (المندوبة) فبستغفر ويتعوذ ويصلي على  
 النبي صلى الله عليه وسلم في ابتداء كل شفع منها وقال في شرح المنية  
 مسألة الاستفتاح ونحوه ليست سرية عن المتقدمين من الائمة  
 وانما هي اختيار بعض المتأخرين (واذا صلى نافلة أكثر من ركعتين)  
 كاربعة فأتمها (ولم يجلس الا في آخرها) فلتعيا سادها وبه قال  
 زفر وهو رواية عن محمد وفي الاستحسان لا يفسد وهو قوله (صح)  
 بقوله استحسانا لا يصار صلاة واحدة إلا ان التطوع كما ستر  
 ركعتين من أربع يصار فيها بفرض جوس آخرها لانها  
 صارت من ذوات الأربع ويجهز ترتب تعود على اركعتين ساهيا  
 بالسجود ويجب العود اليه بتذكره بعد القيام ما لم يسجد كذا في الفتح  
 وردى مسلم أنه صلى الله عليه وسلم صلى تسع ركعات لم يجلس  
 الا في الثالثة ثم مضى فصلى التاسعة وإذا لم يقعد الا على الثالثة  
 وسلم اختلف في صحتها وصحح الفساد في الخلاصة (وكذا زيادة على  
 أربع بتسليمية في نقل) (النهاري) (زيادة) (على ثمان ايلا) بتسليمية  
 واحدة لا بد صلى الله عليه وسلم لم يزد عليه وهذا اختيار أكثر

من ليلته ومن صلاه<sup>١</sup> بعد العشاء كان كمثلهم من ليلة القدر  
(و) ندب (ست) ركعات (بأحد المغرب) لقوله صلى الله عليه وسلم  
من صلى بعد المغرب ست ركعات كتب من الأوابين وتلاقوه  
تعالى انه كان للأوابين غفورا والأواب هو الذي اذا ذنب ذنبا  
بادر الى التوبة وعن أبي هريرة رضى الله عنه أنه عليه السلام قال  
من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يتكلم فيما بينهما بسوء عدل له  
عبادة ثنتي عشرة سنة وعن عائشة رضى الله عنها أنه عليه  
الصلاة والسلام قال من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له  
بيتا في الجنة وعن ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه السلام قال  
من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يكلم أحدا رفعت له  
في عليين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهو خير له  
من قيام نصف ليلة وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وسلم من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها  
ذنوب خمسين سنة وعن عمار بن ياسر رضى الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات  
غفرت ذنوبه وان كانت مثل زبد البحر انتهى ولم يقيد فيه بكونها قبل  
التكلم وفي التجنيس الست بثلاث تسليمات وذكر الغزنوي أنها  
بتسليمتين وفي الدرر بتسليمة واحدة وقد عطفنا المندوبات على  
المؤكدات كما في الكثر وغيره من المعترات وظاهره المغيرة  
فتسكون الست في المغرب غير الركعتين المؤكدين وكذا في الأربع  
بعد الظهر وقيل بها لما في الدراية أنه عليه السلام قال من حافظ  
على أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعد ها حرمه الله على النار  
ومثله في الاختيار (ويقصر) المتنفل (في الجلوس الا قول من)

الرَّكُوعُ وَالسُّجُودُ

\* (فصل في تحية المسجد وصلاة الضحى واحياء الليالي وغيرها  
 سن تحية المسجد ركعتين) يصلحهما في غير وقت مكروه (قبل  
 الجلوس) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا دخل أحدكم المسجد  
 فلا يجلس حتى يركع ركعتين (وأداء الفرض ينوب عنها) قاله  
 الزيلعي (و) كذا (كل صلاة أذاها) أى فعلها (عند الدخول  
 بلانية التحية) لانها لتعظيمه وحرمة وقد حصل ذلك بما صلاه  
 ولا تقوت بالجلوس عندنا وان كان الافضل فعلها قبله واذا تكرّر  
 دخوله يكفيه ركعتان في اليوم وندب أن يقول عند دخوله المسجد  
 اللهم افتح لي أبواب رحمتك وعند خروجه اللهم انى أسألك من  
 فضلك لأمر النبي صلى الله عليه وسلم به (وندب ركعتان بعد  
 الوضوء قبل جفافته) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من مسلم يتوضأ  
 فيحسن وضوءه ثم يقوم فيصلى ركعتين يقبل عليهما بقلبه  
 الا وجبت له الجنة رواه مسلم (و) ندب صلاة الضحى على الراجح وهى  
 (أربع) ركعات لما رويناه قريبا عن عائشة رضى الله عنها أنه  
 عليه السلام كان يصلى الضحى أربع ركعات ويزيد ما شاء  
 فلذا قلنا ندب أربع (فصاعداً في) وقت (الضحى) وابتدأه من  
 ارتفاع الشمس الى قبيل زوالها فيزيد على الاربع الى اثنتى عشرة  
 ركعة لما روى الطبراني في الكبير عن أبى الدرداء قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى ركعتين لم يكتب من الغافلين  
 ومن صلى أربعاً كتب من العابدين ومن صلى ستاً كفى ذلك اليوم  
 ومن صلى ثمانياً كتبه الله تعالى من القانتين ومن صلى اثنتى عشرة  
 ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة (وندب صلاة الليل) خصوصاً آخره

المشايخ وفي المعراج والاصح أنه لا يكره لما فيه من  
وكذا يصح السرخصي عدد كراهة الزيادة عليها لما في  
عن عائشة رضي الله عنها كان صلى الله عليه وسلم يصلي  
عنبرة ركعة ثم يصلي اذا سمع النداء بالصبح ركعتين  
العنبر نفلا أي والثلاث وترا كفي البرهان (والافضل  
الليل والنهار) (رباع عند) الامام الاعظم (أبي حنيفة)  
النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي بالليل أربع ركا  
عن حسن بن وطوهم ثم يصلي أربعاً لا تسئل عن ح  
وكان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربعاً ولا يفص  
وثبت موافقته صلى الله عليه وسلم على الار  
(وعندهما) أي أبي يوسف ومحمد (الافضل) في النهار  
و (في الليل منى منى) قال في الدراية وفي العيور  
بقولهما (يفتى) اتباعاً للحديث وهو قوله عايه الص  
صلاة الليل مثني مثني (وصلاة الليل) خصوصاً في  
منه (أفضل من صلاة النهار) لانه أشق على النفس  
تجافي جنوبهم عن المضاجع (وطول القيام) في  
أونها را (أحب من كثرة السجود) لقوله صلى الله عايه  
الصلاة طول القنوت أي القيام ولان القراءة تكبر  
ويكثر الركوع والسجود يكثر النسيب والفراة أفه  
في المجتبى عن محمد خلافة وهو أن كثرة الركوع وال  
وفضل أبو يوسف رحمه الله تعالى فقال اذا كان له و  
بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات  
القيام أفضل لان القيام في الاول لا يختلف ويضم



له حاجة الى الله تعالى أو الى احد من بنى آدم فايتموضأ وليحسن  
الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليش على الله وليصل على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله الحليم الكريم سبحان الله رب  
العرش العظيم الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك  
وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع لي  
ذنبا الا عفرتني ولاهما الا فرجتني ولا حاجة لك فيها رضى الا قضيتها  
يا أرحم الراحمين ومن دعائه اللهم اني أسألك وأنوجه اليك بنبيك  
محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وسلم يا محمد اني توجهت بك الى ربك  
في حاجتي هذه لتتقضي لي اللهم شفيعه في (وندب احياء ليل الى العشر  
الاخير من رمضان) لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل العشر الاخير من رمضان احياء  
الليل وأيقظ أهله وشد المنزر والقصد منه احياء ليلة القدر فان  
العمل فيها خير من العمل في ألف شهر خالية منها وروى أحمد من قام  
ليلة القدر ايمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ومات آخر وقال  
صلى الله عليه وسلم تحرروا ليلة القدر في العشر الاواخر من رمضان  
متفق عليه وقال ابن مسعود رضي الله عنه هي في كل السنة وبه  
قال الامام الاعظم في المسهور عند اعيانها وروى في السنة وقد تكون  
في رمضان وقد تكون في غيره قوله قاضي خان وفي المبسوط ان  
المذهب عند أبي حنيفة أنها تكون في رمضان لكن تتقدم وتتأخر  
وعندهما لا تقدم ولا تتأخر (وندب احياء ليلتي العيدين)  
الطهروا الانبيى لحدب من احياء ليلة العيدين احياء الله قلبه يوم  
تموت القلوب ويستحب الاكثار من الاستغفار بالاسحار وسيد  
الاستغفار اللهم أنت ربى لا اله الا أنت خلقتنى وأنا عبدك وأنا اعلى

كما ذكرناه وأقل ما ينبغي أن يتنفل بالليل ثمانى ركعات كذا  
 فى الجوهره وفضلها لا يحصر قال تعالى فلا تعلم نفس ما أخفى لهم من  
 قرة أعين وفى صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم  
 بصلاة الليل فانها دأب الصالحين قبلكم وقربة الى ربكم ومكفرة  
 للسيئات ومنهاة عن الاثم (و) ندب (صلاة الاستخارة) وقد  
 أفصح السنة عن بيانها قال جابر رضى الله عنه كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة فى الامور كلها كما يعلمنا السورة  
 من القرآن يقول اذ همم أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير  
 الفريضة ثم ليقل اللهم انى أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك  
 وأسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم  
 وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم أن هذا الامر خير لى فى دينى  
 ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وآجله فاقدره لى  
 ويسره لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم أن هذا الامر شر لى فى دينى  
 ومعاشى وعاقبة امرى أو قال عاجل امرى وآجله فاصرفه عنى  
 واصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى  
 حاجته رواد الجماعة الامسلا وينبغي أن يجمع بين الروایتين فيقول  
 وعاقبة امرى وعاجله وآجله والاستخارة فى الحج والجهاد وجميع  
 أبواب الخير تخل على تعيين الوقت لانفس الفعل واذا استخار بمضى  
 لما ينشرح له صدره وينبغي أن يكررها سبع مرات لما روى عن  
 أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أنس اذا هممت  
 بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انطو الى الذى يسبق الى  
 قلبك فان الخير فيه (و) ندب (صلاة الحاجة) وهى ركعتان عن  
 عبد الله بن أبى أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت

جماعة كفي احياء ليلتي العيدين وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله رواه مسلم (ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي) المتقدم ذكرها (في المساجد) وغيرها لانه لم يفعله النبي صلى الله عليه وسلم ولا الصحابة فأنكره أكثر العلماء من أهل الحجاز منهم عطاء وابن أبي مليكة وفقهاء أهل المدينة وأصحاب مالک وغيرهم وقالوا ذلك كله بدعة ولم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه احياء ليلتي العيدين جماعة واختلف علماء الشام في صفة احياء ليلة النصف من شعبان على قولين أحدهما انه استحب احياءها بجماعة في المسجد طائفة من أعيان التابعين كخالد بن معدان ولقمان بن عامر ووافقهم اسحاق ابن راهوية والقول الثاني أنه يكره الاجتماع لها في المساجد للصلاة وهذا قول الاوزاعي امام أهل الشام وفقههم وعالمهم

\* (فصل في صلاة النفل جالسا) (في الصلاة على الدابة) وصلاة الماشي (يجوز النفل) انما عبر به ليشمل السنن المؤكدة وغيرها فتصح اذا صلاها رقة عدم الاعتماد على القيام) وقد حكي فيه اجماع العلماء وعلى غير المعتمد يقال الاسنة العجبر لما قيل بوجودها وقوة تأكد ها والالتزام على غير الصحيح لان الاصح جوارها قاعدا من غير عذر فلا يستثنى من جواز النفل جالسا بلا عذر شئ على الصحيح لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد الوتر قاعدا او كان يجلس في عامة صلاته بالليل تخفيفا وفي رواية عن عائشة رضي الله عنها فلما أراد أن يركع قام فقرأ آيات ثم ركع وسجد وعاد الى القعود وقال في معراج الداراية وهو المستحب في كل تطوع بصليته قاعدا

هذه ووعده ما استطعت أعوذ بك من شر ما صنعت ابوء لك  
 محنتك على و ابوء بذنبي فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب الا أنت والمدعاء  
 بها مستجاب (و) ندب احياء (ليالي عشر ذي الحجة) لقوله صلى الله  
 عليه وسلم ما من أيام أحب الى الله تعالى أن يتعبد فيها من عشر  
 ذي الحجة يعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها  
 بيام ليلة القدر وقال صلى الله عليه وسلم صوم يوم عرفة يكفر  
 سنتين ماضية ومستقبلة وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة ماضية  
 (و) ندب احياء (ليلة النصف من شعبان) لأنها تكفر ذنوب  
 سنة وليلة الجمعة تكفر ذنوب الاسبوع وليلة القدر تكفر ذنوب  
 عمر ولا نها تقدر فيها الارزاق والآجال والاعناء والافقار  
 الاعزاز والاذلال والاحياء والامانة وعدد الحاج وفيها يسبح الله  
 الى الخیر سبعاً وخمس ليال لا يرد فيهن الدعاء ليلة الجمعة وأول ليلة  
 ن رجب وليلة النصف من شعبان وليلتا العيدين وقال صلى الله  
 عليه وسلم اذا كان ليلة النصف من شعبان فقوموا ليلها  
 صوموا نهارها فان الله تعالى ينزل فيها الغروب الشمس الى السماء  
 قول ألا مستغفر فأغفر له ألا مسترزق فأرزقه حتى يطلع الفجر  
 قال صلى الله عليه وسلم من أحيا الليالي الخمس وجبت له الجنة  
 ليلة التروية وليلة عرفة وليلة النحر وليلة الفطر وليلة النصف من  
 شعبان وقال صلى الله عليه وسلم من قام ليلة النصف من شعبان  
 ليلتي العيدين لم يميت قلبه يوم تموت القلوب ومعنى القيام أن  
 كونه مشغولاً معظم الليل بطاعة وقيل بساعة منه يقرأ أو يستمع  
 قرآن أو الحديث أو يسبح أو يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم  
 عن ابن عباس بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة الصبح

على الأصح لأن لبقاء أسهل من التبدل والتأوه جالساً لا يكبره  
 فلهذا أولى وكل صلى الله عليه وسلم في تخليطه ثم ينقل من  
 مقام إلى المقعد ومن المقعد إلى القيام روي عنه رضي الله  
 عنهم (ويفعل) أي حازه لتفعل بل يثبت له (راكباً خارج المصرا)  
 يعني خارج المصرا لينتقل خارج بقية والاحية بمحل إذا دخله  
 مسافر قصر الفرض وسواء كان مسافراً أو خرج للحاجة في بعض  
 المواضع على الأصح وقيل إذا خرج قدر ميل وقيل إذا خرج قدر  
 فرسخين جاز له والأفلاو عن أبي يوسف حوزها في المصرا أيضاً عن  
 أبيه مومياً في أي جهة ويفعل المصرا حيث توجهت (بد  
 أدته مكر الحاجة ويثبت له من أيت فيها معرفة في ظاهر  
 الرواية تقول جابر رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي  
 التوفل على راحلته في كل وجه يرمى إيماءً واجكته يخفض  
 السجدين من الركعتين ورواها ابن جابر في صحبه ورواها رجليه  
 أو ضرب دابته بلا بأس به لا يمنع تشبهاً كبيراً وبني برونه) على  
 ماضي إذا يحصل منه عمل كثير كما أن في رجليه فتخدر لأن  
 حرمة حرمة محذور ركعتين أو ركعة واحدة برونه وهو كونه  
 أيت بهما ركعة واحدة يفرق بين حوزته وعدمه  
 المريض بالكوع والسجود في ركعتين مومياً لأن إجماع المريد  
 لا سيما ولما لعدم قدرته عليهما فلذا (لا) يجوز له البناء بعد  
 ركوعه على ماضي من حالته إذا لا في ظاهر الرواية عنهم لأن  
 انتدحه على رأسه يستعمل جميع سريره وفي الركعتين يفرق  
 سريره لاستقبال وقته لذلك رويته وحققة الركوع  
 والسجود (و) يجوز لأبيه على دابة ولو كان المواقف أربعة

موافقة للسنة ولولم يقرأ حين استوى قائما وركع وسجد أجزاءه  
ولولم يستوقا ثم وركع لا يحرزته لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا  
قاعدا كما في التجنيس و(لكن له) أى للتفعل جالسا (نصف أجر  
القائم) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى قائما فهو أفضل ومن صلى  
قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى نائما فله نصف أجر القاعد  
(الا) أنهم قالوا هذا في حق القادر أما العاجز (من عذر) فصلاته  
بالإيماء أفضل من صلاة القائم الراكع الساجد لانه جهد المقل  
والاجماع منعقد على أن صلاة القاعد بعذر مساوية لصلاة القائم  
في الاجر كذا في الدراية قلت بل هو أرق منه لانه أيضا جهد المقل  
ونية المرء خير من عمله (ويقعد) المتفعل جالسا (كالمشهد)  
إذا لم يكن به عذر فيفترش رجله اليسرى ويجلس عليها وينصب  
يمينه (في المختار) وعليه الفتوى ولكن ذكر شيخ الاسلام  
الأفضل له أن يقعد في موضع القيام محتبيا لان عامة صلاة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر عمره كان محتبيا أى في النفل  
ولان المحتبي أكثر توجها لاعضائه القبلة لتوجه الساقين كالقيام  
عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى يقعد كيف شاء لانه لما جازله تركه  
أصل القيام فتركه صفة القعود أولى وأما المريض فلا يتقيد بصفة  
جلوسه بشئ (وجازا تمامه) أى إتمام القادر نقله (قاعدا) سواء كان  
في الاولى أو الثانية (بعد افتتاحه قائما) عند أبي خنيفة رحمه الله  
لان القيام ليس ركنا في النفل فجاز تركه وعندهما لا يجوز لان  
الشروع ملزم فأشبهه النذر ولا يبي خنيفة أن نذر ملزم صلاة  
مطلقة وهي الكاملة بالقيام مع جميع الأركان والشروع لا يلزم  
الأصيانة النفل وهي لا توجب القيام فيتمه جالسا بلا كراهة

الاعادة برؤال العذر والمريض الذي يحصل له بالتزول والركوب  
زيادة مرض أو بطناء براء يجوز له الايماء بالفرض على الدابة واقفة  
مستقبل القبلة ان أمكن والا فلا وكذا الطين المكان وان وجد  
المعاجز عن الركوب معينا فهي مسئلة القادر بقدره الغير عاجز  
عنده خلافاً لهما كالمرأة ذالم تقدر على التزول الا بمحرم أو زوج  
ومعادل زوجته أو محرمه اذ الم يقم ولده محله كالمرأة (والصلاة  
في الحمل وهو على الدابة كالصلاة عليها) في الحكم الذي علمته  
(سواء كانت سائرة أو واقفة ولو) أوقفها (وجعل تحت الحمل  
خشباً) أو نحوها (حتى يبق قراره) أي الحمل (الى الارض) بواسطة  
ما جعل تحتها (كان) أي صار الحمل بمنزلة الارض فتصح الفريضة  
فيه قائماً لا قاعداً بالركوع والسجود

\* (فصل في الصلاة في السفينة صلاة الفرض) والواجب (فيها  
وهي جارية) حال كونه (قاعداً بلا عذر) به وهو يقدر على الخروج  
مها (صحبة عند) الامام الاعظم (أبي حنيفة) رحمه الله تعالى  
لأنه يركع ويسجد لا لايماء لأن الغالب في القيام دوران  
الرأس وعيب كونه محققاً لصحة القيام بهما وأخروج أفضل  
ان أمكنه لانه أبعد عن شبهة الخلاف وأمكن لقبه (وقال) أي  
أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى (لا تصح) جالساً (الامن عذر  
وهو لا يهمل) الحديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل  
عن الصلاة في السفينة فقال صل فيها قائماً إلا أن تخاف الغرق  
وقال مثله لجعفر ولأن القيام ركناً فلا يتركه الا بعذر محقق  
وهو مفهوم ودليل الامام أقوى فيتبع لأن ابن سيرين قال صلها  
مع أس في السفينة فعود ولو شئتنا لخرجنا الى الجدة وقال معاهد

المؤكدة وغيرها حتى سنة الفجر (و) روى (عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى أنه ينزل) الركب (لثنة الفجر لانها آكد من غيرها) قال ابن شجاع رحمه الله يجوز أن يكون هذا البيان الاول يعنى أن الاول أن ينزل الركعتي الفجر كذا في العناية وقد من أن هذا على رواية وجوبها (وجاز للتطوع الاتكاء على شيء) كعصا وحائط وخادم (ان تعب) لانه عذر كما جاز أن يقعد (بلا كراهة وان كان) الاتكاء (بغير عذر كره في الاظهر لاساءة الادب) بخلاف القعود بغير عذر بعد القيام كما قدمناه (ولا يمنع صحة الصلاة على الدابة نجاسة) كثيرة (عليها) أى الدابة (ولو كانت) التي تريد على الدرهم (في السرج والركابين على الاصح) وهو قول أكثر مشايخنا للضرورة (ولا تصح صلاة الماشي باجماع) أى اجماع أئمتنا لاختلاف المكان

\* (فصل في صلاة الفرض والواجب على الدابة) والمحمل (لا يصح على الدابة صلاة الفرائض ولا الواجبات كالوتر والمندور) والعيدن (و) لا قضاء (ما شرع فيه نفلا فأفسده ولا صلاة الجنازة و) لا (سجدة) تلاوة قد (تليت آيتها على الارض) (الضرورة) نص عليها في الفرض بقوله تعالى فان خفتهم فربا لا أوركبانوا الواجب ملحق به (كخوف لص على نفسه أو دابة أو يابه لوتزل) ولم تقف له رفقة (و خوف سبع) على نفسه أو دابته (و) وجود مطر و (طين في مكان) يغيب فيه الوجه أو يبلطه أو يئلف ما يبسطه عليه أما مجرد ندوة فلا تبيح ذلك والذي لا دابة له يصلي قائما في الطين بالأيام (وجموح الدابة وعدم وحدان من يركبه) دابته ولو كانت غير جموح (لجزة) بالاتفاق ولا تلزمه



بالتجربة في فروعهم جميعا

• (مصل في الصلاة التراويح) التروية سنة في الأصل  
سميت به لربع ركعات التي آخرها التروية روى الحسن  
عن أبي حنيفة بن عتبة بن قيس (التراويح سنة) كفي الخلاصة وهي  
مؤكدة كفي الاحبار وروى أسد بن عمرو عن أبي يوسف قال  
سألت أبا حنيفة عن التراويح وما فعله عمر رضي الله عنه فقال  
التراويح سنة مؤكدة ولم يتخربها عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه  
مبدع ولم يأمره إلا عن أصل لم يدعه من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وهي سنة عين مؤكدة على الرجل والدة ثم تمت  
سنة يا فعل لنبي صلى الله عليه وسلم وقولك عليه السلام سئلتني  
وسنة الحنفية ارشدين من بعدى وقد واظب عليها عمر وعثمان  
وعلى رضي الله عنهم وقال صلى الله عليه وسلم في حديث افترض  
الله عليكم صيامه وسننت لكم قيامه ونبيه ردة تقول بعض  
الروافض هي سنة الرجال دون النساء وقول بعضهم سنة عمر لأن  
الحديث أنها سنة النبي صلى الله عليه وسلم والجماعة سنة فيها أيضا  
لكي على سنة محمد بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى بها سنة كفاية  
بأنه تروى على سبيل التداخي ولم يجزها غيره سائر الروافض في محرم العذر  
في التروية وهو خشية صلى الله عليه وسلم فتراها علينا وقال  
الصدر النعماني جماعة كفاية فيها حتى لو أقامها البعض  
في المسجد جماعة فبلى أهل الجماعة أقامه منفرد في بيته لا يكون  
أركا للسنة لا يندبر عن أفراد جماعة لا ينفرد في المبسوط  
نوصي انسان في بيته لا يأثم فقد فعله ابن عمر وعروة وسالم والقاسم

صلينا مع جنادة رضي الله عنه في السفينة قعودا ولو شئنا القنبا  
وقال الزاهدي وحديث ابن ثمر وجعفر محمول على الندب فظهر قوة  
دليله لموافقة تابعين ابن سيرين ومجاهد وصحابين أنس وجنادة  
في تتبع قول الامام رحمه الله تعالى (والعذر كدوران الرأس وعدم  
القدرة على الخروج ولا تجوز) أي لا تصح الصلاة (فيها بالايماء)  
لمن يقدر على الركوع والسجود (اتفاقا) لفقد المبيع حقيقة وحكما  
(والمربوطة في لجة البحر) بالمراسي والخيال (و) مع ذلك (يجزئها  
الريح) تحريكا (شديدا) هي (كالسائرة) في الحكم الذي قد علمته  
والخلاف فيه (والا) أي وان لم يحركها شديدا (فكلا واقعة) بالشط  
(على الاصح) الواقعة ذكرها مع حكمها بقوله (ان كانت مربوطة  
بالشط لا تجوز صلاته) فيها (قاعدة) مع قدرته على القيام لاستفاء  
المقتضى للحملة (بالاجماع) على الصحيح وهو احتراز عن قول بعضهم  
انها أيسر على الخلاف (فالصلي) في المربوطة بالشط (قائما) وكان  
شيء من السفينة على قرار الارض صحت الصلاة (بمنزلة الصلاة  
على السرير) (والا) أي وان لم يستقر منها شيء على الارض (فلا تصح)  
? الصلاة فيها (على المختار) كما في المحيط والبدائع لانها حينئذ  
كالدابة وظاهر الهداية والنهاية جواز الصلاة في المربوطة بالشط  
قائما مطلقا أي سواء استقرت بالارض أو لا (الاذا لم يمكنه  
الخروج) بلا صر فيصلي فيها للخرج (و) اذا كانت سائرة (يتوجه  
المصلي فيها الى القبلة) لقدرة على فرض الاستقبال (عند افتتاح  
الصلاة وكلما استدارت) السفينة (عنها) أي القبلة (يتوجه) المصلي  
باستدارتها (اليها) أي القبلة (في خلال الصلاة) وان عجز بمسل  
عن الصلاة (حني) يقدر الى أن (يتبها مستقبلا) ولو ترك الاستقبال

حنيفة رحمه الله ولأن سم التراويح مبدىء عن ذنوب وهم يحبرون  
 في الجئوس بين التسييح والقراءة والصلوة لانه فرادى والسكوت  
 (وسن ختم القرآن فيها) أى لتراويع (مرة في الشهر عني التحميم)  
 وهو قول الأكثر رواه الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يقرأ في كل  
 ركعة عشر آيات أو نحوها وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يختم  
 في رمضان إحدى وستين حنطة في كل يوم حنطة وفي كل ليلة حنطة  
 وفي كل التراويح حنطة وصى بالتراوى في ركعتين وصى الفجر  
 بوضوء العشاء أربعين سنة وإن مل به أن يختم القرآن في ليله  
 (القوم قرأ بقدر ما لا يؤدى الى تغييرهم في الغمار) لأن الفصل  
 في زمانه ما لا يؤدى الى تغيير الحنطة كذا في الاحتيار وفي الخط  
 الفصل في زمانه أن يقرأ بما لا يؤدى الى تغيير لقوم عن الجماعة لأن  
 تكثير القوم أفضل من تضويل القراءة وبه يقتضى وقال إراهدى  
 يقرأ كما في المغرب أى بقصار المفصل بعد الفاتحة ويكره الاقتصار  
 على ما دون ثلاث آيات أو آية طويلة بعد الفاتحة لترتّب الواجب  
 (ولا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في كل تشهد منها)  
 لأنها سنة مؤكدة عند من فرض على قول بعض المحققين فلا يصح  
 بدونها ويجذر من الهدم وتره وتره يعسر لاركان  
 وغيرها كما يفعل من لا خشية له (ولو مل القوم) بذلك (على اختيار)  
 لأنه عين الكل منهم فلا يلفظ اليهم فيه (و) كذا (لا يترك  
 الشاء) في فتاح كل شفع (أو) كذا (تسبيح الركوع والسجود)  
 لا يترك لاقتراضه عند البعض وأكبره سببته عندنا (ولا يأتى)  
 الإمام (بالدعاء) عند السلام (إن مل القوم) به ولا يترك بالمرّة  
 فبدعو بما قصر تحصيله لاسية (ولا تقضى التراويح) أصلا

وابراهيم ونافع فدلّ فعل هؤلاء أن الجماعة في المسجد سنة على سبيل الكفاية اذ لا ينظر بابق عمر ومن تبعه ترك السنة انتهى وان صلاها بجماعة في بيته فالصحيح أنه نال احدى الفضيلتين فان الاداء في المسجد له فضيلة ليس للاداء في البيت ذلك وكذا الحكم في الفرائض (ووقتها) ما (بعد صلاة العشاء) على الصحيح الى طلوع الفجر (و) لتبعتها للعشاء (يصح تقديم الوتر على التراويح وتأخيرها عنها) وهو أفضل حتى لو تبين فساد العشاء دون التراويح والوتر أعادوا العشاء ثم التراويح دون الوتر عند أبي حنيفة لوقوعها نافلة مطلقة بوقوعها في غير محلها هو الصحيح وقال جماعة من أصحابنا منهم اسماعيل الراهد ان الليل كله وقت لها قبل العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لانها قيام الليل (ويستحب تأخير التراويح الى قبيل (ثلث الليل أو) قبيل (نصفه) واختلفوا في أدائها بعد النصف فقال بعضهم يكره لانها تتبع للعشاء فصارت كسنة العشاء (و) قال بعضهم (لا يكره تأخيرها الى ما بعده) أي ما بعد نصف الليل (على الصحيح) لان أفضل صلاة الليل آخره في حد ذاتها ولكن الاحب أن لا يؤخر التراويح اليه خشية انقوات (وهي عشرون ركعة) باجماع الصحابة رضي الله عنهم (بعشر تسليمات) كما هو المتوارث يسلم على رأس كل ركعتين فاذا وصلها وجلس على كل شفع فالاصح أنه ان تعمد ذلك كره وصحت وأجزأته عن كلها واذا لم يجلس الا في آخر أربع نابت عن تسليمه فتكون بمنزلة ركعتين في الصحيح (ويستحب الجلوس بعد) صلاة (كل أربع) ركعات (بقدرها وكذا) يستحب الجلوس بقدرها (بين الترويحة الخامسة والوتر) لانه المتوارث عن السلف وهكذا روى عن أبي

روا جعل ظهره الى وجه امامه لا يصح) اقتداء وتصرح بماء لم  
 اتر من السابق لا يصح الاحتكم وذلك للتقدم على امامه ووضح  
 انه اقتداء لمن كان خارجا امامه في أى في جوفها سو كان معه  
 جماعة فيها أو لم يكن (والباب مفتوح) لانه كقيامه في الخراب  
 في غيرها من المسجد ولقيد بفتح الباب اتفاقا فاذا سمع التبليغ  
 والباب مغلق لا مخرج من صحة الاقتداء كما تقدم (وان تحلقوا حولها  
 والامام) يصلى (خارجها صح) اقتداء جميعهم (الا) أنه لا يصح  
 (لمن كان أقرب اليها) من امامه وهو (في جهة امامه) لتقدمه على  
 امامه وأما من كان أقرب اليها من امامه وليس في جهته فتدأوه  
 صحيح لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند اتحد الجانب المتوجه  
 اليه كل منهما

(باب صلاة المسافر)\*

من باب اضافة الشيء الى شرطه ويقال أى محله أو انفعلى أى  
 فاعله والسفر في اللغة قطع المسافة وفي الشرع مسافة مقدرة بسير  
 مخصوص بينه بقوله (أقل) مدة (سفر تخير به) أى السفر  
 (الاجزم) وهو ردم قصر صلاة ركعة واحدة واستثناء وعلم أنه  
 الرخصة على قسمين ركعة حتمية وركعة مجازية وتسمى ركعة  
 ترفيه مثل الفطر وأجزاء الكفر بالاكراه والثانية مثل الكره  
 على شرب الخمر وقصر الصلاة في السفر فالاولى العبد مخير بين  
 ارتكاب الرخصة والعمل بالعزيمة فيثاب والثانية لا تغفر له لتعين  
 الفعل فيها الرخصة مستقوت بالعزيمة فلا يتضمن اكمل الصلاة ثوابا  
 لان الثواب في فعل العبد ما عليه ولو بالعزيمة وبين ما هو أيسر  
 منه كلابس الخلف فانه مخير بين ابقائه والمسح وبين قلعه والغسل

(بقواتها) عن وقتها (لا منفردا ولا جماعة) على الأصح لأن القضاء من خصائص الواجبات وإن قضاها كانت نفلا مستحبا لا تراويح وهي سنة الوقت لسنة الصوم في الأصح فن صار أهلا للصلاة في آخر اليوم يسق له التراويح كالحائض إذا طهرت والمسافر والمريض المفطر

\*(باب الصلاة في الكعبة)\*

قد منا من شروط الصلاة استقبال القبلة وهي الكعبة والشرط استقبال جزء من بقعة الكعبة أو هوائها لأن القبلة اسم لبقعة الكعبة المحدودة وهواءها إلى عنان السماء عندنا كفي العناية وليس بناؤها قبلة ولذا حين أزيل البناء صلى الصحابة رضي الله عنهم إلى البقعة ولم ينقل عنهم أنهم اتخذوا ستره فلذا (صح فرض ونفل فيها) أي في داخلها إلى أي جزء منها توجه لقوله تعالى أن طهر آيتي الآية لأن الأمر بالتطهير للصلاة فيه ظاهر في صحتها فيه (وكذا) صح فرض ونفل (فوقها) وإن لم يتخذ مصلحها (ستره) لما ذكرنا (لكونه مكروه) له الصلاة فوقها (لإساءة الأدب باستعلائه عليها) وترك تعظيمها (ومن جعل ظهره إلى غير وجهه أمامه فيها أو فوقها) بأن كان وجهه إلى ظهر أمامه أو إلى جنب أمامه أو ظهره إلى جنب أمامه وظهره إلى ظهر أمامه أو جنبه إلى وجهه أمامه أو جنبه إلى جنب أمامه متوجها إلى غير جهته أو وجهه إلى وجهه أمامه (صح) اقتداءؤه في هذه الصور السبع إلا أنه يكره إذا قابل وجهه وجه أمامه وليس بينهما حائل لما تقدم من كراهته لشبهه عبادة الصور وكل جانب قبلة والتقدم والتأخر إنما يظهر عند اتحاد الجهة وهي مختلفة في جوف الكعبة وقوله

زابا ولا يعتبر أعجل السير وهو سير المريد ولا أيضا السير وهو موسى  
 سبحانه لتي تجرّه. ادواب فان حيرا لامورا وسلفه. وهو هو سائر  
 الابل والاقدام كذا كراه (وفي البحر) يعتبر (اعتدال الرخ) على  
 المقتضى به ودا سارا كبر اليوم به كان ككله وان كانت المسافة  
 دون ما في السهل (في قصر) المسافر (لغرض) العلي (الرباعي)  
 فلا قصر للثنائي والثلاثي ولا للوتر فانه فرض عملي ولا في السن فان  
 كان في حال نزول وقرار وأمن يأتي بالسن وان كان سائرا أو خائما  
 فلا يأتي بها وهو المختار قالت عائشة رضي الله عنها فرضت الصلاة  
 ركعتين ركعتين فزيدت في الحضر وأقرت في السفر لا لمعرب فيها  
 وترها والجمعة لمكانها من الحضة والصبح لطول قراءتها وعندنا  
 يقصر (من نوى السفر ولو كان عاصيا بسفره) كما بق من سيده  
 وقاطع طريق لا لطلاق نص الرخصة (اذا جاور ربوت مقامه)  
 ولو بيوت الاخية من الجانب الذي خرج منه ولو حاذى أحد  
 جانبيه فقط لا يضروه (و) يشترط أن يكون قد (جاور أيضا  
 ما اتصل به) أي بمقامه (من ثمانية) كما يشترط محاوره رضه وهو  
 محمول مديته من موت ومسا كره في حق مصر وكذا للمعرب  
 المتصلة برض المصر ينسقط محاورته في الصحيح (راب) الفصل  
 العناء بمزرعة أو فضاء (قدر غنية) وتقدم أنها من ثمانية خطوة  
 إلى أربع مائة (لا يشترط محاورته) أي الفناء وكذا الواصلة القرية  
 بالفناء لا بأرض لا يشترط محاورته بل محاوره الفناء كذا في  
 قاضي خا ونيخ الله ما في ثمانية وثمانين أو ثلث الجبة والعجيس  
 والمزيد ونصهما يقصر بخروجه عن عمران المصر ولا يلحق فناء المصر  
 بالمصر في حق السفر ويلحق الفناء بالمصر لصحة صلاة الجمعة والفرق

وأما الصلاة في السفر فليست الا ركعتين من الرباعية فاذا اصابهما  
 لم يبق عليه شيء فلا ثواب له في الاكمل أربعا لخالفته المفروض عليه  
 عينا واساءته بتأخير السلام وظنه فرضية الرائدتين ولا ثواب له  
 بالصبر على القتل وعدم شربه الخمر بالا كراه بل يأثم بصبره وتسميته  
 هذه وتسمية القصر في السفر رخصة مجاز لان الرخصة الحقيقية  
 يشبث معها الخيار للعبد بين الاقدام على الرخصة وبين الانيان  
 بالعزيمة كالسبح على الخف كما ذكرناه والفطر في رمضان وسقوط  
 وجوب الجمعة والعيد والاضحية ولا تخيير له بين شرب الخمر مكرها  
 وصبره على قتله ولا بين اكمال الصلاة الرباعية وقصره بالسفر (مسيرة  
 ثلاثة أيام من أقصر أيام السنة) وقدر بالايام دون المراحل  
 والفراسخ وهو الادخ (بسير وسط) نهارا لان الليل ليس محلا للسير  
 بل للاستراحة ولا بد أن يكون السير نهارا (مع الاستراحات) فينزل  
 المسافر فيه للاكل والشرب وقضاء الضرورة والصلاة ولا أكثر  
 النهار حكم كله فاذا خرج قاصدا محلا وبكر في اليوم الاول وسار  
 الى وقت الروال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات بها  
 ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في الثالث  
 وسار الى الروال فبلغ المقصد قل شمس الائمة السرخسي الصحيح  
 أنه مسافر (و) اعتبر السير (الوسط) وهو (سير الابل ومشى  
 الاقدام في البر) يعتبر (في الجبل بما يناسبه) لانه يكون صعودا  
 وهبوطا ومضيقا وعرا فيكون مشى الابل والاقدام فيه دون  
 سيرهما في السهل فاذا قطع بذلك السير معافاة ليست بجيدة من  
 ابتداء اليوم ونزل بعد الروال احتساب به على نحو ما قدمناه يوما  
 فاذا بات وأصبح وفعل كذلك الى ما بعد الروال ثم نزل كان يوما



والحال أنه (بعد القعود الاول) قدر ان تشهد (صحت صلاته) لو حود ان فرض في محله وهو الجالس على الركعتين وتصير الاخرى ان مافله (مع الكراهة) لتأخير الواجب وهو اسلام عن محله ان كان عامداً فان كان ساهياً بسجود السهو (وان) أى وان لم يكن قد جالس قدر ان تشهد على رأس الركعتين الاوليين (فلا تصح) صلاته لترك فرض الجالس في محله واختلاف النفل بالفرض قبل كمله (الا انزوى الاقامة لما قدم للناس) في محل تصح الاقامة فيه لانه صابر مقيم بالية فانقلب فرغبه أربعاً وترتد راحب انقعود الاول لا يفسد وكذا لو قرأ في ركعة لانه أمكنه تداءى فرض القراءة في الاخرين بنية لاقامة (ويزال) المسافر ان يسهل استعمالكم سفره بمضى ثلاثة أيام مسافراً يصر حتى يدخل مصره) يعنى وطنه الاصلى (أو ينوى اقامة نصف شهر ببلد أو قرية) قدره ابن عباس وابن عمر رضى الله عنهم واذا لم يستعملكم سفره أراد الرجوع لوطنه قبل مضى ثلاثة أيام يتم بمجرده الرجوع وان لم يصل لوطنه لم تقض السفر لانه يرتد بخلاف السفر لا يوجد بمجرده البية حتى يسير لانه يعنى ان يصر ان يصر من نصف شهر (أو لم ينو) شيئاً (أو بقى) على ذلك سنتين وهو يصرى خروج في غد أو بعد جمعة لان علقمة بن قيس مكث كذلك بخوارزم سنتين بقصر صلاة (ولا تصح نية الاقامة ببلدين لم يعين المبيت باحدهما وكل واحدة أصل بنفسه) واذا كانت ذبابة كقرية يجب على ساكنها الجمعة تصح الاقامة به حول البيت واذا تصح اذا عين المبيت باحدة من البلدين لان الاقامة تصاب محل المبيت (ولا) تصح نية الاقامة (في مفازة غير أهل الاحبة) لعدم صلاحية

أن الجمعة من مصالح المصروف فناء المصرف ملحق بالمصرف فيما هو من حوائج المصروف وأداء الجمعة منها وقصر الصلاة ليس من حوائج أهل المصرف فلا يلحق فناء المصرف بالمصرف في حق هذا الحكم أى قصر الصلاة (والفناء المكان المعتد لمصالح البلد ككس الدواب ودفن الموتى) والقاء التراب ولا تعتبر البساتين من عمران المدينة وإن كانت متصلة بينها ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة أو بعضها ولا يعتبر سكنى الحفظة والأكرة اتفاقاً (ويشترط لصحة نية السفر ثلاثة أشياء الاستقلال بالحكم) (إلى أن) (البوغو) الثالث (عدم نقصان مدة السفر عن ثلاثة أيام فلا يقصر من لم يجاوز عمران مقامه أو جاوز) (العمران ناويا) (و) لكن (كان صبيها أو تابعاً لم ينو متبوعه السفر) والتابع (كالمرأة مع زوجها) وقد أوفاهما مجمل مهرها وإن لم يوفها لم تكن تبعاً له ولو دخل بها لأنها يجوز لها منعه من الوطء والإخراج للمهر عند أبي حنيفة رحمه الله (والعبد) غير المكاتب فيشمل أم الولد والمدير (مع مولاه والجندى مع أميره) إذا كان يرتزق منه والاجير مع المستأجر والتلميذ مع أستاذه والاسير والمكروه مع من أكرهه على السفر والاعشى مع المتبرع بقوده وإن كان أجيراً فالعبرة لنية الاعشى (أو) كان (ناوياً دون الثلاثة) الأيام لأن ما دونها لا يصير به مسافراً شرعاً (وتعتبر نية الإقامة والسفر من الأصل) كالزوج والمولى والأمير (دون التسع) كالمرأة والعبد والجندى (إن علم) التسع (نية المتبوع في الأصح) فلا يلزمه الإتمام بنية أصل الإقامة حتى يعلم كما في توجه الخطاب الشرعى وعزل الوكيل حتى لو صلى بخالفه قبل علمه صحت في الأصح (والقصر غزمية عندنا) لما قد مناه (فإذا أتمت الرباعية

(وفائتة السفرو) فائتة (الحصر تقضى ركعتين وأربعاً) فيه لف  
ونشر مرتب لأن القضاء بحسب الاداء بخلاف فائتة المريض  
واقوى فإن المريض اذ ارئ يقضى بالركوع والسجود وإذا  
مرض يقضى بالايما فائتة الصحة لسقوط الركوع والسجود  
بالعذر وزومهما بالقدرة حال القضاء (والمعتبر فيه) أى لروم  
الاربع بالحضر والركعتين بالسفر (آخر الوقت) فإن كان فى آخره  
مسافر أصلى ركعتين وان كان مقيماً صلى أربعاً لأنه المعتبر  
فى السببية عند عدم الاداء فيما قبله من الوقت فتلزمه الصلاة  
لو صار أهلاً لها فى آخر الوقت ببلوغه وإسلامه وفاقاة من جنون وإغماء  
وطهر من حيض ونفاس وتسقط بفقد الأهلية فيه بجنون وإغماء  
ممتد ونفاس وحيض (ويبطل الزط الأصلية بمسألة فقط) أى لا يبطل  
بوطن الإقامة ولا بالسفر لأن السعى لا يبطل بما دون بل بما هو مثله  
أو فوقه ولا يشترط تقدم السفر لثبوت الوطن الأصلية إجماعاً  
ولا لوطن الإقامة فى ظاهر الرواية وإن لم يقل أهله بل استحدث أهلاً  
أيضاً لمدة أخرى فلا يبطل وطنه الا قول وكل منهما وطن أصلى له  
(ويبطل وطن الإقامة بمسألة (و) يبطل أيضاً بإنشاء (السفر)  
بعده (و) بالعود بوطن (أصلية) لما ذكرنا (و) الزط الأصلية هو  
الذى ولد فيه) الإنسان (أو تزوج) فيه أو لم يتزوج) ولم يولد فيه  
(و) لكن (قصد التعيش لا الارتحال عنه ووطن الإقامة موضع)  
صالح لها على ما قدمناه وقد (نوى الإقامة فيه نصف شهر فأفوقه)  
وفائدة هذا أنه يتم الصلاة إذا دخله وهو مسافر قبل بطلانه  
(ولم يعتبر المحققون وطن السعى وهو ما) أى موضع (نوى  
الإقامة فيه دون نصف شهر) وكان مسافراً فلا يبطل به وطن

المكان في حقه والاخية جمع خباء بغير همز مثل كساء وأكسية  
بيت من وبر أو صوف والمراد ما هو أعم من ذلك وأما أهل الاخية  
فتصح نيهم الإقامة في الاصح في مفازة (ولا) تصح نية الإقامة  
(لعسكرنا بدار الحرب) ولو حاصروا مصر المخالفة حالهم بالتردد بين  
القرار والفرار (ولا) تصح نية الإقامة لعسكرنا (بدارنا في) حال  
(محاصرة أهل البغى) للتردد كما ذكرنا ولو كانت الشوكة ظاهرة لما  
عليهم (وان اقتدى مسافر بمقيم) يصلي رباعية ولو في التشهد  
الاخير (في الوقت صح) اقتدائه (وأتمها أربعاً) تبعاً لمامه  
واتصال الغير بالسبب الذي هو الوقت ولو خرج الوقت قبل اتمامه  
أو ترك الامام القعود الاول في الصحيح (وبعد) أى بعد خروج  
الوقت (لا يصح) اقتداء المسافر بالمقيم ولو كان احرام المقيم قبل  
خروج الوقت لان فرضه لا يتغير بعد خروجه (وبعكسه) بأن  
اقتدى مقيم بمسافر (صح) الاقتداء (فيهما) أى في الوقت وفيما بعد  
خروجه لانه صلى الله عليه وسلم صلى بأهل مكة وهو مسافر وقال  
أتموا صلاتكم فاقوم سفر وقعوده فرض أقوى من الاول في حق  
المقيم ويتم المقيمون منفردين بقراءة ولا سجود سهو ولا يصح  
الاقتداء بهم (وندب للامام) بعد التسليمتين في الاصح وقبل بعد  
التسليم الاول (أن يقول أتموا صلاتكم فاني مسافر) كما روينا  
وانما كان مندوباً لانه لم يتعين مصر فالحال الامام لجواز السؤال  
قبل الصلاة أو بعد اتمامهم صلاتهم (وينبغي أن يقول) لهم الامام  
(ذلك قبل شروعه في الصلاة) لدفع الاشتباه ابتداءً (ولا يقرأ)  
المؤتم (المقيم فيما يته بعد فراغ امامه المسافر في الاصح) لانه أدركه  
مع الامام أول صلاته وفرض القراءة قد تأدى بخلاف المسبوق

أخفض من ركوعك (فان لم يخفضه) أى الائمة للعبادة (عنه) أى  
عن الائمة للركوع بأن جعلهما على حد سواء (لا تصح) صلاته  
لفقد السجود حقيقة وحكما مع القدرة (ولا يرفع) بالبناء للجهول  
(لوجهه شئ) كحجر وخشبة (يسجد عليه) لما قدمناه وقلوه  
صلى الله عليه وسلم من استطاع منكم أن يسجد فليسجد ومن لم  
يستطع فلا يرفع الى وجهه شئاً يسجد عليه وليكن في ركوعه  
وسجوده يومى رأسه رواه الطبراني وقال في المجتبى كان كيفية  
الائمة بالركوع والسجود مشتبها على أنه يكفي بعض الانحاء  
أم أقصى ما يمكن فظفرت على الرواية فانه ذكر شيخ الاسلام الموصى  
اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً جاز انتهى وفي شرح  
المقدمة سى مريض يحجز عن الائمة فترك رأسه عن أبى حنيفة يجوز  
وقال ابن الفضل لا يجوز لانه لم يوجد منه الفعل انتهى فحقيقة الائمة  
طأ طأة الرأس انتهى عبارته وقال أبو بكر اذا كان بجهته وأنفه  
عذر يصلى بالائمة ولا يلزمه تقريب الجهة الى الارض بأقصى  
ما يمكنه وهذا نص في الباب كفى معراج الدراية (فان فعل) أى  
وضع شيئاً فسجد عليه (وخفض رأسه) للسجود عن ايمانه  
للركوع (صح) أى صحت صلاته بوجود الائمة لكن مع الاساءة  
لما روينا وقيل هو سجود كذا في العناية ويقول المريد في صلاته  
من القراءة والتسبيح والتشهد ما يفعله الصحيح وان يحجز عن ذلك  
تركه كفى التنازحية عن التجريد (والا) أى وان لم يخفض رأسه  
للسجود أنزل عن الركوع بأن جعلهما سواء (لا) تصح صلاته لترك  
فرض الائمة للسجود كما لو فعل ذلك من غير رفع شئ كما تقدم بيانه  
(وان تعسر القعود) فلم يقدر عليه متكئاً ولا مستنداً الى حائط

\*(باب صلاة المريض)\*

من اضافة الفعل الى فاعله والمرض حالة للبدن خارجة عن المجرى الطبيعي (اذ انعذر على المريض كل القيام) وهو الحقيقي ومثله الحكمي ذكره فقال (أو تعسر) كل القيام (بوجود ألم شديد أو خاف) بأن غلب على ظنه بتجربة سابقة أو اخبار طبيب مسلم حاذق أو ظهور الحال (زيادة المرض أو) خاف (بطأه) أى طول المرض (به) أى بالقيام (صلى قاعدا بركوع وسجود) لما روى عن عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صل قائماً فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلى جنب زاد النسائي فان لم تستطع فستلقيا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (ويقعد كيف شاء) أى كيف يسره بغير ضرر من تربع أو غيره (في الاصح) من غير كراهة كذا روى عن الامام للعدو (والا) بأن قدر على بعض القيام (قام بقدر ما يمكنه) بلا زيادة مشقة ولولا التحريم وقراءة آية وان حصل به ألم شديد يقعد ابتداءً كما لو عجز وقعد ابتداءً هو المذهب الصحيح لان الطاعة بحسب الطاقة (وان تعذر الركوع والسجود) وقدر على القعود ولو مستنداً (صلى قاعدا بالايماء) للركوع والسجود برأسه ولا يجزئه مضطجعا (وجعل ايماءه) برأسه (للسجود أخفض من ايمائه) برأسه (للكوع) وكذا لو عجز عن السجود وقدر على الركوع يومئ بهما لان النبي صلى الله عليه وسلم عاد من يضعف آه يصلى على وسادة فأخذها فرمى بها فأخذ عودا يصلى عليه فرمى به وقال صل على الارض ان استطعت والافأوم ايماء واجعل سجودك

(والبدائع وجزم به الولوالجي) والفتاوى الصغرى وفى شرح  
الطحاوى لو عجز عن الایاء وتحريك الرأس سقطت عنه الصلاة  
والعبرة فى اختلاف الترجيح بما عليه الاكثر وهم القائلون بالسقوط  
هنا (رحمهم الله) أجمعين وأعاد علينا من برکاتهم ومدد هم (و) من  
عجز عن الایاء برأسه (لم یوم) أى لم یصح ایماؤه (بعینه و) لا (قلبه  
و) لا (حاجبه) لان السجود تعلق بالرأس دون العین والحاجب  
والقلب فلا ینتقل الیه خلفه کالید لقوله صلى الله علیه وسلم  
یصلی المریض قائماً فان لم یستطع قعاً عدا فان لم یستطع فعلى قفاه  
یومئ الایاء فان لم یستطع فالله أحق بقبول العذر منه وقد اختلفوا  
فى معنى قوله علیه الصلاة والسلام فالله أحق بقبول العذر منه  
فمنهم من فسرہ بقبول عذر التأخیر فقال بلزوم القضاء ومنهم من  
فسرہ بقبول عذر الاسقاط فقال بعدم القضاء وهم الاكثر وقد  
علمتهم (وان قدر على القيام وعجز عن الركوع والسجود صلى قاعداً  
بالایاء) وهو أفضل من ایماؤه قائماً ویسقط الركوع عن عجز عن  
السجود وان قدر على الركوع لان القيام وسیلة الى السجود  
فذا فیه المقصود بالذات لا یجب ما دونہ واذا استمسک عذره  
بالعود وسیل بالقیام أو استمسک بالایاء وسیل بالسجود ترك  
القیام والسجود وصلى قاعداً مومئاً ولو عجز عن القيام بخروجه  
للجماعة وقدر علیه فی بیته اختلاف الترجیح (وان) افتتح صلاته  
صحیحاً و (عرض له مرض) فیها یتها بما قدر (ولو) أتمها (بالایاء  
فی المشهور) وهو الخنخج لان أداء بعضها بالركوع والسجود أولى  
من الابطال وأدائها كلها بعده بالایاء (ولو صلى) المریض (قاعداً  
ركع ویسجد فصنح بنی) لان البناء کالاتداء فیصح عندهما خلافاً

أوغیره بلا ضرر (أو مأستلقيا) على قفاه (أو على جنبه) والایمن  
أفضل من الایسر ورد به الاثر (والاقل) وهو الاستلقاء على قفاه  
(أولى) من الجنب الایمن ان تيسر بلا مشقة لحدیث فان لم یستطع  
فعلى قفاه ولان التوجه للقبلة فيه أكثر ولو قدر على القعود مستندا  
فتركه لم تجز على المختار وقد ما جواز التوجه لما قدر عليه بلا عسر  
وسقوط التوجه الى القبلة بعذر المرض ونحوه (و) المستلقی (یجعل  
تحت رأسه وسادة) أو نحوها (لیصير وجهه الى القبلة لا) الى  
(السماء) ولیمکن من الایماء اذ حقيقة الاستلقاء تمنع الاصحاء  
عن الایماء بهما فكيف بالمرضى (وينبغي) للمريض (نصب ركبتيه  
ان قدر حتى لا يمتد هما) فيمتد برجليه (الى القبلة) وهو مكروه  
للقادر على الامتناع عنه (وان تعذر الایماء) برأسه (أخرت عنه)  
الصلاة القليلة وهي صلاة يوم وليلة فادونها اتفاقا وأما اذا زادت  
على صلاة يوم وليلة (فأدام يفهم) مضمون (الخطاب) فانه  
يقضيها في رواية (قال في الهداية) والمستصفي (هو الصحيح) وقد  
(جزم صاحب الهداية) مخالفا لها (في) كتابه (التجسس والمزيد  
يسقط القضاء اذا دام عجزه عن الایماء) برأسه (أكثر من خمس  
صلوات وان كان يفهم) مضمون (الخطاب) كالمغنى عليه انتهى  
(وصححه) قاضي غنى و (قاضي خان) قال هو الاصح لان مجرد  
العقل لا يكفي لتوجه الخطاب انتهى وقال السكال (ومثله) أى مثل  
نصحيح قاضي خان (في المحيط واختاره شيخ الاسلام) خواهر زاده  
(ونظر الاسلام) السرخسي انتهى (وقال في التمهيد) هو ظاهر  
الرواية وعليه الفتوى (كدافي معراج التدرية) وفي الخلاصة  
هو المختار وصححه في السابغ) قال هو الصحيح كما في التنارخانية



لورثة أو وصاية (من ثلث ماترك) الموصى لأن حقه في ثلث ماله حال مرضه وتعلق حق الوارث بالثلثين فلا ينفذ قهراً على الوارث إلا في الثلث إن أوصى به وإن لم يوص لا يلزم الوارث الإخراج فإن تبرع جاز كما سنذكره وعلى هذا دين صدقة الفطر والنفقة الواجبة والخراج والحزبية والكفارات المالية والوصية بالحج والصدقة المنذورة والاعتكاف المنذور عن صومه لأن اللبث في المسجد وقد لزمه وهو صحيح ولم يعتكف حتى أشرف على الموت كان عليه أن يوصى لصوم اعتكاف كل يوم بنصف صاع من ثلث ماله وإن كان مريضاً وقت الإيجاب ولم يبرأ حتى مات فلا شيء عليه فادالم يف به الثلث توقف الرائد على إجازة الوارث فيعطي (لصوم كل يوم) طعام مسكين لقوله صلى الله عليه وسلم من مات وعليه صوم شهر فليطعم عنه مكان كل يوم مسكين (و) كذا يخرج (لصلاة كل وقت) من فروض اليوم والليلة (حتى الوتر) لأنه فرض على عند الإمام وقد ورد النص في الصوم والصلاة كالصيام باستحسان المشايخ لكونها أهم واعتبار كل صلاة بصوم يوم هو الصحيح وقيل فدية جميع صلوات اليوم الواحد كفدية صوم يوم والصحيح أنه لكل صلاة فدية هي (نصف صاع من بر) أو دقيقه أو سويق أو صاع تمر أو زبيب أو شعير (أو قيمته) وهي أفصل لتسوّع حاجات الفقير (وإن لم يوص وتبرع عنه وليه) أو أجنبي (جاز) إن شاء الله تعالى لأن محمداً قال في تبرع الوارث بالطعام في الصوم يجزئه إن شاء الله تعالى من غير جزم وفي إيصائه به جزم بالأجزاء وإذا تبرع أحد بالاعتاق عنه لا يصح لما فيه من إرام الولاء على الميت بغير رضاه بخلاف وصيته به وفي الوصية بالحج يجز من

الحمد وفي قوله صلى اشارة الى أنه لو قدر قبل الركوع والسجود  
 بنى اتفاقا لعدم بناء قوى على ضعيف (ولو كان) قد أدى بعضها  
 (موميا) فقد رعى الركوع والسجود ولو قاعدا (لا) يبني لما فيه  
 من بناء القوى على الضعيف وكذا يستأنف من قدر على القعود  
 للامياء وكان يوحى مضطجعا على المختار (ومن جن) بعارض سماوى  
 (أو أغنى عليه) ولو بفرع من سبع أو آدمى واستمر به (خمس  
 صلوات قضى) تلك الصلوات (ولو) كانت (أكثر) بأن حرج  
 وقت السادسة (لا) يقضى ما فاتة كذا عن ابن عمر في الاغناء  
 والجنون مثله هو الصحيح

\* (فصل في اسقاط الصلاة والصوم) \* وغيرهما (اذا مات  
 المريض ولم يقدر على) أداء (الصلاة بالامياء) برأسه (لا يلزمه  
 الايصاء بها وان قلت) بنقصها عن صلاة يوم وليسلة لما روينا  
 لعدم قدرته على القضاء بادرانك زمن له على قول من يفسر قبول  
 العذر بجواز التأخير ومن فسر بالسقوط ظاهر (وكذا) حكم  
 (الصوم) في شهر رمضان (ان افطر فيه المسافر والمريض وماتا  
 قبل الاقامة) للمسافر (و) قبل (الصحة) للمريض لعدم ادراكهما  
 عدة من ايام أخر فلا يلزمهما الايصاء به (و) لم (عليه) يعنى على من  
 أفطر في رمضان ولو بغير عذره (الوصية بما) أى بقضية ما (قدر  
 عليه) من ادراك عدة من ايام أخران أفطر بعذر وان لم يدرك عدة  
 من ايام أخران أفطر بدون عذر لزمه بجميع ما أفطره لان التقصير  
 منه ليسكن يرجح له العفو بفضل الله بقضية ما لزمه (وبقى بذمته)  
 حتى أدركه الموت من صوم فرض وكفارة وظهار وجناية على  
 احرام ومنذور (فيخرج عنه وليه) أى من له المتصرف في ماله

من الفقراء (جملة بخلاف كفارة اليمين) حيث لا يجوز أن يدفع  
لواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على العدد فيها وكذا  
مأخذ على عدده في كفارة والله سبحانه الموفق بمنه وكرمه

(باب قضاء الفوائت)\*

القضاء لغة الاحكام وشريعة اسقاط الواجب بمثل ما عنده  
(الترتيب بين الفائتة) القليلة وهي ما دون ست صلوات (و) بين  
(الوقفية) المتسع وقتها مع تذكر الفائتة لازم (و) كذا الترتيب (بين)  
نفس (الفوائت) القليلة (مستحق) أي لازم لانه فرض على يفوت  
الجواز يفوته والاصل في روم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من  
نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها الا وهو يصلي مع الامام فليصل  
التي هو فيها ثم ليقض التي تذكرها ثم ليعد التي صلى مع الامام  
وهو خير منه ورتلته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي  
ورتب النبي صلى الله عليه وسلم قضاء الفوائت يوم الخندق  
(ويستقط) الترتيب (بأحد ثلاثة أشياء) الاول (ضيق الوقت) عن  
قضاء كل الفوائت وأداء الحاضرة لزوم العمل بالتواتر حيث لا  
العمل بالمشهور يستمر اتصال تقضي وهو لا يعمل به الا مع مكان  
الجمع بينهما بسعة الوقت وليس من الحكمة ضايعه لموجود  
في هذا المفقود بصيق الوقت (المستحب) لانه يلزم من مراعاة  
الترتيب وقوع حصة وقتية صغيرة حكم الكتاب فيسقط بتسبيح  
الوقت المستحب ترتيب ولا يعبر عنه (في الاصح) مناه  
لواشغل بقضاء الظهر يقع عصر أو عصره في وقت التعبد فيسقط  
الترتيب في الاصح والعبرة لصيغة عند السروع في رتبة

منزله من ثلث ماله والمتبرع به من حيث شاء سواء الوارث وغيره  
 (ولا يصح أن يصوم) الولي ولا غيره عن الميت (ولا) يصح (أن  
 يصلي) أحد (عنه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم أحد عن  
 أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وما ورد من قوله  
 صلى الله عليه وسلم فصومي عن أمك وقوله صلى الله عليه وسلم  
 من مات وعليه صيام صام عنه وليه فنسوخ كذا في البرهان  
 وغيره فإيفعله جهلة الناس الآن من إعطاء دراهم للفقير على أن  
 يصوم أو يصلي عن الميت أو يعطيه شيئاً من صلاته أو صومه ليس  
 بشيء وإنما الله سبحانه وتعالى يتجاوز عن الميت بواسطة الصدقة  
 التي قدرها الشارع كما بيناه وإن قلنا بأن العبد أن يجعل ثواب  
 طاعته لغيره فهو غير هذا الحكم فليست به (وإن لم يف  
 ما أوصى به) الميت (عما عليه) أو لم يكف ثلث ماله أو لم يوص بشيء  
 وأراد أحد التبرع بقليل لا يكفي خيلته لبراءة ذمة الميت عن جميع  
 ما عليه أن (يدفع ذلك المقدار) اليسير بعد تقديره لشيء من صيام  
 أو صلاة أو نحوه ويعطيه (للفقير) بقصد اسقاط ما يريد عن الميت  
 (فيسقط عن الميت بقدره ثم) بعد قبضه (مهبه الفقير للولي)  
 أو للاجنبي (ويقبضه) لتتم الهبة وتملك (ثم يدفعه) الموهوب له  
 (للفقير) بجهة الاسقاط متبرعاً به عن الميت (فيسقط) عن الميت  
 (بقدره) أيضاً (ثم مهبه الفقير للولي) أو للاجنبي ويقبضه (ثم  
 يدفعه الولي للفقير) متبرعاً عن الميت (وهكذا) يفعل مراراً حتى  
 يسقط ما كان (يظنه) (على الميت من صلاة وصيام) ونحوهما مما  
 ذكرناه من الواجبات وهذا هو المخلص في ذلك إن شاء الله تعالى بمنه  
 وكرمه (ويجوز إعطاء فدية صلوات) وصيام أيام ونحوها (لواحد)

(بقوت) صلاة (حديثه) أى جديدة تركها (بعد) نسيان (ست) قديمة ثم تذكرها (على الأصح فيهما) أى الصورتين لما ذكرنا وعليه الفتوى ثم فرّع على لزوم الترتيب فى أصلي الباب بقوله (فلو صلى بفرض إذا كرا فائتة ونحو) كانت (وترافسد فرضه فسادا موقوفا) يحتمل تقرر الفساد ويحتمل رفعه بینه بقوله (فان) صلى خمس صلوات متذكرا فى كلها تلك المتركوة وبقيت فى ذمته حتى (خرج وقت الخامسة مما صلاه بعد المتركوة إذا كرها) أى للمتركوة (صححت جميعها) عند أى خيفة رحمة الله لأن الحكم وهو الصحة مع العلة وهى الكثرة يقتزمان والكثرة صفة هذا المجموع لأن الفساد فى حكم المتركوة فكانت المتركوة ستا حكما استندت الصفة إلى أوها تجاوزت كلها كتجمل الزكاة يتوقف كونها فرضا على تمام الحول وبقاء بعض النصاب فإذا تم على نمائه كان التجمل فرضا والا كان نفلا (فلا تبطل) الخمس التى صلاها متذكرا للفائتة (بقضاء) الفائتة (المتركوة بعده) أى بعد خروج وقت الخامسة لسقوط الترتيب مستندا (وان قضى) الفائتة (المتركوة قبيل خروج وقت الخامسة) مما صلاه متذكرا (فلا يصفى) لأصلي (ما صلاه متذكرا) للفائتة (قبلها) أى قبل قضائها (و) لا يبقى متصفا بأنه فرض بل (صار) الذى صلاه (نفلا) عند أى خيفة وأبى يوسف وهذه هى التى يقال فيها واحدة نفسد خمساً وواحدة تصحح خمساً فلمتركوة نفسد الخمس بقضائها فى وقت الخامسة من المؤذيات بتقريرائهم والسادسة من المؤذيات تصحح الخمس قبائلا وفى الحقيقة خروج وقت الخامسة هو المصحح لها ولكن لما كان من لازم الخروج دخول وقته وتأديتها فيه غالباً أقيم ذكر

متد كرا للفائتة وأطالها حتى ضاق الوقت لا تجوز إلا أن يقطعها  
ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بها فتد كرا عند ضيق  
الوقت جازت الوقية ولو تعددت الفائتة والوقت يسع بعضها مع  
الوقية سقط الترتيب في الأصح كما أشرنا إليه لأنه ليس الصرف إلى  
هذا البعض من الفوائت أولى منه للآخر كما في الفتح (و) الثاني  
(النسيان) لأنه لا يقدر على الاتيان بالفائتة مع النسيان لا يكلف  
الله نفسا الاوسعها ولأنه لم يصبر وقتها موجودا بعد ثم تذكرها فلم  
تجتمع مع الوقية (و) الثالث (إذا صارت الفوائت) الحقيقية  
أو الحكمية (ستأ) لأنه لو وجب الترتيب فيها لوقعوا في حرج عظيم  
وهو مدفوع بالنص والمعتبر خروج وقت السادسة في الصحيح لأن  
الكثرة بالدخول في حد التكرار وروى بدخول وقت السادسة  
لأن الزائدة على الخمس في حكم التكرار ومثال الكثرة الحكمية  
سند كرها بصلاته خمساً متد كرا فائتة لم يقضها حتى خرج وقت  
السادسة من المؤديات متد كرا أو كما سقط الترتيب فيما بين الكثرة  
والخاصة سقط فيما بين أنفسها على الأصح وقيدناها بكونها ستاً  
(غير الوتر فانه لا يعد مسقطاً) في كثرة الفوائت بالاجماع أما  
عندهما قطاً هرلقولهما بأنه سنة ولأنه فرض على عنده وهو من  
تمام وظيفة اليوم واليلة والعكثرة لا تحصل إلا بازاءة عليهما من  
حيث الاوقات أو من حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك بوجه  
(وان لم ترتبه) مع العشاء والعجور وغيرهما كما بيناه (ولم يعد  
الترتيب) بين الفوائت التي كانت كثيرة (يعودها إلى القلة) بقضاء  
بعضها لأن الساقط لا يعود في أصح الروايتين وعليه الفتوى  
وترجيح عود الترتيب ترجيح بلا مرجح (ولا) يعود الترتيب أيضاً

(منفرداً) أو في نفل وحضرت جنازة يخشى فواتها أو مندور  
 (فأقيمت الجماعة) في محل أدائه لافي غيره بأن أحرم الامام لأن  
 حقيقة اقامة الشيء فعله لا مجرد الشروع في الاقامة فإذا لم يقيد  
 بمجرة قطع) بتسليمه قماً (و) بعده (اقتدى) على الصحيح وقيل  
 لا يقطع حتى يتم ركعتين من رابعة كالمنفل الذي لا يخشى فوت  
 جنازة قلنا القطع لا كمال الكمال وهو بمحل الرفض ولأنه لو حلف  
 لا يصلي لا يجنث بمادون الركعة والجنازة لا خلف لها وبالقصاء  
 يجمع بين المصلحتين (ان لم يسجد لما شرع فيه) ولو غير رابعة  
 (أو سجد) للركعة الاولى (في غير رابعة) بأن كان في الفجر  
 أو المغرب فيقطع بعد السجود بتسليمه لانه لو أضاف في الثانية  
 ركعة أخرى تم الفرض وتقوته الجماعة في الفجر ولا يتنفل بعدها  
 مطلقاً وفي المغرب لا أكثر حكم الكل فتقوته الجماعة ولا يتنفل مع  
 الامام فيها لمنع التنفل بالبتير أو مخالفة الامام باضافة رابعة (وان  
 سجد) وهو (في رابعة) كالظهر (ضم ركعة ثانية) صيانة  
 لمؤدى عن البطلان وتشهد (وسلم لتصير الركعتان له نافلة ثم  
 اقتدى مفترضاً) لا حراز فصل الجماعة (وان صلى ثلاثاً) من  
 رابعة فأقيمت (أتمها) أربعاً منفرداً حكماً لا كبر وعن محمد يمتها  
 جالساً لتقلب نفل فيجمع بين ثواب النفل والفرض بالجماعة (ثم  
 بعد الانتهاء) قتيدي متنفلاً ان شاء وهو أفضل لعدم الكراهة  
 (الافى العصر) وانفجر نهى عن التنفل بعدهما وفي المغرب للمخالفة  
 لانه صلى الله عليه وسلم قل اذا صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة  
 فصلها الا الفجر والمغرب وقونه فصلها يعني نفل لانه أحربه نصاً  
 رجس لم يصلياً معه الظهر وأخبراً بصلاهما في رحالهما فقال

أدائها مقام ذلك (وإذا كثرت الفوائت يحتاج لتعيين كل صلاة)  
 بقصبتها لتزاحم الفروض والافوات كقوله أصلي ظهر يوم الاثنين  
 ثامن عشر جمادى الثانية سنة أربع وخمسين وألف وهذا فيه  
 كلفة (فإن أراد تسهيل الأمر عليه نوى أول ظهر عليه) أدركه  
 وقته ولم يصله فإذا رواه كذلك فيما يصله يصير أولاً فيصح بمثل ذلك  
 وهكذا (أو) إن شاء نوى (آخره) فيقول أصلي آخر ظهر أدركته  
 ولم أصله بعد فاذ فعل كذلك فيما يليه يصير آخراً بالمضمر لما قبله  
 فيحصل التعيين ويخالف هذا ما قاله في الكثرة مسائل شتى أنه  
 لا يحتاج للتعين وهو الأصح على ما قاله في القنية من يقضى ليس  
 عليه أن ينوي أول صلاة كذا أو آخر فينوي ظهره على أو عصره  
 ونحوهما على الأصح انتهى وإن خالفه تصحيح الربيعي فقد اتسع  
 الأمر باختلاف التصحيح فليرجع للكثرة فانه واسع والله رؤوف رحيم  
 واسع عليم (وكذا الصوم) الذي عليه (من رمضان) إذا أراد  
 قضاءه يفعل مثله هذا (على أحد تصحيين مختلفين) صحح الربيعي  
 روم التعيين وصحح في إخلاصه عدم روم التعيين وإن كان من  
 رمضان واحداً لا يحتاج لتعيين (ويعذر من أسلم بدار الحرب) فلم  
 يصم ولم يصل ولم يركع وهكذا (بجهل السرائع) أي الأحكام  
 المشروعة مدة جهله لأن الخطأ انما يلزم بالعلم به أو بدليله  
 ولم يوجب بخلاف المسلم بدار الاسلام وألزمه رفر بها كما يلزمه  
 الايمان قلبه دليل وجود الصانع ظاهر عقلاً فلا يعذر بجهله  
 ولا دليل عمده على وجود فرض الصلاة ونحوها فيعذر به

\*(باب ادراك الفريضة)\*

مع الامام وغيره (اداسرع) المصلي (في) أداء (فرض) أو قصائه

(منفرداً)



الفجر والافضل فعلهما في البيت قال صلى الله عليه وسلم من صلى  
ركعتي الفجر أى سنته في بيته يوسع له في رزقه ويقل المنازع بينه  
وبين أهله ويختم له بالايمن والاحبة فعلهما أول طلوع الفجر  
وقيل بقرب الفريضة وقال صلى الله عليه وسلم صلاة المرء في بيته  
أصل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة وقال صلى الله عليه  
وسلم صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه  
الا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام أفضل من مائة صلاة  
في مسجدى هذا وفي بيت المقدس خمسمائة صلاة (وان لم يأمن)  
فوت الامام باشتغاله بسنة الفجر (تركها) واقتدى لان ثواب  
الجماعة أعظم من فضيلة ركعتي الفجر لانهما تفضل الفرض منفردا  
بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتي الفجر ضعفا واحدا منها (ولم تقض  
سنة الفجر الا بقوتها مع الفرض) الى الزوال وقال محمد رحمه الله  
تقضى منفردة بعد الشمس قبل الزوال فلا قضاء لها قبل الشمس  
ولا بعد الزوال اتفاقا وسواء صلى منفردا أو بجماعة (وقضى السنة  
التي قبل الظهر) في الصحيح (في وقته قبل) صلاة (شفعه) على  
المفتي به كذا في شرح الكتر للعلامة المقدسى وفي فتاوى العتبات  
المختارة قدسما الثنتين على الاربع وفي مسوط شيخ الاسلام  
هو الاصح لحديث عائشة رضى الله عنها أنه عليه السلام كان  
إذا فاتته الاربع قبل الظهر يصلهن بعد الركعتين وحكم الاربع  
قبل الجمعة كالتى قبل الظهر ولا مانع عن التى قبل العشاء من  
قضاها بعده (ولم يزل الظهر جماعة بأدراك ركعة) أو ركعتين  
اتفاقا حتى لا يترده في حلقه ليصلينه جماعة (بل أدرك فضلها) أى  
صل الجماعة اتفاقا ولو في التشهد (واختلف في مدرك الثلاث)

عليه السلام اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصليا  
معهم واجعلوا صلاتكما معهم سجدة أى نافذة كما في العناية (وان قام  
لثالثة رباعية) منفردا (فأقيمت) الجماعة (قبل سجوده) لثالثة  
(قطع قائما) لان القعود للتحلل وهذا قطع (بتسليمه) واحدا  
أو عاد الى القعود (في الاصح) وقال شمس الائمة السرخسي ان لم  
يعد للقعود فسدت صلاته لانه لا بد له من القعود لان المؤداة لم تقع  
فرضا وقال نضر الاسلام الاصح انه يكبر قائما ينوي الشروع في صلاة  
الامام فيحصل الختم في ضمن شروعه في صلاة الامام وان شاء رفع  
يديه (وان كان) قد شرع (في سنة الجمعة فخرج الخطيب أو) شرع  
(في سنة الظهر فأقيمت) الجماعة (سلم) بعد الجلوس (على رأس  
ركعتين) كذا روى عن أبي يوسف والامام (وهو الاوجه) لجمعه  
بين المصلحين (ثم قضى السنة) أربعا لم تكن منه (بعد) أداء  
(الفرض) مع ما بعده فلا يفوت فرض الاستماع والاداء على وجه  
أكمل ولا ابطال واليه مال شمس الائمة السرخسي والبقالي وصحح  
جماعة من المشايخ أنه يتمها أربعا لانها كصلاة واحدة قلت  
والاكمل حال اشتغال المرقى والمؤذنين بالتلحين أولى لانه ليس حاله  
استماع خطبة واليه يرشد تعليل شمس الائمة (ومن حضرو) كان  
(الامام في صلاة الفرض اقتدى به ولا يشتغل عنه بالسنة) في المسجد  
ولم يفقه شيء وان كان خارج المسجد وخاف فوت ركعة اقتدى  
والاصلي السنة ثم اقتدى لا مكان جمعه بين الفضيلتين (الافى الفجر)  
فانه يصلي سنته ولو في المسجد بعيدا عن المصنف (ان أمن فوته)  
ولو ابدرا كه في التشهد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا أقيمت الصلاة  
فلا صلاة الا المكتوبة محمول على غير صلاة الفجر لما قدمناه في سنة

وحده ثم شاركه في السجدةتين لا تفسد صلاته ولا يحسب له ذلك  
 وإن لم يشاركه إلا في الثانية بطلت صلاته والفرق أنه في الأولى لم يرد  
 إلا ركوعاً وزيادته لا تضر وفي الثانية زاد ركعة وهي مفسدة  
 ولو أدركه جالساً للعود الأخير واستمر قائماً وقرأ فوجد قبل فراغ  
 الإمام من التشهد لا يكون معتبراً (وإن ركع) المقتدى (قبل  
 إمامه) وكان ركوعه (بعد قراءة الإمام ما تحوز به الصلاة) وهو آية  
 (فأدركه إمامه فيه) أى في ركوعه (صح) ركوعه وكره لوجود  
 المشاركة والمساواة (والأى) وإن لم يدركه الإمام أو أدركه لكن  
 لم يكن قرأ المفروض قبل ركوع المقتدى (فلا) يصح ركوعه  
 لكونه قبل أو أنه فيلزمه أن يركع بعده سائياً وإن لم يفعل وانصرف  
 من صلاته بطلت ولو سجد قبل إمامه أن كان بعد رفع الإمام من  
 الركوع ثم شاركه الإمام في السجود صح وإن كان قبل رفع الإمام  
 من الركوع روى عن أبي خنيفة رحمه الله لا يجزئه لأنه قبل أو أنه في  
 حق الإمام فكذا في حقه لأنه تبع له ولو أطال الإمام السجود فرفع  
 المقتدى ثم سجد والإمام ساجد انقضى النوى الثانية والمتابعة تكون  
 عن الأولى كما عرفت ولم تكن بنية ترجيحاً فتابعه وإن نوى الثانية  
 لا غير كانت عن الثانية وأدركه الإمام بها تحب وعلى نقى  
 المروى عن الإمام في السجود قبل رفع الإمام يجب أن لا يجوز  
 لكونه قبل أو أنه كما تقدم (وكرهه) حروجه من مسجد أذن فيه (أو في  
 غيره حتى يصلى) ثم يركع صلى الله عليه وسلم لا يخرج من المسجد بعد  
 النداء إلا منافق أو رخصي يخرج حاجته يريد الرجوع (الأدراك  
 ههنا جماعة أخرى) كاهم ومؤيد المسجد آخره لا تسكيب معي  
 (وإن خرج بعد صلاة منفرداً لا يكره) لأنه قد أحسن على الله

من رباعية أو الثنتين من الثلاثية فاذا حلف لا يصلي الظهر أو المغرب جماعة اختار شمس الأئمة أنه يحنث لأن اللاكثر حكم الكل وعلى ظاهر الجواب لا يحنث لأنه لم يصد لها بل بعضها بجماعة وبعض الشيء ليس بالشيء وهو الظاهر ولو قال عبده حرّان أدرك الظهر فانه يحنث بأدراك ركعة لأن أدراك الشيء بأدراك آخره يقال أدرك أيامه أي آخرها كذا في الكافي وفي الخلاصة يحنث بأدراكه في التشهد (ويتطوع قبل الغرض) بمؤكّد وغيره مقيما أو مسافرا (ان أمن فوت الوقت) ولو منفردا فانها سرعت قبلها لقطع طمع الشيطان فانه يقول من لم يطعنني في ترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعنني في ترك ما كتب عليه والمنفرد في ذلك أحوج وهو أصح والأخذه أحوط لتكميل نقصها في حقنا أما في حقه صلى الله عليه وسلم فزيادة الدرجات اذ لا خلل في صلاته ولا طمع للشيطان فيها (والا) أي وان لم يأمن بأن يفوته الوقت أو الجماعة بالتفعل أو ازالة نجس قليل (فلا) يتطوع ولا يغسل لأن الاشتغال بما يفوت الاداء لا يجوز وان كان يدرك جماعة أخرى فالأفضل غسل ثوبه ولم يستقبال الصلاة لتكون صحيحة اتفاقا (ومن أدرك امامه راكعا فكبر ووقف حتى رفع الامام رأسه) من الركوع أو لم يقف بل انحط بمجرّد احرامه فرفع الامام رأسه قبل ركوع المؤتم (لم يدرك الركعة) كما ورد عن ابن عمر رضي الله عنهما فكان الشرط لأدراك الركعة أمّا مشاركة الامام في جزء من القيام أو جزء ماله حكم القيام وهو الركوع ولا يشترط تكبيرتان للأحرام والركوع ولو كبر ينوي الركوع لا الافتتاح جازت ولغت نيته واذا وجد الامام ساجدا تجب مشاركته فيه فيخبر ساجدا وان لم يحسب له من صلاته فلوركع

عليه وسلم والدعاء على المختار (لترك واجب) بتقديم أو تأخير  
أو زيادة أو نقص لاسنة لأن الصلاة لا توصف بالنقصان  
على الإطلاق بترك السنة وأما الغرض فيقوت بعونه الأصل  
لا الوصف فلا يعبر بغيره (سهوا) لما رويناه والمتعمد لا يستحق  
الالتغليب بأعادة صلاته لجبر حالها (وان تسكرت) بالاجماع  
ترك الفاتحة والاطمئنان في الركوع والسجود والجلوس الأول  
وتأخير القيام للثالثة بزيادة قدر أداء ركعتين ولو ساكنا (وان  
كان تركه) الواجب (عمدا ثم وجب) عليه (اعادة الصلاة)  
تغليظا عليه (لجبر نقصها) فتكون مكتملة وسقط الغرض بالاداء  
وقيل تكون الثانية فرضا فهي المستطة (ولا يسجد في) الترتب  
(العمد نسبو) لانه أقوى (قبل الا في ثلاث) مسائل (ترتب  
العود الأول) عمدا (وتأخير سجدة من الركعة الاولى) عمدا  
(الى آخر الصلاة و) الثالثة (تفكره عمدا حتى شغله عن) مقدار  
(ركن) سئل نفي الاسلام البديعي كيف يجب بالعمد قال ذان  
سجود العذر لا سجود السهو (ويستل ابيان بسجود السهو بعد  
السلام) في ظاهر الرواية وقيل يجب فعليه السلام وجه الظاهر  
مارويناه (ويكتفي بتسليمية واحدة) فله شيخ الاسلام وعامة  
المشايخ وهو الاضمن للاختياط والاحسن ويكون (عن عيئة) لانه  
المعهود وبه يحصل التحايل فلا حاجة الى غيره خصوصا وقد قال  
شيخ الاسلام خواهر زاده لا يأتي بسجود السهو بعد التسليمتين  
لان ذلك بمنزلة الكلام في الاصح وقيل تلقاء وجهه فرقا بين سلام  
القطع وسلام السهو فله نفي الاسلام وفي الهداية وبأني بتسليمتين  
هو الصحيح ولكن علمت أن الاحوط بعد تسليمية والمنع من فعله بعد

مرة فلا يجب عليه ثانيا (الا) أنه يكره خروجه (إذا أقيمت الجماعة قبل خروجه في الظهر) في (العشاء) لأنه يجوز النقل فيهما مع الامام لثلاثتهم بخلاف الجماعة كالخوارج والشيعية وقد قال صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم (فيقتدى فيهما) أي الظهر والعشاء (متنفلا) لدفع التهمة عنه ويكره جلوسه من غير اقتداء لمخالفة الجماعة بخلاف الصبح والعصر والمغرب لكره التنفل والمخالفة في المغرب لأنه لا يتنفل مع الامام فيها في طاهر الرواية وانما هما أربعاً أولى من موافقته وروى فسادها بالسلام معه فيقتضى أربعاً كما لو نذر ثلاثاً نذرته أربعاً (ولا يصلي بعد صلاة مثلها) هذا لفظ الحديث قيل معناه لا يصلي ركعتان بقراءة وركعتان بغير قراءة وقيل نهوا عن الاعادة لطلب الاجر وقيل نهى عن الاعادة بمجرّد توهم الفساد لدفع الوسوسة وقيل نهى عن تكرار الجماعة في المسجد على الهيئة الاولى أو عن اعادة الفرائض مخافة الخلل في المؤدى

\*(باب سجود السهو)\*

من اضافة الحكم الى السبب والسهو الغفلة (يجب) لأنه ضمان فائت وهو لا يكون الا واجبا وهو الصحيح وقيل يستوجب الصحيح أنه يرفع الواجب من قراءة التشهد والسلام ولا يرفع القعدة لأنها ركن حتى لو سلم من غير اعادتها أو لم يسلم صحت صلاته مع انقضاء وأما السجدة الصليبية والتلاوية فكل يرفع القعود فيفترض اعادته ويجب (سجدة ثان) لأنه صلى الله عليه وسلم سجد سجدتين للسهو وهو جالس بعد التسليم وعمل به الأكابر من الصحابة والتابعين (بتشهد وتسليم) لما ذكرنا وياتي فيه بالصلاة على النبي صلى الله

سأشبهه فلا سهو عليه لانه في حال اقتدائه وان سلم بعده يلزمه السهو لانه منفرد (لا) أى لا يسجد (اللاحق) وهو من أدرك أول صلاة لامام وفاته باقيا بعد ركعوم وغفلة وسبق حدث وخوف وهو من الطائفة الاولى لانه كالمدرئ لا يسجد عليه لسهوه ولو سجد مع الامام لسهو لم يجز لانه في غير أوانه في حقه فعلية اعادته اذا فرغ من قضاء ما عليه ولا تنفس صلاته لانه لم يزد الا سجدتين حال اقتدائه والمقيم اذا سها في باقي صلاته الاصح لزوم سجود السهو لانه صار منفردا حكما ويتصور الجلوس عشر مرات في ثلاث ركعات بالسهو وسجود التلاوة وهو ظاهر وبسطه في الاصل (ولا يأتي الامام بسجود السهو في الجمعة والعيد) دفعا للفتنة بكثرة الجماعة وبطلان صلاة من يرى لزوم المتابعة وفساد الصلاة بتركه (ومن سها) وكان اما مأمورا ومنفردا (عن القعود الاول من الفرض) ولو علميا وهو الزم (عاد اليه) وجوبا (مالم يستوقفا ثما في ظاهر الرواية وهو الاصح) كما في التبئين والبرهان والفتح لصريح قوله صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما لم يجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد يسجد في السهو رواه أبو داود وفي الغداية والسكران كان اي اقيام أقرب لا يعود والاعداد (و) اذا سها (المقتدى) فحكمه (كالمسفل) اذا قام (يعود ولو استتم قائما) لحكم المتابعة وكل نفل صلاة على حدة وقعودها فرض فيعود ليدوقيل لا يعود كالمفترض قل في التارخانية هو الصحيح (فان عاد) من سها عن الععود (وهو الى اقيام أقرب) بان استوى المصنف الاسفل مع اخفاء الظاهر وهو الاصح في تفسيره (يسجد لسهو) لترتبه الواجب (وان كان الى القعود أقرب) باعدام استواء

تسليمتين فكان الاعدل الاصح (فان سجد قبل السلام كره تنزيها)  
ولا يعيده لانه مجتهد فيه فكان جائزا ولم يقل أحد بتكراره وان كان  
امامه يراه قبل السلام تابعه كما يتابعه في قنوت رمضان بعد  
الركوع (ويسقط سجود السهو بطول السجود بعد السلام في)  
صلاة (الفجر) وبخروج وقت الجمعة والعيد لفوات شرط الصحة  
(و) كذا يسقط لو سلم قبيل (احمرارها) أى تغير الشمس (في العصر)  
تحرزا عن المكروه (و) يسقط (بوجود ما يمنع البناء بعد السلام)  
كحدث عمد وعمل مناف لفوات النحرط (ويلزم المأموم) السجود  
مع الامام (بسهو وامامه) لانه صلى الله عليه وسلم سجد وسجد القوم  
معه وان اقتدى به بعد سهوه وان لم يدرك الا ثانيتهما لا يقضى  
الاولى كما لو تركهما الامام أو اقتدى به بعد هما لا يقضيهما  
(لا بسهوه) لانه لو سجد وحده كان مخالفا لامامه ولو تابعه الامام  
ينقلب التسبغ أصلا فلا يسجد أصلا قال صلى الله عليه وسلم  
الامام لكم ضامن يرفع عنكم سهوكم وقراءتكم (ويسجد المسبوق  
مع امامه) لالتزام متابعتة (ثم يقوم لقضاء ما سبق به) واللاحق  
بعد اتمامه وينبغي أن يمكث المسبوق بقدر ما يعلم أنه لاسهوه عليه  
وله أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدر التشهد في مواضع خوف  
مضى مدة المسح وخروج الوقت لذى عذر وجمعة وعيد وجفر  
ومرور الناس بين يديه الى قضاء ما سبق به ولا ينظر سلامه (ولو  
سهوا) المسبوق (فيما يقضيه سجد له) أى لسهوه (أيضا) ولا يجزئه  
عنه سجوده مع الامام وتكراره وان لم يشرع في صلاة واحدة  
باعتبار أن صلاته كصلاتين حكما لانه منفرد فيما يقضيه ولو لم يكن  
تابع امامه كفاه سجدتان وان سلم مع الامام مقارنا له أو قبله



ركعة تسجد اقلع الفجر يتم شفعا بلا كراهة (ولا يسجد للسهو)  
 ترك القعود في هذا الضم (في الاصح) لان النقصان بالفساد لا ينجر  
 في سجود ووافقت في به أحد حال الضم ثم قطع لزمه ست ركعات  
 في التي كانت رباعية لانه المؤدى بهذه الترخيم وسقوطه عن  
 آدم لم يمت ولم يوجد في حقه بخلاف ما اذا عاد الامام الى القعود بعد  
 افتدائه حيث يلزمه أربع ركعات لانه لما عاد جعل كأن لم يمت  
 (وان قعد) للجلوس (الاخير) قدر التشهد (ثم قام) ولو عدا وقرأ  
 وركع (عاد) للجلوس لان ما دون اركعة يجعل الرقص (وسلم) فليسلم  
 في تمامه وترت السنة لان السنة التسليم جالسا (من غير إعادة  
 التسليم) لعدم بطلانه بالقيام وقل لنا طي يعيده واذ مضى على  
 زافته الزائدة في الصحيح ان القوم لا يتبعونه لانه لا اتباع في البدعة  
 ومنتظرونه قعودا فان عاد قبل تقييده الزائدة بسجدة اتبعوه  
 في السلام (فات سجد) سلموا للحل و (لم يطل فرضه) لوجود  
 الجلوس الاخير (وضم) استحبابا وقيل وجوبا (الذي) أي الى  
 الزائدة ركعة أخرى في المختار (لتصير اركانها فائدة) ولا تنوب  
 عن سجد عرض في الصحيح لان المؤذبة على الترخيم ببدأة  
 ووافقت في سجد في سجدة واحدة مؤذنة بهذه الترخيم  
 وعند هماركتين لانه استحكم حرجه عن الفرض وناقض عليه  
 مؤذنة عند محمد كاماه وقضى ركعتين عندهما وعليه الفتوى  
 لان السجدة بعرض يخس الامام (وسجد للسهو) لتأخير السلام  
 (ولو سجد للسهو في سبع) لم يمت سعة أخرى عليه (استحبنا)  
 لان البناء يظل سجدة للسهو وضرورية مؤذنة في وجه الصلاة  
 (في) صحيح ابقاء الترخيم وانه سجود للسهو في المختار وهو

النصف الأسفل (لا سجود) سهو (عليه في الأصح) وعليه الأكثر  
 (وان عاد) الساهي عن القعود الأول اليه (بعد ما استتم قائماً)  
 اختلف التصحيح في فساد صلاته) وأرجحهما عدم الفساد لأن  
 غاية ما في الرجوع الى القعدة زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان  
 لا يخل لكنه بالصحة لا يخل لأن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقد  
 يقال انه نقض للأكمال فهو اكمل لانه لم يفعله الا لحكام صلاته وقال  
 صاحب البحر فالحق عدم الفساد (وان سها عن القعود الاخير عاد  
 ما لم يسجد) لعدم استحكام خروجه من الغرض لاصلاح صلاته  
 وبه وردت السنة عاد صلى الله عليه وسلم بعد قيامه الى الخامسة  
 وسجد للسهو ولو قعد يسيراً فقام ثم عاد كذلك فقام ثم عاد فتم به قدر  
 التشهد صح حتى لو أتى بمناف صحت صلاته اذ لا يشترط القعود قدر  
 التشهد بمرة واحدة (وسجد للسهو) لتأخيرها فرض القعود (فان)  
 لم يعد حتى (سجد) للزائدة على الغرض (صار فرضه نفلاً) برفع رأسه  
 من السجود عند محمد وهو المختار للفتوى لاستحكام دخوله في النفل  
 قبيل اكمال الغرض وقال أبو يوسف بوضع الجبهة لانه سجود كامل  
 ووجه المختار أن تمام الركن بالانتقال عنه ومرة الخلاف تطهر  
 بسبق الحدث حال الوضع بيني عند محمد لا عند أبي يوسف (وضم  
 سادسة ان شاء) لانه لم يشرع في النفل قصد اليلزمه اتمامه بل  
 يندب (ولو في العصر) لأن التنفل قبله قصد الايكره فبالظن أولى  
 (و) ضم (رابعة في الفجر) وسكت عن المغرب لانها تصير أربعاً  
 فلا ضم فيها (ولا كراهة في الضم فيهما) أي صلاة الفجر والمغرب  
 لانها تعارض كراهة التنفل بالسياء وكراهة الضم للوقت فتقاوما  
 وصار كالمباح (على الصحيح) لعدم القصد حال التبرع كمن صلى

المسألة الثانية: حيزه واجب للقيام للثالثة (والا) أي ان لم يكن مفكراً  
 قد رآه ركناً لا ينبغي له كونه عفوياً  
 الفصل في الشك في الصلاة والطهارة (بطل الصلاة  
 والشك) وهو تساوي الأمرين (في عدد ركعاتها) كتردد بين ثلاث  
 وسين (ان كان) ذلك الشك (قبل اكتمالها) كان أيضاً (هو)  
 أي الشك (أقول ما عرض له من الشك) بعد بلوغه في صلاة ما  
 وهذا قول أكثر المشايخ وقال نفع الاسلام أول ما عرض له  
 في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل وذهب الامام السرخسي الى  
 أن معناه ان المسألة ليس عادة له وليس المراد أنه لم يسه قط حكمه  
 حكم من ابتدأ الشك فلذا قال (أو كان الشك غير عادة له) فتبطل  
 به لقوله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته انه كم صلى  
 فليستقبل الصلاة وقد حمل على ما اذا كان أول شك عرض له  
 لما سنده من الرواية الاخرى ولقدرته على اسقاط ما عليه بيقين  
 كما لو شك انه صلى أو لم يصل والوقت باق يلزمه أن يصلي (فلو شك  
 بعد سجدته) أو قعوده قدر التمهيد قبل السلام في عدد الركعات  
 (لا يعتبر) نه كذا لا سئ عليه حملاً لحاند على الصلاح (الان) كان  
 قد (يقن بالترك) فيأتي بما تركه ولو أخبره عدل بعد السلام انه نقص  
 ركعة وعند المصلي أنه أتم لا يلتفت الى اخباره ولو أخبره عدلان  
 لا يعتبر سكو عليه الاخذ بقولهما ولو اختلف الامام والمؤمنون  
 ان كان عي يمين لا يأخذ بقولهم والا حذبه وان كان معه بعضهم  
 أخذ بقوله (وان كثر الشك) نحرني (و عمل) أي أخذ (بغالب  
 طائفة) لقوله صلى الله عليه وسلم انما أحدكم فليحذر الصواب  
 فليست عليه وحمل على ما اذا كثر الشك للرواية السابقة (فان لم

الاصح لبطلان الاول بما طرأ عليه من البناء وقيدنا بالتطوع لان  
المسافر اذا انوى الاقامة بعد سجوده للسهو بدنى تحكيما لفرضه ويعيد  
سجود السهو لبطلان ذلك بالبناء (ولو سلم من عليه) سجود (سهو)  
فاقتدى به غيره صح ان سجد (الساهي) (للسهو) لعوده لحرمة الصلاة  
لان حروجه كان موقوفا ويتابعه المقتدى في السجود ولا يعيده  
في آخر صلاته وان وقع في خلالها لانه آخر صلاته حكما وحقيقة  
لامامه كما تقدم (والا) أى وان لم يسجد الساهي (فلا يصح)  
الاقتداء به لتبين خروجه من الصلاة حين سلم عند أبي حنيفة  
رحمه الله تعالى وأبي يوسف خلافا لمحمد وزفر وثمرته بحكمة اقتدائه  
عندهما لا عند أبي حنيفة وأبي يوسف وفي انتقاض الطهارة  
بفقهه (ويسجد للسهو) وجوبا (وان سلم) عامدا صريحا (للقطع)  
لان مجردنية تغيير المنسوع لا تبطله ولا تعتبر مع سلام غير مستحق  
وهو ذكره يسجد للسهو لبقاء حرمة الصلاة (مالم يتحول عن القبلة  
أو يتكلم) لابطالهما التحريم وقيل التحول لا يضره مالم يخرج من  
المسجد أو يتكلم وسلام من عليه سجدة صلبية أو فرض منذ كرا  
مبطل لوجوده في حقيقة الصلاة وتفريعاته مبسوبة في الاصل  
(لأنهم) الوهم رجحان جهة الخطأ والظن رجحان جهة الصواب  
(مصلى رباعية) فريضة (أو ثلاثية) ولو و ترا (انه أتمها فسلم ثم علم)  
قبل انيانه بمناف (انه صلى ركعتين) أو علم أنه ترك سجدة صلبية  
أو ثلاثية (أتمها) بفعل ما تركه (ويسجد للسهو) لبقاء حرمة الصلاة  
بخلاف السلام على ظن أنه مسافر أو نحوه كما تقدم (وان طال  
تفكيره) ليتيقن المتروك (ولم يسلم حتى استيقن) المتروك (ان كان)  
زمن التفكير زائدا عن التشهد (قد رآه ركن وخيب عليه سجود

الفقرة (وعلى السمع في الصحيح) والله ما يشرط عمل لسلاوة  
 في جملة فرائضها بل لا يشرط في جميعها (وهو) أي  
 سجود السلاوة واجب لا بد منه في كل حال (وإن لم يكن  
 السجود عنه وامتناعاً لا بد منه ولكن يجب على الترتيب) عند  
 محمود ورواية عن الإمام وهو مختار وعند أبي يوسف وهو رواية عن  
 الإمام يجب على المنزلة (أن لم تكن) وجبت لأونه (في الصلاة)  
 لأنها صارت جزءاً من الصلاة لا يفتى خروجهما فيجب فوراً فيها  
 وغيرها تجب موسعاً (و) لكن كره تأخيرها (في سجود) عن وقت  
 السلاوة في الأصح (إذا لم يكن مكرهاً فلا بد من السجود) لم يرد قديسها  
 فيكره تأخيرها (تربها) ويجب (السجود) على من تأخراً (مكلفاً)  
 بالصلاة وليس مقتدياً في غير ركعة وسجوداً يهدل الحجر فيها عن  
 القراءة (ولو) تلاها (بالفارسية) انفاذ فهم أولم يفهم لكونها  
 قرآناً من وجه (وقراءة حرف السجدة مع كلمة قبله أو بعده من آياتها)  
 توجب السجود (كأية) المقررة بتمامها (في الصحيح) وقبل يجب  
 الآن يقرأ أكبر آية السجدة في مختصر الخبر أو قرأوا سجدة وسكت  
 ولم يقرأوا قرب يره بالسجدة (أو آية) (سجدة) (أو آية) (سجدة)  
 السجدة (في الاعراف) عند قوله تعالى لا يسجدوا لله  
 لا يستكبرون عن عبادة ويستمعونون (وفي آية) (وفي آية)  
 ولله الحمد في السموات والأرض طوعاً وكرهاً وظلالهم بالغدق  
 والأصابع (والجمل) وتبين علمه في السموات والأرض من  
 دابة والملائكة وهم ملائكة كبرياء (سجدة) (سجدة) (سجدة)  
 يسمعون ما يؤمرون (و) (سجدة) (سجدة) (سجدة) (سجدة)  
 ديتي عليهم يغثون (لأدفل) سجدة (سجدة) (سجدة) (سجدة)

يغلب له ظن أخذ بالقل) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سها  
أحدكم في صلاته فلم يدروا واحدة صلى أو ثنتين فليبين على واحدة  
فان لم يدروا ثنتين صلى أو ثلاثا فليبين على ثنتين فان لم يدروا ثلاثا صلى  
أو أربعاً فليبين على ثلاث ويسجد سجدة قبل أن يسلم يعني  
للسهو ولما ثبت عندهم كل المرويات الثلاث التي رويناها  
في المسائل الثلاث سلكوا فيها طريق الجمع بحمل كل منها على محمل  
يتجه حمله عليه كما في فتح القدير (وقعد) وتنهد (بعد كل ركعة ظنها  
آخر صلاته) لئلا يصير تاركاً فرض القعدة مع تسرط طريق يوصله الى  
يقين عدم تركها وكذا كل قعود ظنه واجبا يقعه \* تمة \* شك  
في الحدث وتيقن الطهارة فهو متطهر وبالقلب محدث وشك  
في بعض وضوئه وهو أول ما عرض له غسل ذلك الموضع وان كثر  
شكه لا يلتفت اليه وكذا الوشك أنه كبير للافتتاح وهو في الصلاة  
أو أنه أصابته نجاسة أو أحدث أو مسح رأسه فان كان أول  
ما عرض استقبال وان كثر يمضي وفي العتابة لو شك هل كبير قيل  
ان كان في الركعة الأولى يعيده وان كان في الثانية لا

(باب سجود التلاوة)\*

من اضافة الحكم الى سببه وهو الاصل في الاضافة لانها  
للاختصاص وأقوى وجوهه اختصاص السبب بالسبب لانه  
حادث به وشرطها الطهارة عن الحدث والخبث ولا يجوز لها  
التيمم بلا عذر واستقبال القبلة وستر العورة وركنها وضع الجبهة  
على الارض وصفتها الوجوب على الغور في الصلاة وعلى التراخي ان  
كانت غير صلاتية وحكمها سقوط الواجب في الدنيا ونيل الثواب  
في العقبى ثم شرع في بيان السبب فقال (سببه التلاوة على التالي)

لا تسجدوا للشمس ولا للقمر واسجدوا لله الذي خلقهن ان كنتم اياه  
تعبدون فان استكبروا قل الذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار  
وهم لا يسأمون وهذا على مذهبه وهو المروى عن ابن عباس ورواه  
ابن حجر وعند النافعي رحمه الله عند قوله تعالى ان كنتم اياه  
تعبدون وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمر وروى  
أئمتنا الاوّل أحد ابا الاحتياط عند اختلاف مذاهب الصحابة فان  
السجدة لو وجبت عند قوله تعالى تعبدون فالتأخير الى قوله تعالى  
لا يسأمون لا يضرو ويخرج عن الواجب ولو وجبت عند قوله تعالى  
لا يسأمون لكنت السجدة المؤداة قبله حاصلة قبل وجوبها  
ووجود سبب وجوبها فيوجب نقصانا في الصلاة لو كانت صلاية  
ولا ينقص فيما قلناه أصلا وهذا هو اماراة البحر في الفقه كذا في  
البحر عن البدائع ففيما قلته قبله في ص كذلك والا يلزمنا التناقض  
وهذا هو الوجه الذي وعدنا به (و) في (الحج) عند قوله تعالى  
أقم هذا الحديث تعبدون وتخشعون ولا تبكون وأنتم سامدون  
فاسجدوا لله واعبدوا (و) في اذا السماء انشقت عند قوله تعالى  
شاهدين لا يؤمنون واذ قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (و) في (اقرأ)  
باسم ربك عند قوله تعالى كلا تطعنه واسجد واقترب ونذكر  
فائدة هذا الجمع أيضا (ويجب السجدة على من سمع) التلاوة العربية  
والا لم يقصد السماع فهم أولم يفهم مروى عن كبار الصحابة  
(الا) أنه استثنى (الحائض والنفساء) فلا تجب عليهما بتلاوتهما  
وسماعهما نئي وتجب بالسمع مهمما ومن الجنب كمن تجب على  
الجنب وبسماعهما من كافرو صبي تمير (و) (الا) الامام والمقتدى به  
فلا تجب عليهما بالسمع من مقتدى بالامام السامع أو بامام آخر

وعذر بنا المفعول ولا ويخترون للاذقان يبيكون ويريد هم خشوعا  
 (ومريم) أولئك الذين أنعم الله عليهم من النبيين من ذرية آدم  
 ومن حملنا مع نوح ومن ذرية ابراهيم واسرائيل ومن هدينا  
 واجتنبنا اذ انتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا (والجج)  
 ألم نر أن الله يسجد له من في السموات ومن في الارض والشمس  
 والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب وكثير من الناس وكبير  
 حق عليه العذاب ومن يهن الله فما له من مكرم ان الله يفعل ما يشاء  
 (والفرقان) واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن اسجد لما  
 تأمرنا وزادهم نفورا (والنمل) ألا يسجدوا لله الذي يخرج الخبء  
 في السموات والارض ويعلم ما يخفون وما يعلنون الله لا اله الا هو  
 رب العرش العظيم وهذا على قراءة العامة بالتشديد وعند قوله  
 تعالى ألا يا اسجد واعلى قراءة الكسائي بالتخفيف وفي المجتبى قال  
 الفراء انما تجب السجدة في النمل على قراءة الكسائي أى  
 بالتخفيف وينبغي أن لا تجب بالتشديد لان معناها زين لهم  
 الشيطان أن لا يسجدوا والاصح هو الوجوب على القراءتين لانه  
 كتب في مصحف عثمان رضى الله عنه كذا في الدراية (والسجدة)  
 انما يؤمن بآياتنا الذين اذا ذكروا بها خروا سجدا وسجوا بحمديهم  
 وهم لا يستكبرون (وص) وطق داود انما فسناه فاستغفر ربه وخرّ  
 راكعا وأباب فغفرنا له ذلك وان له عندنا لفي وحسن مآب وهذا  
 هو الاولى مما قال الريلعي تجب عند قوله تعالى وخرّا كعوا وأباب  
 وعند بعضهم عند قوله تعالى وحسن مآب لما نكزه (وحم فصلت)  
 فان استكبروا فالذين عند ربك يسجدون له بالليل والنهار وهم  
 لا يسأمون من قوله تعالى ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر



وهو حصوع واد كات آخر تلاوته ينبغي أن يقرأ أو يؤتي من  
سورة أخرى بعد قيامه منها حتى لا يصير باباً ركوع على السجود  
ونور كع بمجرت قيامه منها كره (ويجزئ عنها) أي عن سجدة التلاوة  
(ركوع الصلاة نؤها) أي نوى أدائها فيه نص عليه محمد لأن  
معنى التعظيم فيها واحد وينبغي ذلك للإمام مع كثرة القوم أو حال  
الخافضة حتى لا يؤدي إلى التخليط (ويجزئ عنها أيضاً) (سجودها)  
أي سجود الصلاة (والم ينورها) أي استلاوية (إذا لم ينقطع فور  
التلاوة) وانقطاعه (بأن يقرأ) (أو كسر من آيتين) بعد أدب سجدة  
التلاوة بالاجماع وقول شمس الأئمة الخوافي لا ينقطع انقروا لم  
يقرأ أكثر من ثلاث آيات وقول الكمال أن قول شمس الأئمة هو  
الرواية \* تنبيه مهم \* إذا انقطع نور التلاوة صارت ديناً فلا بد  
من فعلها بنية فيما أتى لها بسجود أو ركوع خاص قال المحقق الكمال  
ابن الإمام رحمه الله تعالى فإن قلت قد قالوا إن تأديتها في ضمن  
الركوع هو القياس والاستحسان عدمه والقياس هنا مقدم على  
الاستحسان فأنس معنى يكشف هذا المقام فالجواب أن مرادهم من  
الاستحسان ما خفي من المعاني التي يساطبها الحكم ومن القياس  
ما كان ظاهراً متبادراً فظهر من هذا أن الاستحسان لا يقابل  
بالقياس المحدود في الأصول بل هو أهم منه فقد يكون لاستحسان  
بالنص وقد يكون بالضرورة وقد يكون بالقياس إذا كان  
قياس آخر متبادر وذلك خفي وهو القياس الصحيح فيسمى الخفي  
استحساناً بالنسبة إلى ذلك المتبادر فثبت به أن معنى الاستحسان  
في بعض الصور هو القياس الصحيح ويسمى مقابله قياساً باعتبار  
النسبة وينبغي كون القياس المقابل مظهر بالنسبة إلى

وتجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدى على الاصح  
 (ولو سمعوها) أى المقتدون والامام (من غيره) أى غير المؤتم  
 (سجدوا بعد الصلاة) لتحقيق السبب وزوال المانع من فعلها  
 في الصلاة (ولو سجدوا فيها لم تجزئهم) لنقصانها (ولم تفسد صلاتهم)  
 لانها من جنسها (في ظاهر الرواية) وهو الصحيح (وتجب) السجدة  
 (بسماع) القراءة باللغة (الفارسية ان فهمها على العتمد) وهذا  
 عندهما وتجب عليه عند أبى خنيفة وان لم يفهم معناها اذا أخبر  
 بأنها آية سجدة ومبى الخلاف على أن الفارسية قرآن من كل  
 وجه أو من وجه واحد افهمه تجب احتياطا (واحتداف الصحيح  
 في وجوبها) على السامع (بالسماع من نائم أو مجنون) ذكر شيخ  
 الاسلام انه لا يجب لعدم صحة التلاوة بفقد التمييز وفي الترخائية  
 سمعها من نائم قيل تجب والصحيح انها لا تجب وفي الخاية الصحيح هو  
 الوجوب وفي الخلاصة سمعها من طير لا تجب هو المختار ومن نائم  
 الصحيح انها تجب ومثله في قاضى خان واذا أخبر أنه قرأها في نومه  
 تجب عليه وهو الاصح وفي الهداية لا يلزمه هو الصحيح وقراءة  
 السكران موجبة عليه وعلى السامع والابكم والاصم وكمات  
 السجدة لا تجب برؤيده من سجد والكفاية لعدم التلاوة والسماع (ولا  
 تجب) سجدة التلاوة (بسماعها من الطير) على الصحيح وقيل تجب  
 وفي الحجة هو الصحيح لانه سمع كلام الله وكذا الخلاف بسماعها من  
 القرد المعلم (و) لا تجب بسماعها من (الصدى) وهو ما يجيبك مثل  
 صوتك في الجبال والبحارى ونحوها (وتؤتى ركوع أو سجود)  
 كائنين (في الصلاة غير ركوع الصلاة و) غير (سجودها) والسجود  
 أفضل لانه تحصيل قربتين صورة الواجب ومعناه مباركة ركوع المعنى

فتى قوى الحق "أخذوا به أو الطاهر أخذوا به غير أن استقراءهم  
أوجب قلة قوة الظاهر المتبادر بالنسبة الى الحق" المعارض له  
فلذا حصر واما موضع تقديم القياس على الاستحسان في بضعة عشر  
موضعا تعرف في الاصول هذا أحدها ولا حصر لمقابلته انتهى  
(ولو سمع) آية السجدة (من امام فلم يأت به) أصلا (أو ائتم) به  
(في ركعة أخرى) غير التي تلى الآية فيها وسجد لها الامام (سجد)  
السامع سجودا (خارج الصلاة) لتحقيق السبب وهو التلاوة  
الملزمة أو السماع من تلاوة صحيحة على اختلاف المشايخ في السبب  
وقوله (في الاظهر) متعلق بالمسئلة الاخيرة صونها لما عن الضياع  
وللصلاة عن الرائد وأشار في بعض النسخ الى أنها تسقط عنه  
بالاقتداء في غير ركعتي اداء على أنها اصولية (وان ائتم) السامع  
(قبل سجود امامه لها سجدة معه) لوجود السبب وعدم المانع (فان  
اقتدى) السامع (به) أى بالامام (بعد سجودها) وكان اقتداؤه  
(في ركعتي اصدار) السامع (مدركا لها) أى للسجدة (حكما) بأدراكه  
ركعتيها فيصير مؤديا لها حكما (فلا يسجد لها أصلا) باتفاق الروايات  
لأنه لا يمكنه أن يسجد لها في الصلاة لما فيه من مخالفة الامام ولا بعدم  
فراغه منها لانها اصولية (ولم تقض الصلاة خارجها) لان لها منزلة  
فلا تتأدى بناقص وعليه التوبة لاثمه بتعمد تركها كالجمعة لفوات  
لشرط ادا لم تفسد الصلاة بغير حيض ونفاس فاذا فسدت به  
فعليه السجدة خارجها ببقاء مجرد التلاوة فلم تكن صلوية  
ولو أداها فيها تم فسدت لا يعيد السجدة لان المفسد لا يبطل  
جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء  
عليه والحائض تسقط عنها السجدة بالحيض كالمصلاة

الاستحسان ظن محمد بن سلمة أن الصلابة هي التي تقوم مقام سجدة  
 السلاوة لا الركوع فكان القياس على قوله أن تقوم الصلابة وفي  
 الاستحسان لا تقوم بل الركوع لأن سقوط السجدة بالسجدة أمر  
 ظاهر فكان هو القياس وفي الاستحسان لا يجوز لأن السجدة قائمة  
 مقام نفسها فلا تقوم مقام غيرها كصوم يوم رمضان لا يقوم عن  
 نفسه وعن قضاء يوم آخر فصح أن القياس وهو الأمر الظاهر هنا  
 مقدم على الاستحسان بخلاف قيام الركوع مقامها فإن القياس  
 يأبي الجوار لأنه الظاهر وفي الاستحسان يجوز وهو الخفي فكان  
 حينئذ من تقديم الاستحسان لا القياس لكس عامة المشايخ على أن  
 الركوع هو القائم مقامها كذا ذكره محمد رحمه الله في الكتاب  
 فإنه قال قلت فإن أراد أن يركع بالسجدة نفسها هل يجزئه ذلك  
 قال أما في القياس فالركعة في ذلك والسجدة سواء لأن كل ذلك  
 صلاة وأما في الاستحسان فينبغي له أن يسجد وبالقياس نأخذ  
 بهذا اللفظ محمد ووجه القياس ما ذكره محمد أن معنى التعظيم  
 فيهما واحد فكان في حصول التعظيم بهما جنسا واحدا والحاجة  
 إلى تعظيم الله أما اقتداء بمن عظم وأما مخالفة لمن استكبر فيكون  
 الظاهر هو الجواز وجه الاستحسان أن الواجب هو التعظيم بجهة  
 مخصوصة وهي السجود بدليل أنه لو لم يركع على الفور حتى  
 طالت القراءة ثم نوى بالركوع أن يقع عن السجدة لا يجوز ثم  
 أخذوا بالقياس لقوة دليله وذلك لما رووه عن ابن مسعود وابن  
 عمر أنهما كانا أجازا أن يركع عن السجود في الصلاة ولم يرو عن  
 غيرهما خلافا فلذا قدم القياس فإنه لا ترجيح للخفي لخفاؤه  
 ولا للظاهر لظهوره بل يرجع في الترجيح إلى ما اقترن بهما من المعاني

مجلس السماع وتلاوة بزياد من شعور ولا بد  
 مجلس التلاوة برواية السمع ولو كان كبر السمع من غير  
 مع اتساع القضاء فيه (وإن كان السمع من غير شعور  
 بسقية، كما لو كانت واقفة، ولا بد من ركعتين ركعتين  
 تلاوة عاقرة ولا بد من ركعتين ركعتين من غير شعور ولا بد  
 وكذا الخلاف في السمع متى من غير شعور ولا بد من ركعتين  
 ويتكررها في السمع الثاني من سنة الصبر أو سنة ولا بد  
 ان يرب (تريدوا كل التبتين ومنه حصوين في شعور، كما  
 الا كرمهم (ولا تذكروا وقوعه بدرب من في شعور،  
 (وركوب ورول) كاش (في مثل تلاوته في حصة ولا  
 يتبدل المجلس (سيرة ابته) د كثرها (مصدية من المجلس  
 منحد اصرورة حواز الصلاة (ويتكرر الوجوب على السماع  
 بتبديل محاسنه) (الحال له) (قد اتحد المجلس) (تأنيب  
 يمكن فذهب السماع ثم عاد فسمعه بكثرته (تأنيب السماع  
 السجود اجماعا وانه (بكثر الوجوب على السماع) (تأنيب  
 اتحاد مجلس السماع واختلاف مجلسه في السماع  
 مكررا فسمعه الخالس أيضا تذكيره من السماع  
 السلب في حق السماع ولم يتبدل مجلسه، وإذا كان غير سماع  
 آية السجدة منها لانه يسه الاستدراك من تكرارها (تأنيب  
 وهو أن يهرز آية السجدة بالقراءة منه لانه لا بد من  
 (تدب صم آية أو هجر أكبر من آية) (تأنيب السماع  
 لرفع ترهم التفضيل (وتدب حقه) (تأنيب السماع  
 احفاءها (عن غير متاهلها) (سفقت عن السماعين من السماع)

وفي حكمها النفساء (ولو تلا) آية (خارج الصلاة فمسجد) لها (ثم)  
دخل في الصلاة و(أعاد) تلاوتها (فيها) أي في الصلاة في مجلسه  
(مسجد) سجدة (أخرى) لعدم تبعيتها للخارجية لقوة الصلوية  
(وان لم يسجد أولاً) حين تلا أو سمع خارج الصلاة (كفتحه) سجدة  
(واحدة) وهي الصلواتية عن التلاوتين لقوتها (في ظاهر الرواية)  
وإذا تبدل المجلس بجو كل رم سجدتان وكذا إذا سجد في الصلاة  
ثم أعادها بعد سلامه يسجد أخرى في ظاهر الرواية لعدم بقاء  
الصلوية حكماً (كم كررها) أي الآية الواحدة (في مجلس واحد)  
حيث تكفيه سجدة واحدة سواء كانت في ابتداء التلاوة أو أنائها  
أو بعدها للتدخل لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأها على  
أصحابه مراراً ويسجد مرة وهذا تدخل في السبب لا الحكم فتنبؤ  
عما قبلها وبعدها لأنه أليق بالعبادات والتدخل في الحكم لا ينبؤ  
الأمر السابق لا اللاحق وهو أليق بالعقوبات فالحد بعد الشرب  
أو الزنا مراراً كاف لها وإذا أعاد يعاد عايشه لأنه للزحوم ينزح  
بالأول (لا) في (مجلسين) لعدم ما يقتضي التدخل (ويتبدل  
المجلس بالانتقال منه) بخطوات ثلاث في الصحراء والطريق  
(ولو كان مستديراً) في الأصح بأن يذهب ويده السدا ويلقيه على  
أعواد مضرورية في الحائط أو الأرض لا الذي يدرد ولا يسمى دواة  
يلقى عليه السدا وهو جالس أو قائم بمحل (و) يتبدل المجلس  
(بالانتقال من غصن) شجرة (إلى غصن) منها في ظاهر الرواية وهو  
الصحيح (و) يتبدل المجلس في (عوم) أي سباحة (في هراو)  
سباحة في (حوض كبير) ودياسة ودور حول الرحي لا اختلاف  
المجلس وقوله (في الأصح) يرجع إلى المسائل كلها (ولا يتبدل)

قوله التوروى وقول السكندر وعبد أبي حنيفة وروى يوسف مذكور  
 ان ركعة ليس بتريفة شريفة لاني محلى بالناس وهو سبوت السلاوة  
 فلا يكون المبحوث في غير قربة انتهى وعن محمد بن أبي حنيفة انه  
 كرهه وروى عن أبي حنيفة مذكور ان راسيا مذكور به لم يرد به نفي  
 سرعته اقرب ذيل راى وروى اشكر ثم احصاه نعم الله تعالى  
 فتكون مباحدا ويزيد سكره ما وثام لشكره في صلاة ركعتين  
 كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة كذا في السير  
 الكبير وقول لا كقول انها ليست بقربة تذكره في ما كرهه  
 لا يشاب عليه وروى انه عليه السلام كان يجهد في ربه يني  
 فهو مسوخ (وقوله) أي محمدا ويزيد سنن في حديث رويين عنه  
 (هي) أي سجدة الشكر، قربة يشاب عليها ما روى الستة  
 الا للنسائي عن أبي بكرة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أتاه  
 أمر يسره أو بشر به خر ساجدا (وهي) أي أن يكبر مستقبل القبلة  
 ويسجد فيحمد الله ويستكبر ويسبح ثم يرفع رأسه مكبرا (مثل سجدة  
 التلاوة) بسرئضا (فائدة مهمة لدفع كل) ذريعة (مهمة) ينبغي  
 ان اهتمام بتعليمه وتعليمه قول الشيخ الامام حاتم الحنفى ومائة  
 والذين عبد الله بن أحمد بن محمد بن سبي في الكبر سكرى سرح  
 الخافى (من قرأ أى السجدة كلها) وهي اى قصص جمعها فائدة  
 الفائدة وتقرىب الامر مع حكم المبحوث \* رجاء فضل الله الكريم  
 التوروى \* (في مجلس واحد) سجدة واحدة (سكندر) أي (مهم)  
 سجدة ركعة مائة تعلى امية هـ من أمر دينه وخرقته فله تنه  
 أيضا المحقق ابن الهمام وغيره من المخرج رحمهم الله

\*(باب الجمعة)\*

(ونذب القيام) لمن تلا جالساً (ثم السجود لها) روى ذلك عن عائشة  
 رضي الله عنها (و) نذب أن (لا يرفع السامع) تلاوتها (رأسه معها)  
 أي السجدة (قبل) رفع رأس (باليها) لأنه الأصل في إيجابها فيتبع  
 في أدائها وليس هو حقيقة اقتداء (و) لذا (لا يؤمر التالي بالتقدم  
 ولا) يؤمر (السامعون بالاصطفاف فيسجدون) معه حيث كانوا  
 (و) كيف كانوا) قاله شيخ الإسلام (وشرط لصحتها) أن تكون  
 (سرايا الصلاة) موحودة في الساجد الطهارة من الحدث  
 والخبث وستر العورة واستقبال القبلة وتحريمها عند الاستنباه  
 واليه (لا التحريمة) فلا تشترط لأن التكبير سنة فيها  
 وفي التارخاية عن الحجة ويستحب للتالي أو السامع إذا لم يمكنه  
 السجود أن يقول سمعنا وأطعنا عقرانك ربنا واليك المصير انتهى  
 يعنى ثم يقصها (وكيفيتها) أن يسجد سجدة واحدة) كائنة (بين  
 تكبيرتين) تكبيرة للوضع وتكبيرة للرفع (هما سنتان) كذا قال  
 في منسوط غير الإسلام التكبير ليس بواجب وصححه في البدائع  
 (بلا رفع يد) إذا تحرر لها والتكبير للاخطاط (ولا تسهد) لعدم  
 وروده (ولا تسليم) لأنه يستدعى سبق التحريمة وهي منعقدة  
 وتسببها مثل الصلواتية سبحانه ربى الأعلى ثلاثا وهو الأصح وقال  
 السكال بنغى أن يقال ذلك في غير النفل وفيه يقول ما شاء مما ورد  
 كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته  
 أو قوله اللهم اكتب لي عندك بها أجرا وضع عني بها وزرا  
 واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني كما تقبلها من عبدك داود  
 وإن كان خارج الصلاة قال كل ما أرمس ذلك  
 \* (فصل سجدة الشكر مكرهة عند أبي حنيفة رحمه الله) \*



سواده قريبا من المصر أو بعيدا على الأصح فلا يعمل بما قيل بخلافه  
وان صحح (و) الرابع (الصحة) خرج به المريض لما روينا والشيوخ  
الكبير الذي ضعف ملحق بالمريض (و) الخامس (الأم من ظالم)  
فلا تجب على من احتج منه ويلحق به المفاسد الخائف من الخس  
كما جازله التميمي (و) السادس (سلامة العيين) فلا تجب على الأعمى  
عند أبي حنيفة خلافا لما إذا وجد قائد ابرصه وهي مسئلة القادر  
بقدره الغير (و) السابع (سلامة الرجلين) فلا تجب على المقعد  
لخبره عن السعي اتفاق ومن العذر المضر العظيم وأما البلوغ والعقل  
فليس خاصين فلذا يذكرونها ويشترط لصحتها أي صلاة الجمعة  
(سنة أنسية) لا قول المصر وفنائه) سواء صلى العيد وغيره لأنه  
بمنزلة المصر في حق حوائج أهله وأصح أقامة الجمعة في مواضع كثيرة  
بالمصر وفنائه وهو قول أبي حنيفة ومحمد في الأصح ومن لازم جواز  
التعذر سقوط اعتبار السبق وعلى النور المصغيف المانع من حواز  
التعذر قيل بصلاة أربع بعد هابنية آخر ظهر عليه وليس  
الاحتياط في فعلها لأن الاحتياط هو العمل بأقوى الدليلين  
وقولهما صار في جوارحه تعدد جمعة ورفع الأربع مفيدة اعتماد  
الجهل لعدم نرض جمعة أو تعدد مفروض في وقتها ولا يقتضي بالاربع  
لأنه لو لم يكن فعلهم أيها في منازلهم (و) الثاني من شروط  
الصحة أن يصلي بهم (السليمان) امامهم (أو نائبه) يعني من  
أمره بأقامة جمعة مقرر عن تدويرتها بتضع الأطماع في التقدم وله  
الاستنابة وإن لم يصرح بهم للمصلين دلالة عذرا وبغيره حضر  
أو غاب عنه وأما إذا استسقه حدث فإل كان بعد شروعه في الصلاة  
فكل من صلح اماما صح استخلافه وإذا كان قبل إتمامه للصلاة بعد

هي من الاجتماع بسكون الميم والقراء يضمونها وفي المصاحح ضم  
 الميم لغة الحجاز وفتحها لغة تميم واسكانها لغة عتيل (صلاة الجمعة فرض  
 عين) بالكتاب والسنة والاجماع ونوع من المعنى يكفر باحدها  
 لذلك وقال عليه السلام في حديث واعلموا أن الله تعالى فرض  
 عليكم الجمعة في يومى هذا في شهرى هذا في مقامى هذا فن تركها تنهاونا  
 بها واستخفنا فابحقتها وله امام عادل أوجائر فلا جمع الله شمله ولا بارك له  
 في أمره ألافلا صلاة له ألافلا زكاة له ألافلا صوم له الا أن يتوب  
 فن تاب تاب الله عليه وقال صلى الله عليه وسلم من ترك ثلاث جمع  
 متواليات من غير عذر طبع الله على قلبه ومن يطبع الله على قلبه  
 يجعله في أسفل درك جهنم والجمعة فرض أكد من الظاهر (على) كل  
 (من اجتمع فيه سبع سرائط) وهي (الذكورة) خرج به النساء  
 (والحرية) خرج به الارقاء (والاقامة) خرج به المسافرو أن تكون  
 الاقامة (بمصر) خرج به المقيم بقريه لقوله عليه السلام الجمعة حق  
 واجب على كل مسلم في جماعة الا أربعة ممنوك أو امرأة أو صبي  
 أو مريض وفي البحارى الاعلى صبي أو مملوك أو مسافر ولقوله عليه  
 السلام لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحي الا في مصر جامع  
 أو مدينة عظيمة ولم ينقل عن الصحابة رضى الله عنهم أنهم حين فتحوا  
 السلاذ اشتغوا بنصب المنابر والجمع ان في انصار دون القرى  
 ولو كان لنقل ولو احاداً فلا بد من الاقامة بمصر (أو) الاقامة (فيما)  
 أى في محل (هو داخل في حد الاقامة بها) أى بالمصر وهو المكان  
 الذى من فارقه بنية السفر يصير مسافراً ومن يوصل اليه يصير مقيماً  
 (في الاصح) كربض المصر وثناؤه الذى لم ينفصل عنه بغلوة كما تقدم  
 ولا يجب على من كان خارجه ولو جمع النداء من المصر سواء كان

وقت صلاة الجمعة وليست مصراعى حرمها أو أنزل في المنع نظر  
ظاهر لأن وجه القول بعدم صحة صلاة تقدم بقعة صرة حصصه  
بها دون العمة والعمالة متقدمة في هذه القصيدة في بقعة من رقت  
لم يخصص الحاشية بالجمعة لأن عند باب الجمعة عدة جو مع في كل  
منه خطبة لا يفوت من منع من دخول بقعة الجمعة بل يوقفت  
القلعة مفتوحة لا يرعب في طرعتها الجمعة بوجودها فيها هو أسهل  
من التكلف بالصعود لها وفي كل محلة من مصر عدة من الخطب  
فلا وجه لمنع صحة الجمعة بالبقعة عند قمتها (و) السادس (طاعة)  
لأن الجمعة مشتقة منها ولا تجمع على أن لا يصح من مفرد  
(و) اختلفوا في تقدير جماعة فعندنا رهم لا نذر رجل وان  
يحضروا الخطبة وقد جاءوا فنصرف من شهدا وصلى بهم الامام  
جاز من غير إعادة الخطبة في ظاهر الرواية وهم (غير الامام) عند  
الامام الاعظم ومحمد وقال أبو يوسف ان من سرى لأمم في منى  
من معنى الاجتماع ولهما ان الجمع الصحيح انما هو الثلاثة ولو كانوا  
عبدا أو مسافرين أو مرضى أو غائبين لانهم صلحوا بالامامة  
فيها فأولى أن يصلحوا بالقاء وسرط عند الامام فاعتاد أدائها  
بهم (بقاؤهم) محرمين (مع الامام) ولو كان فقد ذهب في حال ركوعه  
قبل رفع رأسه (حتى يسجد) السجدة الاولى (فانفروا) أى  
أفسدوا صلواتهم (بعد سجوده) أى الامام (أتمها وحده جمعة)  
باتفاق أئمتنا الثلاثة وقال رفر يشترطوا مهم كانوا في تمامها  
(وان نفروا) أو بعضهم ولم ينف الا من الرجال الثلاثة  
بالنساء والصبيان الباقين (قبل سجوده) أى الامام (بطلت) عند  
أبي حنيفة لأنه يقول الجماعة شرط انعقاد الأداء وسرها بمجموع

الخطبة فيشترط أن يكون الخليفة قد شهد الخطبة أو بعضها أيضاً (و) الثالث (وقت الظهر) لقوله صلى الله عليه وسلم إذا مالت الشمس فصل بالناس الجمعة (فلا تصح) الجمعة قبله وتبطل بخروجه) لفوات الشرط (و) الرابع (الخطبة) ولو بالفارسية من قادر على العربية ويشترط لصحة الخطبة فعلها (قبلها) كما فعله النبي صلى الله عليه وسلم (بقصدها) حتى لو عطس الخطيب فمد لعطاسه لا ينوب عن الخطبة (في وقتها) للأثر (وحضور أحد لسماعها) ولو كان أصم أو نائماً أو بعيداً (من تتعقد بهم الجمعة) فيكفي حضور عبد أو مريض أو مسافر ولو كان جنباً فاذا حضر غيره أو ظهر بعد الخطبة تصح الجمعة به لاصي أو امرأه فقط ولا يشترط سماع جماعة فتصح الخطبة (ولو) كان الحاضر (واحداً) وروى عن الإمام وصاحبيه صحته وان لم يحضره أحد (في) الرواية الثانية عنهم يشترط حضور واحد في (الصحيح) ويشترط أن لا يفصل بين الخطبة والصلاة بأكل وعمل قاطع واختلف في صحتها لو ذهب لمنزله لغسل أو وضوء فهذه خمس شروط أو ست لصحة الخطبة فليتنبه لها (و) الخامس من شروط صحة الجمعة (الاذن العام) كذا في الكترلانها من شعائر الاسلام وخصائص الدين فلزم اقامتها على سبيل الاشتهار والعموم حتى لو غلق اذ امام باب قصره أو المحل الذي يصلى فيه بأصحابه لم تجز وان أذن للناس بالدخول فيه صحت ولكن لم يقض حق المسجد الجامع فيكره ولم يذكر في الهداية هذا الشرط لانه غير مذكور في ظاهر الرواية وانما هو رواية النوادر قلت اطلعت على رسالة للعلامة ابن السحنة وقد قال فيها بعدم صحة الجمعة في قلعة القاهرة لانها تقفل

الخضب وتلقى نفس الخطم ثم يهبط على راسه في  
 السنة أن يكون جوس الخضب في عروقه عن تين من راسه  
 فلا يسور أو يسير في راسه في عروقه عن تين من راسه  
 في السنة أن يكون جوس الخضب في عروقه عن تين من راسه  
 على المسوق في السنة أن يكون جوس الخضب في عروقه عن تين من راسه  
 التوارث (و) الأقامة بعد خضبة سنة واحدة في  
 الخضب (و) في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 خص مضطرباً (و) في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 عليه في كل سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 عن الاسلام فذلك في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 الى الاسلام (و) يخضب (بدونه) أي السيف في سنة واحدة في سنة واحدة  
 صلها) ومدة رسول ففتح بالقرآن في سنة واحدة في سنة واحدة  
 ففتح السيف (و) يسير استقبال لقوم في سنة واحدة في سنة واحدة  
 المحبة التي صلى الله عليه وسلم في سنة واحدة في سنة واحدة  
 بعد شق في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 (والشهادة) ونصادة عن سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 بالحرص المعاصي والتخفيف والمجازيم في سنة واحدة في سنة واحدة  
 وعقابه سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 لما روى أنه صلى الله عليه وسلم في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 فيه إلى الله ولا كقول في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 كاملة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة في سنة واحدة  
 (و) يسير (الجوس بين الخضب) جنة خضبة في سنة واحدة في سنة واحدة

وحده لان الجماعة شرط انعقاد التحريمة (ولا تصح) أى لاتعقد  
 الجمعة (بأمرأة أو صبي مع رجلين) لعدم صلاحية الصبي والمرأة  
 للإمامة (وجاز للعبد والمريض) والمسافر (أن يؤتم فيها) بالاذن  
 أصالة أو نيابة صريحا أو دلالة كما تقدم لاهليتهم للإمامة وانما سقط  
 عنهم وجوبها تخفيفا ولما كان حد المصر مختلفا فيه على أقوال كثيرة  
 ذكر الأصح منها فقال (والمصر) عند أبي حنيفة (كل موضع) أى  
 بلد (له مفتى) يرجع اليه فى الحوادث (وأمر) بنصف المطلوب من  
 الطالم (وقاضى) مقيمون بها وانما قال (ينفذ الاحكام) ويقسم  
 الحدود) احتراز عن المحكم والمرأة وذكر الحدود يغنى عن القصاص  
 (و) الحال انه موضع (بلغت أبنيته) قدر (أنية منى) وهذا  
 (فى ظاهرو الرواية) قاله قاضى خان وعليه الاعتماد (واذا كان  
 القاضى أو الأمير مقتبأ أغنى عن التعداد) لان المدار على معرفة  
 الاحكام لا على كثرة الاشخاص (وجازت الجمعة بمنى فى الموسم  
 للخليفة أو أمير الحجاز) لا أمير الموسم لانه يلى أمر الحاج لا غير عند  
 أبي حنيفة وأبى يوسف وقال محمد لا يصح بها لانها قرية وقال اتصّر  
 فى الموسم (وضح الاختصار فى الخطبة على) ذكر خالص لله تعالى  
 (نحو تسبيحة أو تحميدة) أو تمليحة أو تكبيرة لكن (مع الكراهة)  
 لترك السنة عند الامام وقاله لابتد من ذكر طويل يسمى خطبة وأقله  
 قدر التشهد الى قوله عبده ورسوله حمد وصلاة ودعاء للمسلمين  
 والتسبيحة ونحوها لا تسمى خطبة وله قوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله  
 من غير فصل بين كونه ذكر اطويلا يسمى خطبة أو لا ولقضية عثمان  
 رضى الله عنه لما قال الحمد لله فارتج عليه ثم نزل وصلى بهم ولم ينكر  
 عليه أحد منهم فكان اجماعا منهم (وسنن الخطبة) التى فى ذات

أوراق بعد روال (في لاصح) الحضور لانه من بعد ما انتظر الامام  
 الثاني منى عن المذرتقوته لانه من بعد ما انتظر الامام  
 وهو اختياره خمس لانه من بعد ما انتظر الامام  
 ولا كلام) وهو قول الامام لانه من بعد ما انتظر الامام  
 وقول ابو يوسف ومحمد لا بأس بالكلام في حرج قبل أن يخطب  
 واذا اراد قبل أن يكبر وحده في جريته اذا سكنت فعد أبي يوسف  
 يباح وعند محمد لا يباح لان الكراهة للاحتلال بعرض الاستماع  
 والاستماع هنا وله اطلاق لا ضرر في أمر الحديث بالصلاة على  
 النبي صلى الله عليه وسلم يصح من الحرر والمعتقين ومنهم  
 في نفسه اذا عطس على الصحيح وفي الاستماع يكبره في جميع وقراءة  
 القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والكتابة اذا كان  
 يسمع الخطبة وروى عن نصير بن يحيى ان كان بعيدا من الامام يقرأ  
 القرآن وروى عنه انه كان يحرك شفتيه ويقرأ امرا في فعل  
 مسئله ولا يسمع غيره فيسمع تلاوته لا بأس به كما نظر في الكتاب  
 والكتابة ونبيه خلاف وروى عن أبي يوسف انه لا بأس به وقال  
 الحسن بن زياد ما حسن يعرف به من غيره من ظهر  
 وان الحكم كان يجلس مع أبي يوسف ثم سمع من غيره في كبره  
 ويصح بالهم وقت الخطبة (ولا يرد سلاما ولا يسمت بالصلاة)  
 لا يستعاض بها عما هو أحب قل في الخمة كان أبو حنيفة رحمه الله يكره  
 تسميت الخاطس بوزن السلام في حرج الامام (حتى يقرئ من  
 صلاته) لما قدمه في اول من معه انه يرد في الخوف على أعين  
 ونحوه العز في بئر وخوف حية وغرب لأن حتى يقرئ من  
 على الامانة حتى الله والدعاء المستجاب وقت ما هو من حصل

مقدار ثلاث آيات (و) يسن (اعادة الحمدو) اعادة (الثناء) اعادة  
 (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) كائنة تلك الاعادة (في)  
 ابتداء الخطبة الثانية) وذكر الخلفاء الراشدين والعلمين مستحسن  
 بذلك جرى التوارث (و) يسن (الدعاء فيها) أي الخطبة الثانية  
 (للمؤمنين والمؤمنات) مكان الوعظ (بالاستغفار لهم) الباء بمعنى مع  
 أي يدعو لهم بأحراء النعم ودفع النقم والنصر على الأعداء والمعاونة  
 من الأمراض والأدواء مع الاستغفار (و) يسن (أن يسمع القوم  
 الخطبة) ويجهز في الثانية دون الأولى وان لم يسمع أجراً كما في  
 الدراية (و) يسن (تخفيف الخطبتين) قال ابن مسعود رضي الله عنه  
 طول الصلاة وقصر الخطبة من فقه الرجل (بقدر سورة من طوال  
 المفصل) كذا في معراج الدراية ولكن يراعى الحال بما هو دون ذلك  
 فانه اذا جاء بكروان قل يكون خطبة (ويكره التطويل) من غير  
 قيد بمن في الشتاء لقصر الرمان وفي الصيف للضرر بأرحام والحر  
 (وترك شيء من السنن) التي بينها (ويجب) يعني يفترض (السعي)  
 أراد الذهاب ماشياً بالسكينة والوقار لا الهرولة لا بها تذهب بها  
 المؤمن والمسي أقصّل لمن يقدر عليه وفي العود معها وانما ذكر بلفظ  
 السعي لمطابقة الأمر به في الآية وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم  
 عنه بقوله اذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها وانتم تسعون وانوها  
 تمسّون وعليكم السكينة فادركتم فصلوا وما فاتكم فأتموا وأخرجه  
 أحمد وقال وما فاتكم فافضوا فذهب في الساعة الأولى وهو  
 الأقصّل ثم ما يليها وهكذا (للجمعة و) يجب بمعنى يفترض (ترك  
 البيع) وكذا ترك كل شيء يؤدى إلى الاشتغال عن السعي إليها  
 أو يخل به كالبيع ماشياً إليها لاطلاق الأمر (بأن لا دان الأول)



بها حتى لو أفسد الجمعة قبل تمامها لا يبطل ظهره على هذه الرواية  
ويقتصر الفساد عليه لو كان اماما ولم يحضر الجمعة من اقتدى به  
في الظهر (وكره للمعذور) كريض ورقيق ومسافر والمسجون  
أداء الظهر جماعة في المصربومها) أي الجمعة يروى ذلك عن علي  
رضي الله عنه وبسبب ذلك تأخير الظهر عن الجمعة فانه يكره له  
صلاتها منفردا قبل الجمعة في الصحيح (ومن أدركها) أي الجمعة  
(في التشهد أو) في (سجود السهو) أو تشهد (أتم الجمعة) لما روياه  
وما فاتكم فاقصروا وهذا عندهما قول محمدان أدركه قبل رفع  
رأسه من ركوع الثانية أتم الجمعة واه أتم الظهر وفي العيد يتم  
اتفقا ويتخير في جهره والاحفاء وقيل صلى الله عليه وسلم لا يغتسل  
رجل يوم الجمعة ويتطهر ما استطاع من طهره ويدهن من دهنه  
ويعمس من طيب بيته ثم يخرج فلا يفرق بين اثنين ثم يصلي ما كتب له  
ثم يمسك إذا تكلم الخطيب الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى  
رواه البخاري وقيل صلى الله عليه وسلم ثلاثة يعصمهم الله من  
عذاب القبر المؤذن والشهيد والمتوفى ليلة الجمعة

\*(باب أحكام العيدين)\*

من الصلاة وغيرها سمي عيدا لأن الله تعالى فيه عوائد الاحسان  
الى عباده (صلاة العيدين واجبة) وليست فرضا ورد نص  
انحوب عن الامام في روايد وهي الاصح روايد ورواية وبه قال  
الاكثر ونسبها في الجامع الصغرى لانه ثبت الوجوب بها  
لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم على صلاة العيدين من غير تركه  
فوجب (على من تجب عليه الجمعة بسراؤها) وقد علمنا فلا بد من  
شرائط الوجوب جميعها وشرائط الصحة (سوى الخفية) لانها

بالقلب لا باللسان (وكره لحاضر الخطبة الاكل والشرب) وقال  
الكامل يحرم وان كان أمرا معروفا أو تسبيحا والاكل والشرب  
والكتابة انتهى يعني اذا كان يسمع لما قد مناه أن يكتبه من لا يسمع  
الخطبة غير ممتنعة (و) كره (العبث والالتفات) فيجنب ما يجنبه  
في الصلاة (ولا يسلم الخطيب على القوم اذا استوى على المنبر) لانه  
يلجئهم الى ما نهوا عنه والمروى من سلامه عندنا غير مقبول (وكره)  
لمن تجب عليه الجمعة (الخروج من المصر) يوم الجمعة (بعد النداء) أى  
الاذان الاول وقيل الثانى (مالم يصل) الجمعة لانه شمله الامر  
بالسعي قبل تحققه بالسفر واذا خرج قبل الزوال فلا بأس به  
بلا خلاف عندنا وكذا بعد الفراغ منها وان لم يدركها (ومن لاجمعة  
عليه) كريض ومسافر ورقيق وامرأة وأعمى ومقعّد (ان أذاها  
جاز عن فرض الوقت) لان سقوط الجمعة عنه للتخفيف عليه فاذا تحمل  
مالم يكلف به وهو الجمعة جاز عن ظهره كالمسافر اذا صام وكلام  
الشرّاح يدل على أن الافضل لهم الجمعة غير انه يستثنى منه المرأة  
لمنعها عن الجماعات (ومن لا عذر له) يمنع عن حضور الجمعة (لوصلى  
الظهر قبلها) أى قبل صلاة الجمعة انعقد ظهره لوجود وقت الاصل  
فى حق الكافة وهو الظهر ولكنه لما أمر بالجمعة (حرم) عليه الظهر  
وكان انعقاده موقوفا (فان سعى) أى مشى (اليها) أى الى الجمعة  
(و) كان (الامام فيها) وقت انفصاله عن داره لم يتمها أو أقيمت بعد  
ماسعى اليها (بطل ظهره) أى وصفه وصار نفلا وكذا المعذور  
(وان لم يدركها) فى الاصح وقيل اذا مشى بخطوتين فى البيت  
الواسع يبطل ولا يبطل اذا كان مقارنا للفراغ منها كما بعده أو لم تقم  
الجمعة أصلا وقال لا يبطل ظهره حتى يدخل مع القوم وفى رواية حتى

أَنفُسَهُ حَقَّهُ وَيَتَحَنَّنُ رَهَابُهَا لِعَبْدِهِ بِمَخْصُوصَةٍ تَوْفِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَحَدَّثَنَا  
 (أَبُو مُصَلَّى) إِشَارَةً إِلَى عَرَبِيَّةِ مَا تَقَرَّرَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ الْمَسْجِدِ  
 (مَا شَبَّهَ) بِصُكُورٍ وَدَقَّةٍ وَزَوْدَةٍ صَرَرَتْ لَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ  
 فِي السَّجْدَةِ حَرَجَ مِنْهُ وَكَانَ مِنْ مَذَاهِبِهِ أَنَّ حَرَجَ  
 الْبَيْتِ يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ مَكْرُورٍ وَفِيهِ لِسْلَامٌ حَبِيرٌ  
 الْخُفَى وَحَبِيرٌ زَيْنٌ مَكْنُونٌ وَعَبْدُهُمَا جَاهِرٌ وَهُوَ رَوَايَةٌ عَنْ زُهْرَامٍ  
 وَكَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَمْرٍو بِرِجْعِ صَوْنِهِ بِالتَّكْبِيرِ وَبِقِطْعَةِ أَنْ لَمْ يَكُنْ  
 زَيْنٌ يَنْتَهِي إِلَى مُصَلَّى فِي رَوَايَةٍ حَرَجَ فِي مَرْيَدٍ فِي رَوَايَةٍ  
 إِذَا أَخْبَحَ صَدَقَ كَمَا فِي سَكَنِي وَبِهِ عَنْ مَرْيَدٍ وَحَبِيرٍ  
 وَبِهِ عَنْ زُهْرَامٍ وَرَجَحَ مِنْ ضَرِيحٍ حَبِيرٌ فَسَدَّ أَمْرُ مَرْيَدٍ فِيهِ  
 وَسَمَّوْهُ تَكْبِيرٌ لِسَهْوٍ وَبِكُرْهِ سَهْوٍ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي الْمَصَلَّى  
 اتِّفَاقًا (و) فِي (الْبَيْتِ) عَمْدُ عَائِمَتِهِمْ وَهُوَ الْأَصَحُّ لِأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَرَجَ مَصَلَّى بِهِمْ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ  
 مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَابْتَكَّرَ أَنْ يَسْقُلَ (وَعَدَهُ) أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ  
 فِي مَصَلَّى الْعِيدِ مَكْرُوفٌ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي حَبِيرٍ الْحَبِيرُ  
 أَبِي بَعِيدٍ حَبِيرٌ رَجَحَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ  
 وَمُسْلِمٌ لَا يَصَلِّي فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ  
 (و) أَبَدًا وَقَدْ حَكَمَ صَلَاةَ الْعِيدِ مِنْ أَرْبَعِ أَلْفِ مَسْجِدٍ قَدْ رَجَحَ  
 أَوْ رَجَحَ حِينَ تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ صَلَاةَ الْعِيدِ مَكْرُوفٌ فِي أَنَّ تَبَيَّنَ  
 وَتَبَيَّنَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ  
 قَدْ رَجَحَ أَوْ رَجَحَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ فِي رَجَحَ  
 عَمْرٍو إِلَى الْقَبْلِ رَوَاهُ أَنَّ تَبَيَّنَ فِي صَلَاةِ الْعِيدِ وَكَيفِيَّةُ  
 مَذَاهِبِهِمَا أَنَّ الْعِيدَ (أَبُو يُونُسَ) عَمْدُ كُلِّ مَذَاهِبٍ صَلَاةُ

لما أخرت عن الصلاة لم تكن شرطاً لها بل سنة (فتصح) ه  
 العيدين (بدونها) أي الخطبة لكن (مع الاساءة) لتتركها  
 (كما) يكون مسيئاً (لوقدمت الخطبة على الصلاة) لمخالفتها  
 النبي صلى الله عليه وسلم (وندب) أي استحباب لمصلي العيد (في  
 الفطر ثلاثة عشر شيئاً أن يأكل) بعد الفجر قبل ذهابه للمصلي  
 حلوا كالسكر (و) ندب (أن يكون المأكول تمرًا) ان  
 (و) أن يكون عدده (وترا) لما روى البخاري عن أنس قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمراً  
 ويأكلهن وترا ولم يأكل قبلها إلا يأثم ولم يأكل في يومه ذلك  
 يغاقب كذا في الدراية (و) ندب أي سن أن (يغتسل) وتقد  
 للصلاة لأنه صلى الله عليه وسلم كان يغتسل يوم الفطر ويوم  
 ويوم عرفة وهذا نص على أنه يسن لغير الحاج يوم عرفة وفيه ر  
 ابن أمير الحاج (ويستاك) لأنه مطلوب في سائر الصلوات و  
 الحالات (ويتطيب) لأنه عليه السلام كان يتطيب يوم  
 ولومن طيب أهله (ويلبس أحسن ثيابه) التي يباح لبسها وين  
 للرجال وكان للنبي صلى الله عليه وسلم جبة فنك يلبسها في  
 والأعياد (ويؤدى صدقة الفطران وجبت عليه) لاهرا  
 صلى الله عليه وسلم بأدائها قبل خروج الناس إلى الصلاة (و  
 الفرح) بطاعة الله وشكر نعمته ويتختم (و) يظهر (البشاه  
 في وجهه من يلقاه من المؤمنين) (وكثرة الصدقة) النافلة (ح  
 طاقته) زيادة عن عادته (والتبكر وهو سرعة الانبها) أقول الو  
 أو قبله لاداء العبادة بنشاط (والابتكار) وهو المسارعة إلى الم  
 لينال فضيلته والصف الأول (وصلاة الصبح في مسجد

النبي صلى الله عليه وسلم رخصت لا متى ما رخصه ابن أم عبد (فان قدم التكبيرات) في الركعة الثانية (على القراءة جاز) لان الخلاف في الاولوية لا الجواز وعدمه وكذا لو كبر الامام زائدا على قلناه يتابعه المقتدى الى ست عشرة تكبيرة فان زاد لا يلزمه متابعتها لانه بعدها محذور ييقن لجأ وزنه ما ورد به الآثار واذا كان مسبوقا يكبر فيما فاتة بقول أبي حنيفة واذا سبق ركعة يتدئ في قصاتها بالقراءة ثم يكبر لانه لو بدأ بالتكبير والى بين التكبيرات ولم يقل به أحد من الصحابة فيوافق رأى الامام على بن أبي طالب فكان أولى وهو مخصص لقولهم المسبوق يقضى أول صلواته في حق الادكار وان أدرك الامام راكعا أحرم قائما وكبر تكبيرات الروائد قائما أيضا ان أمن فوت الركعة بمشاركتة الامام في الركوع والايكبر للاحرام قائما ثم ركع مشاركا للامام في الركوع ويكبر للزوائد منخبا بلا رفع يد لان الغائت من المذكور يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل والرفع حينئذ سنة في غير محله ويفوت السنة التي في محلها وهي وضع اليدين على الركبتين وان رفع الامام رأسه سقط عن المقتدى ما بقي من التكبيرات لانه إن أتى به في الركوع لم ترك المتابعة المفروضة للواجب وان أدركه بعد رفع رأسه قائما لا يأتي بالتكبير لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها كذا في فتح القدير (ثم يخطب الامام بعد الصلاة خطبتين) اقتداء بفعل النبي صلى الله عليه وسلم (يعلم فيها أحكام صدقة الفطر) لان الخطبة شرعت لاجله فيذكر من يجب عليه ولن تجب ومن تجب ومقدار الواجب ووقت الوجوب ويجلس بين الخطبتين جلسة خفيفة ويكبر في خطبة العيدين وليس لذلك عدد في ظاهر الرواية لكن لا ينبغي

العبد) بقلبه ويقول بلسانه أصلى صلاة العيد لله تعالى اماما  
والمقصد ينوي المتابعة أيضا (ثم يكبر للتحريمة ثم يقرأ) الامام والمؤتم  
(الثناء) سبحانك اللهم وبحمدك الخ لانه شرع في أول الصلاة  
فيقدم على تكبيرات الزوائد في ظاهر الرواية (ثم يكبر) الامام  
والقوم (تكبيرات الزوائد) سميت به لريادتها على تكبير الاحرام  
والركوع يكثرها (ثلاثا) وهو مذهب ابن مسعود رضي الله عنه  
ويسكت بعد كل تكبيرة مقدار ثلاث تكبيرات في رواية عن  
أبي خنيفة لثلاث يشتبه على البعيد عن الامام ولا يستدرك ولا بأس  
بأن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر (يرفع يديه)  
الامام والقوم (في كل منها) وتقدم انه سنة (ثم يتعوذ) الامام (ثم  
يسمى سرا ثم يقرأ) الامام (الفاتحة ثم يقرأ) سورة وندب أن تكون  
سورة (سبح اسم ربك الاعلى) تماما (ثم يركع) الامام ويتبعه القوم  
(فان اقام للثانية ابتداء بالبسملة ثم بالفاتحة ثم بالسورة) ليوالي بين  
القراءتين وهو الافضل عندنا (وندب أن تكون) سورة هل أتاك  
حديث (الغاشية) رواه الامام أبو حنيفة يرفعه الى النبي صلى الله  
عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة بسبح اسم ربك الاعلى  
وهل أتاك حديث الغاشية ورواه مرة في العيدين فقط (ثم يكبر)  
الامام والقوم (تكبيرات الزوائد ثلاثا ويرفع يديه) الامام والقوم  
(فيها كفي) الركعة (الاولى وهذا) الفعل وهو الموالاة بين القراءتين  
والتكبير ثلاثا في كل ركعة (أولى) من زيادة التكبير على الثلاث في  
كل ركعة و (من تقديم تكبيرات الزوائد في الركعة الثانية على  
القراءة) لا ترابن مسعود رضي الله عنه وموافقة جمع من الصحابة له  
قولا وفعلنا وسلامته من الاضطراب وانما اختير قوله لقول

في الضريق) ذهاباً إلى المصلى (جهراً) استحباباً كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم (ويعلم الاضحية) فيبين من تحب عديده ومم تجب ويبين الواجب ووقت ذبحه والذابح وحكم الاكل والتصدق والهدية والاذحار (ويعلم) تكبير التشريق (من اضافة الخاء من اى العامة في الخطبة) لان الخطبة سرعت له ويدينغى لتعذيب التنبيه عليها في خطبة الجمعة انى بليلها العيد (وقد ذكر) صلاة عيد الاضحية (بعذر) لنهي الكراهة وبلاعدرمع الكراهة مخالفة المأثور (الى ثلاثة أيام) لانها مؤقته بوقت الاضحية فيما بين الارتفاع الى الزوال ولا تصح بعدها (والتعريف) وهو التنبيه بالوقوف بين بعرفات (ليس بشئ) معتبر فلا يستحب بل يكره في الصحيح لانه احتراع في الدين ولا يخفى ما يحصل من رعاى العامة باجتماعهم واختلاطهم بالنساء والاحداث في هذا الزمان ودرء المنقصة مقدم (ويجب تكبير التشريق) في اختيار الاكر لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات (من بعد) صلاة (بحر عرفة الى) عقب (عصر العيد) لان تعداد الاجماع على الاقل ويأتى به (مرة) بشرط أن يكون (موركل) صلاة فرض) شمل الجمعة وخرج المفل والوتر وصلاة الجنائز والعيد اذا كان الفرض (أدى) أى صلى ولو كان قضاء من فروض هذه المدة فيها وهى الثمانية (بجماعة) خرج به المفرد عن ابن مسعود رضى الله عنه ليس التكبير أيام التشريق على الواحد ولا بين التكبير على من صلى بجماعة (مستحبة) خرج به جماعة النساء فيجب (على الممام مقيم بمصر) لا مسافر ومقيم بقرية (و) يجب التكبير على (من اقتدى به) أى بالامام المقيم (ولو كان) المقتدى (مسافراً أو رقيقاً أو أثنى) تبعاً لامام والمرأة تحفض

أن يجعل أكثر الخطبة التكبير ويكبر في خطبة عيد الاضحى أكثر مما يكبر في خطبة الفطر كذا في قاضي خان ويبدأ الخطيب بالتحميد في الجمعة وغيرها ويبدأ بالتكبير في خطبة العيدين ويستحب أن يستفتح الأولى بتسعة تترى والثانية بسبع قال عبد الله ابن مسعود هو السنة ويكبر القوم معه ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم في أنفسهم امتثالاً للأمر وسنة الانصات (ومن فاتته الصلاة) فلم يدركها (مع الامام لا يقضيها) لأنها لم تعرف قربة الا بشرائط لا تتم بدون الامام أى السلطان أو مأموره فان شاء انصرف وان شاء صلى نفلاً والافضل أربع فتكون له صلاة الضحى لما روى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال من فاتته صلاة العيد صلى أربع ركعات يقرأ في الأولى بسج اسم ربك الأعلى وفي الثانية والشمس وضحاها وفي الثالثة والليل اذ يغشى وفي الرابعة والضحى وروى في ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم وعد اجيالا وثوابا جزيلا انتهى (وتؤخر) صلاة عيد الفطر (بعذر) كأن غمّ الهلال وشهدوا بعد الزوال أو صلوا في غيم فظهر أنها كانت بعد الزوال فتؤخر (الى الغد فقط) لان الاصل فيها أن لا تقضى كالجمعة الا أن أتركاه بما رويناه من أنه عليه السلام أخرها الى الغد بعذر ولم يرو أنه أخرها الى ما بعده فبقى على الاصل وقيد العذر للجواز لانني الكراهة فاذ لم يكن عذرا لا تصح في الغد (وأحكام) عيد (الاضحى كالفطر) وقد علمنا (لكنه في الاضحى يؤخر الاكل عن الصلاة) استحبابا فان قدمه لا يكره في المختار لانه عليه السلام كان لا يطعم في يوم الاضحى حتى يرجع فيأكل من أصحيته فلذا قيل لا يستحب تأخير الاكل الا لمن يضحي لياكل من أهله ولا (ويكبر



الله أكبر كبيراً والمحمد لله كثيراً وسبحان الله بكرة وأصيل لا اله الا الله وحده صدق وعده ونصر عبده وأعز جنده وهزم الأحزاب وحده لا اله الا الله ولا نعبد الا اياه مخلصين له الدين ولو كره الكافرون اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أختنا ابنتك محمد وعلى أزواج محمد وسلم تسليماً كثيراً كذا في مجمع الزوايات شرح القندوري

\*(باب صلاة الكسوف والخسوف والاقتراع)\*

(سنن ركعتان كهية النفل للكسوف) من غير زيادة فلا يركع ركوعين في كل ركعة بل ركوع واحد لما رواه أبو داود انه عليه السلام صلى ركعتين فأطال فيهما القيام ثم انصرف وانجلمت الشمس فقال اما هذه الآيات يخوف الله تعالى بها عباده فإذا رأيتوها فصلوا كما حدث صلاة صليتموها من المكتوبة قال السكجلى وهي الصبح فان كسوف الشمس كان عند ارتفاعها قيد رحين وفي السنة انها بركوع واحد في كل ركعة للكسوف ولا جماعة فيها الا (بامام الجمعة أو أممور السلطان) دفعاً للفتنة فيصلحها (بلا أذان ولا إقامة ولا جهر) في القراءة فيهما عنده خلاً فاهما (ولا خطبة) باجماع أصحابنا لعدم أمره صلى الله عليه وسلم بالخطبة (بل ينادى الصلاة جامعة) ليجمعوا (وسنن تطويلهما) بنحو سورة البقرة قال السكجلى وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة لأن المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فادخلف أحدهما طول الآخر ليبقى غنى الخشوع والخوف الى انجلاء الشمس (وسنن تطويل ركوعهما وسجودهما) لما روى أن الشمس انكسفت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فقام فمكذب ركع

صوته يادون الرجال لانه عورة وعلى المسبوق التكبير لانه مقتد  
 بتحرمة فيكبر بعد فراغه ولتتابع الامام ناسيا لم تفسد صلته  
 وفي التلبية تفسد ويبدأ المحرم بالتكبير ثم بالتلبية ولا يفتقر التكبير  
 للظاهرة وتكبير الامام (عند أبي خنيفة رحمه الله) لما رويناه  
 (وقالا) أي أبو يوسف ومحمد رحمهما الله (يجب) التكبير (فور  
 كل فرض على من صلاه ولو) كان (منفردا أو مسافرا أو قرويا) لانه  
 تبع للكتوبة من حجر عرفة (الى) عقب (عصر) اليوم (الحامس  
 من يوم عرفة) فيكون الى آخر ايام التشريق (وبه) أي بقولهما  
 (يعمل وعليه الفتوى) اذ هو الاحتياط لان الاتيان بما ليس عليه  
 أولى من ترك ما قيل انه عليه الامر به كالله في الايام المعلومات  
 والمعدودات وعدم وجدان ذكر سوى التكبيرات في ايام التشريق  
 والاطسطان منهما من المعلومات والمعدودات لان المعلومات عشر  
 الحجة والمعدودات ايام التشريق وقيل المعلومات ايام البحر  
 والمعدودات ايام التشريق سميت معدودات لقلتها وهكذا روى  
 عن أبي يوسف أنه قال اليوم الاول من المعلومات واليومان  
 الاوسطان من المعلومات والمعدودات (ولأن) بالتكبير عقب صلاة  
 العيد (كذا في) بسوط أبي الليث اتوارث المسلمين ذلك وكذا في  
 الاسواق وغيرها (والتكبير) هو (أن يقول الله أكبر الله أكبر) (فهم  
 امرتان) (لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد) لما روى أنه  
 صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الغداة يوم عرفة ثم أقبل على أصحابه  
 بوجه فقال خير ما قلنا وقالت الانبياء قبلنا في يومنا هذا الله أكبر  
 الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر الله أكبر والله الحمد ومن جعل  
 التكبيرات ثلاثا في الاول لا ثبت له ويزيد على هذا ان شاء فيقول

بلا كراهة وليست سنة لعدم فعل عمر رضي الله تعالى عنه لها حين  
استسقى لانه كان أشد الناس اتباعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقد استسقى رسول الله صلى الله عليه وسلم بجميع الصحابة ولو ثبت  
صلاته فيها لاشتهر نقله اشتهارا واسعا ولم يتركها عمر رضي الله  
تعالى عنه وتركه لم ينكروا عليه وقد ورد شاذ اصله صلى الله  
عليه وسلم للاستسقاء فقلنا يجوزها (من غير جماعة) عند الامام  
كما قال ان صلوا وحدا فلا بأس به وقال أنو يوسف ومحمد يصلي  
الامام ركعتين ويجهر فيهما بالقراءة كالعيد لما رواه ابن عباس  
رضي الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم صلى فيهما ركعتين كصلاة  
العيد في الجهر بالقراءة والصلاة بلا أدان واقامة قال شيخ الاسلام  
فيه دليل على الجواز وعندنا يجوز ولو صلوا بجماعة لكن ليس سنة  
(وله استغفار) لقوله تعالى فقد استغفروا ربكم انه كان غفارا  
يرسل السماء عليكم مدرارا (ويستحب الخروج له) أي للاستسقاء  
(ثلاثة أيام) متتابعات ولم ينقل أكثر منها ويخرجون (مشاة)  
في ثياب خفيفة غسيلة غير مرقعة (أو مرقعة) وهو أولى اطهارا  
لصفة كونهم (متدللين متواضعين خاشعين لله تعالى ناكسي  
رؤسهم مقدمين الصدقة كل يوم قبل خروجهم) ويحدّ دون  
التوبة ويستغفرون للمسلمين ويردون المطالم (ويستحب اخراج  
الدواب) بأولادها ويشتنون بينها ليحصل ظهور الضحج  
بالحاجات (و) خروج (الشيوخ الكبار والاطفال) لان نزول  
الرحمة بهم قال صلى الله عليه وسلم هل ترزقون وتنصرون  
الابضعائكم رواه البخاري وفي خبر لولا شباب خشع وبهائم رنع  
وتسيوخ رصع وأطفال رضع لصب عليكم العذاب صبا

ثم ركع فلم يكدر رفع ثم رفع فلم يكدر يسجد ثم سجد فلم يكدر رفع وفعل  
 في الركعة الاخرى مثل ذلك أخرجہ الحاکم وصححه (ثم يدعوا الامام)  
 لان السنة تأخيره عن الصلاة (جالسا مستقبل القبلة ان شاء أو)  
 يدعو (قائما مستقبل الناس) قال شمس الائمة الحلواني (وهو  
 أحسن) من استقبال القبلة ولو اعتمد قائما على عصا أو قوس كان  
 أيضا حسنا ولا يصعد المبرل للدعاء ولا يخرج (و) اذا دعا (يؤمنون  
 على دعائه) ويستمرون كذلك (حتى يكمل انجلاء الشمس) كما ورد  
 (وان لم يحضر الامام صلوا) أي الناس (فرادى) ركعتين أو أربعاً  
 في منازلهم (ك)اء صلاة (الحسوف) فرادى لان القمر خسف  
 مراراً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولم ينقل اليه أنه صلى الله  
 عليه وسلم جمع الناس له دفعا للفتنة وكسوف القمر ذهاب ضوئه  
 والحسوف ذهاب دائرته والحكم أعم (و) كالصلاة فرادى  
 لحصول (الظلمة الهائلة نهارا والريح الشديدة) ليسلا كان أو هارا  
 (والفرع) بالازل والصواعق وانتشار السكواكب والضوء  
 الهائل ليلا والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف  
 الغالب من العدو ونحو ذلك من الافراع والاهوال لانها آيات  
 مخوفة للعباد ليتروا المعاصي ويرجعوا الى طاعة الله تعالى التي بها  
 فوزهم وصلاحهم وأقرب أحوال العبد في الرجوع الى ربه  
 الصلاة نسأل الله من فضله العفو والعافية بجاه سيدنا محمد صلى الله  
 عليه وسلم

\*(باب الاستسقاء)\*

هو طلب السقيا أي طلب العباد السقي من الله تعالى بالاستغفار  
 والحمد والثناء وشرع بالكآب والسنة والاجماع (له صلاة) جائزة

(غدا) أى كثير الماء والخير أو قطره كبار (مجللا) بكسر اللام أى  
سائر الألفق لعمومه أو للارض بالنبات كجبل الفرس (سما) بفتح  
السين المهملة وتشديد الحاء أى شديد الوقع بالارض من سطح جرى  
(طبقا) بفتح أوله أى يطبق الارض حتى يبعها (دائما) الى انتهاء  
الحاجة اليه (و) يدعو أيضا بكل (ما أشبهه) أى أشبه الذى ذكرناه  
مما يناسب المقام (سرا أو جهرا) وثبت عن النبي صلى الله عليه  
وسلم اللهم استغنا غنيا مغنيا نافعنا غير ضار عاجلا غير آجل اللهم  
اسق عبادك وبهائمك وانشر رحمتك وأحي بلدك الميت اللهم أنت  
الله لا اله الا أنت الغنى ونحن الفقراء أنزل علينا الغيث واحمل  
مأثرنا لنا قوة وبلاغا الى حين فادأ مطروا قالوا استجبنا يا اللهم  
صبيانا فعاو اذا طلب رفعه عن الاماكن قالوا اللهم حوالينا  
ولا علينا اللهم على الاكام والطراب وبطون الاودية ومنابت  
الشجر (وليس فيه) أى الاستسقاء (قلب رداء) عند أبي خنيفة  
وأبي يوسف فى رواية عنه ومارواه محمد محمود على التفاضل  
ولا يخطب عند أبي خنيفة لأنها تبع للصلاة بالجماعة ولا جماعة عنده  
وعندهما يخطب لكن عند أبي يوسف خطبة واحدة وعند محمد  
خطبتين (ولا يحضره) أى الاستسقاء (ذمى) لهنى عمر رضى الله  
عنه ولا يمكنون من فعله وحدهم أيضا لاحتمال أن يسقوا فقد  
يفتن به ضعفاء العوام

(باب صلاة الخوف)\*

(هى) أى صلاته بالصفة الآتية (جائزة بحضور عدو) لوجود المبع  
وان لم يشهد الخوف (وبخوف غرق) من سيل (أو حرق) من نار

(و) يخرجون للصحرى الا (في مكة وبيت المقدس في ما بهم) (في المسجد الحرام أو المسجد الأقصى يجتمعون) اقتداء بالسلف والخلف ولشرف المحل وزيادة نزول الرحمة به ولا شك (وينبغي ذلك) أى الاجتماع للاستسقاء بالمسجد النبوى (أيضا لاهل مدينة النجدة صلى الله عليه وسلم) وهذا أمر جلى اذ لا يستغاث وتستنزل الرحمة في مدينته المنورة بغير حضرته ومشاهدته في حادثة للمسلمين وما أرسلناك الا رحمة للعالمين وهو المشفع في المذنبين فيتوسل اليه بصاحبيه ويتوسل بالجميع الى الله فلا مانع من الاجتماع عند حضرته وایقاف الدواب بباب المسجد لشفاعته (ويقوم الامام مستقبل القبلة) حاله دعائه (رافعا يديه) لما روى عن عمر رضى الله عنه أنه رأى النبى صلى الله عليه وسلم يستسقى عند أحجار الريب قريبا من الزوراء قائما يدعو يستسقى رافعا يديه قبل وجهه لا يجاوز بهما رأسه انتهى ولم يزل يجافى في الرفع حتى بدا يابض ابطنه ثم حوّل الى الناس ظهره (والناس قعود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه) بما ورد عن النبى صلى الله عليه وسلم ومنه مانص عليه بأن (يقول اللهم اسقنا غيثا) أى مطرا (مغيثا) بضم أوله أى منقذا من الشدة (هنيئا) بالمد والهمز أى محمود العاقبة والهنى النافع لا ينقصه نى أو يننى الحيوان من غير ضرر (مربئا) بفتح أوله وبالمد والهمز أى محمود العاقبة والهنى النافع ظاهرا والمرى النافع باطنا (مريعا) بضم الميم وبالتحبة أى آتيا بالريع وهو الزيادة من المراجعة وهى الخصب بكسر أوله ويجوز فتح الميم هنا أى ذار ريع أى نماء أو بالموحدة من أربع البعير أى كل أربع أو الفوقية من رعت الماشية أكلت ما شاءت والمقصود واحد

سواد اعدوا وتبين بخلافه أعادوه هادون الامام (و يستحب حمل السلاح في الصلاة عند الخوف) وقال الامام مالك والشافعي رحمهما الله تعالى بوجوبه لا امر قلنا هو لئلا يندب لانه ليس من أعمال الصلاة (وان لم يذنازعوا) أى القوم (في الصلاة حلف امام واحد فلا فضل صلاة كل طائفة) مقتدين (بامام) واحد فتذهب الاولى بعد اتمامها ثم تنجيء الاخرى فتصلى بامام آخر (مثل حالة الامن) للتوقى عن المنى ونحوه كذا في فتح القدير وهو حسبي ونعم الوكيل

\*(باب أحكام الجنائز)\*

جميع جنازة بالفتح والكسر الميت والسرير قول الازهرى ولا تسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفنا (يسن توجيهه المختصر) أى من قرب من الموت (على يمينه) لانه السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره لانه أيسر لمعالجته (و) لكن (نرفع رأسه قليلا) ليصير وجهه الى القبلة دون السماء (و) يسن أن (يلقن) وذلك (بكر) كلمة (الشهادة عنده) لقوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم لانه لا الله الا الله فانه ليس مسلم يتوفاه عند الموت الا أنجده من النار ولقوله صلى الله عليه وسلم من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة أى مع الفائزين والافضل مسلم ولو فاسق ميموت على الايمان بدخل الجنة ولو بعد طول العذاب وإنما اقتصرنا على ذكر الشهادة بعالم الحديث الصحيح وان قل في المستصفي وغيره ويلقن الشهادة بين لا اله الا الله محمد رسول الله معن بآبى الاولى لا تقبل بدون الثانية لانه ليس الا في حق الكافر وكلامنا في تلقين المؤمن

(واذا تنازع القوم في الصلاة خلف امام واحد فيجعلهم طائفتين) يقيم (واحدة بازاء) أى مقابل (العدو) للحراسة (ويصلى) الامام (با) لطائفة (الآخرى ركعة من) الصلاة (الثانية) الصبح والمقصورة بالسفر (و) يصلى بالاولى المذكورة (ركعتين من) الرابعة (أو المغرب) لان الشفع شرط لشرطها فلو صلى بهار ركعة وبالثانية تنين بطلت صلاتهما لانصراف كل في غيرأوانه (وتمضى هذه) الطائفة (الى) جهة (العدو مشاة) فان ركبوا أو مشوا لغير جهة الاصطفاف بمقابلة العدو بطلت (وجاءت تلك) الطائفة التي كانت في الحراسة فاحرموا مع الامام (فصلى بهم ما بقى) من الصلاة (وسلم) الامام (وحده) لتمام صلاته (فذهبوا الى) جهة (العدو) مشاة (ثم جاءت) الطائفة (الاولى) ان شاؤا (و) ان أرادوا (أتموا) في مكانهم (بلا قراءة) لانهم لاحقون فهم خلف الامام حكما لا يقرؤن (وسلموا ومضوا) الى العدو (ثم جاءت) الطائفة الاخرى (ان شاؤا صلوا ما بقى) في مكانهم ل فراغ الامام ويقضون (بقراءة) لانهم مسبوقون لان النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة الخوف على هذه الصفة وقد ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وأصحها ست عشرة رواية مختلفة وصلهاها النبي صلى الله عليه وسلم أربعاً وعشرين مرة وكل ذلك جائز والاولى والاقر من ظاهر القرآن هو الوجه الذى ذكرناه (وان اشتد الخوف) فلم يتمكنوا بالهجوم (صلوا ركباناً) ولومع السير مطلوبين للضرورة لا طالبين لعدمها في حقهم (فرادى بالاياء الى أى جهة قدروا) اذ لا يصح الاقتداء باختلاف المكان الا أن يكون رديفاً لامامه (ولم تجز) صلاة الخوف (بلا حضور علي) حتى لو ظنوا



محمد رسول الله ولا نسأل أب اللفظ لا يجوز إخراجُه عن حقيقته  
 الإبدليل فيجب تعيينه بقوله موتاً كم حقيقة ونبي صاحب الكفى  
 فائدته مطلقاً ممنوع نعم الفائدة الأصلية متفية ويحتاج إليه  
 لتثبيت الجنان للسؤال في القبر قال المحقق بن الهمام وحمل أكبر  
 مشايخنا إياه على المجاز أى من قرب من الموت مبناه على أن الميت  
 لا يسمع عندهم وأورد عليهم قوله صلى الله عليه وسلم في أهل  
 القليب ما أنتم بأسمع منهم وأجابوا تارة بأنه مردود من عائشة  
 رضى الله عنها وتارة بأنه خصوصية له وتارة بأنه من صرب المثل  
 ويشكل عليهم ما في مسلم أن الميت يسمع قرع نعالهم إذا انصرفوا  
 وتماهم بفتح القدير قلت يمكن الجمع فيلحق عند الاحتصار  
 لصريح قوله فانه ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أبحته من البار  
 وعملاً بحقيقة موتاً كم لتبنيته للسؤال في القبر لما روى سعيد بن  
 منصور وروى عنه بن حبيب وحكيم بن عمير قتلوا إذا سمى على الميت  
 قبره وانصرف الناس كانوا يستحبون أن يقال لميت عند قبره يا فلان  
 قل لا اله الا الله ثلاث مرات يا فلان قل ربي الله ودينى الاسلام  
 ونبي محمد صلى الله عليه وسلم اللهم انى أتوسل اليك بحبيبك  
 المصطفى أن ترحم فاقى بالموت على الاسلام والايمان وأن تشفع  
 فينا نبيك عليه أفضل الصلاة والسلام (ويستحب لأقرباء  
 المحتضر) وأصدقائه (وجيرانه الدخول عليه) للقيام بحقه  
 وتذكيره وبحجبه وسقيه الماء لأن العطش يغلب لسدة النزاع  
 حينئذ ولذلك أتى الشيطان كما ورد بماء زهق ويقول قل لا اله غيرى  
 حتى أسقيك نعوذ بالله منه وبذلك روى فى فضل الله وسعة كرمه  
 ويحسنون ظنهم بالله تعالى لخبر مسلم لا يموت أحدكم الا وهو يحسن

ولهذا قال شيخ الاسلام ابن حجر وقول جمع يلقن محمد رسول الله  
أيضا لأن القصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلما إلا بهما مردود  
بأنه مسلم وإنما المراد حتم كلامه. بلا إله إلا الله ليحصل له ذلك  
الثواب وأما الكافر فيلقنهما قطعاً مع أشهد لوجوبه إذ لا يصير  
مسلماً إلا بهما انتهى فتذكر الشهادة عند المسلم المحتضر (من غير  
الحاج) لأن الحال صعب عليه فإذا قلها مرة ولم يتكلم بعدها  
حصل المراد (ولا يؤمر بها) فلا يقال له قل لأنه يكون في شدة  
قرب ما يقول لأجواباً لغير الأمر فيظن به خلاف الخبر وقالوا إنه إذا  
ظهر منه ما يوجب الكفر لا يحكم بكفره حملاً على أنه زال عقله  
واختار بعضهم زوال عقله عند موته لهذا الخوف ومما ينبغي  
أن يقال له على جهة الاستتابة أستغفر الله العظيم الذي لا إله إلا  
هو الحي القيوم وأتوب إليه سبحانه لا إله إلا هو الحي القيوم لأنه  
قد يستضر بذلك ما يشعر أنه محتضر وأما الكافر فيؤمر بهما  
لما روى البخاري عن أنس رضي الله عنه قال كان غلام يهودي  
يخدم النبي صلى الله عليه وسلم فرض فأتاه النبي صلى الله عليه  
وسلم يعودده فقعده عند رأسه فقال أسلم فنظر إلى أبيه فقال له أطلع  
أبا القاسم فأسلم ففرج النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد  
لله الذي أنقذه من النار (وتلقينه) بعد ما وضع (في القبر منسروع)  
لحقيقة قوله صلى الله عليه وسلم لقنوا موتاكم شهادة أن لا إله  
إلا الله أخرجه الجماعة إلا البخاري ونسب إلى أهل السنة والجماعة  
(وقيل لا يلقن) في القبر ونسب إلى المعتزلة (وقيل لا يؤمر به  
ولا ينهى عنه) وكيفيته أن يقال يا فلان إن فلان أدركك  
الذي كنت عليه في دار الدنيا بشهادة أن لا إله إلا الله وأن

في اليوم الذي مات فيه وأنه نعى جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة  
وعبد الله بن رواحة وقال في النهاية ان كان لما أوزاهدا أو ممن  
يتبرئ به فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق لجنائزه  
وهو الأصح انتهى وكثير من المشايخ لم يروا بأسا بأن يؤذن  
بالجسارة ليؤدى أقربه وأصدقائه حقه لكن لا على جهة التعظيم  
والافراط في المرح (و) اذا تبين موته (يجل تجهيزه) اكرامه  
لما في الحديث ومجلاؤه فانه لا ينبغي لجيفة مسلم أن تحبس بين  
الاطباء ان كثيرين ممن يموت بالسكينة ظاهرا يدفنون أحياء لانه  
يعمر ادرات الموت الحقيقي بها الا على أفضل الاطباء فيعين  
التأخير فيها الى ظهور اليقين بغير وقدمات النبي صلى الله  
عليه وسلم يوم الاثنين ضحوة ودفن في جوف الليل من ليلة الاربعاء  
(فيوضع كمات) الكاف للفا جأة اذا بين موته (على سرير مجمر)  
أى مجمر اخفاء لكبريه الرائحة وتعظيم الميت ويكون (وترا) ثلاثا  
أو خمسا ولا يراد عليه قله ان يبلغ وفي الكافي والنهاية أو سبعة  
ولا يراد وكيفيه أن يدار بالمجرة حول السرير (ويوضع) الميت  
(كيف اتفق على الأصح) قله خمس الائمة السرخسي وقيل  
عرضا وقيل الى القبلة (ويستر عورته) ما بين سترته الى ركبته قله  
ان يبلغ واليهاب هو الصحيح وفي الهداية يكتفى بستر العورة الغليظة  
هو الصحيح يسيرا وهو ظاهر الرواية ولبطلان الشهوة (ثم) بعد ستر  
عورته بادخال السان من تحت اتياب (جرّد عن ثيابه) ان لم يكن  
خنثى وتغسل عورته بمخرقة ملفوفة تحت السراو من فوقه ان لم  
توجد مخرقة (وم) بعده (وضىء) بيد أبو جهه ويمسح رأسه

الظن بالله أى يظن أنه يرحمه ويعفو عنه وخبر الصحيبين قال الله تعالى أنا عند ظن عبدي بي (ويتلون عنده سورة يس) للامر به وفي خبر ما من مريض يقرأ عنده سورة يس الامات ريانا وأدخل قبره ريانا (واستحسن) بعض المتأخرين قراءة (سورة الرعد) لقول جابر رضى الله عنه فانها تمون عليه خروج روحه (واختلفوا فى اخراج الحائض والفساء) والجنب (من عنده) وجه الاخراج امتناع حضور الملائكة محلا به حائض أو نفساء كما ورد ويحضر عنده طيب (فاذامات شتد لحياه) بعصابة عريضة تجمها وتربط فوق رأسه تحسبنا وخفظ الفمه (وغمض عيناه) للامر به فى السنة (ويقول معفصه بسم الله وعلى ملة رسول الله) صلى الله عليه وسلم (اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأسعده ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه) قاله الكمال ثم يسجى بشوب (ويوضع على بطنه حديدة لئلا ينتفخ) وهو مروى عن الشعبي والحديد يدفع النفع لسر فيه وان لم يوجد فيوضع على بطنه شئ ثقيل وروى البيهقي أن أنسا أمر بوضع حديد على بطن مولى له مات (وتوضع يده بجنبه) اشارة لتسليمه الامر له (ولا يجوز وضعهما على صدره) لانه صنيع أهل الكتاب وتلين مفاصله وأصابه بأن يرد ساعده لعضده وساقه لفخذده وفخذده لبطنه ويرد هامليه لیسهل غسله وأدرأجه فى الكفن (وتكره قراءة القرآن عنده حتى يغسل) تنزيها للقرآن عن نجاسة الحدث بالموت أو الخبث فانه يرول عن المسلم بالغسل تكريما له بخلاف الكافر (ولا بأس باعلام الناس بموته) بل يستحب لتكثير المصلين عليه لما روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم نعى لاصحابه النجاشي

فأهل الامانة والنور ويستمر ما لا ينبغي اظهاره ويكره أن يكون  
جنباً أو بها حيض ويدب الغسل من تغسيله وتقدم (و) بعد  
تنشيفه يلبس القميص ثم تبسط الأكفان و (يجعل الخنوط و)  
هو عطر مركب من أشياء طيبة ولا بأس بسائر أنواعه غير الزعفران  
والنورس للرجال (على رأسه ولحيته) روى ذلك عن علي وأنس  
وابن عمر رضي الله تعالى عنهم (و) يجعل (الكافور على مساجده)  
سواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغطي رأسه ليطر الدود عنها وهي  
الجبسة وأنفه ويدها وركبته وقدماه روى ذلك عن ابن مسعود  
رضي الله عنه فخص بزيادة اکرام (وليس في الغسل استعمال  
القطن في الروايات الطاهرة) وقال الزيلعي لا بأس بأن يجعل  
القطن على وجهه وأن يحني به مخارقه كالدير والتقبل والأذنين  
والأنف والفم انتهى وفي التظهيرية واستتبع عامة المشايخ جعله  
في دبره أو قبله (ولا يقص ظفره) أي الميت (و) لا (شعره ولا  
يسرّح شعره) أي شعر رأسه (ولحيته) لأنه للزينة وقد استعنى  
عنها (والمرأة تغسل زوجها) ولو معتدة من رجعي أو طهار منها  
في الاظهر أو ابلاء محلّ مسه والنظر اليه ببقاء العدة فلو ولدت  
عقب موية أو انقضت عدتها من رجعي أو كانت مباعدة أو حرمت  
بردة أو رضاع أو صهرية لا تغسله (بخلافه) أي الرجل فانه لا يغسل  
زوجته لا نقطاع النكاح واذ لم توجد امرأة لتغسلها ييممها وليس  
عليه غض بصره عن ذراعيها بخلاف الاجنبي وهو (كأتم الولد)  
والمدبرة والقنة (لا يغسل سيدها) وتيمم بخرقة (ولو ماتت امرأة  
مع الرجال) المحارم وغيرهم (ييممها كعكسه) وهو موت  
رجل بين النساء وكن محارمه ييمنه (بخرقة) تلف على يد الميمم

(في الصحيح) الآن يكون صغيراً لا يعقل الصلاة فلا يوضأ (بلا مضمضة واستنشاق) للتعمير ويمسح فيه وأنفه بخرقه عليه عمل الناس (الآن يكون جنباً) أو حائضاً ونفساء فيكاف غسل فيه وأنفه تيمم الطهارة (و) بعد الوضوء (صب عليه ماء مغلي) قد خرج (سدر أو حرض) أشنان غير مطحون مبالغة في التنظيف وقد أمر النبي صلى الله عليه وسلم أن تغسل بنته والحرم الذي وقصته دابته بماء وسدر (والا) أي وإن لم يوجد (فا) لغسل باللقراح وهو الماء الحالص كاف ويسخن إن تيسر لأنه أبلغ في التنظيف (ويغسل رأسه) أي شعر رأسه (و) شعر لحيته بالخطمي) نت بالعراق طيب الرائحة يعمل عمل الصابون في التنظيف وإن لم يكن فالصابون وإن لم يكن به شعر لا يتكلف لهذا (ثم) بعد تنظيف الشعر والبشرة (ينجّع) الميت (على يساره فيغسل) شقه الأيمن ابتداء لأن البدأة بالميا من سنة (حتى يصل الماء إلى ما) أي الجنب الذي (يلي التخت) بالخاء المعجمة (منه) أي الميت (ثم) ينجّع (على يمينه) فيغسل (كذلك) حتى يصل الماء إلى سائر جسده (ثم أجلس) الميت (مسنداً إليه) لئلا يسقط (ومسح بطنه) منه حار فيقال يخرج فضلاته (وما خرج منه غسله) فقط تنظيفاً (ولم يعد غسله) ولا وضوءه لأنه ليس بواقض في حقه (ثم ينشف بثوب) كيلا يتبل أكفانه والنية في تغسيله لا إسقاط الفرض عنا حتى أنه إذا وجد غريقاً يجرأ في الماء بنية غسله لهذا الإلصاق الصلاة عليه وإذا يم لفقد الماء ثم وجد بعد الصلاة عليه بأيم غسل وصلى عليه ثانياً والمنشف الذي تعذر رمسه يصب عليه الماء ويغسله أقربي الناس إليه والا

آخروا لا تصدق به ولا يجب على من نه يوب فقط تكفين ميت ليس  
عنده غيره واذ أكل الميت سمع فالكفن لمن تبرع بدلا للوارث  
الميت واد اوجد أكبر البدن أو نصفه مع الرأس غسل وصلى عليه  
والالا والتكفين فرض وأما عدد أتوابه فهي على ثلاثة أقسام سنة  
وكفاية وضرورة الأول (و) هو (كفن الرجل سنة) ثلاثة  
أتواب (قيص) من أصل النعق إلى الغردين بلاد حريص وكين  
(وازار) من القرن إلى القدم (و) الثالث (لفافة) تريد على  
ما فوق القرون والقدم ليكلف فيها الميت وتربط من أعلاه وأسفله  
ويؤخذ الكفن (مما) كان (يلبسه) انجل (في حياته) يوم  
الجمعة والعبدان ويحسن للحديث حسنا أكفان الموتى فانهم  
يتراوون فيما بينهم ويتفاحرون بحسن أكفانهم ولا يغالي فيه  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا تغالوا في الكفن فانه يسلب سريعا  
وكفن صلى الله عليه وسلم في ثلاثة أتواب بسض سحولية بفتح السين  
وبالضم قرية باليمن (و) الثاني كفن (كفاية) للرجل (ارار  
ولفافة) في الأصح مع قلة المال وكثرة لورثته هو أولى وعلى القلب  
كفن السنة أولى (وفصل في البياض من القطن) لما روي عن الخلق  
الغسيل والجديد فيه سواء (وكل من ارار ولفافة) لميت يكون  
(من القرن) يعني شعر الرأس (إلى القدم) مع الزيادة للربط (ولا يجعل  
لقيصه كم) لانه حاجة الحي (ولا حريص) لانه لا يفعل الا للحي  
ليتسع الاستعمل ينسئ فيه ولا يجب وهو الشق النازل على الصدر  
لانه حاجة الحي ولو كفن في قيد من حتى تضع جيبه وكبه (ولا  
كف أطرافه) لعدم الحاجة اليه (وتكره العمامة في الأصح)  
لانها لم تكن في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واستحبها بعضهم

الاجنبى حتى لا يمس الجسد ويغص بصره عن ذراعى المرأة ولو عجوزا (وان وجد ذو محرم يم) الميت ذكر اكان أو أنثى (بلاخرقة) لجواز مس أعضاء التيمم للمحرم بلا شهوة كالنظر اليها منها له (وكذا الخنثى المشكل يميم في ظاهر الرواية) وقيل يجعل في قبض لا يمنع وصول الماء اليه (ويجوز للرجل والمرأة تغسيل صبي وصبيبة لم يشتهيا) لانه ليس لأعضائهما حكم العورة وعن أبي يوسف أنه قال أكره أن يغسلهما الاجنبى والمحبوب كالفحل (ولا بأس بتقبيل الميت) للمحبة والتبركة توديعا خالصة عن محذور (وعلى الرجل تجهيز امرأته) أى تكفينها ودفنها عند أبي يوسف لو كانت معسرة وهذا التخصيص مختار صاحب المغنى والمحيط والظهيرية انتهى ويلزمه أبو يوسف بالتجهيز مطلقا أى (ولو) كان الزوج (معسرا) وهى موسرة (فى الاصح) وعليه الفتوى وقال محمد ليس عليه تكفينها لا يقطع الزوجية من كل وجه (ومن) مات (لا مال له فكفنه على من تلمه نفقته) من أقاربه واذ تعدد من وجب عليه النفقة فالكفن على قدر ميراثهم كالنفقة ولو كان له مولى وخالة فعلى معتقه وقال محمد على خالته (وان لم يوجد من تجب عليه نفقته ففى بيت المال) تكفينه وتجهيزه من أموال البركات التى لا وارث لاصحابها (فان لم يعط) بيت المال (عجزا) لخلاؤه من الاموال (أو ظلما) بمنعه صرف الحق لمستحقه وجهته (فعلى الناس) القادرين (و) يجب أن (يسأل له) أى لبيت (التجهيز) (من) علم به وهو (لا يقدر عليه) أى التجهيز (غيره) من القادرين بخلاف الخى اذا عرى لا يجب السؤال له بل يسأل بنفسه ثوبا لقدرته عليه واذ افاضل عنه سئ صرف للمالكه وان لم يعرف كفنه به



لوسعتهم قلت ما يقول من يغسل ميتا قال يقول غفرانك بأرحمن  
حتى يفرغ من الغسل

\*(فصل الصلاة عليه) ككفنه ودفنه ونجهده (فرض كفاية)  
مع عدم الانفراد بالخطاب بها ولو امرأة وأركانها التكبيرات  
والقيام) لكن التكبيرة الاولى شرط باعتبار المروع بهاركن  
باعتبار قيامها مقام ركعة كافي التكبيرات كما في المحيط  
(وشرائطها) ستة أولها (اسلام الميت) لانها شفاعة وليست  
لكافر (و) الثاني (طهارته) وطهارة مكنته لانه كالامام (و) الثالث  
(تقدمه) أمام القوم (و) الرابع (حضوره أو حضوراً أكثر بدنه  
أو نصفه مع رأسه) والصلاة على النجاسي كانت بمشاهدة كرامته  
ومعجزة للنبي صلى الله عليه وسلم (و) الخامس (كون المصلي عليها  
غير راكب) وغير قاعد (بلا عذر) لان القيام فيها ركن فلا يترك  
بلا عذر (و) السادس (كون الميت) موضوعاً (على الارض)  
لكونه كالامام من وجه (فان كان على دابة أو على ايدي الناس لم تجز  
الصلاة على المختار الا) ان كان (من عذر) كفي التبيين (وسننها  
أربع) الاولى (قيام الامام بخذاء) صدر (الميت ذكر اكان) الميت  
(أو أنثى) لانه موضع القلب ونور الايمان (و) الثانية (الثناء بعد  
التكبيرة الاولى) وهو سبحانه اللهم وحمدنا الى آخره وجاز قراءة  
الفاخرة بقصد الثناء كذا نص عليه عندنا وفي البخاري عن ابن  
عباس رضي الله عنهما أنه صلى على جنازة فقرا بقائمة الكتاب  
وقال لتعلموا أنه من السنة وصححه الترمذي وقد قال أئمتنا بأن  
مرعاة الخلاف مستحبة وهي فرض عندنا الشافعي رحمه الله فلا  
مانع من قصيد القسرا نية بها خروجاً من الخلاف وحق الميت

لما روى أن ابن عمر رضي الله عنهما كان يعممه ويجعل العذبة على وجهه (و) تبسط اللقافة ثم الازار فوقها ثم يوضع الميت مقمصا ثم يعطف عليه الازار و(لف) الازار (من) جهة (يساره) ثم من جهة (يمينه) ليكون اليمين أعلى ثم فعل باللقافة كذلك اعتبار اجمالة الحياة (وعقد) الكفن (ان خيف انتشاره) صيانة للميت عن الكشف (وتزاد المرأة) على ما ذكرناه للرجل (في) كنفها على جهة (السنة خمار الوجهها) ورأسها (وخرقه) عرضها ما بين الشدى الى السرة وقيل الى الركبة كيلا ينتشر الكفن بالفخذ وقت المنى بها (لربط ثدييها) فسنة كنفها درع وازار وخمار وخرقه ولفافة (و) تزداد المرأة (في) كفن (الكفاية) على كفن الرجل (خمارا) فيكون ثلاثة خمار ولفافة وازار (ويجعل شعرها صغيرتين) وتوضعان (على صدرها فوق القميص) ثم يرضع (الخمار) على رأسها ووجهها (فوقه) أي القميص فيكون (تحت اللقافة) ثم تربط (الخرقه فوقها) لئلا تنتشر الا كفان وتعطف من اليسار ثم من اليمين (وتجمر الا كفان) للرجل والمرأة جميعا تجمرا (وتراقب أن يدرج) الميت (فيها) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا أجمرت الميت فأجمروا واثرا ولا يزداد على خمس ولا تتبع الجنائزة بصوت ولا نار ويكره تجمير القبر (وكفن الضرورة) للمرأة والرجل يكتب فيهِ بكل (ما يوجد) وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غسل ميتا فكنم عليه غفرا لله أربعين كبيرة ومن كفنه كساه الله من اللين سندس والاستبرق ومن حفر له قبراً حتى يجنسه فكأما أسكنه مسكاً حتى يبعث ووردياً على غسل الموتي فإنه من غسل ميتاً غفر له سبعون مغفرة لو قسمت مغفرة منها على جميع الخلائق

لجنون وصبي) اذ لانه نبههما (ويقول) في الدعاء (اللهم اجعله لنا فرطاً) الفرط بفتح التين الذي يتقدم الانسان من ولده أى أجراً متقدماً (واجعله لنا أجراً) أى ثواباً (وذخراً) بضم الذال المجمة وسكون الخاء المجمة الذخيرة (واجعله لنا شافعاً مشفعاً) بفتح الفاء مقبول الشفاعة

\* (فصل السلطان أحق بصلاته) لواجب تعظيمه (ثم نائبه) لانه السنة (ثم القاضي) لولايته ثم صاحب الشرطة ثم خليفة الوالى ثم خليفة القاضى (ثم امام الحى) لانه رضىه فى حياته فهو أولى من الولى فى الصحيح (ثم الولى) المذكور المكلف فلا حق للمرأة والصغير والمعتوه وهو قليل العقل ويقدم الاقرب فالاقرب كترتيبهم فى المساجد ولكن يقدم الاب على الابن فى قول الكل على الصحيح لفصله وقال شيخ مشايخ العلامة نور الدين على المقدسى رحمه الله تعالى لتقدم الاب وجه حسن وهو أن المقصود الدعاء لبيت ودعوته مستجابة روى أبوهريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث دعوات مستجابات دعوة المظلوم ودعوة المسافر ودعوة الوالد لولده ووالد الطيالسى وتولى سيد أولى من قريب عبده على الصحيح والقريب مقدم على المعتق فان لم يكن ولى فأزوج ثم الجيران (ولمن له حق التقدم أن يأذن لغيره) لان له ابطال حقه وان تعذر دفعه شانى المنع والذي يقدمه الاكبر أولى من الذى يقدمه الاصغر (فان صلى غيره) أى غير من له حق التقدم بلاذن ولم يقتد به (أعادها) هو (ان شاء) لعدم سقوط حكمه وان تأذن الفرض بها (ولا يعبد معه) أى مع من له حق التقدم (من صلى مع غيره) لان السفل بها غير مشروع كما لا يصلى أحد عليها بعده وان صلى

(و) الثالثة (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التكبيرة  
 (التاسية) اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الى آخره (و) الرابعة  
 من السنن (الدعاء للميت) ولنفسه وجماعة المسلمين (بعد) التكبيرة  
 (الثالثة ولا يتعين له) أى الدعاء (شيئ) سوى كونه بأمر الآخرة  
 (و) لكن (ان دعاء بالمأثور) عن النبي صلى الله عليه وسلم (فهو  
 أحسن وأبلغ) لرجاء قبوله (ومنه ما حفظ عوف) بن مالك (من دعاء  
 النبي صلى الله عليه وسلم) لما صلى معه على جنازة (اللهم اغفر له  
 وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم زله ووسع مدخله واغسله بالماء  
 والثلج والبرد ونقه من الذنوب والخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من  
 الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا  
 من زوجته وأدخله الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار)  
 قال عوف رضى الله عنه حتى تمنيت أن أكون أبداً لك الميت رواه  
 مسلم والترمذى والنسائى وفى الاصل روايات أخر (ويسلم)  
 وجوبا (بعد) التكبيرة (الرابعة من غير دعاء) بعدها (فى ظاهر  
 الرواية) واستحسن بعض المشايخ أن يقول ربنا آتنا فى الدنيا حسنة  
 انخ أوربنا لا ترغ قلوبنا انخ وينوى بالتسليتين الميت مع انقوم  
 كما ينوى الامام ولا ينبغي أن يرفع صوته بالتسليم فيهما كما يرفع  
 فى سائر الصلوات ويخافت بالدعاء ويجهر بالتكبير (ولا يرفع يديه  
 فى غير التكبيرة الاولى) فى ظاهر الرواية وكثير من مشايخ بلخ اختاروا  
 الرفع فى كل تكبيرة كما كان يفعل ابن عمر رضى الله عنهما (ولو كبر  
 الامام خمساً لم يتبع) لانه منسوخ (ولكن يتطوع سلامه فى المحار)  
 ليسلم معه فى الاصح وفى رواية يسلم المأموم كما كبر امامه الزائدة  
 ولو يسلم الامام بعد السابعة بأسبعا كبر الرابعة ويسلم (ولا يستغفر

الحنائي تم النساء) ثم المبراهقات ولو كان السكل رجالاً روى الحسن  
عن أبي حنيفة نوضع أفصلهم وأسمنهم مما يلي الإمام وهو قول أبي  
يوسف والحرم مقدم على العبد وفي رواية الحسن إذا كان العبد  
أصلح قدم (ولو دفنوا بقبر واحد) لضرورة (وضعوا) فيه (على عكس  
هذا) الترتيب فيقدم الأفضل فالأفضل إلى القبلة والاكثر قرآناً  
وعلماً كما فعل في شهر راء أحد (ولا يقتدى بالأمم من) سبق ببعض  
التكبيرات و(وجده بين تكبيرتين) حين حضر (بل ينتظر تكبير  
الإمام فيدخل معه إذا كبر عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف  
يكبر حين يحضر ويحسب له وعندهما يقضى الجميع ولا يحسب له  
تكبير إجماعه كالسبوق بركعات (ويوافقه) أي المسبوق أمامه  
(في دعائه) لوعده بسماعه على ما قاله مستأخ بل إن السنة أن يسمع  
كل صف ما يليه (ثم يقضى) المسبوق (ما فاتته) من التكبيرات (قبل  
رفع الجنازة) مع الدعاء أن أمن رفع الجنازة والا كبر قبل وضعها  
على الأكاف متتابعاً تقاء عن بطلانها بذهاها (ولا ينتظر تكبير  
الإمام من حضر تحريمه) فيكبر ويكون مدركاً ويسلم مع الإمام  
(ومن حضر بعد التكبير الرابعة قبل السلام فاته الصلاة)  
عندهما (في الصحيح) لأنه لا وجه له أن يكبر وحده كما في النزارية  
وغيرها وعن محمد أنه يكبر كما قال أبو يوسف ثم يكبر ثلاثاً بعد سلام  
الإمام قبل رفع الجنازة وعليه الفتوى كذا في الخلاصة وغيرها  
فقد اختلف الصحيح كما ترى (وتسكرو الصلاة عليه في مسجد الجماعة  
وهو) أي الميت (فيهم) كراهة تنزيه في رواية ورجمها المحقق ابن الهمام  
وتحريم في أخرى والعلة فيه أن كان خشية التلوين فهي تحريمية  
وإن كان شغل المسجد بالمؤمن له فتزهيمة والمروى قوله صلى الله

وحده (ومن له ولاية التقدم فيها حق) بالصلاة عليها (من أوصى له الميت بالصلاة عايشه) لان الوصية باطلية (على المفتي به) قاله الصدر الشهيد وفي نوادر ابن رستم الوصية جائزة (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بلا صلاة) لاحتضا ذلك (صلى على قبره وان لم يغسل) لسقوط شرط طهارته لحرمة نبشه وتعاد لو صلى عليه قبل الدفن بلا غسل لفساد الاولى بالقدرة على تغسيله قبل الدفن وقيل تنقلب صحيحة لتحقيق العجز ولو لم يهل التراب يخرج فيغسل ويصلى عليه (ما لم يتفسخ) والمعتبر فيه أكبر الزاى على الصحيح لاختلافه باختلاف الزمان والمكان والانسان واذا كان القوم سبعة يقدم واحدا مائا وثلاثة بعده واثنان بعدهم وواحد بعدهما لان في الحديث من صلى عليه ثلاث صفوف غفر له وخيرها آخرها لانه أدعى للإجابة بالتواضع (واذا اجتمعت الجنائز فالافراد بالصلاة لكل منها أولى) وهو ظاهر (ويقدم الافضل فالافضل) ان لم يكن سبق (وان اجتمعت) ولومع السبق (وصلى مرة) واحدة صح وان شاء جعلهم صفاء عريضا ويقوم عند أفضلهم وان شاء (جعلها) أى الجنائز (صفاطويلا مما يلي القبلة بحيث يكون صدر كل واحد منهم) قدام الامام) محاذ ياله وقال ابن أبي ليلى يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه هكذا درجات وقال أبو حنيفة هو أحسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه دفنوا هكذا والوضع للصلاة كذلك قال وان وضعوا رأس كل واحد بجذاء رأس الآخر ففسن وهذا كله عند التفاوت في الفضل فان لم يكن ينبغي أن لا يعدل عن المحاذاة فلذا قال (وراعى الترتيب) في وضعهم (فيجعل الرجال مما يلي الامام ثم الصبيان بعدهم) أى بعد الرجال (ثم

"اذا كان يعقله لان اسلامه صحيح باقراره بالوحدانية والرسالة  
 او صدق بوصف الامير ولا ينسقط ابدان الرد بوصف من نفسه  
 لا يعرفه الا ان خواص او لا يوجب احدهما أي أحد أو يرد (هـ)  
 بالكتاب والجمعة تنبيه السليبي اودار لا سلام حتى ترسوق ذمى  
 صمير فأخرج دار السلام من ماضي حتى عليه ان بقي يجب  
 تحليصه من يد أي باقية ليراد كن كذا قريب مسلم (الم) حاضر  
 والاولى له كافر (غسله) المسلم (كغسل خرقه نجس) (الم) مراعى فيه مسنة  
 التغسيل لانه سنة عامة في بي آدم ليكن حجة عليه في التفسير له  
 حتى لو وقع في ماء نجسه (وكفنه في حرقه) من غير مراد كفن السنة  
 (والنقاد في حفرة) من غير وضع كالجيفة مراعاة لحق القرابة  
 (أو دفعه) القريب (الى أهل ملته) ويتبع جنازته من بعيد وفيه  
 اشارة الى أن المرء لا يمكن منه أحد لغسله لانه لا مسلم له فيلحق  
 كجيفة كلب في حفرة والى أن الكفر لا يمكن من قريبه المسلم لانه  
 فرض على المسلمين كفاية ولا يدخل فيه دلالة الكفر بتزل عليه الذمعة  
 والمسلم محتاج الى رحمة خصوصاً في هذه الساعة (ولا يصلى على  
 باع) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم)  
 منهم (حالة المحاربة) ولا يغسل لان عميد اورد في الذمعة يغسل البغاة  
 وماذا فتنوا بعد موت يد الامام عليهم السلام منهم يعسلون ويصلى عليهم  
 (و) لا يصلى على (قاتل بالحق غيلة) بالسكسر كالاعتبال يقال قتله  
 غيلة وهو بجذعه في ذهب بدلى موضع فية تله والمراد أعم  
 كالمؤخذة في مريد له بعد في الارض فسد (و) لا على (مكابر  
 في المصلح بالاسلح) (القتل في بيت الحانة) (و) لا يصلى على  
 (مقتول عصية) اهله هم ورجل غيرهم (والغسل) (الم) (الم) (الم) (الم) (الم)

عليه وسلم من صلى على جنازة في المسجد فلا شيء له وفي رواية فلا  
أجر له (أو) كان الميت (خارجة) أي المسجد مع بعض القوم (و) كان  
(بعض الناس في المسجد) أو عكسه ولو مع الإمام (على المختار) كما  
في الفتاوى الصغرى خلافا لما أورده النسفي من أن الإمام إذا كان  
خارج المسجد مع بعض القوم لا يكره بالاتفاق لما علمت من  
الكرهية على المختار \* تنبيه \* تذكر صلاة الجنائز في الشارع  
وأراضي الناس (ومن استهل) أي وجد منه حال ولادته حياة  
بحركة أو صوت وقد خرج أكثره وصدره انزل برأسه مستقيما  
وسرته انخرج برجليه منكوسا (سعى وغسل) وكفن كما علمته  
(وصلى عليه) وورث ويورث لما عن جابر يرفعه الطفل لا يصلى  
عليه ولا يرث ولا يورث حتى يستهل بشهادة رجلين أو رجل  
وامرأتين عند الإمام وقال يقبل قول النساء فيه إلا أن في الميراث  
اجماعا لأنه لا ينهده الرجال وقول القابلة مقبول في حق الصلاة  
عليه وأمه كالقابلة إذا أوصفت بالعدالة وفي التهيئية ماتت  
واضطرب الولد في بطنها يشق ويخرج لا يسع إلا ذلك كذا في شرح  
المقدس (وان لم يستهل غسبل) وان لم يتم خلقه (في المختار) لأنه  
نفس من وجه (وأدرج في خرقه) وسعى (ودفن ولم يصل عليه)  
ويحشر ان بان بعض خلقه وذكو في المبسوط قولاً آخران نفخ فيه  
الروح حشره وإفلا كذا في شرح المقدسي (كصبى) أو مجنون  
بالع (سبى) أي أسر (مع أحد أبويه) من دار الحرب ثم مات لتبعته  
له في أحكام الدنيا وتوقف الإمام في أولاد أهل المشرك وعن محمد أنه  
قال فيهم اني أعلم ان الله لا يعذب أحدا بغير ذنب (الأن يسلم  
أحدهما) للحكم بإسلامه بالتبعية له (أو) يسلم (هو) أي الصبي



ضرب من العدو دون العنق والعنق خطو فسبح فيمشون به دون  
 مادون العنق (وهو ما يؤدى الى اضطراب الميت) فيكره  
 للزدرأيه واتعاب المتبعين (وامشى خلفها أفضل من المشى  
 أمامها كفضل صلاة الفرض على النفل) لقول على والدى بعث  
 محمدا باحق ان فضل المشى خلفها على المشى أمامها كفضل  
 المكتوبة على النطوق فقال أبو سعيد الخدرى "أبرأيتك تقول  
 أم بشئ سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فغضب وقال  
 لا والله بل سمعته غير مرة ولا اثنين ولا ثلاث حتى عد سبعا فقال  
 أبو سعيد انى رأيت أبا بكر وعمر يمشيان أمامها فقال على "رضى الله  
 عنه يغفر الله لهما لقد سمعا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 كما سمعته وانهما والله خير هذه الأمة ولكنهما كرها أن يجتمع  
 الناس ويتضايقوا فحبا أن يسهلا على الناس ولقول أبى أمامة  
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مشى خلف جنازة ابنه ابراهيم  
 حافيا ويكره أن يتقدم الكل عليها أو ينفر دواحد متقدما ولا بأس  
 بالركوب خلفها من غير اضرار لغيره وفى السنن قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اركب يسير خلف الجنازة والماشى أمامها  
 قريبا منها عن يمينها أو عن يسارها (ويكره رفع الصوت بالذكر)  
 والقرآن وعليهم الصمت وقولهم كل حتى سيموت ويحوزك خلف  
 الجنازة بدعة ويكره اتباع النساء الجنائز وان لم تترجنا نحة فلا  
 بأس بالمشى معها ويكره بقلبه ولا بأس بالبكاء بدمع فى منزل الميت  
 ويكره النوح والصياح وشق الجيوب ولا يقوم من مرته به  
 جنازة ولم يرد المشى معها والا مر به منسوخ (و) يكره (الجلوس  
 قبل وضعها) لقوله عليه السلام من تبع الجنازة فلا يجلس حتى

على احدى الروايتين لا يصلى عليهم وان غسلوا (وقاتل نفسه) عمدا  
لالشدة وجع (يغسل ويصلى عليه) عند أبي خنيفة ومحمد وهو  
الاصح لانه مؤمن مذنب وقال أبو يوسف لا يصلى عليه وكان  
القاضي الامام على السعدي يقول الاصح عندى أنه لا يصلى عليه  
وان كان خطأ أو لوجع يصلى عليه انفاقا وقاتل نفسه أعظم وزرا  
واثما من قاتل غيره (ولا) يصلى (على قاتل أحد أبويه عمدا) ظلما  
اهانة له

فصل فى حملها ودفنها (يسنّ لمحملها) حمل (أربعة رجال) تكريماله  
وتخفيفا وتحاشيا عن تشبيهه بحمل الامتعة ويكره حمله على ظهر ودابة  
بلا عذر والصغير يحمله واحد على يديه ويتداوله الناس كذلك  
بأيديهم (وينبغي) لكل واحد (حملها أربعين خطوة يبدأ) الحامل  
(بمقدمها الايمن) فيضعه (على يمينه) أى على عاتقه الايمن ويمينها أى  
الجنازة ما كان جهة يسار الحامل لان الميت يلقى على ظهره ثم يضع  
مؤخرها الايمن عليه أى على عاتقه الايمن (ثم) يضع (مقدمها الايسر  
على يساره) أى على عاتقه الايسر (ثم يثتم با) لجانب (الايسر)  
يحملها (عليه) أى على عاتقه الايسر فيكون من كل جانب عشر  
خطوات لقوله صلى الله عليه وسلم من حمل جنازة أربعين خطوة  
كفرت عنه أربعين كبيرة ولقول أبي هريرة رضى الله عنه من حمل  
الجنازة بجوانبها الاربع فقد قضى الذى عليه (ويستحب الاسراع  
بها) لقوله صلى الله عليه وسلم أسرعوا بالجنازة أى مادون الخشب  
كما فى رواية ابن مسعود رضى الله عنه فان تك صالحة فخيرت قدموها  
اليه وان تك غير ذلك فشرت تضعونه عن رقابكم وكذا يستحب  
الاسراع بتجهيزه كله (بلا خيب) بخاء معجمة وموحدة تين مفتوحتين

بكسر الباء الموحدة واجده لبنة بوزن كلمة الطوب الثني (عليه) أي  
على اللحد اتقاء لوجهه عن التراب لما روى أنه عليه الصلاة  
والسلام جعل على قبره اللبن وروى طن من قصب بضم الظاء  
المهملة الحزمة ولا منافاة لامكان الجمع بوضع اللبن منصوباً بمأكل  
بالقصب وقال محمد في الجامع الصغير (و) يستحب (القصب)  
واللبن وقال في الاصل اللبن او القصب ندل المذكور في الجامع  
على أنه لا بأس بالجمع بينهما واختلف في القصب المسوج ويكره  
القضاء الحصري في القبر وهذا عند الوجدان وفي محل لا يوجد  
الا الصخر فلا كراهة فيه فقوله (وكره) وضع (الآخر) بالمرحوق من  
اللبن (والحطب) محمول على وجود اللبن بلا كراهة وان فقد يكون  
الحطب والآخر موجودين ويعدم اللبن لان الكراهة لكونهما  
للاحكام والزينة ولذا قال بعض مشايخنا انما يكره الآخر اذا اريد به  
الزينة أما اذا اريد به دفع أذى السباع أو شيء آخر لا يكره ومما قيل  
انه لمس الشارفليس بحجج (و) يستحب (أل يسجي) أي يستر  
(قبرها) أي المرأة سترها الى أن يسقى عليها اللحد (لا) يسجي  
(قبره) لأن عليها رضى الله عنه مرسوم قد دفنوه بتاوسطوا على  
قبره ثوباً فخذه وقال اما يصنع هذا بالسقاء اذا كان لضرورة دفع  
حر أو مطر أو ثلج عن الداخلين في القبر فلا بأس به (ويهل التراب)  
ستره ويستحب أن يحجى ثلاثاً لما أتى صلى الله عليه وسلم لم صلى على  
جنازة ثم أتى القبر فحى عليه التراب من قبلى رأسه ثلاثاً (ويسنم  
القبر) ويكره أن يرد فيه على التراب الذي خرج منه ويجعله مرتفعاً  
عن الأرض قدر شبر أو أكثر بقليل ولا بأس برش الماء حفظاً له  
(ولا يربع) ولا يجصص لهسي النبي صلى الله عليه وسلم عن تربع

توضع (ويحفر القبر نصف قامة أو إلى الصدر وان ريد كان حسنا) لأنه أبلغ في الحفظ (ويحذر) في أرض صلبة من جانب القبلة (ولا يشق) بحفيرة في وسط القبر يوضع فيها الميت (الافى أرض رخوة) فلا بأس به فيها ولا بإتخاذ التابوت ولو من حديد ويفرش فيه التراب لقوله صلى الله عليه وسلم الحمد لنا والشق لغيرنا ويدخل الميت في القبر (من قبل القبلة) كما أدخل النبي صلى الله عليه وسلم ان أمكس فتوضع الجنازة على القبر من جهة القبلة ويمحله الآخذ مستقبلا حال الأخذ ويضعه في اللحد لنرف القبلة وهو أولى من السل لأنه يكون ابتداء بالرأس أو يكون بالرجلين (ويقول ولضعه) في قبره كما أمر به النبي صلى الله عليه وسلم وكان يقوله إذا أدخل الميت القبر (بسم الله وعلى ملة رسول الله) قال شمس الأئمة السرخسي أي باسم الله وضعناك وعلى ملة رسول الله سلمناك وفي الظهيرية إذا وضعوه قالوا باسم الله وبالله وفي الله وعلى ملة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولا يضر دخول وتر أو شفع في القبر بقدر الكفاية والسنة التور وأن يكونوا أقوياء أمناء صلحاء وذو الرحم المحرم أولى بأدخال المرأة ثم ذوالرحم غير المحرم ثم الصالح من مشايخ جيرانها ثم الشبان الصلحاء ولا يدخل أحد من النساء القبر ولا يخرجهن الرجال ولو كانوا أحانب لأن مس الاجنبي لها بمائل عند الضرورة جائز في حياتها فكد بعد موتها (ويوجه إلى القبلة على جنبه الأيمن) بذلك أمر النبي صلى الله عليه وسلم وفي حديث أبي داود البيهقي الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا وتقبل العقدة) لأمر النبي صلى الله عليه وسلم لسمره وقد مات له ابن أطلق عقدرأسه وعقد رجليه ولأنه آمن من الانتشار (وهيسوى اللبن)

ليقذفه البحر فيدفن. (وبسحب الدفن في) مقبرة (محل) مات به  
أوقفل) لما روى عن عائشة رضى الله عنها أنها قالت حين زارت  
قبر أخيها عبد الرحمن وكان مات بالشام وحمل ما وكره أن يرفق  
إلى ما نقلت ولدفتك حيث مت فإن نقل قبل الدفن قدر ميل  
أو ميلين) ونحو ذلك (لابأس به) لأن المسافة إلى المقابر قد تبلغ هذا  
المقدار (وكره نقله لأكثر منه) أى أكثر من الميدين كذا في الظهيرية  
وقال شمس الأئمة السرخسي وقول محمد في الكتاب لابأس أن  
ينقل الميت قدر ميل أو ميلين بيان أن النقل من بلد إلى بلد مكروه  
قاله قاضي خان وقد قال قبله لومات في غير بلد يستحب تركه  
فإن نقل إلى مصر آحر لابأس به لما روى أن يعقوب صنوات الله  
عليه مات بمصر ونقل إلى الشام وسعد بن أبي وقاص مات في ضيعة  
على أربعة فراسخ من المدينة ونقل على أعناق الرجال إلى المدينة  
قلت يمكن الجمع بأن الزيادة مكروهة في غير ارائحة أو خضبتها  
وتتفي بانتفائها من هو مثل يعقوب عاياه السلام أو سعد رضى الله  
عنه لأنهما من أحياء الدارين (ولا يجوز نقله) أى ميت بعد دفنه  
بأن أهيل عليه التراب وأما قبله فيخرج (لاحجام) بن أئمن  
طالت مدة دفنه أو قصرت للهوى عن سببه والماش حرم حق  
لله تعالى (الأن تكون الأرض مغموصة) فيخرج خق صاحبها  
إن طلبه وإن شاء سواه بالأرض وانفعها رراعة أو غيرها أو  
أخذت (الأرض) بالشفعة) بأن دفن الميت بعد السراء ثم أخذت  
بالشفعة لحق الشفيع فيجبر كقولنا وإن دفن في قبر حفر لغيره  
من الأحياء بأرض الميت مملوكة لأحد (صن قيمة الحفر) وأحد  
من تركته والأفن بيت المال أو المسلمين كقوله ما ذكره كانت مقبرة

القبور وتخصيصها (ويحرم البناء عليه للزينة) لما روينا (ويكره)  
البناء عليه (للاحكام بعد الدفن) لانه للبقاء والقبر للفناء وأما قبل  
الدفن فليس بقبر وفي النوازل لا بأس بتطينه وفي الغيابة  
وعليه الفتوى (ولا بأس) أيضا (بالكتابة) في حجر صين به القبر  
ووضع (عليه لثلا يذهب الاثر) فيحترم للعلم بصاحبه (ولا يمنهن)  
وعن أبي يوسف أنه كره أن يكتب عليه وإذا حرت القبور فلا بأس  
بتطينها لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر ابنه ابراهيم  
فرأى فيه حجر افسده وقال من عمل عملا فليستقنه عن أنس عن النبي  
صلى الله عليه وسلم أنه قال خفق الرياح وقطر الامطار على قبر  
المؤمن كفارة لذنوبه (ويكره الدفن في البيوت لاختصاصه  
بالانبياء عليهم الصلاة والسلام) قال الكمال لا يدفن صغير ولا كبير  
في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء عليهم السلام بل  
يدفن في مقابر المسلمين (ويكره الدفن في) الاماكن التي تسمى  
(الفساق) وهي كبيت معقود بالبناء يسع جماعة قياما ونحوه  
لخالفها السنة (ولا بأس بدفن أكثر من واحد) في قبر واحد  
(للضرورة) قاله قاضي خان (ويحجز بين كل اثنين بالتراب) هكذا  
أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض الغزوات ولولوى الميت  
وصار ترابا جازد في غيره في قبره ولا يجوز كسر عظامه ولا تحويلها  
ولو كان ذميا ولا ينبش وان طال الزمان وأما أهل الحرب  
فلا بأس بدفنهم ان احتيج اليه (ومن مات في سفينة وكان التراب  
بعيدا وخيف الضرر) به (غسل وكفن) وصلى عليه (وألقى  
في البحر) وعن الامام أحمد بن حنبل رحمه الله بثقل ليرسب وعن  
لسانعية كذلك ان كان قريبا من دار الحرب ولا شد بين لوحين

صلى الله عليه وسلم اصنعوا الآل جعفر طعما فقد جاءهم ما يشغلهم  
ويبلغ عليهم في الأكل لأن الحزن يمنعه فيضعفهم والله ملهم الصبر  
ومعوض الأجر وتستحب التعزية للرجال والنساء اللاتي لا يفتن  
لقوله صلى الله عليه وسلم من عزى أخاه بمصيبة كساد الله من  
حلل الكرامة يوم القيامة وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى  
مصا بآفته مثل أجره وقوله صلى الله عليه وسلم من عزى ثكلى كسى  
بردين في الجنة ولا يندخى لمن عزى مرة أن يعزى أخرى

\*(فصل في زيارة القبور يدب زيارتها) من غير أن يطأ القبور  
(للرجال والنساء) وقيل تحرم على النساء والأصح أن الرخصة ثابتة  
للرجال والنساء فتدب لها أيضا (على الأصح) والسنة زيارتها  
قائما والدعاء عندها قائما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه  
وسلم في الخروج إلى البقيع ويقول السلام عليكم راقوم مؤمنين  
وإنا إن شاء الله بكم لأحقون أسأل الله لي ولكم العافية (ويستحب)  
للزائر (قراءة) سورة (يس) لما ورد عن أنس رضي الله عنه (أنه)  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (من دخل المقابر فقرأ)  
سورة (يس) يعى وأهدى ثوابها للاموات (خفف الله عنهم  
يومئذ) العذاب ورنعه وكذا يوم الجمعة يرفع فيه العذاب عن أهل  
البرزخ ثم لا يعود على المسلمين (وكان له) أى للقارئ (بعد ما فيها)  
رواية الزبلي من فيها من الاموات (حسنات) وعن أنس أنه  
سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله أيا تصدق  
عن موتانا ونخرج عنهم وندهوهم فهل يصل ذلك اليهم فقال نعم انه  
ليصلهم ويفرحون به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى إليه رواه  
أبو حفص العكبري فلا لاسمان أن يجعل ثواب عمله لغيره عند أهل

واسعة يكره ذلك لأن صاحب القبر يستوحش بذلك وإن كانت  
الارض ضيقة جاز أي بلا كراهة قال الفقيه أبو الميث رحمه الله لأن  
أحد امن الناس لا يدري بأي أرض يموت وهذا مكن بسط بساطا  
أو مصلى أي سجادة في المسجد أو المجلس فإن كان المكان واسعا  
لا يصلى ولا يجلس عليه غيره وإن كان المكان ضيقا جاز لغيره أن  
يرفع البساط ويصلى في ذلك المكان أو يجلس ومن حفر قبرا لنفسه  
قبل موته فلا بأس به ويؤجر عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز  
والربيع بن خثعم وغيرهما (ولا يخرج منه) لأن الحق صار له وحرمة  
مقدمة (وينبش) القبر (للمتاع) كنوب ودرهم (سقط فيه) وقيل  
لا ينبش بل يحفر من جهة المتاع ويخرج (و) ينبش (لكن  
مغصوب) لم يرض صاحبه إلا بأخذه (ومال مع الميت) لأن النبي  
صلى الله عليه وسلم أباح بنش قبر أبي رغال لذلك (ولا ينبش) الميت  
(بوضعه غير القبلة أو) وضعه (على يساره) أو جعل رأسه موضع  
رجليه ولو سوى اللبن عليه ولم يهل التراب نزع اللبن وراعى السنة  
(تمة) قال كثير من متاخرى أئمتنا رحمهم الله يكره الاجتماع عند  
صاحب الميت حتى يأتي اليه من يعزى بل إذا رجع الناس من  
الدفن فليستقر قواو يستغلوا بأمورهم وصاحب الميت بأمره  
ويكره الجلوس على باب الدار للصديفة فإن ذلك عمل أهل الجاهلية  
ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك وتكره في المسجد وتكره  
الضيافة من أهل الميت لأنها سرعت في السرور ولا في الشرور وهي  
بدعة مستحقة وقال عليه السلام لا عقرب في الاسلام وهو الذي كان  
يعقر عند القبر بقرة أو شاة ويستحب لجيران الميت والاباعد من  
أقاربه تهيئة طعام لاهل الميت يشبعهم يومهم وليلتهم لقوله



الرطب (و) كذا (الشجر من المقبرة) لانه مادام رطباً يسبح الله تعالى  
فيؤنس الميت وتنزل بذكر الله تعالى الرحمة (ولابأس بقلع اليا بس  
منهما) أى الحشيش والشجر لوال المقصود

\*(باب أحكام الشهيد)\*

سمى به لانه مشهود له بالجنسة (المقتول) بأى سبب كان (ميت  
با) نقضاء أجله لم يبق من (أحله) ولارزقه شئ (عندنا) معاشر  
أهل السنة والجماعة قاله في العناية (والشهيد) شرعاهو (من قتله  
أهل الحرب) مباشرة أو تسببياً بأى آلة كانت ولو بماء أو نار  
رموهابين المسابن (أو) قتله (أهل البغي أو) قتله (قطاع  
الطريق) بأى آلة كانت (أو) قتله (الصوصر في منزله ليلا  
ولو بمقتل) أو نهرا (أو وجد في المعركة) سواء كانت معركة أهل  
الحرب أو البغي أو قطاع الطريق (وبه أُر) كبحر وحسرو حرق  
وخروج دم من أذن أو عين لامن فم وأنف ومخرج (أو قتله مسلم  
ظلماً) لا بجحد وقود (عدا) لا خطأ (بمحدد) خرج به المقتول شبه عمد  
بمشقل ونسمل من قتله أبوه أو سيده (وكان) المقتول (مسلباً بالغنا  
خالياً من حيص ونفاس وجنابة ولم يرتث) أى ما صار خلقاً  
في الشهادة كالثوب الخلق بوجود رفق من مرافق الحياة (بعد  
انقضاء الحرب) فيخلق بشهداء أحد في الحكم (فيكفن بدمه) أى مع  
دمه من غير تغسيل لقوله صلى الله عليه وسلم زملوهم بدمائهم فإنه  
ليس كلمة تكلم في سبيل الله الاتأ في يوم اقيامة تدمي لونه لون الدم  
والريح ريح المسك (و) يكفن مع (ثيابه) للامر به في شهداء أحد  
(ويصلى عليه) أى الشهيد (بلا غسل) نص عليه تأكيداً وان علم

السنة والجماعة صلاة كان أو صوما أو حجاً أو صدقة أو قراءة  
 للقرآن أو الأذكار أو غير ذلك من أنواع البر ويصل ذلك إلى الميت  
 وينفعه قاله الزيلعي في باب الحج عن الغبر عن علي رضي الله عنه  
 أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مر على المقابر فقرأ قل هو الله  
 أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الأجر  
 بعدد الاموات رواه الدارقطني وأخرج ابن أبي شيبة عن الحسن  
 أنه قال من دخل المقابر فقال اللهم رب الأجساد البالية والعظام  
 النخرة التي خرجت من الدنيا وهي بك مؤمنة أدخل عليها روحاً  
 منك وسلاماً مني استغفر له كل مؤمن مات منذ خلق الله آدم  
 وأخرج ابن أبي الدنيا بلفظ كتب له بعدد من مات من ولد آدم إلى  
 أن تقوم الساعة حسناً (ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر  
 في المختار) لتأدية القراءة بالسكينة والتدبر والاعتباط (وكره القعود  
 على القبور لغير قراءة) لقوله عليه السلام لأن يجلس أحدكم على  
 حجر فتحرق ثيابه فخلص إلى جلدته خير له من أن يجلس على قبر  
 (و) كره (وطؤها) بالأقدام لما فيه من عدم الاحترام وأخبرني  
 شيخنا العلامة محمد بن أحمد الحموي الحنفي رحمه الله بأنهم يتأذون  
 بحقق النعال انتهى وقال السكال حينئذ فياصنعه الناس ممن  
 دفنت أقاربه ثم دفنت حوالهم خلق من وطئت تلك القبور إلى أن  
 يصل إلى قبر قريبه مكرهه انتهى وقال قاضي خان ولو وجد طريقاً  
 في المقبرة وهو يظن أنه طريق أحدثه لا يمشي في ذلك وإن لم يقع  
 في صمير ولا بأس بأن يمشي فيه (و) كره (النوم) على القبور (و) كره  
 تحريماً (قضاء الحاجة) أي البول والتغوط (عليها) بل وقريباً  
 منها وكذا كل ما لم يعهد من غير فعل السنة (و) كره (تلع الحشيش)

الشهادة بما كلف به من أحكام الدنيا أو وصل اليه من منافعها  
(بعد انقضاء الحرب) فسقط حكم الدنيا وهو ترك الغسل فيعسل  
وهو شهيد في حكم الآخرة له السواب الموعود للشهداء وليراث (بأن  
أكل أو شرب أو نام) ولو قليلا (أو دأوى) نزع الحياة (أو مضى  
عليه وقت الصلاة وهو يعقل) ويقدر على أدائها إلا يلزمه بدون  
قدرة فاعجز لا يعسل (أو نقل من المعركة) حيا الميراث (لا خوفا  
وطء الخيل) أو الدواب فإنه لا يكون مرثيا (أو أودى) عطف  
على قوله أكل سواء أوصى بأمر الدنيا أو الآخرة عند أبي يوسف  
وقال محمد لا يكون مرثيا بوصيته بأموال الآخرة وقيل للخلاف  
في أمور الدنيا وقال الفقيه أبو جعفر إنما يكون مرثيا إذا زادت  
الوصية على كلمتين أما بالكلمة أو بالكلمتين فلا تبطل الشهادة  
(أو باع أو اشتري أو تسكّم بكلام كثير) بخلاف القليل فإن من  
شهداء أحد من تكلم كسعد بن الزرع وهذا كله إذا كان بعد انقضاء  
الحرب (وان وجد ما ذكر) من الأكل ونحوه مع الجراحة وكان (قبل  
انقضاء الحرب لا يكون) ان شهيد (مرثيا) بذلك كذا قوله السكّال  
وإذا احتلظ قتلى المسلمين بقتلى الكفار أو موتاهم بموتاهم فإن كان  
المسلمون أكثر يصلى عليهم وينوي المسلمين والأقلا لا من عرف أنه  
من المسلمين ويتخذهم مقبرة على حدة كذمية ماتت حبلى بمسلم

\*(كتاب الصوم)\*

لما كان عبادة بدنية كالصلاة ذكره عقبها ويحتاج لمعرفة لعة  
وشرعية وسببه وشرطه وحكمه وركنه وحكمة مشروعيته وصفته  
فعناه لغة الامثلة عن الفعل والقول وشرعا (هو الامساك نهارا)

مما سبق لان النبي صلى الله عليه وسلم وضع حمزة رضي الله عنه  
 وحججه برجل من الانصار فوضع الى جنبه فصلى عليه ثم رفع وترك  
 حمزة حتى صلى عليه يومئذ سبعين صلاة كما في مسند أحمد وصلى  
 النبي صلى الله عليه وسلم على قتلى بدر والصلاة على الميت لاظهار  
 كرامته حتى اختص بها المسلم وحرم المنافق والشهيد أولى بهذه  
 الكرامة (وينزع عنه) أى عن الشهيد (ماليس صالح الكفن  
 كالقروا الحشو) ان وجد غيره صالح الكفن (و) ينزع عنه (السلاح  
 والدرع) لما في أبي داود عن ابن عباس رضى الله عنهما قال أمر  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل أحد أن ينزع عنهم الحديد  
 والجلود وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم (وبزاد) ان نقص ما عليه عن  
 كفن السنة لیتتم (وينقص) ان زاد العدد (في ثيابه) على كفن  
 السنة توفيرة على الورثة أو المساكين (وكره نزاع جميعها) أى ثيابه التي  
 قتل فيها يبقى عليه أثره (ويغسل) الشهيد عند الامام (ان قتل  
 جنباً) لان حنظلة بن الراهب استشهد يوم أحد وقال عليه السلام  
 اني رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض  
 بماء المزن في صحائف الفضة قال أبو أسيد فذهبنا ونظرنا اليه فاذا  
 برأسه يقطر ماء فأرسل النبي صلى الله عليه وسلم الى امرأته  
 فأخبرته أنه خرج وهو جنب (أو صدياً أو مجنوناً) لان السيف كفى  
 عن التغسيل فيمن يوصف بذنوب ولا ذنب لهما فلم يكونا في معنى  
 شهداء أحد (أو) قتل (حائضاً أو نفساء) سواء كان بعد انقطاع  
 الدم أو قبل استمراره في الحيض ثلاثة أيام في الصحيح والمعنى فيها  
 كالجنب (أو ارتث) بالبناء للجهول أى حمل من المعركة رثياً أى  
 جريحاً وبه رمق كذا في الصحاح وسمى مرتثاً لانه صار خلقاً في حكم

شرط لمن نشأ (بدار الاسلام) فانه لا عذر له بالجهل (ويشترط  
لوجوب أدائه) الذي هو عبارة عن تفريغ الذمة في وقته (الصحة من  
مرض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضا الآية (و) الصحة أى الخلق  
عن (حيض ونفاس) لما قد مناه (واقامة) لما تلوناه (ويشترط لصحة  
أدائه) أى نعله ليكون أعم من الراء والقضاء (ثلاثة) شرائط  
(النية) في وقتها لكل رزم (والخلق عما ينافيه) أى ينافي صحة فعله  
(من حيض ونفاس) لمنافاهما (و) الخلق (عما يفسده) بطروقه  
عليه (ولا يشترط) لصحته (الخلق عن الحنابة) لقدرته على الازالة  
وضرورة حصولها ليلا وطرق النهار وليس العقل والاقامة من  
سروط الصحة فان الجمون اذا طرأ أو بقي الى الغروب صح صومه  
(وركنه) أى الصوم (الكف) أى الامساك (عن قضاء شهوتي  
البطن والفرج و) عن (ما ألحق بهما) مما سبذ كره (وحكه سقوط  
الواجب) أى اللازم فرضا كالأوغيرة (عن الذمة) بإيجاب الله  
أو العبد (والنواب) تكتر ما من الله (في الآخرة) ان لم يكن منهيما  
عنه فان كان منهيما عنه كصوم النحر فكمه الصحة والخروج عن  
العهد والاثم بالاعراض عن ضمانه الله تعالى وحكمة مشروعية  
الصوم منها أن به سكون النفس الاقماره بأعراضها عن الفصول  
لانها اذا جاعت شيعت جميع الاعضاء فتعقمض اليد والرجل  
والعين وباقي الجوارح عن حركاتها واداشيعت النفس جاعت  
الجوارح بمعنى نويت على البطش والسطر وتعمل ما لا ينبغي  
فيانقماضها يصفو القلب وتحصل المراقبة ومنها العطف على  
المساكين بالاحساس بألم الجوع لمن هو وصفه ايدا فيحسن اليه  
ولذا لا ينبغي الاعراض في السجور لمنع الحكمة المقصودة بالانصاف

النهارضة الليل من الفجر الصادق الى الغروب (عن ادخال ثني)  
 سواء كان يؤكل عادة أو غيره وقيد الادخال يخرج الدخول لغبار  
 وكونه (عمداً أو خطأ) يخرج النسيات والمخطئ من سبقه ماء  
 المضمضة الى حلقه فهو كالعمد سواء أدخله (بطناً) من الفم أو الانف  
 أو من جراحة في الباطن نسي الجائفة (أو) أدخله في (ماله) حكم  
 الباطن) وهو الدماغ كدواء الآمة (و) الامساك نهاراً (عن سهوة  
 الفرج) نسي الجماع والارال بعثت (بنية) لتمام العباداة عن العادة  
 من أهله احترازاً عن الحائض والفساء والكفر والمجنون واختصار  
 هذا الحد الصحيح امساك عن المفطرات منوى لله تعالى بإذنه في وقته  
 (وسبب وجوب رمضان) يعنى انتراض صومه (نمهود جزء) صالح  
 للصوم (منه) أى من رمضان خرج الليل وما بعد الروال على ما قاله  
 نحر الاسلام ومن واقفه خلافاً للنمس الائمة أن السبب مطلق  
 الوقت في الشهر (وكل يوم منه) أى من رمضان (سبب لادائه) أى  
 لوجوب أداء ذلك اليوم لتفرق الايام فمن بلغ أو أسلم يلزمه ما بقى منه  
 لا ماضى ولا منفاة بالجمع بين السببين ونقل السببية من المجموع  
 للجزء الاول رعاية للعيارىة (وشى) أى صوم رمضان (فرض) عين  
 (أداء وقضاء على من اجتمع فيه أربعة أشياء) هى شروط لافتراضه  
 والخطاب به وتسمى شروط وجوب أحدها (الاسلام) لانه شرط  
 للخطاب بفروع السريعة (و) بانها (الهتل) ادلا خطاب بدونه  
 (و) النهار البادغ ادلا تكليف الابه (و) رابعة العلم بالوجوب  
 وهو شرط (لمن أسلم بدار الحرب) واما يحصل له العلم الموجب باخبار  
 رحلين عدلين أو رجل وامرأتين مستورين أو واحد عدل  
 وعندهما لا تشترط العدالت ولا البلوغ والحرية وقوله (أو الكون)

لقوله صلى الله عليه وسلم من صام رمضان فأتبعه ستامن شؤال  
كان كصيام الدهر (تم قيل الافضل وصلها) لظاهر قوله فأتبعه  
(وقيل تفريقها) اظهر المخالفة أهل الكتاب في التشبيه بالزيادة  
على المفروض (و) منه (كل صوم ثبت طلبه والوعد عليه بالسنة)  
السريفة (كصوم داود عليه) الصلاة و(السلام وهو أفضل  
الصيام رآه الى الله تعالى) لقول النبي صلى الله عليه وسلم  
أحب الصيام الى الله صيام داود وأحب الصلاة الى الله صلاة  
داود كان ينام نصفه ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يفطر يوما  
ويصوم يوما رواه أبو داود وغيره (وأما) القسم الخامس وهو  
(البغل فهو ما سوى ذلك) الذي بيناه (مما) أى صوم (لم يثبت) من  
الشارع (كراهيته) ولا تخصيصه بوقت (وأما) القسم السادس  
وهو (المكروه فهو قسمان مكروه تنزيها ومكروه تحريما الاول)  
الذي كره تنزيها (كصوم) يوم (عاشوراء مفردا عن التاسع) أو عن  
الحادى عشر (والثانى) الذى كره تحريما (صوم العيدين) الفطر  
والنحر للاعراض عن ضيافة الله ومخالفة الامر (و) منه صوم (أيام  
التشريق) لورود النهى عن صيامها وهذا التقسيم ذكره المحقق  
الكامل بن الهمام رحمه الله وقد صرح بحرمة صوم العيدين وأيام  
التشريق فى البرهان (وكره افراد يوم الجمعة) بالصوم لقوله صلى الله  
عليه وسلم لا تخصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الياالى ولا تخصوا يوم  
الجمعة بصيام من بين الايام الا أن يكون فى صوم يصومه أحدكم  
رواه مسلم (و) كره (افراد يوم السبت) به لقوله صلى الله عليه وسلم  
لا تصوموا يوم السبت الا فيما اقتضى عليكم فان لم يجد أحدكم الا لحاء  
عينة أو عود شجرة فليصغره رواه أحمد وأصحاب السنين الا النسائى

بصفة الملائكة ولا يدخل الرياء في صوم الفرض  
 \* (فصل) \* في صفة الصوم وتقسيمه (ينقسم الصوم الى ستة  
 أقسام) ذكرت بحملة ثم مفصلة لكونه أوقع في النفس (فرض) عين  
 (وواجب ومسنون ومندوب ونفل ومكروه وأما) القسم الاول  
 وهو (الفرض فهو صوم) شهر (رمضان اداء وقضاء وصوم  
 الكفارات) الظهار والقتل واليمين وجزاء الصيد وفدية الاذى  
 في الاحرام ثبوت هذه بالقاطع من الادلة سنداً ومتناً والاجماع  
 عليها (و) من هذا القسم الصوم (المنذور) فهو فرض (في الاظهر)  
 لقوله تعالى وليوفوا نذورهم (وأما) القسم الثاني وهو (الواجب  
 فهو قضاء ما أفسده من) صوم (نفل) لوجوبه بالشروع وصوم  
 الاعتكاف المنذور (وأما) القسم الثالث وهو (المسنون فهو  
 صوم عاشوراء) فانه يكفر السنة الماضية (مع) صوم (التاسع)  
 لصومه صلى الله عليه وسلم العاسر وقل لمن بقيت الى قابل  
 لا صوم من التاسع (وأما) القسم اربع وهو (المنذور فهو صوم  
 ثلاثة أيام من كل شهر) ليكون كصيام جميعه من جاء بالحسنة  
 فله عسر أمالها (ويبد كوبرها) أى الثلاثة (الايام البيض وهي  
 الثالث عشر واربع عشر والخامس عشر) سميت بذلك لتكامل  
 ضوء الهلال وشدة البياض فيها لما في أبي داود كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يأمرنا أن نصوم البيض ثلاث عشرة وأربع  
 عشرة وخمس عشرة قال وقال هو كهيئة الدهر أى كصيام الدهر  
 (و) من هذا القسم (صوم) يوم (الانين و) يوم (الخميس) لقوله  
 صلى الله عليه وسلم تعرض الاعمال يوم الانين والخميس فأحب  
 أن يعرض على وأباحتم (و) منه (صوم ست من) شهر (شوال)



قراها بالعقد على أدائها ابتداء والاخلابعض الاركان عنها فلم يقع  
عبادة والصوم رك واحد وقد وجدت فيه وانما قلنا الى ما قبل  
نصف النهار تبع الجامع الصغير (على الاصح) احتراز عن ظاهر  
عبارة القدوري وانما قال (ونصف النهار من) ابتداء (طلوع  
الفجر الى) قبيل (وقت الضحوة الكبرى) لا عند هلال النهار قد  
يطلق على ما عند طلوع الشمس الى غروبها لغة وعند الروال نصفه  
فيفوت شرط صحة الية بوجودها قبيل الزوال (ويصح أيضا) كل  
من أداء رمضان والنذر المعين والنفل (بمطلق الية) من غير تقييد  
بوصف للعبادة والنذر معتبر بإيجاب الله تعالى (ونية النفل)  
أيضا (ولو كان) الذي نواه (مسافرا أو) كال (مريض في الاصح)  
من الروايتين وهو اختيار نحر الاسلام ونسب الائمة وجمع وتلغى  
زيادة النفلية لانها ما تخملا المشقة التحق بمن لا عذر له نظرا لهما  
(ويصح أداء رمضان بنية واجب آخر) هذا (المسافر) كان صحيحا مقيما لما  
أنه معيار فيصاب بالخطأ في الوصف كطلق الية بخلاف المسافر  
فانه (اذ انوى واجبا آخر) يقع عما نواه من ذلك (الواجب) رواية  
واحدة عن أبي خزيمة لانه صرفه الى ما عليه وقالا يقع عن رمضان  
(واختلف الترجيح في) صوم (المريض) انوى واجبا آخر بصومه  
(في) شهر (رمضان) روى الحسن أنه عما نوى واختاره صاحب  
المهذبة وأكثر مشايخ بخارى لعجزه المقدرو قال نحر الاسلام  
ونسب الائمة الصحيح أنه يقع بصومه عن رمضان وفي البرهان  
وهو الاصح (ولا يصح) أي لا يسقط (المنذور المعين زمانه) بصومه  
(بنية واجب غيره بل يقع عما نواه) الناذر (من الواجب المغاير  
للمنذور في الروايات كلها ويبقى المنذور بدمته فيقضيه وقيدنا

(و) كره افراد (يوم النيروز) أصله نور وزلن لکن لما لم یکن فی أوزان العرب فوعول أبدلوا الواو یاء وهو يوم فی طرف الریج (و) افراد يوم (المهرجان) معرب مهران وهو يوم فی طرف الخریف لان فیه تعظیم أيام نهینا عن تعظیمها (الآن یوافق) ذلك الیوم (عادته) لغوات علة السکراهة بصوم معتاده (وکره صوم الوصال ولو) واصل بین (یومین) فقط للنهی عنه (وهو) أى الوصال (أن لا یفطر بعد الغروب أصلاً حتى یتصل صوم الغد بالامس) وکره صوم الصمت وهو أن یصوم ولا یتکلم بشئ فعلیه أن یتکلم بخیر وبحاجة دعت الیه (وکره صوم الدهر) لانه یضعفه أو یصیر طبعاً له ومنبى العبادة علی مخالفة العادة ولا تصوم المرأة نفلاً بغير رضاز وجهاوله أن یفطرها لقیام حقه واحتیاجه والله الموفق

\* (فصل فیما لا یتشرط تبیت النية وتعیینها فیه وما یشترط) فیه ذلك (أما القسم الذى لا یشترط فیه تعین النية) لما یصومه (ولا تبیتها) أى النية فیه (فهو أداء رمضان و) أداء (النذر المعین زمانه) کقوله لله علی صوم يوم الخمیس من هذه الجمعة فاذا أطلق النية لیلته أو نهاره الى ما قبل نصف النهار صح وخرج به عن عهدة المنذور (و) أداء (النفل فیصح) کل من هذه الثلاثة (بنية) معينة مبیة (من اللیل) وهو الأفضل وحقیقة النية قصده عازماً بقلبه صوم غدو لا یخلو مسلم عن هذا فی لیالى شهر رمضان الامادر ولیس النطق باللسان شرطاً ونفی صیام من لم یتبیت النية نفي کمال فتصح النية ولونهاراً (الى ما قبل نصف النهار) لان الشرط وجود النية فی أكثر النهار احتیاطاً وبه توجد فی کله حکماً لا کثر وخص هذا بالصوم فخرج الحج والصلاة لانهما أركان فیدشرط

فاحتمل كمال شعبان ونقصانه نظرا الى قوله صلى الله عليه وسلم  
النهر هكذا وهكذا وهكذا وخمس ايامه في المرة الثالثة يعني  
تسعة وعشرين وقوله وهكذا وهكذا أى من غير خمس يعني ثلاثين  
فيشك بوجود علة كغيم في الثلاثين أمن رمضان هو أو من شعبان  
أو بغيم من رجب (وكره فيه) أى يوم الشك (كل صوم) من فرض  
وواجب وصوم رد فيه بين نفل وواجب (الصوم نفل جزم به بلا  
ترديد بينه وبين صوم آخر) فانه لا يكره لحديث السر اذا كان على  
وجه لا يعلم العوام ذلك ليعتادوا صومه طنا منهم زيادته على الفرض  
واذا وافق معتاده فصومه أفضل اتفاقا واختلفا في الافضل  
اذا لم يوافق معتاده قبل الافضل الفطر احتراز لظاهر النهي وقيل  
الصوم اقتداء بعلى وعائشة رضي الله عنهما فانهما كانا يصومان  
(وان ظهر أنه) من (رمضان أجزأ عنه) أى عن رمضان  
(مناصاه) بأى نية كانت الا أن يكون مسافرا ونواه عن واجب  
آخر كما تقدم وان ظهر من شعبان ونواه نفلا كان غير مضمون  
لخول الاسقاط في عزيمته من وجهه وكرهية الواجب لصورة  
النهي كصلاته في أرض الغير وهو دبر كراهته على أنه من رمضان  
لعدم التشبيه وأما كراهية النفل مع التردية فلانه نال للفرض من  
وجهه وهو أن يقول ان كان غدا من رمضان فعنه والافتقار (وان  
ردد) النخص (فيه) أى في يوم الشك (بين صيام وفطر) كقوله  
ان كان من رمضان فصائم والافتقار (لا يكون صائما) لانه لم يجزم  
بعزمته فان ظهر من رمضان نية قضاء ثم شرع في بيان تقديم الصوم  
من غير شك على جهة الاحتياط فقال (وكره صوم يوم أو يومين من  
آخر شعبان) لقوله صلى الله عليه وسلم لم لا تقدموا الشهر بيوم

بواحد آخر لانه لو نوى نفلا وقع عن المنذور لم المعين كاطلاق البيسة  
وروى عن أبي حنيفة أنه يكون عمناءه (فيه) أى الرمن المعين  
(وأما القسم الثانى وهو ما يشترطه بعين النية وتبينتها) ليتأذى به  
ويسقط عن المكلف به (فهو قضاء رمضان وقضاء ما أفسده من  
نفل وصوم الكفارات بأنواعها) ككفارة اليمين وصوم المتمتع  
والقران (والنذر المطلق) عن تقيده بزمان وهو ما معلق بشرط  
ووجد (كقوله ان شفى الله مريضى فعلى صوم فصل التفاء)  
أو مطلق كقوله لله على صوم يوم لانها ليس لها وقت معين فلم  
يتأذى الابنية محصورة بمبينة أو مقارنة لطلوع الفجر وهو الاصل  
وقد تمت عنه للضرورة ويشترط الدوام عليها فلورجع عما نوى  
لا يلا لم يصرها ثما ولو أظطر لاشئ عليه الا القضاء لا تقطاع النية  
بالرجوع فلا كفارة عليه فى رمضان الا أن يعود الى تجديد البيسة  
وتجعل مضية فيه فى وقتها تجديد لها ولا تبطل النية بقوله أصوم  
غدا ان شاء الله لانه بمعنى الاستعانة وطلب التوفيق الا أن يريد  
حقيقة الاستثناء

\*(فصل فيما يثبت به الهلال وفى صوم) يوم (الشك وغيره)  
يجب كفاية التماس الهلال ليسلة الثلاثين من شعبان  
لانه قد يكون ناقصا (يثبت رمضان برؤية هلاله) لقوله صلى الله  
عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا  
عدة شعبان ثلاثين فلذا قل (أو بعد شعبان ثلاثين) يوما  
(ان غم الهلال) بغير أو غبار وغيره بالاجماع (ويوم الشك هو  
ما بين التاسع والعشرين من شعبان وقد استوى فيه طرف العلم  
والجهل) بحقيقة الحال (بأن غم الهلال) أى هلال رمضان

رمضان) وحده (أو) هلال (الفطر وحده ورد قوله) أى رده  
 القاضى (لزمه الصيام) لقوله تعالى فنشهد منكم النهر فليصمه  
 وقد رآه ظاهراً ولقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون  
 وفطركم يوم تفطرون والناس لم يفطروا فوجب أن لا يفطروا لئلا يفرق  
 بين كون السماء بعلة فلم يقبل لفسقه أو ردت بحجوها لانه رده  
 وفيه إشارة الى لزوم صيامه وان لم يشهد عند القاضى ولا فرق  
 بين كونه من عرض الناس أو الامام فلا يأم الناس بالصوم ولا  
 بالفطر اذا رآه وحده ويصوم هو (ولا يجوز له الفطر بتيقنه هلال  
 شوال) برؤيته منفرداً لما رويما كذا فى فتح القدير والترخانية  
 عن المحيط والخلاصة وفى الجوهرية خلافة قال الامام يأمرهم  
 بالصوم برؤيته وحده ولا يصلى بهم العيد ولا يفطروا سرا ولا جهراً  
 انتهى فأخذ بالاحتياط فى المصلين وفى الخصة قال صاحب الكتاب  
 اذا استيقن بالهلال يخرج ويصلى العيد ويفطروا لانه ثابت بالشرع  
 وقد تبين كذا فى الترخانية (وان أفطر) من رأى الهلال وحده  
 (فى الوقتين) رمضان وشوال (قضى) لما تلونا وروينا (ولا كفارة  
 عليه) ولا على صديق للرأى ان شهد عنده هلال الفطر وصدقه  
 فافطروا لانه يوم عيد عنده فيكون شبهة وبرئته شهادته فى رمضان  
 صاماً مكذباً شرعاً (و) بذلك لا كفارة عليه (ولو كان فطره قبل  
 ماردته القاضى فى الصحيح) لقيام الشبهة وهى قوله صلى الله عليه  
 وسلم الصوم يوم تصومون وقيل تجب الكفارة فيهما للظاهر بين  
 الناس فى الفطر وللحقيقة التى عنده فى رمضان (واذا كان  
 بالسماء علة من غيم أو غبار ونحوه) كضباب وندى (قبل) أى قبل  
 القاضى بمجلسه (خبر واحد عدل) هو الذى حسنته أكثر من

ولا يومين الا رجل كان يصوم صوما في صومه متفق عليه والمراد به التقديم على قصد أن يكون من رمضان لان التقديم بالشئ على الشئ أن ينوي به قبل حينه وأوانه ووقته وزمانه وشعبان وقت التطوع فإذا صام عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدما عليه من فوائد شيخ العلامة شمس الدين محمد المحي رحمه الله (ولا بكرة) صوم (ما فوقهما) أى اليومين كالثلاثة فما فوقهما من آخر شعبان كفى الهداية (و) المختار أن (يأمر المفتي العامة) بأظهار النداء (بالثلوم) أى بالانتظار بلانية صوم في ابتداء (يوم الشك) محافظة على امكان اداء الفرض بإنشاء النية بظهور الحال في وقتها (ثم) يأمر العامة (بالإفطار) اذهب وقت (إنشاء) النية وهو عند مجيء الضحوة الكبرى (ولم يتبين الحال) حسب المادة اعتقاد الريادة (ويصوم فيه) أى يصومه نفلا (المفتي والقاضي) سرا لحديث السرر لثلاثينهم بالعصيان بارتكاب الصوم بما يروى من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم مخالفا لما امر به من الفطر (و) يصوم أيضا سرا (من كان من الخواص وهو من يتمكن من ضبط نفسه عن) الاضجاع وهو التردد في النية وعن (ملاحظة كونه) صائما (عن الفرض) ان كان من رمضان لحديث السرر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سرار شعبان قال لا قال فإذا أفطرت فصم يوما مكانه وسرار الشهر بالفتح والكسر آخره سمي به لاستتار القبر فيه لانه لما كان معارضا بنهى التقدم بصيام يوم أو يومين حمل التقدم على نية الفرض وحديث السرر على استحبابه نفلا لان المعنى الذى ينقل فيه ختم شعبان بالعبادة كما يستحب ذلك في كل شهر (ومن رأى هلال

ارأى الهلال في الرستاق وليس هنالك والاقاض  
 ن ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطران أحبر عدلان  
 وبالسما علة لا بأس بأن يفطروا بلاد عوى ولا حكم  
 إذا لم يكن بالسما علة فلا بد (للسوت) (من) شهادة  
 رمضان والفطر) وغيرهما لأن المطلاع متحد في ذلك  
 من منفية والابصار سليمة والمهم في طلبة رؤية الهلال  
 تفرّد في مثل هذه الحالة يوهّم الغلط فوجب التوقف  
 بل حتى يراه الجمع الكثير لا فرق في ظاهرها رواية بين  
 من ورد من خارج المصر (ومقدار) عدد (الجمع)  
 أهل المحلة وعن أبي يوسف خمسون كالقسامة وعن  
 سائمة يبلغ قليل وقال البقالى الالف بخارى قليل وقال  
 ماروى عن محمد وأبي يوسف أن العبرة لتواتر الخبر  
 على جانب انتهى وفي التجنيس عن محمد أن أمر القلة  
 (مفوض الى رأى الامام) وهو الصحيح وفي البرهان  
 لأن ذلك يختلف باختلاف الاوقات والاماكن  
 ما صدق (واد اتم العدد) أى عدد رمضان ثلاثين  
 برويته (ولم ير هلال الفطرو) ذلك و (السما مصحبة  
 اتفاقا على ما ذكره شمس الائمة ويعزز ذلك الشاهد  
 روى في التجنيس اذا لم ير هلال شوال لا يفطرون حتى  
 آخر وقال ازيلعى تراشبه أن يقال ان كان السماء  
 روى لظهور غمطه وان كانت مغمية يفطرون لعدم  
 (واختلف الترجيح) في حل الفطر (فيما اذا كان  
 ن) (بشهادة عدلين) وتم العدد ولم ير هلال شوال مع

والعدالة ملزمة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة (أو) خبر  
 (و) هو مجهول الحال لم يظهر له فسق ولا عدالة يقبل قوله  
 (صحيح) ويلزم العدل أن يشهد عند الحاكم في ليلة رؤيته كيلا  
 مفطرين وللحدوة أن تشهد بغير إذن ولها لانه من فروض  
 (و) يقبل خبره لو (شهد على شهادة واحد مثله) لان  
 في الاصول ليس بشرط فكذا في الفروع (و) يقبل خبره  
 ن أنثى أو رقيقاً أو محدوداً في قذف (وقد تاب) في ظاهر  
 باتا (رمضان) لانه أمر ديني وخبر العدل فيه مقبول  
 رواية الاخبار (و) لهذا (لا يشترط لفظ الشهادة ولا)  
 لدعوى) كما لا يشترطان في سائر الاخبار وأطلق القبول  
 داية وقال كان الشيخ الامام أبو بكر محمد بن الفصل انما  
 هادة الواحد اذا فسر فقال رأيت في وقت يدخل في السحاب  
 لان الرؤية في مثل هذا تتفق في زمان قليل فجاز أن ينفردها  
 ون هذا التفسير لا يقبل لمكان التهمة انتهى كذا  
 سس \* تنبيه \* لما كان قول الحساب مختلفا فيه نظمه  
 ان فقال

الى التوقيت ليس بموجب \* وقيل نعم والبعض ان كان بكثرة  
 الشحنة بعد نقل الخلاف فاذا اتفق أصحاب أبي خيفة  
 روا الشافعي أنه لا اعتماد على قول المنجمين في هذا (وشرط  
 الفطر) أي ثبوته وثبوت غيره من الاهلة (اذا كان  
 علة) لفظ (الشهادة) الحاصلة (من حرين) مسلمين  
 غير محدودين في قذف (أو حر وحرتين) لكن (بلا)  
 لا تقدم (دعوى) على الشهادة كعتق الأمة وطلاق



الناقليين فضلاء عن فسقهم أو ضعفهم ذكره الكمال (ولا عبرة برؤية  
الهلل نهارا سواء كان) قدرؤى (قبل الزوال أو) رؤى (بعده  
وهو الليلة المستقبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته الخ  
فوجب سبق الرؤية على الصوم وانفطر والمفهوم المتبادر منه  
الرؤية عند عشية كل شهر عند الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم (في المختار) من المذهب

\*باب\* في بيان (ما لا يفسد الصوم وهو أربع وعشرون شيئا)  
تقريرا لا لتحديد بالمرّة منها (مالوا كل) الصائم (أو شرب أو جامع)  
أو جمع بينهما (ناسيا) لصومه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أكل  
الصائم ناسيا أو شرب ناسيا فامّا هو ررق ساقه الله اليه فلا قضاء  
عليه والجماع في معناهما فان تذكر روع من فوره فان مكث بعده  
فسد صومه فان حرك نفسه ولم ينزع أو نزع ثم أوجح لرمته الكفارة  
ولو نزع خشية طلوع الفجر فأمنى بعد الفجر والنزع ليس عليه نسي  
لعدم الجماع صورة ومعنى (وان كان للناسي قدرة على) اتمام  
(الصوم) الى الليل بلا مشقة ظاهرة كشاب قوى (يدكر به من رآه  
يا كل و) ان تركه (كره عدم تذكره) في المختار كذا في الفتح وقيل من  
رأى غيره في رمضان يأكل ناسيا لا يحره لأن يأكله هدا لا يفسد  
صومه واذا ذكر الناسي وهو يأكل ففعل له انك صائم فلم يتذكر  
يلزمه القضاء في المختار (وان لم يكن له قوة فالاولى عدم تذكره) لما  
فيه من قطع الررق واللفظ به سواء كان تنجيما أو تنبأ (أو أنزل  
بنظر) الى فرج امرأة لم يفسد (أو فكروا) أدام النظر والفكر  
حتى أنزل لانه لم يوجد منه صورة الجماع ولا معناه وهو الازال عن  
مباشرة ولا يلزم من الحرمة الافطار وفعل المرائين بلازال منهمما

الصحو وصحح في الدراية والخلاصة والبزاية محل الفطر لان شهادة  
 الشاهدين اذا قبلت كانت بمنزلة العيان وفي مجموع التوازل  
 لا يفطرون وصححه كذلك السيد الامام الاجل ناصر الدين لان  
 عدم الرؤية مع الصحو دليل الغلط فتبطل شهادتهما (ولا خلاف  
 في حل الفطر اذا) تم العدد (كان بالسماء علة ولو) وصليمة (ثبت  
 رمضان بشهادة الفرد) العدل كالعدلين اتعاقا على التحقيق  
 (وهلال الاضحى) في الحكم (كان فطر) فلا بد من نصاب الشهادة  
 مع العلة والجمع العظيم مع الصحو على ظاهر الرواية وهو الاصح لما  
 يتعلق به من نفع العباد خلافا لما يروى عن أبي خيفة أنه كهللال  
 رمضان وهي رواية النوادر وصححها في التحفة والمذهب ظاهر  
 الرواية (ويشترط) في الثبوت (لبقية الاهلة) اذا كان بالسماء علة  
 (شهادة رجلين عدلين أو) شهادة (حرو حرتين غير محدودين  
 في قذف) والافجع عظيم (واذا ثبت) الهلال (في) بلدة (ومطلع  
 قطر) ها (لزم سائر الناس في ظاهر المذهب وعليه الفستوى) وهو  
 قول أكثر المشايخ فيلزم قضاء يوم على أهل بلدة صاموا تسعة  
 وعشرين يوما للعموم الخطاب هو مو الرواية وقيل يختلف بثبوته  
 باختلاف المطالع واختاره صاحب التجريد وغيره كما اذا زالت  
 الشمس عند قوم وغربت عند غيرهم فالظهر على الاولين لا المغرب  
 لعدم انعقاد السبب في حقهم \* تنبيه \* ثبوت رمضان وشؤال  
 بالدعوى بخو وكالة معلقة به فيسكر المدعى عليه فيشهد النهمود  
 بالرؤية فيقضى عليه ويثبت محي رمضان فحسنا لان انبات محي  
 الشهر مجرد الايدخل تحت الحكم وان لزم الصوم بمجرد الاخبار  
 ولا يشترط الاسلام في اخبار الجمع العظيم لان التوازل لا يلى فيه بكفر

كان (غبار) دقيق من (الطاحون أو) دخل حلقة (ذباب أو) دخل  
 (أثر طعم الادوية فيه) أى فى حلقة لانه لا يمكن الاحتراز عنها  
 فلا يفسد الصوم بدخولها (وهوذا كراصومه) لماذا كرنا (أو أصبح  
 جنباً ولو استمر) على حالته (يوماً) أو أياماً (بالجنباء) لقوله تعالى  
 فالآن بانسروهن لا يستلزم جواز المباشرة الى قبيل الفجر ووقوع  
 الغسل بعده ضرورة وقوله صلى الله عليه وسلم وأما أصبح جنباً  
 وأنا أريد الصيام وأغتسل وأصوم (أو صب فى احليله ماء  
 أو دهنه) لا يفطر عند أبى حنيفة ومحمد خلافاً لابى يوسف فيما  
 اذا وصل الى المانة أما ما دام فى قصبة الذكر لا يفسد بالاتفاق  
 ومبنى الخلاف على منفذ للجوف من المانة وعدمه والظاهر أنه  
 لا منفذ له واما يجتمع البول فى المانة بالترشيح كذا تقول الاطباء  
 قاله الربيعي (أو خاض نهراً فدخل الماء أذنه) لا يفسد للضرورة  
 (أو حكت أذنه بعود تغرج عليه درن) مما فى الصماخ (ثم أدخله)  
 أى العود (مرار الى أذنه) لا يفسد صومه بالاجماع كما فى البرازية  
 لعدم وصول المفطر الى الدماغ (أو دخل) يعتى نزل من رأسه  
 ووصل (أنفه محاط فاستنشقه عمداً أو ابتلعه) لا يفسد صومه ولو  
 خرج ريقه من فيه فادخله وابتلعه ان كان لم ينقطع من فيه بل متصل  
 كالحيط فتدلى الى الذقن فاستنشقه لم يفطر وان انقطع فاخذه  
 وأعاده أفطر كذا فى الفتح وقال أبو جعفر اذا خرج البراق على شفتيه  
 ثم ابتلعه فسد صومه وفى الخانية ترطب شفتاه بيزاقه عند الكلام  
 ونحوه فابتلعه لا يفعد صومه وفى الحجة سئل ابراهيم عن ابتلع بلعماً  
 قال ان كان أقل من ملء فيه لا يقض اجماعاً وان كان ملء فيه  
 يقض صومه عند أبى يوسف وعند أبى حنيفة لا يقض (وينبغي

لا يفسد أو أذهن لم يفسد صومه كما لو اغتسل ووجد برد الماء في كبده  
 (أو أكل حل ولو وجد طعمه) أى طعم الكحل (في حلقه) أولونه  
 في براقه أو بخامته في الأصح وهو قول الأكثر وسواء كان مطيباً  
 أو غيره وتفيد مسألة الأكل وذهن الشارب الآتية أنه لا يكره  
 للصائم شم رائحة المسك والورد ونحوه مما لا يكون جوهرًا متصلاً  
 كالريحان فانهم قالوا لا يكره الأكل بحال وهو شامل للطيب  
 وغيره ولم يخصه بنوع منه وكذا ذهن الشارب ولو وضع في عينه  
 لبناً أو دواء مع الدهن فوجد طعمه في حلقه لا يفسد صومه إذا لا عبرة  
 بما يبيكون من المسام ولو ابتلع نحو عنبية مربوطة بخيط ثم أخرجها  
 لم يفطر أو أدخل أصبعه في فرجه ولم يكن مبلولاً بماء أو دهن  
 لم يفسد على المختار (أو احتجم) لم يفسد لأنه صلى الله عليه وسلم  
 احتجم وهو محرم واحتجم وهو صائم (أو اغتتاب) وحديث أفطر  
 الحاجم والمحجوم مؤول بذهاب الجرح (أو نوى الفطر ولم يفطر)  
 لعدم الفعل (أو دخل حلقه دخان بلا صنعه) لعدم قدرته على  
 الامتناع عنه نصار كبيل بقي في فمه بعد المضغضة لدخوله من  
 الأنف إذا أطبق الفم وفيما ذكرنا إشارة إلى أنه من أدخل بصنعه  
 دخاناً حلقه بأي صورة كان الإدخال ففسد صومه سواء كان  
 دخاناً عنبراً أو عوداً أو غيره ما حتى من تبحر بخور فأواه إلى نفسه  
 واشتم دخانه إذا كرا الصومه أفطر لا مكان التحرز عن إدخال المفطر  
 جوفه ودماعه وهذا مما يغفل عنه كثير من الناس فليتنبه له  
 ولا يتوهم أنه كشم الورد ومائه والمسك لوضوح الفرق بين هواء  
 تطيب بريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه  
 بفعله وسند كرحم الكفارة بشربه (أو دخل حلقه غبار ولو)

\* (باب ما يفسد به الصوم وتجب به الكفارة) مع القضاء (وهو  
 اثنتان وعشرون شيئاً) تقريباً (إذا فعل) المكلف (الصائم) مبيتاً  
 النية في أداء رمضان ولم يطرأ ما يبيح الفطر بعده كمرض أو قبله  
 كسفر وكان فعله (شيئاً منها) أى المفسدات (طائعا)  
 احترازاً عن المكروه ولو أكرهته روجته في الأصح كما في الجوهرية  
 وبه يفتى فلا كفارة ولو حصلت الطواعية في أثناء الجماع لأمها  
 بعد الإفطار مكرهاً في الابتداء (متعمداً) احترازه عن الناسي  
 والمحطئ (غير مضطر) إذا مضطراً كفارة عليه (لزمه القضاء)  
 استدراكاً للصحة الفائتة (و) لزمه (الكفارة) لكمال  
 الجنابة (وهي الجماع في أحد السبيلين) أى سبيل آدمى حتى  
 (على الفاعل) وإن لم ينزل (و) على (المفعول به) والدبر كالقبيل في  
 الأصح لكمال الجنابة بخلاف الخذلانه ليدس زنا حقيقة (و) كذا  
 (الاكل والشرب) وإن قل (سواء فيه) أى الفطر (ما يغذى)  
 أى يربي ويقام البدن (به) أى الغذاء وهو بالغين والمدال المجتمين  
 اسم للذات الماء كقوله غذاء قال في الجوهرية واحتلفوا في معنى  
 التغذى قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقضى شهوة  
 البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى إصلاح البدن وفائدته  
 فيما إذا مضغ لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى القول الثاني تجب  
 الكفارة وعلى الأول لا تجب وهذا هو الأصح لأنه باخراجها  
 تعافى النفس كما في المحيط وعلى هذا الورق الحبشى والخشيشة  
 والقطاط إذا أكله فعلى القول الثاني لا تجب الكفارة لأنه لا نفع  
 فيه للبدن وربما يضروه وينقص عقله وعلى القول الأول يجب لأن  
 الطبع يميل اليه وتنقضى به شهوة البطن انتهى قلت وعلى هذا

القاء الحامة حتى لا يفسد صومه على قول الامام الشافعي) كتابه عليه العلامة ابن السخنة ليكون صومه صحيحا بالاتفاق لقدرته على محها (أو ذرعه) أى سبقه وغلبه (التي) ولوملا فاه لقوله صلى الله عليه وسلم من ذرعه التي وهو صائم فليس عليه القضاء وان استقاء عمدا فليقض (و) كذا لا يفطر لو (عاد) ما ذرعه (بغير صنعه ولوملا) التي (فه في الصحيح) وهذا عند محمد لانه لم يوجد صورة العطر وهو الانسلاخ ولا معناه لانه لا يتغذى به عادة (أو استقاء) أى تعمدا حراجه وكان (أقل من ملءفه على الصحيح) وهذا عند أبي يوسف وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية (ولو أعاده في الصحيح) لا يفسد عند أبي يوسف كما في المحيط لعدم الخروج حكما حتى لا ينقص الطهارة وقال الكمال وهو المختار عند بعضهم لعدم الخروج شرعا وقال محمد يفسد وهو ظاهر الرواية ورواية عن أبي يوسف لا تطلق ما روينا (أو أكل ما بين أسنانه) مما بقي فيه من سحوره (وكان دون الحصاة) لانه تبع لريقه وهذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه عادة أو تعمدا وقال الكمال من المشايخ من جعل الفاصل بين القليل والكثير ما يحتاج في ابتلاءه الى الاستعانة بالريق أو لا يحتاج الا قول قليل والثاني كثير وهو حسن لان المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز عنه وذلك مما يجزى بنفسه مع الريق لا فيما يتعمد في ادخاله لانه غير مضطرب فيه انتهى (أو موضع مثل سمسة) أى قدرها وقد تناولها (من خارج ففه حتى تلاشت ولم يجدها طعما في حلقه) كذا في الكافي وقال الكمال وهذا احسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مصغه انتهى

(و) منه (ابتلاع بزاق زوجته أو بزاق) (صديقه)  
 ذبه (ولا) تلزمه الكفارة بزاق (غيرهما) لانه يعافيه  
 وجب الكفارة (أكله عمد بعد غيبة) رهى ذكره أخاء  
 رهه في غيبته سواء به الحديث وهو قوله صلى الله عليه  
 بة تفطر الصائم أو لم يبلغه عرف تأويله أو لم يعرفه أفتر  
 يفتره لأن الفطر بالغيبة يخالف القياس لأن الحديث  
 تجماع بذهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة فإن بعض  
 مذنب ظاهره مثل الأوزاعي وحمد (أر) بعد (حمامة أو)  
 (مس أو) أكله بعد (قبيلة بنهوية أو) أكله (بعد)  
 (أو مبصرة فاحشة (من غير إزال) ظاهراً أنه أفطر  
 لقبيلة رتمته الكفارة إلا إذا تأول حديثاً واستفتى  
 طرفاً لا كفارة عليه وإن أخطأ الفقيه ولم يثبت الحديث  
 رالفتوى والحديث يصير شبهة قاله الكمل عن البدائع  
 كنه بعد (دهن شاربه ظاهراً أنه أفطر بذلك) لانه متعمد  
 مدظنه إلى دليل شرعي فلزمته الكفارة وإن استفتى  
 تاه بالفطر بدهن الشارب أو تأول حديثاً لانه لا يعتد  
 فقيه ولا بناءً وبه الحديث هنا لأن هذا مما لا يشتبه  
 شمية من الفقه نقله الكمل عن البدائع \* قلت لكن  
 إني قاضي خان وكذا الذي أكتحل أو دهن نفسه أو شاربه  
 حمد عليه الكفارة إلا إذا كان جاهلاً فاستفتى فأفتى له  
 فيمنشئ لانه لم يزل الكفارة انتهى فعلى هذا يكون قولنا  
 فتاه فقيه شاملاً لمسئله رهن الشارب والمردب فقيه  
 تهتد كالخبايلة وبعض أهل الحديث ممن يرى الجملة

البسطة التي ظهرت الآن وهو الدخان اذا شربه في لروم الكفارة  
نسأل الله العفو والعافية انتهى وبأكل ورق كرم وقشر بطخ  
طري وكافور ومسك تجب الكفارة واذا صار ورق السكرم  
غليظ لا تجب (أو يتداوى به) كالآشربة والطباع السليمة تدعو  
لتناول الدواء لا صلاح البدن فسرع الرجوعه (و) منه (ابتلاع  
مطر) وثلع ويرد (دخل الى فيه) لا مكان التحرز عنه بيسير طبق الفم  
(و) منه (أكل اللحم النئ) ولومس ميتة (الادادود) لخروجه به  
عن الغذائية (و) منه (أكل السحيم في) المختار كذا في الجنبس  
وهو (اختبار الفقيه أبي الليث) رحمه الله ولا خلاف في قديده  
كذا في الفتيح (و) كذا (قديد اللحم بالاتفاق) للعادة بأكله  
(و) منه (أكل) حب (الحنطة وقضيمها) لما ذكرنا (الأن يمزج  
قمحة) أو قدرها من جس ما يوجب الكفارة (فتلاست)  
واستهلكت بالمضغ فلم يجدها طعما فلا كفارة ولا فساد لصومه  
كما قدمناه (و) من موجب الكفارة (ابتلاع) حبة حمطة  
أو ابتلاع (سمسمه أو) ابتلاع (نحوها) وقد تناولها (من خارج  
فه) ولروم الكفارة بهذا (في المختار) لانها مما يتغذى به والشعير  
المقلى والاخضر المستخرج من سنبله اذا ابتلعه عليه الكفارة  
لا الجفاف (و) منه (أكل الطين الارمني مطبقا) أى سواء  
اعتاد أكله أو لم يعتده لانه بوكل للدواء فكان افطارا كاملا (و)  
منه أكل (الطين غير الارمني) كما (طين المسمى با) (الطفل ان  
اعتاد أكله) لا على من لم يعتده (و) منه كل (قليل الملح) لا الكثير  
(في المختار) وأنه من الامتحانات بالجواب واذا أكل كعوب  
قوائم الذرة لا رواية هذه المسئلة قال الزندوستي عليه القضاء مع



من قبل صاحب الحق (والكفارة تحرير رقبة) ليس بها عيب  
فوات منفعة البطش والمسي والكلام والنظر والعقل (ولو كانت  
غير مؤمنة) لا طلاق المص (فان عجز عنه) أى التحرير بعدم ملكها  
وملك ثمنها (صام نهري من متابعين ليس فيهما يوم عيد ولا) بعض  
(أيام التنزيق) للنهي عن صيامها فان لم يستطع الصوم (لمرض  
أو كبر أو أطم ستمين مسكيا) أو فقيرا ولا يشترط اجتماعهم  
والشرط أن (يغذيهم ويعشيهم غداء وعشاء مشبعين) وهذا  
هو المعدل لدفع حاجة اليوم بجملة (أو) يغذيهم (غداين)  
من يومين (أو) يعشيهم (عشاءين) من ليلتين (أو عشاء وسحورا)  
بشرط أن يكون الذين أطعمهم زايياهم الذين أطعمهم أو لا حتى  
لو غذى ستمين ثم أطعم ستمين غيرهم لم يجز حتى يعيد الطعام لاحد  
الفريقين ولو أطعم فقيرا ستمين يوما جراه لانه يتجدد الحاجة بكل يوم  
يصير بمنزلة فقير آخر والشرط اذا أباح الطعام أن يشبعهم ولو تجز  
البر من غير آدم والشعير لا بد من آدم معه لخشوته وأكل اشبعان  
لا يكفي ولو استوعب مثل الجائع (أو يعطى كل فقير نصف صاع  
من بر أو) من (دقيقه أو) من (سويقه) أى البر (أو) يعطى  
كل فقير (صاع تمر أو) صاع (شعير) أو زبيب (أو) يعطى  
(قيمته) أى قيمة النصف من البر أو الصاع من غيره من غير  
المنصوص عليه ولو في أوقات متفرقة لحصول الراجب (وكفت  
كفارة واحدة عن جماع وأكل) عمد (متعد في أيام) كثيرة  
ولم يتخلله) أى الجماع أو الأكل عمدا (تكفير) لان الكفارة للزجر  
وبواحدة يحصل (ولو) كانت الايام (من رمضان على الصحيح)  
للتداخل بقدر الامكان (فان تخلل) التكفير بين الوطئين

مفطرة فلا كفارة عليه لان الواجب على العامي الاخذ بقول  
المفتي فتصير الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في حقها كذا  
في البرهان (أو) الا اذا (سمع) المحقق أو الحاجم (الحديث)  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم أفطر الحاجم والمحجوم (ولم يعرف  
تأويله على المذهب) لان قول الرسول لا يكون أدنى درجة  
من قول المفتي فهو أولى باتبات العذر لمن لم يعرف التأويل (و) لذا  
(ان عرف تأويله وجبت عليه الكفارة) لانتفاء الشبهة (وتجب  
الكفارة على من طأوعت) رجلا (مكرها) على وطئها لان  
سبب الكفارة جنابة أفساد الصوم لانفس الوقاع وقد تحققت  
من جانبها بالتمكين من الفعل كالمولات بطولع الفجر فكنت  
زوجها وهو غير عالم به

\*(نصل في الكفارة وما يسقطها عن الذممة)\* بعد الوجوب  
(تسقط الكفارة) التي وجبت بارتكاب مقتضياتها (بطرق)  
حيض أو نفاس أو) طروق (مرض مبيح للفطر) بأن يكون بغير  
صنع من وجبت عليه قبل وجود العذر (في يومه) أي يوم الافساد  
الموجب للكفارة لانها انما تجب في صوم مستحق وهو لا يتجزى  
ثبوتا وسقوطا فتمكنت الشبهة في عدم استحقاقه من أوله بعروض  
العذر في آخره وأما اذا كان المرض بصنعه كأن جرح نفسه  
أو ألقاها من جبل أو سطح فالتخار أن لا تسقط الكفارة عنه  
قاله الكمال وفي جمع العلوم أتعب نفسه في شئ أو عمل حتى أجهد  
العطش فأفطر كفر لانه ليس بمسافر ولا مريض وقيل بخلافه وبه  
أخذ البقالى (ولا تسقط) الكفارة (عن سؤفريه كرها) كالمسافر  
باختبارها (بعد رومها عليه في ظاهر الرواية) لان العذر لم يجز

ومعنى والصورة الابتلاع كفى الكفى وهى منعذمة والنفع المجرد  
 عنها يوجب القضاء فقط (أو أقطر فى أذنه دهننا) اتفاقاً (أو) أقطر  
 فى أذنه (ماء فى الاصح) لوصول المفطر دماغه بقعة فلا عبرة بصلاح  
 البدن وعدمه قاله قاضى خان وحقه الكمال وفى الخيط الصحيح  
 أنه لا يفطر لان الماء يضر الدماغ فانه عدم المفطر صورة ومعنى  
 (أو داوى جائفة) شى جراحة فى البطن (أو أمة) جراح فى رأس  
 (بدواء) سواء كان رطباً أو يابساً (ووصل الى جوفه) فى الجائفة  
 (أو دماغه) فى الأمة على الصحيح (أو دخل حلقه مضر أو تلج فى  
 الاصح ولم يتدعه بصنعه) وإما سبق الى حلقه بذائد (أو أقطر  
 خطأ سبق ماء المضغضة) أو الاستدشاف (الى جوفه) أو  
 دماغه لوصول المفطر بحلقه والمرفوع فى الخطأ الام (أو أقطر  
 مكرها ولو بالجماع) من زوجته على الصحيح وبه يقتضى وانتشار الآنة  
 لا يدل على الطواعية (أو أكرهت على) تمكيبها من (الجماع)  
 لا كفارة عليها وعليه الفتوى ولو طأوعته بعد الايلاج لانه بعد  
 الفساد (أو أنظرت) المرة (خوفاً على نفسها من أن تمرض من  
 الخدمة أمة كانت أو منكوحه) يكفى التارخاية لانها أنظرت  
 بعذر (أو صب أحد فى جوفه ماء وهو) أى الصائم (بائماً) لوصول  
 المفطر الى جوفه كما لو شرب وهو نائم وليس كالناسى لانه تؤكل  
 ذبيحته وذاهب العقل والنائم لا تؤكل ذبيحتهما (أو أكل عمد بعد  
 أكله ناسياً) لقيام الشبهة الشرعية نظراً الى فطره قياساً بأكله  
 ناسياً ولم تنف السعفة (ولو علم الخبر) وهو قوله صلى الله عليه وسلم  
 من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فإيتم صومه (على الاصح) لانه  
 خبر واحد لا يوجب العلم فوجب العمل به وهو القضاء دون الكفارة

أو الالكليس (لانسكى كفارة واحدة في ظاهر الرواية) لعدم حصول الرجوع بعده

\* (باب ما يفسد الصوم) \*

ويوجب القضاء (من غير كفارة) لقصور معناه أو لعذر وهو سبعة وخمسون شيئاً تقريباً وهي (إذا أكل الصائم) في أداء رمضان (أرزاً) نياً (أو عجيناً أو دقيقاً) على الصحيح إذا لم يخلط بسمن أو دبس أو لم يبلّ بسكر دقيق حنطة وشعير فالكان به لرمته الكفارة (أو) أكل (ملحاً كثيراً دقة أو) أكل (طيناً غير أرمني) ولم يعتد أكله (لأنه ليس دواءً) (أو) أكل (لواة أو قطناً) أو ابتلع ريقه متغيراً بحضرة أو صفرة من عمل الأبريسم ونحوه وهوذا كرّ نصومه (أو) أكل (كأغداً) ونحوه مما لا يؤكل عادة (أو سفرجلاً) أو نحوه من النمار التي لا تؤكل قبل النضج (ولم يطبخ) ولم يبلّ (أو جوزة رطبة) ليس لها لب أو ابتلع اليابسة بل لها الكفارة عليه ولو ابتلع لوزة رطبة تلزمه الكفارة لأنها تؤكل عادة مع القشر وبمضغ اليابسة مع قشرها ووصل المضغ إلى جوفه اختلف في لزوم الكفارة (أو ابتلع حصاة أو خديداً) أو نحاساً أو ذهباً أو فضة (أو تراباً أو حجراً) ولو زحزح لم تلزمه الكفارة لقصور الجناية وعليه القضاء لصورة الفطر (أو احتقن أو استعط) الرواية بالفتح فيهما الحقنة صب الدواء في الدبر والسعوط صبه في الأنف (أو أوجر) وفسره بقوله (بصب شيء في حلقه) وقوله (على الصحيح) متعلق بالاحتقان وما بعده وهو احتراز عن قول أبي يوسف بوجوب الكفارة وجه الصحيح أن الكفارة موجب الإفطار ضرورة

في طلوع الفجر عملاً بالأصل في كل محل (و) كانت (الشمس) حال  
 فطره (باقية) لا كفارة عليه لما ذكرنا وأما الرشك في الغروب ولم  
 يتبين له شيء في روم الكفارة روايتان ومختار الفقيه أبو جعفر  
 لرومها واداغلب على ظنه انها لم تغرب فأفطر عاياه الكفارة سواء  
 تبين أنه أكل قبل الغروب أو لم يتبين له شيء لأن الأصل بقاء الهار  
 وغلبة الظن كاليقين (أو أرل بوطء مية) أو بهيمة تقصو الجناية  
 (أو) أرل (بتفخيذ) أو تبطين أو عبث بالسكف (أو) أرل من (قبلة  
 أو لمس) لا كفارة عليه لما ذكرنا (أو أفسد صوم غير أداء رمضان)  
 بجماع أو غيره لعدم هتك حرمة الشهر (أو رطئت وهي نائمة)  
 أو بعد رطو الجنون عاياه وقد نوت ليلافه رباطرطء ولا كفارة  
 عليها لعدم جنابها حتى لو لم يوحده مفسد صح صومها ذلك اليوم  
 لأن الجنون الطاري ليس مفسد الصوم (أو أقطرت في فرجها  
 على الأصح) لشبهه بالحقنة (أو أدخل أصبعه مبلولة بماء أو دهن  
 في دبره) أو استنجد فوصل الماء إلى داخل دبره أو فرجها الداخل  
 بالمبالغة فيه والحد العاصل الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد  
 قدر المحقنة وقبلما يكون ذلك ولو خرج سرمه فغسله ان نفسه قبل  
 أن يقوم ويرجع لمحله لا يفسد صومه ولو ال الماء الذي اتصل به  
 (أو أدخلته) أي أصبعها مبلولة بماء أو دهن (في فرجها الداخل  
 في المختار) لما ذكرنا (أو أدخل قطنه) أو خرقة أو خنسية أو حجر  
 (في دبره أو) أدخلته (في فرجها الداخل وغيبها) لأنه تم الدخول  
 بخلاف ما لو بقي طرفه خارجاً لأن عدم تمام الدخول كعدم دخول  
 شيء بالمرة (أو أدخل دخاناً بصنعه) متعمداً إلى جوفه أو دماغه  
 لوجود الفطر ومخاف في دخان غير اعتبره العود وفيهما لا يبعد لزوم

في ظاهرها رواية وصحة قاضي خان (أو جامع ناسيا ثم جامع عامدا)  
 أو كل عمد بعد الجماء ناسيا لذكر كبر أو كل) وشرب وجامع  
 عمد (بعد ما نوى) من سبائته (نهارا) أكده بقوله (ولم يبيت نيته)  
 عند الامام قال النسفي لا يجب التكفير بالافطار اذا نوى الصوم من  
 النهار لشبهة عدم صيامه عند الشافعي رحمه الله وينبغي على هذا  
 اذا لم يعين الفرض فيها ليلا (أو أصبح مسافرا) وكان قد نوى الصوم  
 ليلا ولم ينقض عزيمته (فنوى الإقامة ثم أكل) لا تلزمه الكفارة  
 وإن حرم أكله (أو سافر) أي أنشاء السفر (بعد ما أصبح مقيما)  
 ناولا من الليل (فأكل) في حالة السفر وجامع عمد الشبهة السفر  
 وإن لم يحل له الفطر فإن رجع الى وطنه الحاجة نسيها فأكل  
 في منزله عمد أو قبل انفصاله من العمران لزمته الكفارة لا تقاض  
 السفر بالرجوع (أو أمسك) يوما كاملا (بلانية صوم ولانية فطر)  
 لفقد شرط الصحة (أو تسحر) أي أكل السحور بفتح السين اسم  
 للأكل في السحور وهو السادس الاخير من الليل (أو جامع شاكا  
 في طلوع الفجر) قيد في الصورتين (وهو) أي والحال أن الفجر  
 (طالع) لا كفارة عليه للشبهة لأن الأصل بقاء الليل ويأثم ثم ترك  
 التثبت مع الشك لا ثم جنابة الافطار واذا لم يتبين له نسي لا يجب  
 عليه القضاء أيضا بالشك لأن الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك  
 وروى عن أبي حنيفة أنه قال اساء بالاكل كل مع الشك اذا كان  
 ببصره عليه أو كانت الليلة مقمرة أو مغمية أو كان في مكان لا يتبين فيه  
 الفجر لقوله عليه السلام دع ما يريبك الي ما لا يريبك (أو أفطر بنظن  
 الغروب) أي غلبة الظن لا بمجرد الشك لأن الأصل بقاء النهار فلا  
 يكفي الشك لاسقاط الكفارة على احدي الروايتين بخلاف الشك

ومسافر أقام ومريض برئ ومجنون أفاق (وعلى سبب بلوغ وكافر أسلم) حرمة الوقت بالقدر الممكن (وعليهم القضاء إلا الأخيرين) الصبي إذا بلغ والكافر إذا أسلم لعدم الخطاب عند طنوع الفجر عليهما وعلمت الخلاف في افاقة المجنون

\* (فصل فيما يكره للصائم وما لا يكره وما يستحب) له (كره للصائم سبعة أشياء ذوق نسي) لما فيه من تعريض الصوم للفساد ولو نفلا على المذهب (و) كره (مضغه بلا عذر) كالمرأة إذا وجدت من يمضغ الطعام لصبيها كقطرة لحيض أما إذا لم تجد بد أمه فلا بأس بمضغها الصيانة الولد واختلف فيما إذا خشى الغبن لشراء ما كرل يذاق والمرأة ذوق الطعام إذا كان زوجها سيء الخلق لتعلم ملوحتة وإن كان حسن الخلق فلا يحل لها وكذا الأمة قلت وكذا الأجير (و) كره (مضغ العلك) الذي لا يصل منه شيء إلى الجوف مع الريق العلك هو المصطكي وقيل اللبان وهو الكندر لانه يتهم بالافطار بمضغه سواء المرأة والرجل قال الامام علي رضي الله عنه اياك وما يسبق إلى العقول انكاره وإن كان عندك اعتداده وفي غير الصوم يستحب للنساء وكره للرجال الا في خلوة وقيل يباح لهم (و) كره له (القبلة والمباشرة) الفاحشة وغيرها (ان لم يأمن فيهما على نفسه الانزال أو الجماع في ظاهر الرواية) لما فيه من تعريض الصوم على الفساد بعاقبة الفعل ويكره التقبيل الفاحش بمضغ شفها كافي التهيئية (و) كره له (جمع الريق في الفم) قصد اثم (ابتلاعه) تحاشيا عن الشبهة (و) كره له فعل (ماطن أنه يصعقه) عن الصوم (كالفصد والحجامة) والعمل الشاق لما فيه من تعريض الفساد (وتسعة أشياء لا تذكره للصائم) وهي وإن علمت بالمفهوم ساغ

السكفارة أيضا للنفع والتداوى وكذا الدخان الحادث شربه  
 وابتدع بهذا الزمان كما قدّمنا (أو استقاء) أي تعمد احرابه  
 (ولودون ملء الفم في ظاهر الرواية) لاطلاق قوله صلى الله عليه  
 وسلم ومن استقاء عمدا فليقض (وسرط أبو يوسف رحمه الله)  
 أن يكون ملء الفم وهو الصحيح) لأن مادونه كالعدم حكما حتى  
 لا يقض الوضوء (أو أعاد) بصنعه (ما ذرعه) أي غلبه (من القيء  
 وكان ملء الفم) وفي الأقل منه روايتان في الفطر وعدمه بإعادته  
 وهوذا كرا لصومه اذ لو كان باسما لم يفطر لما تقدم (أو أكل ما) بقي  
 من بحوره (بين اسنانه وكان قدرا المحصة لا مكان الاحتراز عنه  
 بلا كلفة) (أو نوى الصوم) نهارا بعد ما أكل ناسيا قبل ايجاد بته  
 الصوم (من النهار) كما ذكرته في حاشيتي على الدرر والغرر (أو أغنى  
 عليه) لأنه نوع مرض (ولو) استوعب (جميع الشهر) يقضى  
 بمنزلة النوم بخلاف الجنون (الأنه لا يقضى اليوم الذي حدث  
 فيه الاغشاء أو حدثت في ليلته) لوجود شرط الصوم وهو الية  
 حتى لو تيقن عدم مهارمه الاوّل أيضا (أو جن) جنونا (غير ممتد  
 جميع الشهر) بأن أفاق في وقت النية نهارا لأنه لا حرج في قضاء  
 ما دون شهر (و) إن استوعبه شهرا (لا يلزمه قضاؤه) ولو حكما  
 (بافاقته ليللا) فقط (أو نهارا) بعد فوات وقت النية في الصحيح  
 وعليه الفتوى لأن الليل لا يصام فيه ولا فيما بعد الزوال كما في مجموع  
 النوازل والمجتبى والنهاية وغيرها وهو مختار شمس الائمة  
 وفي الفتح يلزمه قضاؤه بافاقته فيه مطلقا \* (فصل يجب) \* على  
 الصحيح وقيل يستحب (الامساك بقية اليوم على من فسد صومه)  
 ولو بعد زوال (وعلى حائض ونفساء طهرتا بعد طلوع الفجر)



ولأن هذه عوناً على العبادة ودفعاً للخير الطبيعي وكرهها أبو حنيفة لما فيه من اظهار الخير في اقامة العبادة (ويستحب له ثلاثة أشياء السحور) لقوله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان في السحور بركة حصول التقوى به وزيادة الثواب ولا يكثر منه لاخلائه عن المراد كما يفعله المترفّهون (و) يستحب (تأخيره) لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من اخلاق المسلمين تعجيل الافطار وتأخير السحور ووضع اليمين على الشمال في الصلاة (وتعجيل الفطر في غير يوم غيم) وفي الغيم يحتاج حفظ الصوم عن الفساد والتعجيل المستحب قبل استفعال النجوم ذكره قاضي خان والبركة ولو بالماء قال صلى الله عليه وسلم السحور بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة ماء فان الله وملائكته يصلون على المتسحرين رواه أحمد رحمه الله

\* (فصل في العوارض) \* جمع عارض المرض والسفر والاكرام والحبل والرضاع والجوع والعطش والهرم هيايح الفطر فيجوز (لمن خاف) وهو مريض (زيادة المرض) بكم أو كيف لو صام والمرض معنى يوجب تغير الطبيعة الى الفساد ويحدث أولاً في الباطن ثم يظهر أثره وسواء كان يوجع عين أو جراحة أو صداع أو غيره (أو) خاف (بطء البرء) بالصوم (جار له الفطر) لانه قد يفضي الى الهلاك فيجب الاحتراز عنه والغازي اذا كان يعلم يقيناً أو بغلبة الظن القتال بكونه بازاء العدو ويخاف الضعف عن القتال وليس مسافراً له الفطر قبل الحرب ومن له نوبة حتى أو عادة حبض لا بأس بنظره على ظن وجوده فان لم يوجد اختلف في لزوم الكفارة والاصح عدم لزومها عليهما وكذلك أهل الزستاق لوسموا الضبل يوم الثلاثين فظنوه عيداً فافطروا ثم تبين

دائرة سيل، شاملة والمباشرة مع الأصمعي من الاتزال والوقاع  
 من روى عن عائشة رضي الله عنها أنه عليه الصلاة والسلام كان  
 بمسجد ويسائر وهو صائم رواه الشيخان وهذا ظاهر الرواية وعن  
 محمد بن زياد أنه نفا حشة وهي رواية الحسن عن الإمام لأنها لا تخلو  
 من فتنة وفي البخوهرية روى أن المباشرة تذكره وإن آمن على  
 صحيح وهي أن يمس فرجه فرجها (ودهن الشارب) بفتح الدال  
 على أنه مصدر وبضمها على إقامة اسم العين مقام المصدر لأنه  
 يمس فيها شيء ينافي الصوم (والكل) لأنه عليه الصلاة والسلام  
 أنزل وهو صائم (ولحماة) التي لا تضعفه عن الصوم (والفصد)  
 كالحماة وذو كرشخ الإسلام أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه  
 أن يغصروا (ولا يكرهه) السوائك آخر النهار بل هوسنة كما قوله  
 لقوله عليه الصلاة والسلام من خير خلال الصائم السوائك وفي  
 استغاية كان النبي صلى الله عليه وسلم يستاك أول النهار وآخره  
 وهو صائم وفي الجامع الصغير للسيوطي السوائك سنة فاستاكوا  
 أي وقت سننهم ولقوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسوائك أفضل  
 من سبعين صلاة بلا سوائك وهي عامة لوصفها بصفة عامة تصديق  
 بعصر الصائم كما في الفتح (و) لا يكره (ولو كان رطبا) أخضر (أو  
 مسرلا بالماء) لا إطلاق ما رويناه (و) لا يكره له (المضمضة  
 ولا الاستساق) وقد فعلهما (لغير وضوء) لا (الاغتسال) ولا  
 (استلف بثوب مبتل) قصد ذلك (للتبرد) ودفع الحر (على  
 المفتي به) وهو قول أبي يوسف لأن النبي صلى الله عليه وسلم صب  
 على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر روى أبو داود  
 وكان ابن عمر رضي الله عنهما يبل الثوب ويلفه عليه وهو صائم

وان لم يقضوا الزمهم الايضاء (بقدر الإقامة) من السفر (والصحة)  
 من المرض وزوال العذر اتفاقا على الصحيح والخلاف فيمن نذر أن  
 يصوم شهرا اذا برئ ثم برئ يوما يلزمه الايضاء بالاطعام لجميع  
 الشهر عندهما وعند محمد قضى ما صح فيه (ولا يشترط التتابع  
 في القضاء) لاطلاق النص لكن المستحب التتابع وعدم التأخير  
 عن زمان القدرة مسارعة الى الخير وبراءة الذمة \* تبينه \* أربعة  
 متتابعة بالنص أداء رمضان وكفارة الظهار والقتل واليمين  
 والمخير فيه قضاء رمضان وفدية الحلق لاذى برأس المحرم والمتعة  
 والقران وجزاء الصيد وثلاثة لم تذكر في القرآن وثبتت بالاخبار  
 صوم كفارة الافطار عمد في رمضان وهو متتابع والتطوع بخير  
 فيه والنذر وهو على أقسام اما أن يذرها يوما متتابعة معينة أو غير  
 معينة بخصوصها ومنه ما لم ينذر الاعتكاف وهو متتابع وان لم  
 ينص عليه إلا أن يصرح بعدم التتابع في النذر (فان جاء رمضان  
 آخر) ولم يقض الفأث (قدم) الاداء (على القضاء) شرعا حتى لو نواه  
 عن القضاء لا يقع الاعاداء كما تقدم (ولا فدية بالتأخير اليه)  
 لاطلاق النص (ويجوز الفطر لبسج فان وعجز فانية) سمي  
 فانيا لانه قرب الى الفناء أو فنيته قوته وعجز عن الاداء (وتلزمهما  
 الفدية) وكذا من عجز عن نذر لا بد لاغيرهم من ذوى الاعذار  
 (لكل يوم نصف صاع من ر) أو قيمته بشرط دوام عجز الفاني  
 والفانية الى الموت ولو كان مسافرا ومات قبل الإقامة لا تجب  
 عليه الفدية بفطوره في السفر (كن نذر صوم الايدقضعف عنه)  
 لا شتغاله بالمعيشة يفطر ويغدى للتيقن بعدم قدرته على القضاء  
 (فان لم يقدر) من تجوز له الفدية (على الفدية لعسرتة يستغفر الله

أله لغيره لا ككفارة عليهم (و) يجوز الفطر (لحامل ومرضع  
خافت نقصان العقل أو الهلاك أو المرض) سواء كان (على نفسها  
أو ولد هانسياً كان أو رضاعاً) ولها شرب الدواء إذا أخبر الطبيب  
أنه يمنع استطلاق بطن الرضيع وتفطر لهذا العذر لقوله صلى الله  
عليه وسلم إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن  
الحبلى والمرضع الصوم ومن قيد بالمستأجرة للارضاع فهو مردود  
(والخوف المعنوي) لا باحة الفطر طريق معرفته أمر أن أحدهما  
(ما كان مستعداً) فيه (لغلبة الظن) فانها بمنزلة اليقين (بتجربة)  
سابقة والثاني قوله (أو أخبر طبيب) مسلم حاذق عدل بداء كذا  
في البرهان وقال السكال مسلم حاذق غير ظاهر الفسق وقيل عدالته  
شمرط (و) جاز الفطر (لمن حصل له عطش شديد أو جوع) مفطرط  
(يخاف منه الهلاك) أو نقصان العقل أو ذهاب بعض الحواس  
وكان ذلك لا باتعاب نفسه اذ لو كان به تلزمه الكفارة وقيل لا  
(وللسافر) الذي أنشأ السفر قبل طلوع الفجر اذ لا يباح له الفطر  
بانشائه بعده ما أصبح صائماً بخلاف ما لو حل به مرض بعده فله  
(الفطر) لقوله تعالى فن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام  
أخر ولما رويناه (وصومه) أى المسافر (أحب أن لم يضره) لقوله  
تعالى وأن تصوموا خير لكم (و) هذه اذا (لم تكن عامة رفقة مفطرين  
ولا مشتركين في المفقة) فان كانوا مشتركين أو مفطرين فالأفضل  
فطره (أى المسافر) (موافقة للجماعة) كفى الجوهرية (ولا يجب  
الايضاء) بكفارة ما أفطره (على من مات قبل زوال عذره) بمرض  
وسفر ونحوه كما تقدم من الاعذار المبيحة للفطر لقوات ادراك عدة  
من أيام آخر (و) ان أدركوا العدة (قضوا ما قدروا على قضائه)

أن افساد الصوم والصلاة بلا عذر بعد الشروع فيهما نفل مكره  
وليس بحرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة وان لزم التضاء واذا  
عرض عذرا بيج للمتطوع الفطر اتفاقا (والصيافة عذر على الاظهر  
للضيف والضيف) فيما قبل الزوال لا بعده الا ان يكون في عدم  
فطره بعده عقوق لاحد الاونين لا غيرهما التأكيد ولو حلف  
شخص بالطلاق ليفطر فالا عتد على أنه يفطر ولو بعد الزوال  
ولا يحسنه لرعاية حق أخيه (وله البشارة بهذه الفائدة الجليلة) قال  
في التبيين والمزيد رجل أصبح صائما متطوعا فدخل على أخ من  
اخوانه فسأله أن يفطره لا بأس بأن يفطر لقول النبي صلى الله عليه  
وسلم من أفطر لحق أخيه يكتب له ثواب صوم ألف يوم ومضى  
يوما يكتب له ثواب صوم ألفي يوم ونقله أيضا في التترخانية والمحيط  
والمبسوط (واذا أطر) المتطوع (على أي حال كان) (عليه  
القضاء) لا خلاف بين أصحابنا في وجوبه صيانة لما مضى من  
البطلان (الا اذا شرع متطوعا) بالصوم (في خمسة أيام يوم  
العيدين وأيام التشريق فلا يلزمه قضاءؤها بافسادها في ظاهر  
الرواية) عن أبي خنيفة رحمه الله لان صومها أمور بنقضه ولم يضر  
اتمامه لانه بنفس الشروع ارتكب المهي عنه للاعراض عن  
ضيافة الله تعالى فأمر بقطعه وعن أبي يوسف ومحمد عليه القضاء  
يعني وان وجب الفطر وفيما ذكرنا اشارة الى قضاء نفل الصلاة  
الذي قطعه بشروعه عند نحو الطنوع كما تقدم \* والله الموفق بمنه  
الاعظم \* للدين الاقوم .

\*(باب ما يلزم الوفاء به)\*

من مندور الصوم والصلاة وغيرهما (اذا نذر شيئا) من القربيات

سبحانه ويستقيله) أى يطلب منه العفو عن تقصيره في حقه  
 (و) لا تجوز الفدية الا عن صوم هو أصل بنفسه لا بدل عن غيره حتى  
 (لو وجبت عليه كفارة يمين أو قتل) أو ظهار أو افطار (فلم يجد  
 ما يكفره من عتق) واطعام وكسوة (وهو شيخ فان أو لم يصم) حال  
 قدرته على الصوم حتى صار فانيا (لا تجوز له الفدية) لان الصوم  
 هنا بدل عن غيره وهو التكفير بالمال ولذا لا يجوز المصير الى الصوم  
 الا عند العجز عما يكفره من المال فان أوصى بالتكفير نفذ من الثلث  
 ويجوز في الفدية الاباحة في الطعام اكلتان مشبعتان لليوم  
 كما يجوز التملك بخلاف صدقة الفطر فانه لا بد فيها من التملك  
 كالزكاة اعلم أن ما شرع بلفظ الاطعام أو الطعام يجوز فيه  
 التملك والاباحة وما شرع بلفظ الايتاء أو الاداء يشترط فيه  
 التملك (ويجوز للتطوع) بالصوم (الفطر بلا عذر في رواية)  
 عن أبي يوسف قال الكمال واعتقادي أنها أوجه لما روى عن عائشة  
 رضي الله عنها أنها قالت دخل النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم  
 فقال هل عندكم شيء فقلنا لا فقال اني اذن صائم ثم أتى في يوم آخر  
 فقلنا يا رسول الله اهدى لنا حيس فقال أرنيه فلقد أصبحت  
 صائماً فأكل وزاد الثساي ولكن أصوم يوماً مأكنه وصحح هذه  
 الريادة أبو محمد عبد الحق ودكر الكرخي وأبو بكرانه ليس له أن  
 يفطر الا من عذر وهو ظاهر الرواية لما روى أنه عليه الصلاة  
 والسلام قال اذا دعى احدكم الى طعام فليجب فان كان مفطراً  
 فليأكل وان كان صائماً فليصل أى فليدع قال المقرئ ثبت هذا  
 الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ولو كانت الفطر جائزاً كان  
 الافضل الفطر لاجابة الدعوة التي هي السنة وصححه في المحيط اعلم

لان ايجاب الواجب محال (بنذرها) لما بينا (وبصح) النذر  
 (بالعتق) يعني الاعتاق لا قراض التحرير في الكفارات نصا  
 (والاعتكاف) لان من جنسه واجبا وهو القعدة الاخيرة في الصلاة  
 فاصل المكت بهذه الصفة له تطهير في النسرع والاعتكاف انتظار  
 الصلاة فهو كالجالس في الصلاة فلذا صح نذره والحج ماشيا لان  
 من قرب من مكة يلزمه ماشيا فالمنسب بصفة مخصوصة له تطهير  
 في الشرع ويصح نذر العبد والمرأة الاعتكاف والسبيد والزوج  
 المنع فيقضيه بعد العتق والابانة وليس للمولى منع المكاتب  
 (و) كذا يصح نذر (الصلاة غير المفروضة والصوم) والتصدق  
 بالمال والذبح لظهور جنسها سرعا مثل الاضحية (فان نذر) مكلف  
 (نذرا) بشئ مما يصح نذره وكان (مطلقا) غير مقيد بوجود شئ  
 كقوله لله على أو نذر لله على صلاة ركعتين (أو معلقا بشرط) يريد  
 كونه كقوله ان رزقني الله غلاما فعلى اطعام عشرة مساكين  
 (ووجد) الشرط (لزمه الوفاء به) لما تلونا وروينا وأما اذا علق النذر  
 بما لا يريد كونه كقوله ان كلمت زيدا فله على عتق رقبة ثم كله  
 فانه يتخير بين الوفاء بما نذره من العتق وبين كفارة يمين على الصحيح  
 وهو المفتي به لقوله صلى الله عليه وسلم كفارة الذنر كفارة اليمين  
 وحمل على ما ذكرناه (وصح نذر صوم) يومى (العبدن وأيام التنريق)  
 لان النهى عن صومها يحقق تصور الصوم منها ضرورة والنهى  
 لغيره لا ينافي المشروعية فصح نذره (في المختار) وفي رواية لا يصح  
 لانه نذر بمعصية قلها المعصية لمعنى الاعراض عن ضيافة الله تعالى  
 فلا يمنع الحجة من حيث ذاته (و) لذلك (يجب قطرها) امتثالا  
 للأمر لئلا يصير بصومها معرضا عن ضيافة الكريمة (و) يجب

(رمة الوفاء به) لقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله صلى الله عليه وسلم من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه رواه البخاري والاجماع على وجوب الايفاء به وبه استدلل القائلون بافتراضه ونذر من باب ضرب وفي لغة قتل والمنذور يلزمه (إذا اجتمع فيه) أي المنذور (ثلاثة شروط) أحدها (أن يكون من جنسه واجب) بأصله وان حرم ارتكابه لوصفه كصوم يوم النحر (و) الثاني (أن يكون مقصودا) لذاته لا لغيره كالوضوء (و) الثالث أن يكون (ليس واجبا) قبل نذره بإيجاب الله تعالى كالصلوات الخمس والوتر وقد زيد شرط رابع أن لا يكون المنذور محالا كقوله لله على صوم أمس اليوم اذ لا يلزمه وكذا الوقال يلزمي اليوم أمس وكان قوله بعد الروايات تم فرع على ذلك بقوله (فلا يلزم الوضوء بنذره) ولا قراءة القرآن لكون الوضوء ليس مقصودا لذاته لانه شرع شرطاً لغيره كحل الصلاة (ولا سجدة التسلاوة) لانها واجبة بإيجاب الشارع (ولا عيادة المريض) اذ ليس من جنسها واجب وإيجاب العبد معتبر بإيجاب الله تعالى اذ له الاتباع لا الابتداع وهذا في ظاهر الرواية وفي رواية عن أبي حنيفة قال ان نذر أن يعود مريضاً اليوم صح نذره وان نذر أن يعود فلانا لا يلزمه شيء لان عيادة المريض قرينة قال عليه السلام عائدة المريض على مخارف الجنة حتى يرجع وعبادة فلان بعينه لا يكون معنى القرينة فيه مقصود الناذر بل مراعاة حق فلان فلا يصح الترامه بالنذر وفي ظاهر الرواية عيادة المريض وتشجيع الجنائز وان كان فيه معنى حق الله تعالى فالمقصود حق المريض والميت والناذر انما ياترتم بنذره ما يكون مشروعا حقا لله تعالى مقصودا (ولا) يصح نذر (الواجبات)



صلاة في مسجدى هذا قلت ولا يختص الفضل بالبقعة التي كانت  
 مسجد في زمنه صلى الله عليه وسلم لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قال صلاة في مسجدى هذا ولو مد الى صنعاء بألف صلاة فيما سواه  
 من المساجد الا المسجد الحرام قاله النساءى في أخبار المدينة  
 كذا في ترتيب المقاصد الحسنة للسخاوى رحمه الله وروى البزار  
 باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة  
 في مسجدى هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام  
 فانه يزيد عليه مائة ألف صلاة وفي حديث وشهر رمضان  
 في مسجدى هذا أفضل من ألف شهر رمضان فيما سواه الا المسجد  
 الحرام رواه البيهقى وهذا دليل لاهل السنة والجماعة أن لبعض  
 الامكنة فضيلة على البعض وكذا الازمنة ولما سئل صلى الله  
 عليه وسلم عن أفضل صلاة المرأة فقال في أشد مكان من بينها  
 ظلة فعلى هذا ينبغي انها اذا التزمت الصلاة في المسجد الحرام  
 بالنذر فصلت في أشد مكان من بينها ظلة ان تخرج عن موجب  
 نذرها على ما يقوله زفر رحمه الله (وان علق) الناذر (النذر  
 بشرط) كقوله ان قدم زيد لله عبي أأ تصدق بكذا (لا يجزئه  
 عنه ما فعله قبل وجود شرطه) لأن المعلق بالشرط عدم قبل  
 وجوده وانما يجوز الاداء بعد وجود السبب الذى علق النذره  
 والله المنان بفضله

\*(باب الاعتكاف)\*

هو لغة اللبث والدوام على الشئ وهو متعد فصدره العكف ولازم  
 فصدره العكوف فالمتعدى بمعنى الحبس والمنع ومنه قوله تعالى

(قضاؤها) لصحة النذر باعتبار الاصل (وان صامها أجزاء)  
 الصيام عن النذر (مع الحرمة) الحاصلة بالاعراض عن ضيافة  
 الله تعالى (وألغينا تعيين الزمان و) تعيين (المكان و) تعيين  
 (الدرهم و) تعيين (الفقير) لأن النذر ايجاب الفعل في الذمة  
 من حيث هو قربة لا باعتبار وقوعه في زمان ومكان وتغير وتعيينه  
 للتقدير به أو التأجيل اليه (فيجزئه صوم) شهر (رجب عن نذره  
 صوم شعبان) لوجود السبب وهو النذر والقربة لقهر النفس  
 لا بوقوعه في شهر بعينه وفي تعيينه نفع له بتحصيل ثواب قد يغوت  
 بموته أو طرؤ مانع قبل مجيء الوقت وان كان بإضافته قصد التخفيف  
 حتى لو مات قبل مجيء ذلك الوقت لا يلزمه شيء فأعطيناه مقصوده  
 (وتجزئه صلاة ركعتين) فأكثر اذا صلى المندور (بمصر) مثلاً  
 وقد كان (نذر أداءهما) أي صلاتهما (بمكة) أو المسجد النبوي  
 أو الأقصى لأن الصحة باعتبار القربة لا المكان لأن الصلاة تعظيم  
 الله تعالى بجميع البدن وفي هذا المعنى الامكنة كلها سواء وان  
 تفاوت الفضل (و) يجزئه (التصدق بدرهم) لم يعينه له (و) عن  
 درهم عينه له (أي للتصدق بالمندور و) يجزئه (الصرف لزيد  
 الفقير بنذره) أي مع نذره الصرف لعمرو لأن معنى عبادة الصدقة  
 سد خلة المحتاج أو اخراج ما يجري به الشح عن ملكه ابتغاء وجه الله  
 وهذا المعنى حاصل بدون مراعاة زمان ومكان وشخص خلافاً لغيره  
 فانه يقول بالتعيين \* تنبيه \* قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 صلاة في بيت المقدس تعدل ألف صلاة فيما سواه من المساجد  
 سوى المسجد الحرام ومسجدي هذا وصلاة في مسجدي هذا تعدل  
 ألف صلاة في بيت المقدس وصلاة في المسجد الحرام تعدل ألف

ذهب الاكثر الى أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان ففهم  
من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم في سبع وعشرين وفي الصحيح  
التمسوها في العشر الاواخر و التمسوها في كل وتر وعن أبي خنيفة أنها  
في رمضان ولا يدري أي ليلة هي وقد تقدم وقد تأخر وعندهما  
كذلك إلا أنها معينة لا تتقدم ولا تتأخر والمشهور عن الامام  
أنها تدور في السنة كما قدمناه في أحياء اليبالي وذكرنا هنا طلبا  
لزيادة الثواب وقيل في أول ليلة من رمضان وقيل ليلة تسع وعشرين  
وقال زيد بن ثابت ليلة أربع وعشرين وقال عكرمة ليلة خمس  
وعشرين وأجاب أبو خنيفة عن الأدلة المفيدة لكونها في العشر  
الاواخر بأن المراد في ذلك رمضان الذي التمسها عليه السلام  
فيه ومن علامتها أنها بلجة ساكمة لا حارة ولا قارة تطلع النمس  
صبيحتها بلا شعاع كأنها طشت وإنما أخفيت ليجهت في طلبها  
فينال بذلك أجر المجتهد في العبادة كما أخفى الله سبحانه الساعة  
ليكونوا على وجل من قيامها بغتة والله سبحانه وتعالى أعلم  
(و) القسم الثالث (مستحب فيما سواه) أي في أي وقت شاء  
سوى العشر الاخير ولم يكن منبذورا (والصوم شرط للصحة)  
الاعتكاف (المنذور) ولا نذر الا بالنطق لانه من متعلقات اللسان  
بخلاف النية فان محلها القلب. (فقط) وليس شرطاً في النفل  
لقوله صلى الله عليه وسلم ليس على المعتكف صيام الا أن يجعله  
على نفسه ومبنى النفل على المساهلة وروى الحسن أنه يلزمه الصوم  
لتقديره عليها باليوم كالمندور أقله يوم للصوم (و) لكن المعتمد  
أن أقله نفلا مائة يسيرة) غير محدودة فيحصل بمجرد المكث  
مع النية (ولو كان) الذي نواه (ماشيا) أي مازا غير جالس

والهدى مع كوفاه ومسه الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس  
ومنعها واللازم الاقبال على النبي بطريق المواظبة ومنه قوله  
تعالى يعكفون على أصنامهم وسرا (هو الاقامة بنية) أي بنية  
الاعتكاف (في مسجد تقام فيه الجماعة بالفعل للصلوات الخمس)  
لقول علي وحذيفة رضي الله عنهما لا اعتكاف الا في مسجد جماعة  
ولانه انتظار الصلاة على أكل الوجوه بالجماعة (فلا يصح في مسجد  
لا تقام فيه الجماعة للصلاة) في الاوقات الخمس (على المختار) وعن  
أبي يوسف الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والنفل  
يجوز وهما في حق الرجال (وللرأة الاعتكاف في مسجد بيتها وهو  
محل عينته) المرأة (للصلاة فيه) فان لم تعين لها محلا لا يصح لها  
الاعتكاف فيه وهي ممنوعة عن حضور المساجد والركن البث  
والشرط المسجد المخصوص والنية والصوم في المنذور والاسلام  
والعقل لا البلوغ والظهارة من حيض ونفاس في المنذور لا اشتراط  
الصوم له ولا تشترط الظهارة من الجنابة لمحبة الصوم معها ولو  
في المنذور وسببه النذر في المنذور والنشاط المداعي الى طلب  
الثواب في النفل وحكمه سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان  
واجبا والا فالثاني وبسنن كتحاسنه وأما صفته فقد بينها بقوله  
(والاعتكاف) المطلوب شرعا (على ثلاثة أقسام واجب في المنذور)  
تجيزا أو تعليقا (وسنة) كفاية (مؤكدة في العمر الاخير من  
رمضان) لا اعتكافه صلى الله عليه وسلم العشر الاوخر من رمضان  
حتى توفاه الله ثم اعتكف أزواجه بعده لانه صلى الله عليه وسلم  
لما اعتكف العشر الاوسط أتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي  
تطاب امامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخير وعن هذا

لأن المسجد محرر عن حقوق العباد فلا يجعله كالدكان (وكره عقده ما كان للتجارة) لأنه منقطع الى الله تعالى فلا يشتغل بأمور الدنيا ولهذا كره الخياطة ونحوها فيه وكره لغير المعتكف البيع مطلقا (وكره الصمت ان اعتقده قربة) والتكلم الابحير لانه منهي عنه لانه صوم أهل الكتاب وقد نسخ وأما اذا لم يعتقده قربة فيه ولكنه حفظ لسانه عن النطق بما لا يفيد فلا بأس به ولكنه يلزم قراءة القرآن والذكر والحديث والعلم ودراسة وسير النبي صلى الله عليه وسلم وقصص الانبياء عليهم السلام وحكايات الصالحين وكاتبه أمور الدين وأما التكلم بغير خير فلا يجوز لغير المعتكف والكلام المباح مكروه يأتى كل الحسنات كما تأكل النار الحطب اذا جلس في المسجد لذلك ابتداء (وحرم الوطء ودواعيه) لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد فالتحق به المس والقبلة لأن الجماع محظور فيه فيتعدى الى دواعيه كما في الاحرام والطهار والاستبراء بخلاف الصوم لأن الكف عن الجماع هو الركن فيه والخطري ثبت ضمنا كيلا يفوت الركن فلم يتعدى الى دواعيه لأن ما نبت بالضرورة يقتدر بقدرها (وبطل) الاعتكاف (بوطئه وبالانزال بدواعيه) سواء كان عامدا أو ناسيا أو مكرها ليللا أو نهارا لان له حالة مذكرة كالصلاة والحج بخلاف الصوم ولو أمني بالتفكير أو بالنظر لا يفسد اعتكافه (ولزمته الليالي أيضا) أي كما لزمته الايام (بنذر اعتكاف أيام) لأن ذكر الايام بلفظ الجمع يدخل فيها ما بازائها من الليالي وتدخل الليلة الاولى فيدخل المسجد قبل الغروب من أول ليلة ويخرج منه بعد الغروب من آخر أيامه (ولزمته الايام بنذر الليالي متتابعة وان لم يشترط التتابع في ظاهر

في المسجد ولو لبلا وهو حيلة من أراد الدخول والخروج من باب آخر في المسجد حتى لا يجعله طريقا فانه لا يجوز (على المفتي به) لانه متبرع وليس الصوم من شرطه وكل جزء من البث عبادة مع النية بلا انضمام الى آخر ولد الم يلزم النفل فيه بالشروع لانتهائه بالخروج (ولا يخرج منه) أى من معتكفه فينمى المرأة المعتكفة بمسجد بيتها (الاحاجة شرعية) كالجمعة والعيد فيخرج في وقت يمكنه ادراكها مع صلاة سنتها قبلها ثم يعود وان أتم اعتكافه في الجامع صح وكره (أو) حاجة (طبيعية) كالبول والغائط وازالة نجاسة واغتسال من جنابة باحتلام لانه عليه السلام كان لا يخرج من معتكفه الا الحاجة الانسان (أو) حاجة (ضرورية) كانهدام المسجد وأداء شهادة تعينت عليه (واخراج طالم كرها وتفرق أهله) لفوات ما هو المقصود منه (وخوف على نفسه أو متاعه من المكابرين فيدخل مسجد غيره من ساعته) يريد أن لا يكون خروجه الا ليعتكف في غيره ولا يشتغل الا بالذهاب الى المسجد الآخر (فان خرج ساعة بلا عذر) معتبر (فسد الواجب) ولا اثم عليه به ويطلب بالاغناء والجنون اذا دام أياما الا اليوم الاول اذا بقي وأتمه في المسجد ويقضى ما عداه بعد زوال الجنون والاغناء وان طال الجنون استحسانا وقالا ان خرج أكثر اليوم فسد والا فلا (وانتهى به) أى بالخروج (غيره) أى غير الواجب وهو النفل اذ ليس له حنة (وأكل المعتكف وسريه ونومه وعقده البيع لما يحتاجه لنفسه أو عياله) لا يكون الا (في المسجد) لضرورة الاعتكاف حتى لو خرج لهذه الاشياء يفسد اعتكافه وفي الظهيرية وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب (وكره احضار المبيع فيه)

عجبا من الناس كيف تركوا الاعتكاف ورسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفعل السبئية وتركه ومات ترك الاعتكاف حتى قبض (و) أشار إلى نبوته بضرب من المعقول فقال (هو من انصرف الاعمال اذا كان عن اخلاص) لله تعالى لانه منتظر للعسلاة وهو كالمصلى وهي حالة قرب وانقطاع ومحاسنها لا تحصي (ومن محاسنها أن فيه تفريغ القلب من أمور الدنيا) بسغلة بالاقبال على العبادة متجبردا لها (وتسليم النفس إلى المولى) بتفويض أمرها إلى عزيز جنابه والاعتماد على كرمه والوقوف ببابه (وملازمة عبادته) والتقرب إليه ليقترب من رحمته كما أشار إليه في حديث من تقرب إلى ملازمة القرار (في بيته) سبحانه وتعالى واللائق بالمرام تزيله تغفله لا درحمته واحسانا منه ومنسة للالتجاء إليه (والنخصن بحصنه) فلا يصل إليه عدوه بكيدة وقهره لقوة سلطان الله وقهره وعزير تأييده ونصره ترى الرعايا يمسسون أنفسهم على باب سلطانهم وهو فرد منهم ويجهدون في خدمته والقيام أدلة بين يديه لقضاء ما ربه هم فيعطف عليهم باحسانه ويمحهم من عدوهم يعززة قدرته وقوة سلطانه وقد نبه على حصول المراد وأزال حجاب الوهم واماط الغطاء وأظهر الحق بفيض اعطاء بما أشار إليه بقوله (وقال) الاستاذ العارف بالله تعالى الامام المجتهد (عطاء) بن أبي رباح التابعي تلميذ ابن عباس رضي الله عنهما أحد مشايخ الامام الاعظم رحمه الله قال أبو حنيفة ما رأيت أفقه من حماد ولا أجمع للعلوم من عطاء بن أبي رباح أكثر رواية الامام الاعظم أبي حنيفة عن عطاء سمع ابن عباس وابن عمرو وأبا هريرة وأبا سعيد وجابرا وعائشة رضي الله عنهم توفي سنة خمس عشرة ومائة وهو ابن ثمانين سنة

الرواية) لان مبني الاعتكاف على التتابع وتأثيره أن ما كان  
متفرقا في نفسه لا يجب الوصل فيه الا بالتنصيص وما كان متصل  
الاجزاء لا يجوز تفرقه الا بالتنصيص (ولمته ليلتان بنذريومين)  
فيدخل عند الغروب كما ذكرنا لان المشني في معنى الجمع فيلحق به هنا  
احتباطا (وصحنية النهر) جمع نهار (خاصة) بالاعتكاف  
اذ انوى تخصيصه بالايام (دون الليالي) اذ اذراعتكاف دون  
شهر لانه نوى حقيقة كلامه فتعمل نيته كقوله نذرت اعتكاف  
عشرين يوما ونوى بياض النهار خاصة منها صحت نيته (وان نذر  
اعتكاف شهر) معين أو غير معين (ونوى النهر خاصة أو الليالي  
خاصة لا تعمل نيته الا أن يصرح بالاستثناء) انفا قالان الشهر اسم  
لثقة ويشتمل على الايام والليالي وليس باسم عام كالعشرة على  
مجموع الاحاد فلا ينطلق على ما دون ذلك العدد أصلا كما لا تنطلق  
العشرة على الخمسة مثلا حقيقة ولا مجازا أما لو قال شهرا بالنهر دون  
اليالي لزمه كما قال وهو ظاهر أو استثنى فقال الا لليالي لان  
الاستثناء تكلم بالباقي بعد النفي فكأنه قال ثلاثين نهارا ولو  
استثنى الايام لا يجب عليه شيء لان الباقي لليالي المجردة ولا يصح  
فيها المنافاة بشرطه وهو الصوم هذا من فتح القدير بعناية المولى  
النصير (والاعتكاف مشرو عبالكتاب) لما تلونا من قوله تعالى  
ولا تبشروهن وأنهم عاكفون في المساجد فلاضافة الى المساجد  
الخاصة بالقرب وترك الوطء المباح لاجله دليل على أنه قرب  
(والسنة) لما روى أبو هريرة وعائشة رضي الله عنهما أن النبي  
صلى الله عليه وسلم كان يعتكف في العشر الاواخر من رمضان  
منذ قدم المدينة الى أن توفاه الله تعالى وقال الزهري رضي الله عنه



وذكر يتنا وأن يسترعيونا ويرزقنا ما تقر به عيوننا حالاً وما لا  
آمين \* وكان ابتداء هذا المختصر من الشرح في أواخر جمادى الآخرة  
واختتامه بأوائل رجب الحرام سنة أربع وخمسين بعد ألف  
وكان ابتداء جمع الشرح الأصلي في منتصف ربيع الأول سنة  
خمس وأربعين وحتم جمعه في المسودة بنحتم شهر رجب الحرام  
بذلك العام وكان انتهاء تأليفه في يوم الجمعة المبارك رابع  
عشر جمادى الأولى سنة اثنين وثلاثين وألف \* وكان الفراغ  
من تبييض الشرح المسمى بامداد الفتاح شرح نور الإيضاح ونجاة  
الأرواح في منتصف شهر ربيع الأول سنة ست وأربعين وألف  
وعدداً أوراقه ثلثمائة وستون ورقة ومبلغ عدد محتصره هذا مائة  
وخمس وأربعون ورقة هي هذه المسودة المبيضة بتوفيق الله عبده  
الذليل الراجي فيضه الجزيل إذا حضره وعليه عرضه وأسأله  
قبوله خدمة لجناب حبيبه المصطفى صلى الله وسلم عليه وزاده  
فضلاً ونسراً فليدله قال كاتبه مؤلفه حسن الشربلالي عفى الله عنه  
ثم اني أردت اتمام العبادات الخمس بالحاق الركاة والحج بما جمعت  
مختصر افقلت

\*(كتاب الركاة)\*

هي تملك مال مخصوص لشخص مخصوص فرضت على حر مسلم  
مكلف مالك لنصاب من نقد ولو تبرأ أو حلياً أو آنية أو ما يساوي  
قيمه من عروض تجارة فارغ عن الدين وعن حاجته الاصلية نام  
ولو تقديراً \* وشروط وجوب أدائها حولان الحول على النصاب  
الأصلي وأما المستفاد في أثناء الحول فيضم الى مجانسه ويركى

كذا في اعلام الاخبار قال رحمه الله تعالى ونفعنا ببركته ومدده  
 (مثل المعتكف مثل رجل يختلف) أي يتردّد ويوقف (على باب)  
 ملك أو وزير عظيم أو امام (عظيم الحاجة) يقدر على قضائها عادة  
 (فالمعتكف يقول) لسان حاله ان لم ينطق بذلك لسان قاله (لا أبرح)  
 قائما باب مولاي سائلا منه جميع ما ربي وكشف ما نزل بي  
 من السكرب وصار مصاحبى وتجنبنى لذلك أعز اخوانى بل عين  
 قرباتى (حتى يغفرلى) ذنوبى التى هى سبب بعدى ونزول مصائبى  
 ثم يفيض بمنته على ما يليق بأهليته وكرمها اكرام من التجأ  
 الى منيع حرزه وحماية حرمة وهذه اشارة الى أن العبد الجامع لهذه  
 المسائل واقف موقف العبد الدليل بباب مولاه عاريا عن الاعمال  
 ونسبة الفضائل متوجها اليه سبحانه بأعظم الوسائل ماذا  
 أكف الافتقار لمحاب الدعاء والمسائل مطرعا على أعتاب باب  
 الله تعالى مرتجيا شفاعة غدا عنده بما وعده وهو خير كافل  
 (وهذا ما تيسر) من انتخاب الشرح واختصاره اليسير كتيسير  
 المتن وشرحه (للعاجز الحقير) ولم يكن الا (بعناية مولاه القوى)  
 القدير الحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله  
 وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد خاتم أنبياء وعلى آله وصحبه  
 وذريته ومن والاه ونسأل الله سبحانه متوسلين اليه بالنبي  
 المصطفى الرحيم (أن يجعله) وشرحه ومختصره هذا عملا (خالصا)  
 لوجهه الكريم (وأن ينفع به) وبالشرح وبهذا المنتخب منه للتيسير  
 (النفع العميم ويجزله) وبهما (الثواب الجسيم) وأن يمتعنا  
 ببصرنا وسمعنا وقوتنا وجميع حواسنا وأن ينجم بالصالحات  
 أعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدينا ومشايخنا وأصحابنا وأخواننا

النقدين فالمعتبر وزنهما أداء كما اعتبر وجوبا \* وتضم قيمة العروض  
الى الثمنين الذهب والفضة \* ونقصار النصاب في الخول لا يضرب  
ان كل في طريقه فان تملك عرضا بنيسة التجارة وهو لا يساوى نصابا  
وايس له غيره تم بلغت قيمته نصابا في آخر الخول لا تجبر كانه لذلك  
الخول \* ونصاب الذهب عشرة من مثقالا \* ونصاب الفضة مائة  
درهم من الدراهم التي كل عشرة مهم وزن سبعة مثاقيل \* وما زاد  
على نصاب وبلغ خمسا ركاة بحسابه \* وما غلب على الغش  
فذكر الخالص من النقدين ولا ركاة في الجواهر واللال الا ان يتمكنها  
بنية التجارة كسائر العروض \* ولو تم الخول على مكيل أو موزون تغلا  
سعره أو رخص فاذى من عينه ربع عشرة أجره وان أدى من قيمته  
تعتبر قيمته يرم الوجوب وهو تمام الخول عند الامام وقلا يوم الاداء  
لمصرفها ولا يضمن اركاة مفترط غير متلف فهلاك المال بعد الخول  
يسقط اراجب وهلاك البعض بحصته ويصرف الهالك الى الغنم  
فان لم يجاوزه فالواجب على حاله ولا تؤخذ اركاة جبر او لا من تركته  
الا ان يوصى بها فتكون من ثلثه ويجبر أبو يوسف الحيلة لدفع  
وجوب اركاة وكرهها محمد رحمهما الله تعالى

\*(باب المصرف)\*

هو افقر وهو من يملك ما لا يبلغ نصابا ولا قيمته من أثر مال كان  
ولو صحبها مكتسبا والمسكين وهو من لا شيء له والمكاتب والمربون  
الذى لا يملك نصابا ولا قيمته فاصلا عن دينه وفي سبيل الله وهو  
منقطع الغرة أو الحاج وابن السبيل وهو من له مال في وطنه وايس  
معه مال والعمل عليها يعطى قدر ما يسعه وأخوانه ولزكى المدفع

بتمام حول الاصلى سواء استنفيد بتجارة أو ميراث أو غيره ولو عجل  
 ذو نصاب لسنتين صح \* ونشرط صحة أدائها بنية مقارنة لا دائها  
 للفقير أو وكيله أو لعزل ما وجب ولو مقارنة حكمية كما لو دفع  
 بلانية ثم نوى والمال قائم ببدا الفقير ولا يشترط علم الفقير أنها زكاة  
 على الاصح حتى لو أعطاه شيئا وسماه هبة أو قرضاً ونوى به الزكاة  
 صححت ولو تصدق بجميع ماله ولم ينو الزكاة سقط عنه فرضها \*  
 وزكاة الدين على أن تسام فإنه قوى ووسط وضعيف فالقوى هو  
 بدل النقص ومال التجارة إذا قبضه وكان على مقر ولو مفلساً وعلى  
 جاحد عليه بنية زكاة لما مضى ويتراخى وجوب الاداء الى أن  
 يقبض أربعين درهماً ففيها درهم لأن ما دون الخمس من النصاب  
 فهو لا زكاة فيه وكذا ما زاد بحسابه \* والوسط وهو بدل ما ليس  
 للتجارة كتمن بياض البدلة وعبد الحمة ودار السكك لا تجب الزكاة  
 فيه ما لم يقبض نصاباً ويعتبر الماضى من الحول من وقت لزومه لذمة  
 المشتري في صحيح الرواية \* والضعيف وهو بدل ما ليس بمال كالمهر  
 والنوصية وبدل الخلع والصالح عن دم العمد والدية وبدل الكتابة  
 والسعاية لا تجب فيه الزكاة ما لم يقبض نصاباً ويجوز عليه الحول  
 بعد القبض وهذا عند الامام وأوجبنا عن المتقبض من الدين  
 الثلاثة بحسابه مطلقاً \* وإذا قبض مال الخصم لا تجب زكاة  
 السنتين الماضية وهو كابق ومفقود ومغضوب ليس عليه بنية  
 ومال ساقط في البحر ومدنون في مفازة أو دار عظيمة وقد نسي  
 مكانه وما أخذ من مصادرة ومودع عند من لا يعرفه يودع لا بنية عليه  
 \* ولا يجزئ عن الزكاة دين أبرئ عنه فقير بنيتها \* وصح دفع عرض  
 ومكيل وموزون عن زكاة النقدين بالقيمة \* وإن أذى من عين

لا عن مكتبه ولا عن ولده الكبير وزوجته ووقن مشتركة وآبق  
الابعد عوده وكذا المصوب والمأسور\* وهي نصف صاع من بر  
أو دقيقه أو سويقه أو صاع تمر أو زبيب أو شعير وهو ثمانية ارطال  
بالعراقي ويجوز دفع القيمة وهي أفضل عند وحدان ما يحتاجه  
لانها أسرع لقضاء حاجة الفقير وان كان زمن شدة فالخنطة  
والشعير وما يؤكل أفضل من الدراهم ووقت الوجوب عند طلوع  
حريوم الفطر من مات أو افتقر قبله أو أسلم أو اغتنى أو ولد بعده  
لا تلامه ويستحب اخراجها قبل الخروج الى المصلى وصح لو قدم  
أو أخر والتأخير مكروه ويدفع كل شخص فطرته لفقير واحد  
واختلف في جواز تفريق فطرة واحدة على أكثر من فقير ويجوز  
دفع ما على جماعة لواحد على الصحيح والله الموفق للصواب

(كتاب الحج)\*

هو زيارة بقاع مخصوصة بفعل مخصوص في أشهره وهي شوال  
وذو القعدة وعشر ذي الحجة فرض حرة على الفور في الأصح وشروط  
فرضيته ثمانية على الأصح الاسلام والعقل والبلوغ والحرية  
والوقت والقدرة على الراد ولو بمكة بمققة وسط والقدرة على راحلة  
مختصة به أو على شق محمل بالملك أو الاجارة لا الاباحة والاعارة لغير  
أهل مكة ومن حولهم اذا أمكنهم المنى بالقدم والقوة بلا مشقة  
والا فلا بد من الراحلة مطلقا وتلك القدرة فاصلة عن نفقته ونفقة  
عيله الى حين عوده وعياله لا بد منه كالمترل واثائه وآلات المحترفين  
وقضاء الدين ويشترط العلم بفرضية الحج لمن أسلم بدار الحرب  
أو السكون بدار الاسلام (ونزوط وجوب الاداء) خمسة على الأصح

الى كل الاصناف وله الاقتصار على واحد مع وجود باقي الاصناف ولا يصح دفعها للكافر وغنى يملك نصاباً أو ما يساوى قيمته من أى مال كان فاضل عن حوائجه الاصلية وطفل غنى وبني هاشم ومواليهم واختار الطحاوى جواز دفعها لبني هاشم وأهل المزكى وفرعه وزوجته ومملوكه ومكاتبه ومعتق بعضه وكفن ميت وقضاء دينه وثمن قن يعتق ولودفع بتحرل ظنه مصر فاقطع بخلافه أجره الآن يكون عبده أو مكاتبه وكره الاغناء وهو أن يفضل للفقير نصاب بعد قضاء دينه وبعد اعطاء كل فرد من عياله دون نصاب من المدفوع اليه والا فلا يكره \* ونذب اغناؤه عن السؤال \* وكره نقلها بعد تمام الحول لبلد آخر لغير قريب وأحوج وأورع وأنفع للمسلمين بتعليم \* والافضل صرفها للأقرب فالأقرب من كل ذى رحم محرم منه ثم لجيرانه ثم لاهل محله ثم لاهل حرفته ثم لاهل بلدته \* وقال الشيخ أبو حفص الكبير رحمه الله لا تقبل صدقة الرجل وقرابته محاوٍيج حتى يبدأ بهم فيستد حاجتهم

\*(باب صدقة الفطر)\*

تجب على حرّ مسلم مكلف مالاً لنصاب أو قيمته وان لم يحل عليه الحول عند طلوع فجر يوم الفطر ولم يكن للتجارة فارع عن الدين وحاجته الاصلية وحوائج عياله والمعتبر فيها الكفاية لا التقدير وهي مسكنه وأتائه وثيابه وفرسه وسلاحه وعبده للخدمة فيخرجها عن نفسه وأولاده الصغار الفقراء وان كانوا أغنياء يخرجها من مالهم ولا يجب على الجد في ظاهر الرواية واختير أن الجد كالأب عند فقده أو فقره وعن مالك للخدمة ومديره وأُمّ ولده ولو كفارا

سحار وتكريرها كلما أخذ فيها والصلاة على النبي صلى الله  
 عليه وسلم وسؤال الجنة وصحبة الأبرار والاستعاذة من النار  
 لدخول مكة ودخولها من باب المعلاة ثم بارأ والتكبير  
 تلقاء البيت الشريف والدعاء بما أحب عند رؤيته  
 باب وطواف القدوم ولو في غير أشهر الحج والاضطباع  
 بل ان سعى بعده في أشهر الحج والمهولة فيما بين الميادين  
 ن للرجال والمشى على هينته في باقي السعي والا كمار من  
 وهو أفضل من صلاة النفل للافاق والخطبة بعد صلاة  
 سابع الحجة بمكة وهي خطبة واحدة بلا جلوس يعلم  
 فيها والخروج بعد طلوع الشمس يوم التروية من مكة لمنى  
 بها ثم الخروج منها بعد طلوع الشمس يوم عرفة الى عرفات  
 دام بعد الزوال قبل صلاة الظهر والعصر مجموعة جمع  
 الظهر خطبتين يجلس بينهما والاجتهاد في التضرع  
 ع \* والبكاء بالدموع \* والدعاء للنفوس والوالدين \*  
 المؤمنين بما شاء من أمر الدارين في الجمعين \* والدفع  
 والوقار بعد الغروب من عرفات والتزول بمزدلفة مرتفعاً  
 لوادى بقرب جبل قروح والمبيت بها ليلة النحر والمبيت  
 منى بجميع أمتعته وكره تقديم ثقله الى مكة اذ ذلك يجعل  
 به ومكة عن يساره حالة الوقوف لرمي الجمار وكونه راكباً  
 جمره العقبة في كل الايام وما شيا في الجمره الاولى التي تلى  
 لوسطى والقيام في بطن الوادى حالة الرمي وكون الرمي  
 لا قول فيما بين طلوع الشمس وزوالها وفيما بين الروال  
 لشمس في باقي الايام وكره الرمي في اليوم الاول والرابع فيما

(صحة البدن وزوال المانع) الحسنة (عن الذهاب للحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة وحروج محرم) ولومن رضاع أو مصاهرة (مسلم مأمون عاقل بالغ أو زوج لامرأة في سفر) والعبرة بعلمية السلامة برأويحراجي المفتي به \* ويصح اداء فرض الحج بأربعة أشياء للحر لا حرم والاسلام وهما سرطان ثم الابان بركنيه وهما الوقوف بمحرما بعرفات لحطة من زوال يوم التاسع الى جريوم الحر بشرط عدم الجماع قبله محرما والركن الثاني هو كرطواف الافاضة في وقته وهو ما بعد طلوع فجر الحر \* وواجبات الحج انشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف بعرفات الى العروب والوقوف بالمزدلفة فيما بعد فجر يوم الحر وقبل طلوع الشمس ورمي الجمار وذب القارن والمتمتع والحلق وتخصيصه بالحرم وأيام النحر وتقديم الرمي على الحلق وبحر القارن والمتمتع بينهما وإيقاع طواف الزيارة في أيام النحر والسعي بين الصفا والمروة في أشهر الحج وحصوله بعد طواف معتدبه والمشى فيه لمن لا عذر له وبداءة السعي من الصفا وطواف الوداع وبداءة كل طواف بالبيت من الحجر الاسود والتيامن فيه والمشى فيه لمن لا عذر له والطهارة من الحدثين وستر العورة وأقل قل الأشواط بعد فعل الاكثر من طواف الزيارة وترك المحظورات كلبس الرجل الخيط وستر رأسه ووجهه وستر المرأة وجهها وارفت والفسوق والجدال وقتل الصيد والاشارة اليه والدلالة عليه \* وسنن الحج منها الاغتسال ولو لحائض ونفساء أو الوضوء اذا أراد الاحرام ولبس ازار ورداء جديدين أبيضين والتطيب وصلاة ركعتين والاكتنار من التلبية بعد الاحرام رافعا بصوته متى صلى أو علا سرفا أو هبط واربأ أو انى



ويستحب كمال النظافة بقص الظفر والشارب ونشف الابط  
 وحلق العانة وجماع الأهل والدهن ولومطباو يلبس الرجل ازارا  
 ورداء جديدين أو غسيلين والجديد الأبيض أفضل ولا يزره  
 ولا يعقده ولا يخلله فان فعل كره ولا شئ عليه وتطيب وصل  
 ركعتين وقل اللهم اني أريد الحج فيسره لي وتقبله مني ولبت دبر  
 صلاتك تنوي بها الحج وهي ليبيك اللهم ليبيك لا شريك لك ليبيك  
 ان الحمد والنعمة لك والمملك لا شريك لك ولا تنقص من هذه الالفاظ  
 شيئا وزد فيها ليبيك وسعديك والخير كله بيدك ليبيك والرغبى  
 اليك والريادة سنة فاذا البيت ناو يا فقد أحرمت \* فاتق الرث وهو  
 الجماع وقل ذكره بحضرة النساء والكلام الفاحش والفسوق  
 والمعاصى والجدال مع الزقواء والخدم وقتل صيد البر والاشارة  
 اليه والدلالة عليه ولبس المخيط والعمامة والخفين وتغطية الرأس  
 والوجه ومس الطيب وحلق الرأس والشعر ويجوز الاغتسال  
 والاستنظال بالخيمه والحمل وغيرهما وشد الهميان فى الوسط  
 وأكبر التلبية متى صليت أو علوت شرفاً أو هبطت وادياً ولقيت  
 ركباً وبالاسحار رافعا صوتك بلا جهر مضمر \* واذا وصلت الى مكة  
 يستحب أن تغتسل وتد خلعها نهاراً من باب المعلى لتكون مستقبلاً  
 فى دخولك باب البيت الشريف تعظيماً \* ويستحب أن تكون  
 مليباً فى دخولك حتى تأتى باب السلام فتدخل المسجد الحرام منه  
 متواضعاً خاشعاً مليباً ملا حظاً جلالة المكان مكبراً مهلاً مصلياً  
 على النبي صلى الله عليه وسلم متلطفاً بالمزاحم داعياً بما أحببت  
 فانه مستجاب عند رؤية البيت المكرم \* ثم استقبل الحجر الاسود  
 مكبراً مهلاً رافعاً يديك كفى الصلاة وضعهما على الحجر وقبله

بين طلوع الفجر والشمس وكره في الليالي الثلاث وصح لان الليالي كلها تابعة لما بعدها من الايام الا الليلة التي تلي عرفة حتى صح فيها الوقوف بعرفات وهي ليلة العيد وليالي الرمي الثلاث فانها تابعة لما قبلها والمباح من أوقات الرمي ما بعد الزوال الى غروب الشمس من اليوم الاول وبهذا علمت أوقات الرمي كلها جوازا وكرها واستحبها \* ومن السنة هدى المفرد بالحج والاكل منه ومن هدى التطوع والمتعة والقران فقط \* ومن السنة الخطبة يوم النحر مثل الاولى يعلم فيها بقية المناسك وهي ثلاثة خطب الحج وتبجيل النفر اذا اراده من منى قبل غروب الشمس من اليوم الثاني عشر ولان اقام بها حتى غربت الشمس من اليوم الثاني عشر فلا شيء عليه وقد أساءوا ان اقام بمنى الى طلوع فجر اليوم الرابع لرمه رميه \* ومن السنة النزول بالحصب ساعة بعد ارتحاله من منى وشرب ماء زمزم والتضلع منه واستقبال البيت والنظر اليه قائما والصب منه على رأسه وسائر حسده وهو لما شرب له من أمور الدنيا والآخرة \* ومن المحسنة التزام الملتزم وهو أن يضع صدره ووجهه عليه والتشبث بالاستار ساعة داعيا بما أحب وتقبيل عتبة البيت ودخوله بالادب والتعظيم \* ثم لم يبق عليه الا أعظم القربات وهي زيارة النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فينبو بها عند خروجه من مكة من باب شبيكة من الثنية السفلى وسنن ذكر الزيارة فصلا على حديثه ان شاء الله تعالى

\*(فصل في كيفية تركيب أفعال الحج)\* لئذا أراد الدخول في الحج أحرم من الميقات كرابع فيغتسل أو يتوضأ والغسل أحب وهو للتطيف فيغتسل المرأة الحائض والنفساء اذا لم يضرها

بمكة ثامن ذى الحجة تأهب للخروج الى منى فيخرج منها بعد طلوع  
الشمس \* ويستحب أن يصلى الظهر بمنى ولا يترك التلبية  
في أحواله كلها الا في الطواف ويمكث بمنى الى أن يصلى الفجر بها  
بجلس وينزل بقرب مسجد الخيف ثم بعد طلوع الشمس يذهب الى  
عرفات فيقيم بها فاذا زالت الشمس يأتي بمسجد نمرة فيصلى مع  
الامام الاعظم أو نائبه الظهر والعصر بعد ما يخطب خطبتين يجلس  
بينهما ويصلى الفرضين بأذان واقامتين ولا يجع بينهما الا بشرطين  
الاحرام والامام الاعظم ولا يفصل بين الصلاتين بناقلة وان لم  
يدرك الامام الاعظم صلى كل واحدة في وقتها المعتاد فاذا صلى مع  
الامام يتوجه الى الموقف وعرفات كلها موقف الا بطن عرنة  
ويغتسل بعد الروال في عرفات للموقوف ويقف بقرب جبل الرحمة  
مستقبلا مكرما مهلا مليدا اعياما ذابديه كالمستطعم ويحجته  
في الدعاء لنفسه ووالديه واخوانه ويحجته على أن يخرج من عينيه  
قطرات من الدمع فانه دليل القبول ويلج في الدعاء مع قوة رجاء  
الاجابة ولا يقصر في هذا اليوم اذ لا يمكنه تداركه سيما اذا كان من  
الافاق والوقوف على الراحلة أفضل والقائم على الارض أفضل من  
القاعد فاذا غربت الشمس أفاض الامام والناس معه على هينتهم  
واذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذى أحدا ويتحرز عما يفعله  
الجهلة من الاشتداد في السير والازدحام والايذاء فانه حرام حتى  
يأتي مزدلفة فينزل بقرب جبل قرح ويرتفع عن بطن الوادي توسعة  
للمارين ويصلى بها المغرب والعشاء بأذان واحد واقامة واحدة  
ولو تطوع بينهما أو تشاغل أعاد الاقامة ولم تجز المغرب في طريق  
المزدلفة وعاء أعادتها ما لم يطلع الفجر \* ويسن المبيت بالمزدلفة

بلاصوت فمن عجز عن ذلك الا بآداء تركه ومس الجربشني وقبيله  
 أو أشار اليه من بعيد مكبرا مهلا حامدا مصليا على النبي صلى الله  
 عليه وسلم \* ثم طف آخذا عن يمينك مما يلي الباب مصطبعا وهو  
 أن تجعل الرءاء تحت الابطالين وتلقى طرفيه على اليسر سبعة  
 أشواط داعيا فيها بما شئت \* وطف وراء الحطيم \* وان أردت  
 أن تسعي بين الصفا والمروة عقب الطواف فأرمل في الثلاثة  
 الاشواط الاول وهو المشي بسرعة مع هز الكفين كما بارز يتختر  
 بين الصفيين فان زحمة الناس وقف فاذا وجد فرجة رمل لانه لا بد  
 له منه فيقف حتى يقيه على الوجه المستنون بخلاف استلام الحجر  
 الاسود لان له بدلا وهو استقباله \* ويستلم الحجر كما مرتبه ويحتم  
 المطواف به وركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام أو حيث تيسر  
 من المسجد \* ثم عاد فاستلم الحجر \* وهذا طواف القدوم وهو سنة  
 للافاق \* ثم تخرج الى الصفا فتصعد وتقوم عليها حتى ترى البيت  
 فتستقبله مكبرا مهلا مصليا داعيا وترفع يديك مبسوطتين  
 ثم تهبط نحو المروة على هيئة فاذا وصل بطن الوادي سعي بين الميدين  
 الاخضرين سعيًا حثيثا فاذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى  
 يأتي المروة فيصعد عليها ويفعل كما فعل على الصفا يستقبل البيت  
 مكبرا مهلا مصليا داعيا باسعطايديه نحو السماء \* وهذا شوط  
 ثم يعود قاصدا الصفا فاذا وصل الى الميدين الاخضرين سعي ثم مشى  
 على هيئة حتى يأتي الصفا فيصعد عليها ويفعل كما فعل أولا \* وهذا  
 شوط ثان فيطوف سبعة أشواط يتدبى بالصفا ويختم بالمروة  
 ويسعي في بطن الوادي في كل شوط منها \* ثم يقيم بمكة محرما يطوف  
 بالبيت كما بدا له وهو أفضل من الصلاة نقلًا للافاق فاذا صلى الفجر

عندها دعا عيا بما أحب حامدا لله تعالى مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ويرفع يديه في الدعاء ويستغفر لوالديه وأخوانه المؤمنين ثم يرمي الثانية التي تليها مثل ذلك ويقف عندها دعا عيا ثم يرمي جمرة العقبة راكبا ولا يقف عندها فإذا كان اليوم الثالث من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بعد الروال كذلك وإذا أراد أن يتجهل نفر إلى مكة قبل غروب الشمس وإن أقام إلى الغروب كره وليس عليه شيء وإن طلع الفجر وهو بمنى في الرابع لزمه الرمي وجار قبل الروال والأفضل بعده وكره قبل طلوع الشمس وكل رمي بعده رمي ترميه ما شيا لدعو بعده والاراكالتذهب عقبه بلا دعاء وكره المبيت بغير منى ليالي الرمي ثم إذا رحل إلى مكة نزل بالحصب ساعة ثم يدخل مكة ويطوف بالبيت سبعة أشواط يلا رمل وسعى إن قدمههما وهذا طواف الوداع ويسمى أيضا طواف الصدر وهذا واجب الأعلى أهل مكة ومن أقام بها ويصلي بعده ركعتين ثم يأتي زمزم فيشرب من مائها ويستخرج الماء منها بنفسه إن قدر ويستقبل البيت ويتصلع منه ويتنفس فيه حرارا ويرفع بصره كل مرة ينظر إلى البيت ويصب على جسده إن تيسر ولا يمسح به وجهه ورأسه وينوي بشربه ما شاء \* وكان ابن عباس رضي الله عنهما إذا شربه يقول اللهم اني أسألك علما نافعورا و رزقا واسعا وشفاء من كل داء وقال صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شربه له \* ويستحب بعد شربه أن يأتي باب الكعبة ويقبل العتبة ثم يأتي إلى الملتزم وهو ما بين الحجر الأسود والباب فيضع صدره ووجهه عليه ويتشبث بأستار الكعبة ساعة يتضرع إلى الله تعالى بالدعاء بما أحب من أمور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذي جعلته مباركا وهدى

فاذا طلع الفجر صلى الامام بالناس الفجر بعتس ثم يقف والناس معه والمزدلفة كلهما موقف الابطن محسروا يقف مجتهدا في دعائه ويدعو الله أن يتم مراده وسؤاله في هذا الموقف كما أمته لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فاذا أسفر جدا أفاض الامام والناس قبل طلوع الشمس فيأتي الى منى وينزل بها ثم يأتي جمره العقبة فيرميها من بطن الوادي بسبع حصيات مثل حصا الخرف \* ويستحب أخذ الجار من المزدلفة أو من الطريق ويكره من الذي عند الجمره ويكره الرمي من أعلى العقبة لايذاه الناس ويلتقطها التقاطا ولا يكسر حجرا جارا او يغسلها ليتيقن طهارتها فانها يقيم بها قربة ولو رمى بنجسة أجزأه وكره ويقطع النبلية مع أول حصاة يرميها \* وكيفية الرمي أن يأخذ الحصاة بطرفي ابهامه وسبابته في الاصح لانه أيسر وأكثرا هابة للشيطان والمسنون الرمي باليد اليمنى ويضع الحصاة على ظهر ابهامه ويستعين بالمسبحة ويكون بين الرامي وموضع السقوط خمسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو محمل وثبتت أعادها وان سقطت على سننها ذلك أجزأه وكبر بكل حصاة ثم يذبح المفرد بالحج ان أحببه ثم يحلق أو يقصر والحلق أفضل ويكتفي فيه ربع الرأس والتقصر أن يأخذ من رأس شعره مقدار الانملة وقد حل له كل شيء الا النساء ثم يأتي مكة من يومه ذلك أو من الغد أو بعده فيطوف بالبيت طواف الزيارة سبعة أشواط وحلت له النساء وأفضل هذه الايام أو لها وان أخره عنها ربه شاة لتأخير الواجب ثم يعود الى منى فيقيم بها فاذا زالت الشمس من اليوم الثاني من أيام النحر رمى الجمار الثلاث بيد أبا الجمره التي تلي مسجد الخيف فيرميها بسبع حصيات ماشيا يكبر بكل حصاة ثم يقف

السفلى \* والمرأة في جميع أفعال الحج كالرجل غير أنها لا تسكف رأسها وتسدل على وجهها شيئا تحته عبدان كالقبة تمنع مسه بالغطاء ولا ترفع صوتها بالتلبية ولا ترمل ولا تهزول في السعي بين الميدين الأخضرين بل تمشي على هينتها في جميع السعي بين الصفا والمروة ولا تحلق وتقص وتلبس الخيط ولا تراحم الرجال في استلام الحجر \* وهذا تمام مخ المفرد وهو دون المتمتع في الفضل واقران أفضل من التمتع

\*(فصل)\* القران هو أن يجمع بين احرام الحج والعمرة فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد العمرة والحج فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبي فاذا دخل مكة بدأ بطواف العمرة سبعة أشواط يرمل في الثلاثة الاول فقط ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يخرج الى الصفا ويقوم عليه داعيا مكبرا مهلا ملبيا مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يهبط نحو المروة ويسعى بين الميدين فيتم سبعة أشواط وهذه أفعال العمرة والعمرة سنة \* ثم يطوف طواف القدوم للحج ثم يتم أفعال الحج كما تقدم فاذا راح يوم الحرجرة العقبه وجب عليه ذبح شاة أو سبع بدنة فاذا لم يجد فصيام ثلاثة أيام قبل مجي يوم النحر من أشهر الحج وسبعة أيام بعد الفراغ من الحج ولو بمكة بعد مضي أيام التيسر ولو فرقة جاز

\*(فصل)\* التمتع هو أن يحرم بالعمرة فقط من الميقات فيقول بعد صلاة ركعتي الاحرام اللهم اني أريد العمرة فيسرهما لي وتقبلهما مني ثم يلبي حتى يد حل مكة فيطوف لها ويقطع التلبية بأول طوافه ويرمل فيه ثم يصلي ركعتي الطواف ثم يسعى بين الصفا والمروة بعد الوقوف على الصفا كما تقدم سبعة أشواط ثم يحلق رأسه أو يقصر

للعالمين اللهم كما هديتني له فتقبل مني ولا تجعل هذا آحرا لعهد  
من بيتك وارزقني العود اليه حتى ترضى عني برحمتك يا أرحم  
الراحمين \* والمتمزم من الاماكن التي يستجاب فيها الدعاء بمكة  
المشرفة \* وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال بن الهمام عن  
رسالة الحسن البصري رحمه الله بقوله في الطواف وعند المتمزم  
وتحت الميراب وفي البيت وعند زمر وخلف المقام وعلى الصفا  
وعلى المروة وفي السعي وفي عرفات وفي منى وعند الجمرات انتهى  
والجمرات ترمى في أربعة أيام يوم النحر وثلاثة بعده كاتقدم وذكرنا  
استجابته أيضا عند رؤية البيت المكرم \* ويستحب دخول  
البيت الشريف المبارك ان لم يؤذ أحدا ويبلغ أن يقصد مصلى  
النبي صلى الله عليه وسلم فيه وهو قبل وجهه وقد جعل الباب قبل  
ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قرب ثلاثة  
أذرع ثم يصلى فاذا صلى الى الجدار يضع خده عليه ويستغفر الله  
ويحمده ثم يأتي الأركان فيحمده ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله  
تعالى ما شاء \* ويلزم الأدب ما استطاع بظاهره وباطنه وليست  
البلاطة الخضراء التي بين العمودين مصلى النبي صلى الله عليه وسلم  
وما تقوله العامة من أن العروة الوثقى وهو موضع عال في جدار  
البيت بدعة باطلة لا أصل لها والمسمار الذي في وسط البيت  
يسمونه سرة الدنيا يكشف أحدهم عورته وسرته ويضعها عليه  
فعل من لا عقل له فصلا عن علم كما قاله الكمال \* واذا أراد العود الى  
أهله ينبغي أن ينصرف بعد طوافه للوداع وهو يمشي الى ورائه  
ووجهه الى البيت باكيا ومتبعا كما تحضر على فراق البيت حتى  
يخرج من المسجد ويخرج من مكة من باب شبيكة من الثنية



القاتلين المحرمين \* فالتى توجب دماهى مالوطيب محرم بالغ عضوا  
أو خضب رأسه بحناء أو أدهن بزيت ونحوه أو لبس غيطا أو ستر  
رأسه يوما كاملا أو حلق ربع رأسه أو محجمه أو أحد ابنيه  
أو عاتنه أو رقبته أو قص أظفار يديه ورحليه بمجلس أو يدا  
أو رجلا أو ترك واجبا مما تقدم بيانه وفى أخذ شاربه حكومة  
\* والتى توجب الصدقة بنصف صاع من بر أو قيمته هى مالوطيب  
أقل من عضو أو لبس محيطا أو غطى رأسه أقل من يوم أو حلق  
أقل من ربع رأسه أو قص ظفرا أو كذا الكل ظفر نصف صاع  
الأن يبلغ المجموع دما فينقص ما شاء منه كخمسة متفرقة أو طاف  
للقدوم أو للصدر محدنا وتجب شاة ولو طاف حنبا أو ترك شوطا من  
طواف الصدر وكذا الكل شوط من أقله أو حصاة من إحدى  
الجوار وكذا الكل حصاة فيما لم يبلغ رمى يوم الأن يبلغ دما فينقص  
ما شاء أو حلق رأس غيره أو قص أظفاره وإن تطيب أو لبس  
أو حلق بعذر تخير بين الذبح أو التصديق بثلاثة أصوع على ستة  
مساكين أو صيام ثلاثة أيام \* والتى توجب أقل من نصف صاع  
فهى مالو قتل قلة أو جرادة فيتصدق بما شاء \* والتى توجب القيمة  
فهى مالو قتل صيد أفيقومه عدلان فى مقتله أو قريب منه فان  
بلغت هديا فله الخيار إن شاء اشتراه وذبحه أو استترى طعاما  
وتصدق به لكل فقير نصف صاع أو صام عن طعام كل مسكين  
يوما وإن فضل أقل من نصف صاع تصدق به أو صام يوما وتجب  
قيمة ما نقص بنتف ريشه الذى لا يطير به وشعره وقطع عمرو  
لا يمنعه الامتناع به وتجب القيمة بقطع بعض قوائمه وتنف ريشه  
وكسر بيضه ولا يجاوز عن شاة بقتل السبع وإن صال لاشئ بقتله

اذ لم يسق الهدى وحل له كل شيء من الجماع وغيره ويستمر حلالا وان ساق الهدى لا يتحلل من عمرته فاذا جاء يوم التروية يحرم بالحج من الحرم ويخرج الى منى فاذا رمى جمره العقبة يوم النحر لم يذبح شاة أو سبع بدنة فان لم يجد صام ثلاثة أيام قبل مجيء يوم النحر وسبعة اذ رجع كالقارن فان لم يصم الثلاثة حتى جاء يوم النحر تعين عليه ذبح شاة ولا يجزئه صوم ولا صدقة

\*(فصل)\* العمرة سنة وتصح في جميع السنة وتكره يوم عرفة ويوم النحر وأيام التشريق \* وكيفيتها أن يحرم لها من بمكة من الحل بخلاف احرامه للحج فانه من الحرم \* واما الآفاق الذي لم يدخل مكة فيحرم اذا قصد لها من الميقات ثم يطوف ويسعى لها ثم يحلق وقد حل منها كما بيناه بحمد الله \* تنبيه \* وأفضل الايام يوم عرفة اذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة رواه صاحب معراج الدراية بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة اذا وافق جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريد الصحاح بعلامة الموطأ وكذا قاله الزيلعي شارح الكتر \* والمجاورة بمكة مكروهة عند أبي خنيفة رحمه الله تعالى لعدم القيام بحق البيت والحرم ونفي الكراهة صاحباه رحمهم الله تعالى

\*(باب الجنائيات)\*

هي على قسمين جنائية على الاحرام وجنائية على الحرم والجنائية لا تختص بالمحرم وجنائية المحرم على أقسام منها ما يوجب دما ومنها ما يوجب صدقة هي نصف صاع من برٍّ ومنها ما يوجب دون ذلك ومنها ما يوجب القيمة وهي جزاء الصيد ويتعدد الجزاء بتعدد

عليه وسلم من زارني بعد مماتي فكأنما زارني في حياتي الى غير ذلك  
من الاحاديث وما هو مقرر عند المحققين انه صلى الله عليه وسلم  
حي يرزق ممتع بجميع الملاذ والعبادات غير انه حجب عن ابصار  
القاصرين عن شريف المقامات ولما رأينا أكثر الناس غافلين عن  
أداء حق زيارته وما يستحقه من الكليات والجزئيات أحببنا  
أن نذكر بعد المناسك وأدائها ما فيه نبذة من الآداب تهيئ  
لفائدة الكتاب \* فنقول ينبغي لمن قصد زيارة النبي صلى الله عليه  
وسلم أن يكثر الصلاة عليه فانه يسمعها وينبغ اليه وفضلها أشهر  
من أن يذكر فاذعابن حيطان المدينة المنورة يصلي على النبي  
صلى الله عليه وسلم ثم يقول اللهم هذا حرم نبيك ومهبط وحيتك  
فامن على بالدخول فيه واجعله وقاية لي من النار وأمانا من  
العذاب \* واجعاني من الفائزين بشفاعة المصطفى يوم المآب  
ويغتسل قبل الدخول أو بعده قبل التوجه للزيارة ان أمكنه  
ويتطيب ويلبس أحسن ثيابه تعظيما للقدوم على النبي صلى الله  
عليه وسلم ثم يدخل المدينة المنورة ماشيا ان أمكنه بلا ضرورة بعد  
وضع ركبه واطمئنائه على حشمه وأمتعته متواضعا بالسكينة  
والوقار ملاحظا جلالة المكان قائلا بسم الله وعلى ملة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم رب أدخلني مدخل صدق وأخرجني  
مخرج صدق واجعل لي من لدنك سلطانا نصيرا اللهم صلى على  
سيدنا محمد وعلى آل محمد الى آخره واغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب  
رحمتك وفضلك ثم يدخل المسجد الشريف فيصلّي تحيته عند منبره  
ركعتين ويقف بحيث يكون عمود المنبر الشريف بجذاء منكبيه  
اليمين فهو موقف النبي صلى الله عليه وسلم وما بين قبره ومنبره

ولا يجزئ الصوم بقتل الحلال صيد الحرم ولا بقطع حشيش الحرم  
وشجرة السابت بنفسه وليس مما يبتة الناس بل القيمة وحرم رعي  
حشيش الحرم وقطعه الا الاذخروا الكماء

\*(فصل)\* ولا شيء يقتل غراب وحداة وعقرب وفأرة وحية  
وكلب عقور وبعوض ونمل وبرغوث وقراد وسلمخة وماليس بصيد  
\*(فصل)\* الهدى أدناه شاة وهو من الابل والبقر والغنم  
وما جاز في الضحيا جاز في الهدايا والشاة تجوز في كل شيء  
الا في طواف الركن جنباً ووطء بعد الوقوف قبل الحلق في كل  
منها بدنة وخص هدى المتعة والقران بيوم النحر فقط وخص ذبح  
كل هدى بالحرم الا أن يكون تطوعاً وتعيب في الطريق فينحر  
في محله ولا يأكله بمنى وفقير الحرم وغيره سواء وتقلد بدنة التطوع  
والمتعة والقران فقط ويتصدق بجلاله وخطامه ولا يعط أجر الجزار  
منه ولا يركبه بلا ضرورة ولا يحلب لبنه الا ان بعد المحل فيصدق  
به وينضح ضرعه ان قرب المحل بالنفاخ ولونذر رجما ما شيا رمه  
ولا يركب حتى يطوف للركن فان ركب أراق دماً وفضل المشى على  
الركوب للقادر عليه وفقنا الله تعالى بفضله ومن علينا بالعود على  
أحسن حال اليه بحاجه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

\*(فصل في زيارة النبي صلى الله عليه وسلم)\* على سبيل  
الاختصار تبعا لما قال في الاحتيار لما كانت زيارة النبي صلى الله  
عليه وسلم من أفصل القرب وأحسن المستحبات بل تقرب من  
درجة ما لم من الواجبات فانه صلى الله عليه وسلم حرض علمها  
وبالع في الندب اليها فقال من وجد سعة ولم يزرني فقد جفاني وقال  
صلى الله عليه وسلم من زار قبري وجبت له شفاعتي وقال صلى الله

فان الخطايا قد قصمت ظهورنا والاوزار قد أثقلت كواهلنا  
وأنت الشافع المشفع الموعود بالشفاعة العظمى والمقام المحمود  
والوسيلة وقد قال الله تعالى ولولاهم اذ ظلموا أنفسهم حاولت  
فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد  
جئناك ظالمين لانفسنا مستغفرين لذنوبنا فاشفع لنا الى ربك  
واسأله أن يميتنا على سنتك وأن يحشرنا في زمرك وأن يورثنا  
حوضك وأن يسقينا بكأسك غير خزايا ولا نادمين الشفاعة  
الشفاعة الشفاعة يا رسول الله يقولها ثلاثا ربنا اغفر لنا ولاخواننا  
الذين سبقوا بالايمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك  
رؤوف رحيم وتبلغه سلام من أوصالك به فتقول السلام عليك  
يا رسول الله من فلان بن فلان يتشفع بك الى ربك فاشفع له  
والمسلمين ثم تصلي عليه وتدعو بما شئت عند وجهه الكريم مستدبر  
القبلة ثم تقول قدر ذراع حتى تحاذي رأس الصديق أبي بكر  
رضي الله تعالى عنه وتقول السلام عليك باحليفة رسول الله  
صلى الله عليه وسلم السلام عليك يا صاحب رسول الله وأبسه  
في الغار ورفيقه في الاسفار وأمينه على الاسرار حرك الله عنا أفصل  
ما جرى اماما عن أمة بيده فلقد خلفته بأحسن خلف وسلكت  
طريقه ومنهاجه خير مسلك وقاتلت أهل الزدة والبدع ومهدت  
الاسلام وشيدت أركانه فكنت حيرامام ووصلت الارحام  
ولم تر قائما بحق ناصر الدين ولا هله حتى أتاك اليقين سئل الله  
سبحانه لنادوا لم حبان والحشر مع حرك وقبول زيارتنا السلام  
عليك ورحمة الله وبركاته ثم تقول مثل ذلك حتى تحاذي رأس أمير  
المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه فتقول السلام عليك

روضة من رياض الجنة كما أخبره صلى الله عليه وسلم وقال منبري  
على حوضي فتسجد شكر الله تعالى بأداء ركعتين غير تحية المسجد  
شكرا لما وفقك الله تعالى ومن عليك بالوصول اليه ثم تدعو  
بما شئت ثم تنهض متوجها الى القبر الشريف فتقف بمقدار أربعة  
أذرع بعيدا عن المقصورة الشريفة بغاية الادب مستدبرا القبلة  
محاذيا لرأس النبي صلى الله عليه وسلم ووجهه الاكرم ملاحظا  
نظرة السعيد اليك وسماعه كلامك ورده عليك سلامك  
وتأميه على دعائك وتقول السلام عليك ياسيدي يا رسول الله  
السلام عليك يا نبي الله السلام عليك يا حبيب الله السلام  
عليك يا نبي الرحمة السلام عليك يا شفيع الامة السلام عليك  
يا سيد المرسلين السلام عليك يا خاتم النبيين السلام عليك  
يا من قبل السلام عليك يا مدثر السلام عليك وعلى اصولك  
الطبيين وأهل بيتك الطاهرين الذين أذهب الله عنهم الرجس  
وطهرهم تطهيرا جزاك الله عنا أفضل ما جزى نبيا عن قومه ورسولا  
عن أمته أتشهد أنك رسول الله قد بلغت الرسالة وأديت الامانة  
ونصحت الامة وأوصحت الحجة وجاهدت في سبيل الله حق جهاده  
وأقت الدين حتى أئمتك اليقين صلى الله عليك وسلم وعلى أنسرف  
مكان تشرف بحلول جسمك التكريم فيه صلاة وسلاما دأمتين من  
رب العالمين عدد ما كان وعدد ما يكون بعلم الله صلاة لا انقضاء  
لامدها يا رسول الله نحن وفدك وزوار حرمك تشرفنا بالحلول بين  
يديك وقد جئناك من بلاد شاسعة وأمكنة بعيدة نقطع  
السهل والوعر بقصد زيارتك لنفوز بشفا عنك والنظر الى ما ترك  
ومعاهدك والقيام بقضاء بعض حقك والاستشفاع بك الى ربنا

فيصلي ما شاء ويدعو بما أحب ويذكر من التسبيح والتهليل  
والثناء والاستغفار ثم يأتي المسير فيضع يده على الزمان التي كانت به  
تركاباً ثم رسول الله صلى الله عليه وسلم ومكان يده الشريف إذا  
خطب ليلى بركته صلى الله عليه وسلم ويصلي عابه ويسأل الله  
ما شاء ثم يأتي الاسطوانة الحماة وهي التي فيها بقية الجذع الذي  
حان إلى النبي صلى الله عليه وسلم حين تركه وخطب على المنبر حتى  
نزل فاحتضه فسكن ويترك بمابقي من الآثار النبوية والاماكن  
الشريفة ويجهد في احياء الليالي مدة اقامته واغتنام مشاهدة  
الحضرة النبوية وزيارته في عموم الاوقات \* ويستحب أن يخرج  
إلى البقيع فيأتي المشاهد والمرارات خصوصاً قبر سيد الشهداء  
حمزة رضي الله عنه ثم إلى البقيع الآخر فيزور العباس والحسن  
ابن علي وبقية آل الرسول رضي الله عنهم ويزور أمير المؤمنين  
عمران بن عفان رضي الله عنه وابراهيم ابن النبي صلى الله عليه  
وسلم وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وعمته صفية والحجابه  
والتابعين رضي الله عنهم ويزور شهداء أحد وان تيسر يوم الخميس  
فهو أحسن ويقول سلام عليكم بما صرتم فنعم عقبى الدار ويعرأ آية  
الكسرى والاخلاص إحدى عشرة مرة وسورة يس ان تيسر  
ويهدى ثواب ذلك لجميع الشهداء ومن يجوارهم من المؤمنين  
\* ويستحب أن يأتي مسجد قباء يوم السبت أو غيره ويصلي فيه  
ويقول بعد دعائه بما أحب \* يا صريح المستصرخين يا غياث  
المستغيثين يا مفرج كرب المكروبين يا مجيب دعوة المصطرين  
صل على سيدنا محمد وآله واكشف كربى وخزنى كما كشفت

يا أمير المؤمنين السلام عليك يا مظهر الاسلام السلام عليك  
يا مكسر الاصنام جزاك الله عنا أفضل الجزاء لقد نصرت الاسلام  
والمسلمين وفتحت معظم البلاد بعد سيد المرسلين وكفلت اليتام  
ووصلت الارحام وقوى بك الاسلام وكنت للمسلمين اماما مرضيا  
وهاديا مهديا جمعت شملهم وأعنت فقيرهم وجبرت كسيرهم  
السلام عليك ورحمة الله وبركاته ثم يرجع قدر نصف ذراع فيقول  
السلام عليك يا خجعي رسول الله صلى الله عليه وسلم ورفيقه  
ووزيريه ومشيريه والمعاونين له على القيام بالدين والقائمين بعده  
بمصالح المسلمين جزاك الله أحسن الجزاء جننا كما نتوسل بك إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشفع لنا ويسأل الله ربنا أن يتقبل  
سعيينا ويحسينا على ملته ويميتنا عليها ويحسرننا في زمرة ثم يدعو  
لنفسه ولوالديه ولبن أوصاه بالدعاء لجميع المسلمين ثم يقف عند  
رأس النبي صلى الله عليه وسلم كالأول ويقول اللهم انك قلت  
وقولك الحق ولو أنهم اذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله  
واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيما وقد جنناك سامعين  
قولك طائعين أمرك مستشفعين بنبيك اليك اللهم ربنا اغفر لنا  
ولا آبائنا وأمهاتنا وإخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل  
في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رؤوف رحيم ربنا آتنا في الدنيا  
حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار سبحان ربك رب العزة  
عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين ويزيد  
ما شاء ويدعو بما حضره ويوفق له بفضل الله ثم يأتي أسطوانة أبي  
لبابة التي ربط بها نفسه حتى تاب الله عليه وهي بين القبر والمنبر  
ويصلي ما شاء نفلا ويتوب الى الله ويدعو بما شاء ويأتي الروضة



\*(٣٥٥)\*

وكان تمام طبعه الجليل \* بمطبعة العبد الضعيف الذليل  
 \* مصطفى وهبي \* أمده الله بالفيض الوهبي \* وذلك  
 في أوائل شهر ربيع الأول من شهر سنة ألف  
 ومائتين واحد وثمانين \* من هجرة سيد  
 الأولين والآخرين \* صلى الله وسلم  
 عليه \* وعلى آله وأصحابه  
 المنتهين اليه \* ملاح  
 بدر تمام \* وفاح  
 مسك ختام  
 تم

عن رسولك حزنه وكرهه في هذا المقام يا حنان يا منان  
يا كثير المعروف والاحسان يا دائم النعم  
يا أرحم الراحمين وصلى الله على سيدنا  
محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
تسليماً دائماً أبداً  
بارب العالمين  
آمين

بحمد الله الكريم المنان \* قد طبع هذا الكتاب الجليل الشان \*  
مصححاً على النسخ الصحيحة المطبوعة \* وغيرها من نسخ القلم  
المشهورة المسموعة \* فجاء بفضل الله المعين \* بحسب الطالبين ويسر  
الناظرين \* كانه روضة غناء \* آتت أكلها ولم تظلم منه شيئاً \*  
ولما لاح بدر تمامه \* وفاح مسك ختامه \* أنشأ لسان الحال \*  
مؤرخاً فقال

بدر تم بأفق حسن راقى \* سحر لحظيه ماله من راقى  
أم رياض من العلوم تراها \* اثمرت في صحائف الاوراق  
زهر أفنانها فنون شذاها \* عاطر في عبادة الخلاق  
لم تفتح اكمامها قبل طبع \* زاهر الحسن باهر الاشراق  
ترهة المنهى وغاية حظ المستدى وانتهازة المشتاق  
رب طبع أبان عن حسن وضع \* يرتضيه مهذب الاخلاق  
رق معنى فقبل اذ أرخوه \* راقى طبعاً بهاء شرح المراقى

٣٨٢ ٥٠٨ ٨ ٨٢ ٣٠١

سنة ١٢٨١







